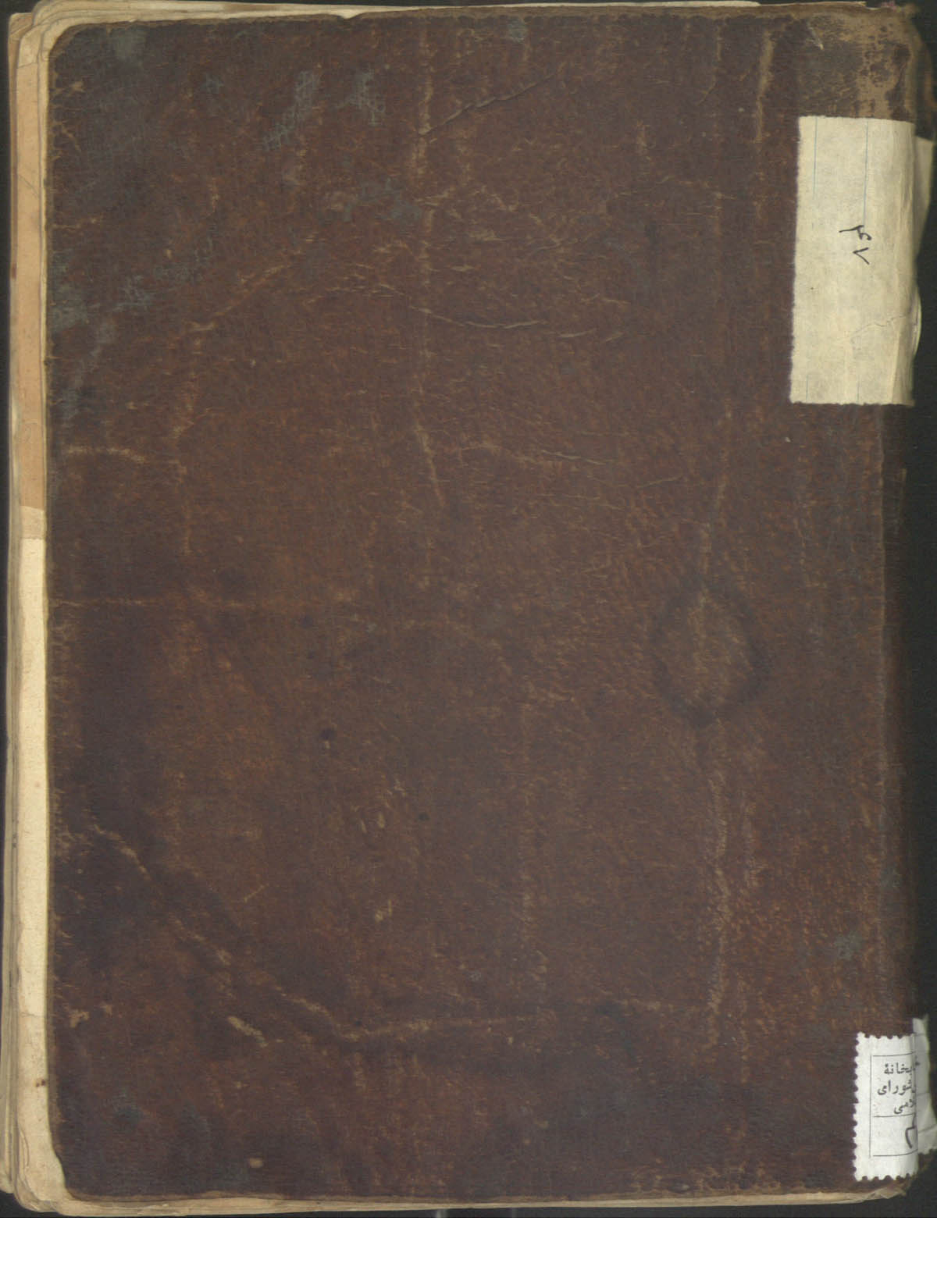




فوائد الضیائیه مولانا جامی

ص ۱ تا ۳۷۱

پنج صفحه ما بعد کتاب یادداشت یکی از طلاب فاضل در شرح و حل اشعار مشکله و الغاز معضله است

کتاب تاریخ تحریر ندارد ولی چند نفر از مالکین یادداشتهائی دارند که اقدم از آنها سنه ۱۲۹۶ است و بمحاذی در صفحه ۳۷۷ یادداشت میرزا مهدی نام بروجردیست که در سنه ۱۳۲۶ هجری قمری کتاب را به یکتومان خریداری نموده است

کتاب ۳۷۷ صفحه و سطور آن مختلف است بعضی صفحات ۱۴ سطر و بعضی ۱۲ سطر و بعضی ۹ سطر و بطور توسط در حدود ۱۳ سطر است



بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لوليه والصلاة على نبيه وعلى آله واصحابه المتأدبين بآدابه وبعد فهذه فوايد وافية بحل مشكلات الكافية للعلامة المشتهر في المشارق والمغارب الشيخ ابن الحاجب تغمده الله بغفرانه واسكنه بحبوحة جنانه نظمتها في سلك التقرير وسمط التحرير للولد العزيز ضياء الدين يوسف حفظه الله سبحانه عن موجبات التلهف والتأسف وسميتها بالفوايد الضيائية لانها ... لهذا التأليف ... المبتدئين من اصحاب التحصيل وما توفيقي الا بالله وهو حسبي ونعم الوكيل

اعلم ان الشيخ رحمه الله لما لم يصدر رسالته بحمد الله سبحانه بان جعله جزءا منها هضما لنفسه بتخيل ان كتابه هذا من حيث انه كتابه ليس كتب السلف ...

... حتى يصدر به على سنتها ولا يلزم من ذلك عدم الابتداء بحمد مطلقا حتى يكون تركه اقطع لجواز اتيانه بالحمد من غير ان يجعله جزءا من كتابه وبدأ بتعريف الكلمة والكلام لانه يبحث في هذا الكتاب عن احوالهما ... فكيف يبحث عن احوالهما وقدم الكلمة على الكلام لكون افرادها جزءا من افراد الكلام ومفهومها جزءا من مفهومه فقال الكلمة قيل الكلمة والكلام مشتقان من الكلم بتسكين اللام وهو الجرح لتأثير معانيهما في النفوس كالجرح وقد عبر بعض الشعراء عن بعض تأثيراتهما بالجرح حيث قال جراحات السنان لها التيام ولا يلتام ما جرح اللسان والكلم بكسر اللام جنس كلمة كتمر وتمرة بدليل قوله تعالى اليه يصعد الكلم الطيب وقيل جمع حيث لا يقع الا على الثلاث فصاعدا والكلم الطيب يأول ببعض الكلم الطيب واللام فيها للجنس والتاء للوحدة ولا منافاة بينهما لجواز اتصاف الجنس بالوحدة والوحدة بالجنس يقال هذا جنس واحد وذلك الواحد ولكن حملها على العهد الخارجي بارادة الكلمة المذكورة على السنة النحاة انسب لفظ اللفظ في اللغة الرمي يقال اكلت

الثمرة ولفظت النواة اي رميتها ثم نقل في عرف النحاة ابتداء او بعد جعله بمعنى الملفوظ كالخلق بمعنى المخلوق الى ما يتلفظ به الانسان حقيقة كان او حكما مهملا كان او موضوعا مفردا كان او مركبا فاللفظ الحقيقي كزيد وضرب والحكمي كالمنوي في زيد ضرب واضرب اذ ليس من مقولة الحرف والصوت اصلا ولم يوضع له لفظ وانما عبر عنه باستعارة لفظ المنفصل من نحو هو وانت واجروا عليه احكام اللفظ ... لفظا لا حقيقة ولا حكما لانه قد يتلفظ به الانسان في بعض الاحيان وكلمات الله تعالى داخلة فيه اذ هي مما يتلفظ به الانسان وعلى هذا القياس كلمات الملائكة والجن والدوال الاربع وهي الخطوط والعقود والنصب والاشارات غير داخلة في اللفظ فلا حاجة الى قيد لاخراجها وانما قال لفظ ولم يقل لفظة لانه لم يقصد الوحدة والمطابقة غير لازمة لعدم الاشتقاق مع كون اللفظ اخصر وضع الوضع تخصيص شيء بشيء بحيث متى اطلق او احس الشيء الاول فهم منه الشيء الثاني ... وضع الحرف بحيث لا يفهم منه معناه متى اطلق بل اذا اطلق مع ضم ضميمة ...

بالاسم ضميمة غير صحيح ولا يبعد ان يقال المراد باطلاق الالفاظ ... استعمال اهل اللسان في محاوراتهم وبيان مقاصدهم فلا حاجة الى اعتبار قيد زايد لمعنى المعنى ما يقصد بشيء فهو اما مفعل اسم مكان بمعنى المقصد او مصدر ميمي بمعنى المفعول او مخفف معنى اسم المفعول كمرمي وايا ما كان المعنى ماخوذا في الوضع فذكر المعنى بعده مبني على تجريده عنه فخرج به المهملات والالفاظ الدالة بالطبع اذ لم يتعلق بها وضع وتخصيص اصلا وبقيت حروف المباني الموضوعة لغرض التركيب لا بازاء المعنى وخرجت بقوله لمعنى او وضعها لغرض التركيب لا بازاء المعنى فان قلت قد وضع بعض الالفاظ بازاء بعض آخر فكيف يصدق عليه انه وضع لمعنى قلت المعنى ما يتعلق به القصد وهو اعم من ان يكون لفظا او غيره فان قلت قد وضع بعض الكلمات المفردة بازاء بعض الالفاظ المركبة كلفظ الخبر والجملة فكيف يكون موضوعا للمفرد قلنا هذه الالفاظ وان كانت بالقياس الى معانيها مركبة لكنها بالقياس الى الفاظها الموضوعة بازائها مفردة ...

بانه ليس [illegible] اللفظ وضع بازاء لفظ آخر مفردا كان او مركبا بل بازاء مفهوم كلي
افراده الفاظ كلفظ الاسم والفعل والحرف والخبر والجملة وغيرها ولا يخفى عليك
ان هذا الكلم منقوض بامثال ان تعابير الرجعة الفاظ مخصوصة مفردة فانه
فان الوضع فيها وان كان عاما لكن الموضوع له خاص فليس هناك مفهوم كلي
هو الموضوع له في الحقيقة مفردة هو اما مجرور على انه صفة لمعنى ومفاده ما لا يدل جزء
لفظه على جزئه وفيه انه يوهم ان اللفظ موضوع لمعنى المتصف بالافراد والتركيب
قبل الوضع وليس الامر كذلك فان اتصاف المعنى بالافراد والتركيب انما
هو بعد الوضع فمعنى ان يكون فيه تجوز كما يرتكب مثل قتل قتيلا او مرفوع
على انه صفة للفظ ومفاده ما لا يدل جزؤه على جزء معناه ولا بد من بيان
نكتة في ايراد احد الوصفين جملة فعلية والآخر مفردا او حال النكتة فيه التنبيه على
تقدم الوضع على الافراد حيث اتى بصيغة الماضي بخلاف الافراد واما نصبه
وان لم يساعده رسم الخط فعلى انه حال من المستكن في وضع او من المعنى
فانه مفعول بواسطة اللام ووجه صحته ان الوضع وان كان مقدما على الافراد
بحسب الذات لكنه مقارن له بحسب الزمان وهذا القدر كاف في صحة الحال

وقيد الافراد

وقيد الافراد لاخراج المركبات مطلقا سواء كانت كلامية او غير
كلامية فيخرج به عن حد الكلمة مثل الرجل وقائمة وبصري واشباهها مما
يدل جزء اللفظ منه على جزء المعنى لكنه يعد لفظة واحدة لا امتزاج لفظيه
واعرب باعراب واحد ويخرج مثل عبد الله علما ولا يدخل فيه مع انه
معرب باعرابين ولا يخفى على الفطن العارف بالفرض من علم النحو
انه لو كان الامر بالعكس لكان انسب وما اورده صاحب المفصل في تعريف
الكلمة حيث قال هي اللفظة الدالة على معنى مفرد بالوضع فمثل عبد الله يخرج عنه
فانه لا يقال له لفظة واحدة ويبقى مثل الرجل وقائمة وبصري مما يعد لشدة
الامتزاج لفظة واحدة وداخلا فيه فاخرج بقيد الافراد ولم يحتج الى ذكر المفرد
لكان اولى كما عرفت واعلم ان الوضع يستلزم الدلالة لان الدلالة
كون الشيء بحيث يفهم منه شيء آخر فمتى تحقق الوضع تحققت الدلالة
فبعد ذكر الوضع لا حاجة الى ذكر الدلالة كما وقع في هذا الكتاب لكن الدلالة
لا تستلزم الوضع لامكان ان تكون بالعقل كدلالة لفظ الدير المسموع
من وراء الجدار على وجود اللافظ وان تكون بالطبع كدلالة اح اح

وخرج الدلالة

وخرج المهمل فبعد ذكر الدلالة لا بد من ذكر الوضع كما في المفصل وهي اي الكلمة
اسم وفعل وحرف اي منقسمة الى هذه الاقسام الثلاثة منحصرة فيها لانها اي
الكلمة لما كانت موضوعة لمعنى والوضع يستلزم الدلالة فهي اما ان يصح فيها
ان تدل على معنى كائن في نفسها اي في نفس الكلمة والمراد بكون المعنى في نفسها
ان تدل عليه بنفسها من غير حاجة الى انضمام كلمة اخرى اليها لاستقلالها
بالمفهومية او لا يصح فيها ان لا تدل على معنى في نفسها بل تدل على معنى يحتاج في
الدلالة عليه الى انضمام كلمة اخرى اليها لعدم استقلاله بالمفهومية وسيجيء
تحقيق ذلك في بيان حد الاسم ان شاء الله تعالى الثاني وهو ما لا
يدل على معنى في نفسها الحرف كمن والى فانهما يحتاجان في الدلالة على
معنييهما اعني الابتداء والانتهاء الى كلمة اخرى كالبصرة والكوفة في قولك
سرت من البصرة الى الكوفة وانما سمي هذا القسم حرفا لان الحرف في اللغة
الطرف وهو في طرف اي جانب مقابل للاسم والفعل حيث يقعان
عمدة في الكلام وهو لا يقع كما ستعرف والقسم الاول وهو ما يدل على معنى في
نفسها اما ان يقترن ذلك المعنى المدلول عليه بنفسه في الفهم بكونه

باحد الازمنة الثلاثة

باحد الازمنة الثلاثة الماضي والحال والاستقبال اي يكون بحيث يفهم ذلك
المعنى عنها يفهم احد الازمنة الثلاثة ايضا مقارنا له او من حيث ان
لا يقترن ذلك المعنى في الفهم عنها اي الكلمة مع احد الازمنة
الثلاثة القسم الثاني وهو ما يدل على معنى في نفسها غير مقترن
باحد الازمنة الثلاثة الاسم ماخوذ من السمو وهو العلو لاستعلائه
على اخويه حيث تركب منه وحده الكلام دون اخويه وقيل من الوسم
وهو العلامة لانه علامة على مسماه والقسم الاول وهو ما يدل على
معنى في نفسها مقترن باحد الازمنة الثلاثة الفعل سمي به تسمية
الفعل اللغوي وهو المصدر وقد علم بذلك اي بوجه حصر الكلمة في
الاقسام الثلاثة حد كل واحد منها اي من تلك الاقسام الثلاثة
وذلك لانه قد علم به اي بوجه الحصر ان الحرف كلمة لا تدل
على معنى في نفسها بل تحتاج الى انضمام كلمة اخرى والفعل كلمة تدل
على معنى في نفسها لكنه تقترن باحد الازمنة الثلاثة والاسم
كلمة تدل على معنى في نفسها غير مقترن باحد الازمنة الثلاثة فعلم من حد الكلمة

بين الاقسام الثلاثة والحرف ممتاز عن اخويه بعدم استقلاله في الدلالة والفعل ممتاز عن الحرف باستقلاله وعن الاسم بالاقتران والاسم ممتاز عن الحرف بالاستقلال وعن الفعل بعدم الاقتران فعلم لكل واحد منها معرف جامع لافراده ومانع عن دخول غيرها فيه وليس المراد بالحد هنا الا المعرف الجامع المانع ولله دره المص حيث اشار الى حدودها في ضمن وليت المطر ثم نبه عليها بقوله وقد علم بذلك ثم صرح بها فيما بعد فناه على تفاوت مراتب طبايع الكلام في الفقه بالتكلم قليلا كان او كثيرا وفي اصطلاح النحاة ما تضمن اي لفظ تضمن كلمتين حقيقة او حكما اي يكون كل واحد منها في ضمنه فالمتضمن اسم الفاعل هو المجموع والمتضمن اسم مفعول كل واحدة من الكلمتين فلا يلزم اتحادهما بالاسناد اي تضمنهما حاصلا بسبب اسناد احد الكلمتين الى الاخرى والاسناد نسبة احد الكلمتين حقيقة او حكما الى الاخرى بحيث تفيد المخاطب فائدة تامة فقولنا لفظ بمنزلة الجنس يشمل المهملات والمفردات والمركبات الكلامية وغير الكلامية وبقيد تضمن الكلمتين خرجت المهملات والمفردات وبقيد

الاسناد خرجت المركبات الغير الكلامية مثل غلام زيد ورجل فاضل وبقي المركبات الكلامية سواء كانت خبرية مثل ضرب زيد وضربت هند وزيد قائم او انشائية مثل اضرب ولا تضرب فان كل واحد منها تضمن كلمتين احديهما ملفوظة والاخرى منوية وبينهما اسناد يفيد المخاطب فائدة تامة وحيث كانت الكلمتان اعم من ان تكونا كلمتين حقيقة او حكما دخل في التعريف مثل زيد ابوه قائم او قائم ابوه او قام ابوه فان الا خبار فيها مع انها مركبات في الحكم الكلمة المفردة اعني قائم الاب ودخل ايضا مثل جسق مهمل ودير مقلوب زيد مع ان المسند اليه فيهما مهمل ليس بكلمة فانه في حكم هذا اللفظ اعلم ان كلام المص ظاهر في ان ضرب زيد قائما مجموعه كلام بخلاف كلام صاحب المفصل حيث قال الكلام هو المركب من كلمتين اسندت احديهما الى الاخرى فانه صريح في ان الكلام هو ضرب والمتعلقات خارجة عنه ثم اعلم ان المص خالف المفصل وصاحب اللباب فيهما اي ترادف الكلام والجملة وكلام المص الصا ناظر الى ذلك فانه قد اتى في تعريف الكلام بذكر الاسناد مطلقا ولم تقيده

بكونه مقصودا لذاته ومن جعله اخص من الجملة قيده بهما فيصدق الجملة على الجمل الخبرية الواقعة اخبارا او اوصافا بخلاف الكلام وفي بعض الحواشي ان المراد بالاسناد هو الاسناد المقصود لذاته وحينئذ يكون الكلام عند المص ايضا اخص من الجملة ولا يتاتى اي ولا يحصل ذلك اي الكلام الا في ضمن اسمين احدهما مسند والآخر مسند اليه او في ضمن اسم مسند اليه وفعل مسند وفي بعض النسخ او في فعل واسم فان التركيب الثنائي العقلي بين الاقسام الثلثة يرتقي الى ستة ثلثة منها من جنس واحد اسم واسم فعل وفعل حرف وحرف وثلثة منها من جنسين اسم وفعل اسم وحرف فعل وحرف ومن البين ان الكلام لا يحصل بدون الاسناد ولا بد له من مسند ومسند اليه وهما لا يتحققان الا في ضمن اسمين او اسم وفعل واما الاقسام الاربعة الباقية ففي الحرف والحرف كلاهما مفقودان وفي الفعل والفعل وفي الفعل والحرف المسند اليه مفقود وفي الاسم والحرف احدهما مفقود فان الاسم ان كان مسندا فالمسند اليه مفقود وان كان

مسندا اليه فالمسند مفقود ونحو يا زيد بتقدير ادعو زيدا لم يكن من تركيب الحرف والاسم بل من تركيب الفعل والاسم الذي هو المنوي في ادعو الاسم ما دل اي كلمة دلت على معنى كائن في نفسه اي في نفس ما دل يعني الكلمة فتذكير الضمير باعتبار لفظ الموصول قال المص في الايضاح شرح المفصل النظيرة ما دل على معنى في نفسه يرجع الى معنى اي ما دل على معنى باعتباره في نفسه وبالنظر اليه في نفسه لا باعتبار امر خارج عنه لقولك الدار في نفسها حكمها كذا اي الدار لا باعتبار امر خارج عنها ولذلك قيل الحرف ما دل على معنى في غيره اي حاصل في غيره اي باعتبار متعلقه لا باعتباره في نفسه المنتهى كلامه ويجوز فيه ما ذكره بعض المحققين حيث قال كما ان في الخارج موجودا قائما بنفسه كذلك في الذهن معقول هو مدرك قصدا او ملحوظا في ذاته يصلح ان يحكم عليه وبه ومعقول هو مدرك تبعا وآلة لملاحظة غيره فلا يصلح لشيء منها فالابتداء مثلا اذا لاحظه العقل قصدا او بالذات كان معنى مستقلا بالمفهومية





وحكمه اي من جملة احكام المعرب وآثاره المترتبة عليه من حيث هو معرب ان
يختلف آخره اي الحرف الذي هو آخر المعرب ذاتا بان يتبدل الحرف بحرف
آخر حقيقة او حكما اذا كان اعرابه بالحروف او صفة بان يتبدل الصفة بصفة
اخرى حقيقة او حكما او كان اعرابه بالحركة باختلاف العوامل اي بسبب اختلاف
العوامل الداخلة عليه في العمل بان يعمل بعض منها خلاف ما يعمل البعض الآخر وانما
خصصنا الاختلاف بكونه في العمل لئلا ينتقض بمثل قولنا ان زيدا مضروب
وان ضربت زيدا وان ضارب زيدا فان العامل في زيد في هذه الصور يختلف
بالاسمية والفعلية والحرفية مع ان آخر المعرب لم يختلف باختلافه لفظا او تقديرا
نصب على التمييز اي يختلف اختلاف لفظا آخره او تقديره او على المصدر به اي
اختلاف لفظ او تقدير والاختلاف اللفظي كما في قولك جاءني زيد ورأيت
زيدا ومررت بزيد والتقديري كما في قولك جاءني فتى ورأيت فتى
ومررت بفتى فان اصله فتي وفتيا وفتي انقلبت الياء الفا فصار الاعراب
تقديريا والاختلاف اللفظي والتقديري اعم من ان يكون حقيقة او حكما
لئلا يشكل ما اليه فلا ينتقض بمثل قولنا رأيت احمد ومررت باحمد وقولك

رأيت مسلمين ومررت بمسلمين تثنية او جمعا فانه قد اختلف العوامل
فيه ولا اختلاف في آخر احمد حقيقة بل حكما فان فتحة احمد بعد الناصب علامة
النصب وبعد الجار علامة الجر وكذا الحال في التثنية والجمع فآخر المعرب
في هذه الصورة يختلف باختلاف العوامل حكما لا حقيقة فان قلت لا يتحقق
الاختلاف لا في آخر المعرب ولا في العوامل اذا ركب بعض الاسماء المفردة
المعدودة الغير المشابهة لمبني الاصل مع عامله ابتداء اذ لا يترتب عليه
الاعراب بل هناك حدوث الاعراب بدخول العامل قلت
هذا حكم آخر من احكام المعرب والاختلاف حكم آخر فلو لم يدخل احد
العاملين في الآخر الا فسادا فيه فان للمعرب احكاما كثيرة لم يذكرها
فليكن هذا ايضا من هذا القبيل غاية الامر ان هذا الحكم لا يكون من خواصه
ان علة الاعراب ما اي حركة او حرف اختلف آخره اي المعرب من
حيث هو معرب ذاتا او صفة به اي بسببه تلك الحركة او الحرف
[illegible] المركبة او الحرف [illegible] والمقتضي والآلة
على [illegible] المقصودة من [illegible] فان الاسناد من [illegible]

هو السبب القريب والعامل والمقتضي من الاسباب البعيدة
وبعيد المقتضي [illegible] حركة [illegible] لانه يعرب [illegible] باعتبار المقتضي
لكن اختلاف هذه الحركة في آخر المعرب ليس من حيث انه [illegible]
بل من حيث انه ما قبل ياء المتكلم [illegible] الاعراب [illegible]
المقتضي الاول ان ينبه على فائدة اختلاف وضع الاعراب فيعلم انه موضوع للدلالة على
المعاني المقصودة [illegible] حيث قال ليس [illegible] من تمام الحد
لانه خارج عن الحد واللام في ليدل متعلق بما هو خارج عن الحد [illegible] وضع الاعراب
للمقصود من نحو الكلام فان [illegible] الغرض [illegible] فاللام فيه [illegible] يختلف
آخره يعني اختلف آخره ليدل الاختلاف [illegible] على المعاني اي الفاعلية
والمفعولية والاضافة المعتورة في صيغة اسم الفاعل [illegible] اي على المعرب [illegible]
[illegible] والاستيلاء [illegible] والمثنى [illegible]
[illegible] على سبيل المثال [illegible]
[illegible] المقتضية للاعراب [illegible]
فينبغي ان يكون [illegible] الاختلاف في آخر الاسم المعرب

فوضع اصل الاعراب للدلالة على تلك المعاني ووضع بحيث يختلف آخر
المعرب لاختلاف تلك المعاني [illegible] وانما جعل الاعراب في آخر الاسم المعرب لان
نفس الاسم يدل على المسمى والاعراب على صفته ولا شك ان الصفة متأخرة
من الموصوف فالانسب ان يكون الدال عليها ايضا متأخرا عن الدال عليه
وهو مأخوذ من اعربه اذا اوضحه فان الاعراب يوضح المعاني المقتضية او من عربت معدته
اذا فسدت على ان يكون الهمزة للسلب فيكون معناه ازالة الفساد وسمي به لانه
يزيل فساد التباس بعض المعاني ببعض وانواعه اي انواع اعراب الاسم ثلثة رفع
ونصب وجر [illegible] الاسماء ثلثة تختص بالحركات والكثير فيها [illegible]
في الحركات النيابية فالباقي الحركات الاعرابية على ثلثة فالرفع حركة كانت
او حرفا علم الفاعلية اي علامة كون الشيء فاعلا حقيقة او حكما ليشمل الملحقات
بالفاعل [illegible] كالمبتدأ والخبر وخبر ان [illegible] كان او حرفا علم المفعو
لية اي علامة كون الشيء مفعولا حقيقة او حكما ليشمل الملحقات والجر حركة
كان او حرفا علم الاضافة اي علامة كون الشيء مضافا اليه حقيقة وانما كانت الاضافة
[illegible] لم يحتج [illegible] الى [illegible] المصدر [illegible] كما في الفاعلية والمفعولية

واختص الرفع بالفاعل والنصب بالمفعول لان الرفع ثقيل والفاعل قليل لانه لا يكون
فاعطى الثقيل للقليل والنصب خفيف والمفاعيل كثيرة لانها خمسة فاعطى الخفيف
للكثير وقام مقام المضاف اليه علامة به غير الجر جعل الجر علامة للاضافة لفظا كان او معنويا
بما يتقوم اي يحصل المعنى المقتضي اي بما هو من المعاني المتواردة على المعرب المقتضية للاعراب
نحو جاءني زيد جاء عامل اذ به حصل معنى الفاعلية في زيد فجعل الرفع علامة لها
رايت زيدا رايت عامل اذ به حصل معنى المفعولية في زيد فجعل النصب علامة لها
مررت بزيد الباء عامل اذ به حصل معنى الاضافة في زيد فجعل علامة لها الجر فالمفرد
المنصرف كالاسم المفرد الذي لم يكن مثنى ولا مجموعا ولا غير منصرف كزيد ورجل
وكذا الجمع المكسر المنصرف اي كالاسم الذي لم يكن الواحد فيه سالما ولم يكن غير منصرف
كرجال وطلبة فالاعراب في هذين القسمين من الاسم على الاصل من وجهين
احدهما ان الاصل في الاعراب ان يكون بالحركة والاعراب فيهما بالحركة
وثانيهما اذا كان الاعراب بالحركة فالاصل ان يكون بالحركات الثلث
في الاحوال الثلث والاعراب فيهما بالحركات الثلث في الاحوال الثلث فالاعراب فيهما بالضمة رفعا
اي حالة الرفع والفتحة نصبا والكسرة جرا فالحالات الثلث رفعا ونصبا وجرا

بنحو الوف

بعد المضاف وتحمل النصب على الجر والمصدرية في القسم الاول مثل
جاءني رجل ورايت رجلا ومررت برجل والقسم الثاني مثل جاءني طلبة ورايت
طلبة ومررت بطلبة جمع المؤنث السالم وهو ما يكون بالالف والتاء واحترز عن
المكسر فانه قد علم بالضمة رفعا والكسرة نصبا وجرا لان النصب تابع للجر كما في
ذكره مثل جاءني مسلمات ورايت مسلمات ومررت بمسلمات غير المنصرف
بالضمة رفعا والفتحة نصبا وجرا لان الجر تابع للنصب كما سنذكره نحو جاءني احمد ورايت احمد
ومررت باحمد الحركة والكسرة تحرك بكسر الكاف لان الجسم قريب المراة من جانب
وجها فلا يتصف الا السماء ونحوه والهن الشيء المنكر الذي يستهجن ذكره
كالعورة والصفات القبيحة والافعال القبيحة وهذه الاسماء الاربعة منقوص
ذو كل وهو حروف واو وياء لا مالا وانصالا ... متعرون بالرا
... اذا اصله ذو وقد ضيف الى الاسم الظاهر دون الكاف لانه لا يضاف الا الى
الاسماء الاجناس ... فاعراب هذه الاسماء
الستة بالواو رفعا والالف نصبا والياء جرا ولكن لا مطلقا بل حال كونها
مضافا ... بالحركات نحو جاءني اخوك ورايت اخاك ومررت باخيك

وموحدة او مثنى او مجموع منها معرب باعراب التثنية والجمع وان لم تصرح بهذين
القيدين اكتفاء بالامثلة مضافة لانها اذا كانت مكسرة او موحدة ولم
تكن مضافة فاعرابها بالحركات نحو جاءني اخ ورايت اخا ومررت باخ
فينبغي ان يكون مضافة ولكن الى غير ياء المتكلم لانها اذا كانت مضافة الى
ياء المتكلم فحالها كسائر الاسماء المضافة اليها ولم يكتف في هذا الشرط بالمثال
لئلا يتوهم اشتراط اضافتها لكونها الى الكاف ... فجعل اعراب هذه الاسماء
بالحروف لانهم لما جعلوا اعراب المثنى وجمع المذكر السالم بالحروف ارادوا ان
يجعلوا اعراب بعض الاحاد ايضا كذلك لئلا يكون مباينا بين
الاحاد وجملته ومنافرة تامة واختاروا الاسماء الستة لان اعراب
كل من المثنى والجمع ثلثة فجعلت مقابلة كل اعراب اسمين واختاروا
هذه الاسماء الستة لمشابهتها المثنى والجمع في كون معانيها منبئة
عن التعدد ووجود حرف صالح للاعراب في اواخرها اعني الاعراب
بخلاف سائر الاسماء ... فانه لم ... الحروف
اعادة الحروف المحذوفة عند الاعراب المثنى ... وكذا ... ولم يذكر

تكون

لكونه فرع كلا معناه اي حال كون كلا وكلتا مضافا الى مضمر وانما قيد بذلك
لان كلا باعتبار لفظه مفرد وباعتبار معناه مثنى فلفظه يقتضي الاعراب بالحركات
ومعناه يقتضي الاعراب بالحروف فروعي فيه كلا الاعتبارين فاذا اضيف الى المظهر
روعي جانب لفظه الذي هو الاصل واعرب بالحركات التي هي
الاصل لكن يكون حركاته تقديرية لان اخره الف تسقط باتصاله
كنحو جاءني كلا الرجلين ورايت كلا الرجلين ومررت بكلا الرجلين واذا
اضيف الى المضمر الذي هو الفرع فروعي جانب معناه الذي هو الفرع واعرب بالحروف
التي هي الفرع نحو جاءني كلاهما ورايت كليهما ومررت بكليهما فلذلك قيد لان
اعرابه بالحروف لكونه مضافا الى المضمر واثنان كذا اثنتان فان هذه الالفاظ وان
كانت مفردة لكن صورته تثنية ومعناها معنى التثنية فالحقت بها بالالف
رفعا والياء المفتوحة ما قبلها نصبا وجرا كما سمي جمع المذكر السالم
واسمي به اصطلاحا وهو الجمع بالواو او الياء والنون فيدخل فيه نحو مسلمين
والرضيين مما لم يكن واحده مذكرا لكن يجمع بالواو والنون وبالحق به وهو اولو جمع ذو
لا من لفظه وعشرون واخواتها اي نظائرها من التسع اي ثلثون الى التسعين



وليس عشرون جمع عشرة ولا ثلثون جمع ثلثة والا لصح اطلاق عشرين
على ثلثين لانه ثلثة مقادير العشرة واطلاق ثلثين على تسعة لانها ثلثة مقادير
الثلثة فيصح على هذا القياس في البواقي وفي نظايرها والالفاظ تدل على معان معينة
ولا تعيين في الجمع بالواو رفعا والياء نصبا وجرا وانما جعل اعراب المثنى مع
ملحقاته بالحروف لانهما فرعان للواحد وفي آخرهما حرف يصلح للاعراب وهو
علامة التثنية والجمع فناسب ان تجعل تلك الحروف اعرابهما ليكون اعرابهما
فرعا للاعراب كما انهما فرعان له لان الاعراب بالحروف فرع للاعراب
بالحركة ولما جعل اعرابهما بالحروف وكان حروف الاعراب ثلثة واعرابهما
ستة ثلثة للمثنى وثلثة للمجموع فلو جعل اعراب كل واحد منهما بالحروف الثلثة
لوقع الالتباس ولو خص المثنى بها وبقي المجموع بلا اعراب او خص المجموع بها
وبقي المثنى بلا اعراب فوزعت عليهما بان جعلوا الالف علامة الرفع في المثنى
لانه الضمير المرفوع للتثنية في الفعل نحو يضربان واضربا والواو علامة الر
فع في الجمع لانه الضمير المرفوع للجمع في الفعل نحو يضربون واضربوا وجعلوا اعرابهما
بالياء في حال الجر على الاصل وانما ميزوا بينهما بان فتحوا ما قبل الياء في المثنى لخفة

الفتحة وكثرة التثنية وكسروه في الجمع للكسرة وقلة الجمع وحمل النصب على الجر
لا على الرفع لمناسبة النصب الجر لوقوع كل واحد منهما فضلة في الكلام ولما فرغ
من تقسيم الاعراب الى الحركة والحرف وبيان مواضعهما المختلفة شرع في بيان
مواضع الاعراب اللفظي والتقديري اللذين اشير الى تقسيمهما فيما سبق بقوله
كان التقديري اقل اشار اليه اولا لانه تم ان اللفظي ما عداه فقال التقدير
اي تقدير الاعراب فيما اي في الاسم المعرب الذي تعذر الاعراب فيه اي امتنع
ظهوره في لفظه وذلك اذا لم يقبل الحرف الذي هو محل الاعراب فيه الحركة
الاعرابية كما في الاسم المعرب بالحركة الذي في آخره الف مقصورة وسواء
كانت موجودة في اللفظ كالعصا بلام التعريف او محذوفة بالتقاء الساكنين
كعصا بالتنوين فان الالف المقصورة في الصورتين غير قابلة للحركة وكما في الاسم
المعرب بالحركة المضاف الى ياء المتكلم نحو غلامي فانه لما اشتغل ما قبل
ياء المتكلم بالكسرة للمناسبة قبل دخول العامل امتنع ان يدخل عليه حركة اخرى
بعد دخول العامل في حالة ... فما ذهب اليه بعض النحاة من ان اعراب
مثل هذا الاسم في حالة الجر لفظي غير مرضي مطلقا اي في احوال الثلث بعني

كون الاعراب تقديريا في هذا النوع من الاسم المعرب انما هو في جميع

الاحوال غير مختص ببعضها او استثقل عطف على تعذر اي تقدير الاعراب

فيما تعذر او في الاسم الذي استثقل ظهور الاعراب في لفظه وذلك واراد به

محل الاعراب بالحركة الاعرابية ولكن يكون ظهوره في اللفظ ثقيلا عليه

كما في الاسم الذي في آخره ياء مكسورة ما قبلها سواء كانت محذوفة بالتقاء

الساكنين كقاض او غير محذوفة كالقاضي رفعا وجرا اي في حالتي الرفع والجر لا في

النصب لاستثقال الضمة والكسرة على الياء دون الفتحة ونحو عطف على قوله نحو

يعني تقدير الاعراب للاستثقال قد يكون في الاعراب بالحركة وقد يكون في الاعراب

بالحروف نحو مسلمي بخلاف تقدير الاعراب للتعذر فانه مختص بالاعراب

بالحركة رفعا يعني تقدير الاعراب في نحو مسلمي انما هو في حالة الرفع فقط دون

النصب والجر نحو جاءني مسلمي فان اصله مسلموي لسقوط النون بالاضافة

فاجتمع الواو والياء والسابق منهما ساكن فانقلبت الواو ياء وادغمت الياء

في الياء وكسر ما قبل الياء فلم يبق علامة الرفع التي هي الواو في اللفظ فصار

الاعراب في حالة الرفع تقديريا بخلاف حالتي النصب والجر فان الاعلام

لا يخرج

لا يخرج الياء عن حقيقتها فان الياء المدغمة فيها هي نفسها يكون الاعراب

بالحروف تقديريا في الاحوال الثلث في مثل جاءني ابو القوم ورأيت

ابا القوم ومررت بابي القوم فانه لما سقط حروف الاعراب عن اللفظ

بالتقاء الساكنين لم يبق الاعراب لفظا بل صار تقديريا واللفظي اي الا

عراب الملفوظ به فيما عداه يعني في ما عدا ما ذكر مما تعذر فيه الاعراب واستثقل

ولما فرغ من تفصيل المعرب المنصرف وغير المنصرف وكان غير المنصرف

اقل من المنصرف فمعرفته بمعرفة المنصرف وقياس الاعراب

التقديري واللفظي عرف غير المنصرف واشتغل بتعريفه فقال غير المنصرف

اي اسم معرب فيه علتان من تسع علل او واحدة منها تقوم مقامهما

فيها الاشارة الى ان العلتين لا يؤثر الا في الاسم وهو يمنع الكسر والتنوين

التسع هذه تقوم العلة الواحدة منها اي مقام العلتين بان

تؤثر وحدها تأثيرهما وهي اي علل التسع مجموع في هذين البيتين من

الامور التسعة لا كل واحد منها حرفا لانه لا يصح الحكم على علل

التسع بكل واحد من هذه الامور وذلك المجموع عدل ووصف وتأنيث

ومعرفة وعجمة ثم جمع ثم تركيب والعدل في عطف بيان العلتين من

النون زائدة ثم تجرد الى قطعه على الوزن والنون زائدة من قبلها الف ووزن الفعل

وهذا القول تقريب فقوله زائدة منصوب على انه حال والمعنى وتمنع نون الصرف

حال كونها زائدة وقوله الف على الظرف اعني من قبلها او مبتدا وخبره

الظرف المتقدم عليه ولا يخفى انه لا يفهم من هذا التوجيه زيادة الالف مع انها ايضا

زائدة ولهذا المعبر عنهما بالالف والنون الزائدتين ولو جعل الالف

فاعلا لقوله زائدة والظرف متعلقا بالزيادة واريد بالزيادة الالف قبل النون

اشتراكهما في وصف الزيادة وتقدم الالف عليها في هذا الوصف فهم زيادة

منهما جميعا وهذا كما اذا قلت جاءني زيد راكبا من قبله عمرو فانه يدل على

اشتراكهما في وصف الركوب وتقدم عمرو عليه في هذا الوصف وقوله وهذا القول

تقريب يعني ان ذكر العلل بصورة النظم تقريب لها الى الحفظ لان

حفظ النظم اسهل او القول بان كل واحد من الامور التسع علة لمنع

الصرف قول تقريبي والتحقيق ان العلة في الحقيقة اثنان منها لا واحد

او القول بانها تسع تقريب لها الى الصواب لان في عددها خلاف

فقال البعض انها التسعة وقال البعض انها اثنان وقال البعض احد عشر

لكن القول بانها التسعة تقريب لها الى ما هو صواب من المذاهب الثلثة

ثم انه ذكر امثلة العلل المذكورة على ترتيب ذكرها في البيتين فقال مثل عمر للعدل

واحمر مثال للوصف وطلحة مثال للتأنيث وزينب مثال للمعرفة وفي ايراد

زينب مثالا للمعرفة بعد طلحة اشارة الى قسمي التأنيث اللفظي

والمعنوي وابراهيم مثال للعجمة ومساجد مثال للجمع ومعديكرب وعمران

مثال للالف والنون واحمد مثال لوزن الفعل وحكمه اي حكم غير المنصرف

المترتب عليه من حيث اشتماله على علتين او واحدة تقوم مقامهما ان لا كسر

فيه ولا تنوين وذلك لان لكل علة فرعية فاذا وقع في اسم علتان

حصل فيه فرعيتان وشبه الفعل من حيث ان فيه فرعيتين بالنسبة

الى الاسم احدها افتقاره الى الفاعل والاخرى اشتقاقه من المصدر فيمنع منه

الاعراب المختص بالاسم وهو الجر والتنوين الذي هو علامة التمكن واما ان

لكل علة فرعية فلان العدل فرع المعدول عنه والوصف فرع الموصوف والتأنيث

فرع التذكير فانك تقول قائم ثم قائمة والتعريف فرع التنكير لانك تقول رجل ثم الرجل



ثم ان جاء العجمة في كلام العرب فرع العربية او لان صالح كل كلام ان لا يكون
لسان العجم فرع والجمع فرع الواحد والتركيب فرع الافراد والالف والنون
الزائدتان فرع ما زيدتا عليه ووزن الفعل فرع وزن الاسم لان
اصل كل نوع ان لا يكون فيه الوزن المختص بنوع آخر فاذا وجد فيه فلو
ان كان فرع لوزنه الاصل ويجوز اى لا يمتنع سواء كان ضروريا او غير ضروري
صرفه اى جعله في حكم المنصرف بادخال الكسرة والتنوين فيه لاجل الشعر
حقيقة فان غير المنصرف عند المص ما فيه علتان او واحدة منها تقوم مقامهما
وما دخال الكسرة والتنوين فيه لا يلزم خلو الاسم منهما وقيل المراد بالمنصرف
معناه اللغوي لا الاصطلاحي والضمير في صرفه راجع الى المحكوم للضرورة اى الضرورة
وزن الشعر او رعاية قافية فانه اذا وقع غير المنصرف في الشعر فلا يخلو اما ان يمنع
من منع صرفه المستلزم لخروجه عن الوزن او زحاف لخروجه عن السلامة اما
الاول فكقوله صبت على مصائب لو انها صبت على الايام صرن لياليا
واما الثاني فكقوله اعد ذكر نعمان لنا ان ذكره هو المسك ما كررته يتضوع
فانه لو منع نعمان من الصرف لم يستقم الوزن والا لوقع زحاف



فاحد السببين فيها العدل التحقيقي والآخر الصفة الاصلية فان صارت
بالعلمية في باب التاكيد جمع واخواته احد السببين العلمية والآخر الصفة الاصلية
وعلى ما ذكرنا لا يرد الجموع الشاذة كاخيب داوين فانه لم يعتبر فيها جمع
هو القياس فيها كالجنائب والافراس كيف ولو اعتبر جمعها ولا على ابيات واوارك
فلا اشتباه في هذه الجمعية لان قاعدة للاعجم الخرج اللازم من محي فيها الشذوذ
فمن اين يحكم فيها بالشذوذ ومن هاهنا تبين الفرق بين ذات ذوا العدل وتقدير الى
فربما كان ناس من اهل تقدير معروف يكون الداعي الى تقديره وفي منع الصرف
لا غير كعمر وكذا الكلمة فانها لما وجدت غير منصرف ولم يوجد فيها سبب ظاهر
الا العلمية اعتبر فيها العدل ولما توقف اعتبار العدل على وجود اصل ولم يكن فيها
دليل على وجوده غير منع الصرف قدر فيها ان اصلها عامر وزافر فعدل عنهما الى
عمر وزفر ومثل باب قطام المعدولة عن فاطمة واخواتها كل ما هو على فعال علما
للاعيان المؤنثة من غير ذوات الراء في لغة بني تميم فانهم اعتبروا العدل
في هذا الباب حملا على ذوات الراء في الاعلام المؤنثة مثل حضار ووبار
وظفار فانها مبنية وليس فيها الا سببان العلمية والتانيث والسببان لا يوجبان

البناء فاعتبر فيها

العدل تعريف

ليحصل سبب

البناء فاعتبر فيها العدل لتحصيل سبب البناء فلما اعتبر فيها العدل البناء اعتبر
فيما عداها مما جعلوه معربا غير منصرف في المعجم حملا على نظائره مع عدم الاحتياج
اليه لتحقق السببين لمنع الصرف العلمية والتانيث فاعتبار العدل فيما هو
من نظائره لا لتحصيل سبب منع الصرف ولهذا يقف وكرهما باب قطام ههنا لكن
تحملا ان الكلام فيما قدر فيه العدل لتحصيل سبب منع الصرف وفاقا لبني
تميم لان الحجازيين يبنونه فلا يكون مما نحن فيه والمراد من بني تميم الذي
الاقلين منهم لم يجعلوا ذوات الراء مبنية بل جعلوها غير منصرف فلا حاجة
الى اعتبار العدل فيها لتحصيل سبب البناء وجميع ما عداها عليها الوصف ويدرك ان
الاسم الدال على ذات مبهمة ماخوذة مع بعض صفاتها سواء كانت بدلالة الالتزام
بحسب اصل الوضع مثل احمر فانه موضوع لذات ما اخذت مع بعض صفاتها
التي هي الحمرة او بحسب الاستعمال مثل اربع في مررت بنسوة اربع فانه موضوع
لمرتبة معينة من مراتب العدد فلا وصفية فيه بحسب الوضع بل قد تعرض الوصفية
في المثال المذكور لكنه لما اجري في نحو على النسوة التي هي من قبيل المعدودات
للاعداد علم ان معناه مررت بنسوة موصوفة بالاربعية وهذا معنى وصفي

الحرارة بنسوة موصوفة بالاربعية

عرض له في الاستعمال لا اصالة بحسب الوضع والانعزة سببية منع الصرف

[illegible] بية الوصف الاصلي لاصالته لا العرضي لوصفية فلذلك قال المصنف

شرط اي شرط الوصف في سببية منع الصرف ان يكون وصفا في الاصل

الذي هو الوضع بان يكون وضعه على الوصفية لا ان توصفه الوصفية بعد الوضع

في الاستعمال سواء بقي على الوصفية الاصلية او زالت عنه فلا يضره بان

يخرج من سببية منع الصرف الغلبة اي غلبة الاسمية على الوصفية ومنع

الغلبة اختصاصه ببعض افراده بحيث لا يحتاج في الدلالة عليه الى قرينة كما ان

الاسود كان موضوعا للكل ما فيه سواد ثم كثر استعماله في الحية السوداء بحيث

لا يحتاج في الفهم عنها الى قرينة فلذلك المذكور من اشتراط اصالة الوصفية وعدم مضرة الغلبة صرف لعدم اصالة الوصفية اربع في قولهم

مررت بنسوة اربع ومنع من الصرف لعدم مضرة الغلبة اسود وارقم

حيث صار اسمين للحية اول للحية السوداء والثاني للحية التي فيها سواد

وبياض وادهم حيث صار اسما للقيد من الحديد لما فيه من الدهمة

السواد فان هذه الاسماء وان خرجت من الوصفية لغلبة الاسمية لكنها

بحث اصل الوضع

بحسب اصل الوضع اوصاف لم يجوز استعمالها على معانيها الاصلية القيم بالكلية فلا منع

من الصرف في هذه الاسماء الصفة الاصلية ووزن الفعل علة حسنة استعمالها

في معانيها الاصلية فلا اشكال في منع صرفها لوزن الفعل والوصف في الاصل واما

وصف منع افعى اسما للحية على زعم وصفية لتوهم اشتقاقه من الفعوة التي هي الخبث

وكذا الكبش منع اجدل للصقر على زعم وصفية لتوهم اشتقاقه من الجدل بمعنى القوة

لطائر ذي خيلان على زعم صفية لتوهم اشتقاقه من الخال وجه ضعف منع

الصرف في الاسماء عدم الجزم بكونها اوصافا اصلية فانها لم تقصد بها المعاني الوصفية

مطلق لا في الاصل ولا في الحال مع ان الاصل في الاسم الصرف التانيث اللفظي

بالتاء والالف فانه شرط اي شرط تأثيره في سببية منع الصرف العلمية

اي علمية الاسم المؤنث ليصير التانيث لازما لان الاعلام محفوظة من التصرف بقدر

الامكان ولان العلمية وضع ثان [illegible] والتانيث المعنوي كذلك اي كالتانيث اللفظي بالتاء في اشتراط العلمية فيه

منه فرق فانها في التانيث اللفظي بالتاء شرط لوجوب منع الصرف في المعنوي

شرط لجوازه والعلمية في تحتمه من شرط آخر كما اشار اليه المصنف بقوله وشرط تحتمه

بحث العجمة

العجمة كما ان فرعية التعريف للتنكير اظهر من فرعية العلمية له العجمة وهي كون

اللفظ مما وضعه غير العرب وتأثيرها في منع الصرف شرطان شرطها الاول ان تكون

علمية اي منسوبة الى العلم في اللغة العجمية بان يكون متحققة في نفس العلم في العجم

حقيقة كابراهيم او حكما بان ينقله العرب من العجم الى العلمية من التصرف

فيه قبل النقل كقالون فانه كان في العجم اسم جنس بمعنى جيد سمي به احد

رواة القراء لجودة قراءته قبل ان يتصرف فيه العرب فلو لم يكن علما في

العجمية وانما جعلت العلمية شرطا لئلا يتصرف فيها العرب تصرف نوع كلامهم

فيضعف فيه العجمة فلا يصلح سببا لمنع الصرف فعلى هذا لو سمي بلجام لا يمنع صرفه

لعدم علميته في العجمية وشرطها الثاني احد الامرين تحرك الاوسط كشتر او زيادة على

ثلثة اي ثلثة احرف لئلا يعارض الخفة احد السببين فنوح منصرف بلا

نوع بانتفاء الشرط الثاني فانصراف نوح انما هو لانتفاء شرط الثاني في هذا

المصنف لان العجمة سبب ضعيف لانه امر معنوي فلا يجوز اعتبارها مع سكون الاوسط

واما الثاني فان له علامة لفظية تعرف بها بعض الظروف فلم يترج قوة فجاز ان

يعتبر مع سكون الاوسط وان لا يعتبر فان قلت قد اعتبرت العجمة هاهنا مع

سكون الاوسط وان لم يعتبر فان قلت قد اعتبرت العجمة ايضا

فيما سبق فلم يعتبر هاهنا قلنا اعتباره فيما سبق انما هو لتقوية سببين

آخرين لئلا يقاوم سكون الاوسط احدهما وان يلزم من اعتباره ثمة

سبب آخر اعتباره سببيتها بالاستقلال وقيل هو اسم خص بهذا في

وابراهيم ممتنع صرفه لوجود شرط الثاني فيهما فان في تحرك الاوسط

ابراهيم الزيادة على الثلثة وانما خص التعريج بشرط الثاني لان عرضه الشبه على ما هو الحق

عنده من انصراف كنوح ولهذا قدم الانصراف مع انه متفرع على انتفاء الشرط

الثاني والاول تقدم بما هو متفرع عليه وكونه مما لا يحل وان اسماء الانبياء

عليهم السلام ممنوعة من الصرف الا ستة محمد وصالح وشعيب وهود ولوط

عربية ونوح ولوط لخفتهما وقيل ان هو والنوع لان سيبويه قد قرنه بنوح وسيبويه

ما يقال من ان العرب من ولد اسمعيل ومن كان قبل ذلك ليس بعربي

وهود قبل اسمعيل فيما ذكر فكان كنوح والجمع وهو سبب قائم مقام السببين شرطه

اي شرط قيامه مقام السببين صيغة منتهى الجموع وهي الصيغة التي كان اولها

مفتوح وثالثها الف وبعد الالف حرفان متحركان او ثلثة اوسطها ساكن كمساجد

بحث الجمع

اي شرط وجوب تاثير التانيث المعنوي في منع الصرف احد امور ثلثة وهو زيادة
على الثلثة اي زيادة حروف الكلمة على ثلثة مثل زينب او تحرك الاوسط
من حروفها الثلثة مثل سقر او العجمة مثل ماه وجور وانما اشترط في وجوب تاثير
التانيث المعنوي احد الامور الثلثة لتخرج الكلمة بثقل احد الامور الثلثة عن خفتها
التي من شانها ان تعارض ثقل احد السببين فيترجح تاثيره ويثقل الاولين
فظ وكذا العجمة لان لسان العجم ثقيل على العرب فهند يجوز صرفه نظرا الى انتفاء
شرط تحتم تاثير التانيث المعنوي اعني احد الامور الثلثة ويجوز عدم صرفه نظرا الى وجود
السببين فيه وزينب علما للمراة وسقر علما لطبقة من طبقات النار وماه وجور علمين
لبلدتين ممتنع صرفها اما زينب فللعلمية والتانيث المعنوي مع شرط تحتم تاثيره وهو
الزيادة على الثلثة واما سقر فللعلمية والتانيث المعنوي مع شرط تحتم تاثيره وهو
تحرك الاوسط واما ماه وجور فللعلمية والتانيث المعنوي مع شرط تحتم تاثيره وهو
العجمة وان سمي به اي بالمؤنث المعنوي مذكر فشرطه في منع الصرف
الزيادة على ثلثة لان الحرف الرابع في حكم التاء فالتانيث قائم مقامها فحكم
وهو مؤنث معنوي سماعي باعتبار معناه الجنسي اذا سمي به رجل منصرف لان

العلمية الا

التانيث الاصلي قد زال بالعلمية للمذكر من غير ان يقوم شيء مقامه والعلمية
وحدها لا يمنع الصرف وعقرب وهو مؤنث معنوي سماعي باعتبار معناه
الجنسي اذا سمي به رجل ممتنع صرفها لانه وان زال التانيث بالعلمية للمذكر
فالحرف الرابع قائم مقامه بدليل انه اذا صغر قدم ظهر التاء المقدرة في
قاعدة التصغير فيقال قديديمة بخلاف عقرب فانه اذا صغر يقال عقيرب
من غير اظهار للتاء لان الحرف الرابع قائم مقامه فعقرب اذا سمي به
رجل يمنع صرفه للعلمية والتانيث الحكمي المعرفة اي التعريف لان سببية
منع الصرف هو وصف التعريف لا ذات المعرفة شرطها اي شرط تاثيرها في
منع الصرف ان تكون علمية اي يكون هذا النوع من جنس التعريف علما لان
الياء مصدرية اي منسوبة الى العلم بان تكون الياء للنسبة الا انها جعلت
مشروطة بالعلمية لان التعريف المضمرات والمبهمات لا يوجد الا في المبنيات
ومنع الصرف من احكام المعربات والتعريف باللام او الاضافة يجعل غير
المنصرف منصرفا كما سيجيء فلا يتصور كونه سببا لمنع الصرف فلم يبق الا تعريف
العلم وانما جعل المعرفة سببا والعلمية شرطها ولم يجعل العلمية سببا لئلا يختل

وهي التي لا تجمع جمع التكسير مرة اخرى ولهذا سميت صيغة منتهى الجموع لانها
جمعت تكسيرا بعض الصور ... فانه لا يمتنع تكسيرها بالتغير للصيغة فاما جمع السلامة
فانه لا يغير الصيغة فيجوز ان يجمع جمع السلامة كما يجمع ابابيل ... جمع
... على صواحبات وانما اشترطت بذلك لتكون صيغتها ...
التغير فتكون ... عن تاء التانيث حالة الوقف ... المراد بها ها التانيث
... حالة الوقف
باعتبار ما يؤول اليه حالة الوقف فلا يرد نحو فوارة فانه جمع ...
بتغير ها لانها التانيث مع ... زنة المفردات ... على زنة
ولا ... بصيغة الكراهية والاعلامية ...
نحو حضاجر فانه مفرد ... ليس جمعا لا في الحال ولا في المآل وان الجمع
وهو لفظ اخر بخلاف فرازنة فانها جمع فرزين او فرزان بكسر الفاء فعلم
مما سبق ان صيغة منتهى الجموع على قسمين احدهما ما يكون بغير هاء وثانيهما
ما يكون بهاء فاما ما يكون بغير هاء فمنع صرفه بوجود شرط تاثيره كما يجيء
مثاله ما بعد الفه حرفان متحركان ومصابيح مثال ما بعد الفه ثلثة
احرف اوسطها ساكن واما فرازنة وامثالها اي على صيغة منتهى الجموع

مع الهاء

مع الهاء فمنصرف لفوات شرط تاثير الجمعية وهو كونها بلا هاء وحضاجر علما للضبع
هذا جواب عن سؤال مقدر تقديره ان حضاجر علم جنس للضبع يطلق على الواحد
والكثير كما ان اسامة علم جنس للاسد فلا جمعية فيه وصيغة منتهى الجموع ليست من اسباب
منع الصرف بل هي شرط الجمعية فينبغي ان يكون منصرفا لكنه غير منصرف وتقدير
الجواب ان حضاجر حال كونه علما للضبع غير منصرف لان الجمعية الحالية ... الجمعية
الاصلية لانه منقول عن الجمع فانه كان في الاصل جمع حضجر بمعنى عظيم البطن سمي
به الضبع مبالغة في عظم بطنها فكان كل فرد منها جماعة من هذا الجنس فالمعتبر في
منع صرفه هو الجمعية الاصلية فان قلت لا حاجة في منع صرفه الى اعتبار الجمعية
الاصلية فان فيه العلمية والتانيث لان الضبع هي انثى الضبعان قلنا علمية
غير مؤثرة والا لكان بعد التنكير منصرفا والتانيث غير مسلم لانه علم لجنس الضبع
مذكرا كان او مؤنثا انما اكتفى المصنف في التنبيه على اعتبار الجمعية الاصلية بهذا
ولم يقل الجمع شرطه ان يكون في الاصل كما قال في الوصف لئلا يتوهم ان الجمعية
كالوصفية قد تكون اصلية معتبرة وقد تكون عارضية غير معتبرة وليس الامر كذلك
اذ لا يتصور العروض في الجمعية وسراويل جواب سؤال تقديره ان القائل قد تمسك

من الاشكال الوارد على قاعدة الجمع بجعل الجمع اعم من ان يكون في الحال
او في الاصل فما تقول في سراويل فانه اسم جنس يطلق على الواحد والكثير
ولا جمعية فيه لا في الحال ولا في الاصل فالجواب انه قد اختلف في صرفه وترك
صرفه والصرف هو الاكثر في موارد الاستعمال فيرد به الاشكال على قاعدة الجمع
قلت وقد قيل في التقصي عنه انه اسم اعجمي ليس بجمع لا في الحال ولا
في الاصل لكن حمل في منع الصرف على موازنه اي على ما يوازنه من الجموع العربية
كانا عيم ومصابيح فانه في حكمها من حيث الوزن فهو وان لم يكن من قبيل
الجمع حقيقة لكنه من قبيله حكما فالجمعية على هذا التقدير اعم من ان يكون حقيقة
او حكمية فيعتبر في الجواب على تعميم الجمعية لا على زيادة سبب آخر على الاسباب
التسعة وهو الحمل على الموازن وقيل هو اسم عربي ليس بجمع حقيقة لانه اسم
جنس يطلق على الواحد والكثير لكنه جمع سروالة تقديرا وفرضا فانه قد يجيء
ومن فائدة ثم ان هذا الوزن بدون الجمعية لم يمنع الصرف فيه حفظا لهيئة
القاعدة انه جمع سروالة فكانه سمي كل قطعة من السراويل سروالة ثم جمعت
سروالة على سراويل وان صرف اي سراويل لعدم تحقق جمعية تحقيقا والاصل في الاسما

الصرف

الصرف فلا اشكال بالنقض به على قاعدة الجمع ليحتاج الى التقصي عنه ونحو جوار اي
كل جمع منقوص على فواعل يائيا كان او واويا كالجواري والدواعي رفعا
وجرا اي في حالتي الرفع والجر كقاض اي مثله حكما فانه يجب في الصورتين
حذف الياء عنه وادخال التنوين عليه تقول جاءني جوار ومررت بجوار
كما تقول جاءني قاض ومررت بقاض وفي حالة النصب فالياء متحركة مفتوحة
تقول رأيت جواري فلا اشكال في حالة النصب لان الاسم غير منصرف
للجمعية مع صيغة منتهى الجموع بخلاف حالتي الرفع والجر فانه قد اختلف فيه
فذهب بعضهم الى ان الاسم منصرف والتنوين فيه تنوين الصرف لان
الاعلال المتعلق بجوهر الكلمة مقدم على منع الصرف الذي هو من احوال
الكلمة بعد تمامها فاصل جوار في قولك جاءني جوار جواري بالضم والتنوين
بناء على ان الاصل في الاسم الصرف فقدم الاعلال على ما هو الاصل
اسقطت الضمة للثقل والياء لالتقاء الساكنين فصار جوار مثل
سلام وكلام فلم يبق على صيغة منتهى الجموع فهو بعد الاعلال منصرف
والتنوين تنوين الصرف كما كان قبل الاعلال كذلك وذهب بعضهم الى انه

بعد الاعلال غير منصرف لان فيه الجمعية مع صيغة منتهى الجموع لان
المحذوف بمنزلة المقدر ولهذا لا يجري الاعراب على الراء والتنوين فيه
تنوين العوض فاسقط تنوين الصرف عوض عن الياء المحذوفة او عن
حركتها بهذا التنوين وعلى هذا القياس حالة الجر بلا تفاوت وفي لغة
بعض العرب اثبات الياء في حالة الجر كما في حالة النصب تقول
مررت بجواري كما تقول رأيت جواري وبناء هذه اللغة على تقديم
منع الصرف على الاعلال فانه يكون الياء مفتوحة في حالة الجر والفتحة
خفيفة فلا يقع فيه اعلال واما في حالة الرفع فاصل جوار جواري
بالضمة بلا تنوين حذفت الضمة للثقل وعوض عنها التنوين فسقطت الياء
لالتقاء الساكنين فصار جوار وعلى هذه اللغة لا اعلال الا في حالة الرفع وهو حال
بخلاف اللغة المشهورة فان فيه الاعلال في حالتين والمعرفة التركيب
جعل كلمتين او اكثر كلمة واحدة من غير حرفية جزء فلا يرد النجم في
علمين شرط العلمية ليأمن من الزوال فيحصل له قوة فيؤثر بها في منع
الصرف فان لا يكون باضافة لان الاضافة تخرج المضاف

الى الصرف اذا التركيب يلحقه تنزيل المضاف اليه منزلة التنوين فلا يمنع الصرف
ولا اسنادا لان الاعلام المستعملة على الاسناد من قبيل المبنيات نحو
تأبط شرا فانها باقية في حالة العلمية على ما كانت قبل العلمية فان التسمية
بها انما هي لدلالتها على قصة عجيبة على طريق المحاكاة فلا يمكن ان يغير
تلك الدلالة واذا كانت من قبيل المبنيات فكيف يتصور فيها منع الصرف
الذي هو من احكام المعربات فان قلت قال على المصنف ان يقول وان لا
يكون الجزء الثاني من المركب صوتا ولا متضمنا لحرف العطف ليخرج عنه نحو سيبويه
وخمسة عشر وستة عشر علمين قلنا كانه اكتفى في ذلك بما ذكره
من قبيل المبنيات لان الاعلام المستعملة على الاسناد ولم يحتج
احتج الى اخراجها بقيد العلمية فانه علم لبلدة مركبة من بعل وهو اسم صنم وبك
هو اسم صاحب هذه البلدة جعلا اسما واحدا من غير ان يقصد بينهما نسبة
اضافية او اسنادية وشرطها الالف والنون المعدودان من الاسباب
منع الصرف تسميان مزيدتين لانهما من الحروف الزوائد وتسميان مضارعتين
عيني الف التأنيث الممدودة في منع دخول علامة التأنيث عليهما

خلاف في ان سببيتهما لمنع الصرف اما لكونهما زيدتين وفر
عيتهما للمزيد عليه واما لمشابهتهما لالفي التانيث والراجح هو القول الثاني
ثم انهما ان كانا في اسم يعني بهما يقابل الصفة فان الاسم يقابل
للفعل والحرف ايضا الا ان لا يدل على ذات ما يلاحظ معها صفة من
الصفات كرجل وفرس او يدل كاحمر وضارب ومضروب والاول اسم
الاسماء والثاني صفة والمراد بالاسم المذكور ههنا هو المقابل للاسم
الشامل للاسم والصفة فشرطه اي شرط الالف والنون في منعهما الصرف
فافراد الضمير باعتبار انهما سبب واحد او شرط ذلك الاسم في اقتضائهما
منع الصرف العلمية تحقيقا للزوم زيادتهما او ليمتنع دخول التاء
شبههما بالفي التانيث كعمران او كانا في صفة فشرطه انتفاء فعلانة اي ان
الالف والنون في صفة فشرطه انتفاء فعلانة يعني امتناع دخول التاء
عليه ليقوى شبههما بالفي التانيث على حالهما ولهذا انصرف ندمان
مع انه صفة لان مؤنثه ندمانة وقيل شرطه وجود فعلى لانه اذا كان مؤنثه
فعلى لا يكون فعلانة فيقوى شبههما بالفي التانيث على حالهما

تحقيق تامه

اجل المخالفة

في الشرط اختلف في رحمن في انه منصرف او غير منصرف فانه ليس له مؤنث
لا رحمى ولا رحمانة لانه صفة خاصة بالله تعالى لا يطلق على غيره تعالى فنظرا الى انه لا مؤنث
فعلى فمن ذهب الى شرط انتفاء فعلانة فهو غير منصرف ومن ذهب الى شرط وجود
فعلى فهو منصرف وفي سكران فانه لا خلاف في منع صرفه لوجود الشرط
على المذهبين فان مؤنثه سكرى لا سكرانة وفي ندمان فانه لا خلاف
في صرفه لانتفاء الشرط على المذهبين لان مؤنثه ندمانة لانه في هذا
كان ندمان بمعنى النديم واما اذا كان بمعنى النادم فهو غير منصرف بالاتفاق
لان مؤنثه ندمى ووزن الفعل وهو كون الاسم على وزن يعد من اوزان
الفعل وهذا القدر لا يكفي في سببيته لمنع الصرف بل شرطه فيها احد
الامرين اما ان يختص في اللغة العربية بالفعل بمعنى انه لا يوجد في الاسم
الا منقولا من الفعل كشمر على صيغة الفعل الماضي المعلوم من التشمير فانه
نقل من هذه الصيغة وجعل علما للفرس وكذلك بذر اسم لماء وعثر لموضع
وخضم لرجل هذا الاخير نقلت الى الاسمية ... اسماء للعنبر
الموف وهو العنبر ... على الموضع بالشام فهو من الاسماء ...

مبحث الوزن الفعل

من الفعل

واحمر فما اي العدل ووزن الفعل متضادان لان الاسماء المعدولة
بالاستقراء على اوزان مخصوصة ليست شيء منها من اوزان الفعل المعتبرة
في منع الصرف فلا يكون معهما اي لا يوجد شيء من الامر الدائر بين شيوع
هذين السببين وبين احدهما فقط الا احدهما فقط لا مجموعهما فاذا نكر بقي المنكر
الذي احد اسبابه العلمية بقي بلا سبب اي لم يبق فيه سبب او بحيث
هو سبب فيما اشترط فيه من الاسباب الاربع المذكورة لانه قد انتفى احد
السببين الذي هو العلمية بذاتها والسبب الاخر المشروط بالعلمية
من حيث الوصف سببيته فلا يبقى فيه سبب من حيث هو
سبب او على سبب واحد فيما ليس شرط فيه من العدل ووزن
الفعل هذا وقد قيل يرد على قوله وهما متضادان ان اصمت
بكسر الميم علما لمفازة من اوزان الفعل مع وجود العدل فيه
فانه امر من صمت يصمت وقياسه ان يجيء بضمتين فلما جاء بكسر الميم
علم انه معدول عنه والجواب ان هذا امر غير محقق لجواز ورود اصمت
بكسر الميم وان لم يشتهر فالاوزان التي يتحقق فيها العدل تحقيقا

معها

كان او تقديرا لم يجامع مع وزن الفعل والضم قد عرفت فيما تقدم في مبحث العدل
ان مجرد وجود الاصل محقق لا يكفي في اعتبار العدل التحقيقي بدون اقتضاء
منع الصرف اياه واعتبار خروج الصفة عن ذلك الاصل وههنا لا
يقتضيه لوجود سببين في احمد وراء العدل وهما العلمية ووزن الفعل ثم
انه اشار الى استثناء مثل احمر علما اذا نكر عن هذه القاعدة على قول
سيبويه الاخفش المشهور وهو ابو الحسن تلميذ سيبويه ولما كان قول
التلميذ اظهر مع سوء نقصه لما ذكره من القاعدة جعله اصلا واسند الى نفسه
اسناد الاسناد وان كان غير مستحسن فيهما على ذلك في الصرف نحو احمر علما
اذا نكر وان كان نحو احمر باعتبار معنى الوصفية قبل العلمية ظاهر غير خفي
فيدخل فيه سكران واشباهه ويخرج عنه افعل التاكيد نحو اجمع فانه
منصرف عند التنكير بالاتفاق لضعف معنى الوصفية فيه قبل العلمية لكونه
بمعنى كل وكذلك افعل التفضيل المجرد عن من التفضيلية فانه بعد التنكير
بالاتفاق لضعف معنى الوصفية فيه حتى صار افعل اسما وان كان مع من
بخلاف لظهور معنى الوصفية فيه بسبب من التفضيلية اعتبار الكلمة

سيبويه بقوله خالف

الحاكي عن الصفة
كاربع وافكل
افضل يحتمل الى ان مع
ان معناه زيد افضل
فهو بعد التركيب منون بالا
تفاق

للمؤنث اما العربية فلا تقبح في ذلك الاختصاص ومنه عقرب
علم النساء للمفعول اذا جعل علما وشخص فانه اليوم غير منصرف للعلمية
ووزن الفعل وانما قيدنا بالبناء للمفعول فانه علم البناء للفاعل غير مختص
بالفعل ولم يذهب الا من عرفهم الا بعض النحاة او يكون غير مختص لكن
يكون في اوله اي اول وزن الفعل او اول ما كان على وزن
الفعل زيادة اي زيادة حرف او حرف زائد من حروف اتين كزيادته في الفعل
اي مثل زيادة حرف او حرف زائد في اول الفعل غير قابل اي حال كون
وزن الفعل او ما كان على وزن الفعل غير قابل للتاء لانه يخرج الوزن
بهذه التاء لاختصاصها بالاسم عن اوزان الفعل ولو قال غير قابل
للتاء قياسا باعتبار الذي امتنع من الصرف لا للعلم بل [illegible]
يحمى الارجل فان لحوق التاء للتذكير فلا يكون قياسا ولا اسود فان
لحوق التاء في اسودة للحية الانثى ليس باعتبار الوصف الاصلي الذي له
عليه امتنع من الصرف بل باعتبار غلبة الاسمية العارضية [illegible]
ومن اجل اشتراط عدم قبول التاء امتنع احمر من الصرف لوجود زيادة للالحاق

رابعهم قبول

مع عدم قبول التاء والصرف للفعل كقوله انا ابن جلى [illegible] للمناسبة القوية
على المثل والسر وما فيه علمية مؤثرة اي كل اسم غير منصرف يكون فيه علمية
مؤثرة في منع صرفه بالسببية المحضة او مع شرطيتها لسبب آخر واحترز
بذلك عن الجامع الفي التأنيث او صيغة منتهى الجموع فان كل واحد
منهما كاف في منع الصرف لا اثر فيه للعلمية اذا نكرتا بان يأول العلم
من الجماعة المسماة به كجاء زيد وزيد آخر فانه اريد به المسمى بزيد او
يجعل عبارة عن الوصف المشتهر صاحبه به نحو قولهم لكل فرعون موسى اي
لكل مبطل محق صرف لما تبين اي ظهر حين بيان الباب ان الصرف
ومنع الصرف فيما ليس من اثنتا اي العلمية لا تجامع مؤثرة الا ما اي الاسباب الذي
هي اي العلمية شرط فيه وذلك في التأنيث بالتاء لفظا او معنى والعجمة
والتركيب والالف والنون المزيدتين فان كل واحد من هذه الاسباب
الاربع مشروطة بالعلمية الا العدل ووزن الفعل استثناء مما تقرر الا
استثناء والاول اي لا تجامع غيرها ما شرطت فيه الا العدل ووزن الفعل
فان العلمية تجامع معهما مؤثرة كما في عمر واحمد وليست شرطا فيهما

والثاني خلاف في ان هذا الاسم في هذه الحالة منصرف او غير منصرف
فمنهم من ذهب الى انه منصرف مطلقا لان عدم الصرف انما كان لمشابهة
الفعل فلما ضعف هذه المشابهة بدخول ما هو من خواص الاسم اعني اللام
او الاضافة قويت جهة الاسمية فيه فرجع الى اصله الذي هو الصرف فدخله
الكسر دون التنوين لانه لا يجتمع مع اللام والاضافة ومنهم من ذهب الى انه غير
منصرف مطلقا والممنوع من غير المنصرف بالاصالة هو التنوين وسقوط
الكسر انما هو بتبعية التنوين وحيث ضعف مشابهته للفعل لم يؤثر الا في
سقوط التنوين دون ما تبعه الذي هو الكسر فعاد الكسر الى حاله [illegible]
لامتناعه من الصرف ومنهم من ذهب الى ان العلتين ان كانتا باقيتين
مع اللام او الاضافة كان الاسم غير منصرف وان زالتا معا او زالت احدهما
كان منصرفا وبيان ذلك ان العلمية تزول باللام او الاضافة فيه
فان كانت العلمية شرطا للسبب الآخر زالتا معا كما في ابراهيم وان
لم تكن شرطا [illegible] احدهما وان لم يكن هناك علمية [illegible]
بقيت العلتان على حالهما وهذا القول الثبت على عرف المصنف [illegible]

مبحث المرفوع

المرفوعات جمع المرفوع او مرفوعة لان موصوفه الاسم وهو مذكر لا يعقل
ويجمع هذا الجمع مطردا صفة المذكر الذي لا يعقل كالصافنات للمذكور من
الخيل وجمال سجلات اي مخرجات وكالايام الخاليات وهو اي المرفوع
الدال عليه المرفوعات لان التعريف انما يكون للماهية لا للافراد وما اشتمل
اي اسم اشتمل على علم الفاعلية اي علامة كون الاسم فاعلا وهي الضمة والواو
والالف والمراد باشتمال الاسم عليها ان يكون موصوفا بها لفظا او تقديرا
او محلا والاشكل ان الاسم موصوف بالرفع المحلي [illegible]
لو كان ثمة معرب لكان مرفوعا لفظا او تقديرا وكيف يختص الرفع بما عدا
الرفع المحلي وهو بحيث مثلا في احوال الفاعل فلذا كان مرفوعا متصلا بما [illegible]
فمنه اي من المرفوع او مما اشتمل على علم الفاعلية [illegible]

مبحث الفاعل

المرفوعات عند الجمهور لانه جزء الجملة الفعلية التي هي اصل الجمل ولان
عامله اقوى من عامل المبتدأ وجعل اصل المرفوعات المبتدأ لانه باق
على ما هو الاصل في المسند اليه وهو التقديم بخلاف الفاعل ولانه
يحكم عليه بكل حكم جامدا كان او مشتقا لكن [illegible] اقوى بخلاف الفاعل فانه

الاصلية اي انما خالف سيبويه الاخفش لاجل اعتباره الوصفية الاصلية
بعد التنكير فانه لما زالت العلمية بالتنكير بقي نوع من اعتبار الوصفية
فاعتبرها وجعله غير منصرف للصفة الاصلية وسبب آخر كوزن الفعل
والالف والنون المزيدتين فان قلت كما ان العلمية لا مانع من اعتبار الوصفية
الاصلية لا باعث على اعتبارها الضم فلم اعتبرها وذهب اليه ما هو خلاف
الاصل اعني منع الصرف قيل الباعث على اعتبارها مشابهة اسود وارقم
مع زوال الوصفية عنهما وفيه بحث لان الوصفية لم تزل عنهما بالكلية
بل بقي فيهما شائبة من الوصفية لان الاسود اسم للحية السوداء والارقم
للحية التي فيها سواد وبياض ففيهما شمة من الوصفية فلا يلزم من اعتبار
الوصفية فيهما اعتبارها في احمر بعد التنكير لانها قد زالت بالعلمية واما الاخفش
فذهب الى انه منصرف فان الوصفية قد زالت بالعلمية والعلمية بالتنكير
والزائل لا يعتبر من غير ضرورة فلم يبق فيه الا سبب واحد هو وزن الفعل
والالف والنون وهذا القول ظاهر ولما اعتبر سيبويه الوصف الاصلي بعد التنكير
وان كان زائلا لزمه ان يعتبره في حالة العلمية ايضا فيمتنع نحو حاتم من الصرف
للوجود

للوصف الاصلي والعلمية فاجاب عنه المص بقوله ولا يلزم اي سيبويه من اعتبار سيبويه
الوصفية الاصلية بعد التنكير في مثل احمر علما باب حاتم اي كل علم كان في
الاصل وصفا مع بقاء العلمية بان اعتبر فيه ايضا الوصفية وحكم بمنع صرفه للعلمية
والوصفية الاصلية فانه لا يلزم في باب حاتم على تقدير منعه من الصرف من اعتبار
المتضادين اعني الوصفية والعلمية فان العلم للخصوص والوصف للعموم في حكم
واحد وهو منع الصرف لفظ واحد بخلاف ما اذا اعتبر الوصفية الاصلية مع سبب
آخر كما في اسود وارقم فان قلت لا نسلم التضاد بين الوصفية المحققة والعلمية لا بين
الوصفية الاصلية الزائلة والعلمية فلو اعتبرت الوصفية الاصلية والعلمية
في منع الصرف مثل حاتم لا يلزم اجتماع متضادين قلنا تقدير احد المتضادين
بعد زواله مع الضد الآخر في حكم واحد وان لم يكن من قبيل اجتماع متضادين لكنه
شبيه به فاعتبارهما معا غير مستحسن وجميع الباب اي باب غير المنصرف
بدخول لام التعريف عليه او الاضافة اي اضافته الى غيره ينجر اي يصير مجرورا
بالكسر اي بالصورة الكسرة لفظا او تقديرا وانما لم يكتف بقوله ينجر لان الجر انما
يكون بالفتح الا ان يتكلف لان الكسر يطلق على الحركات البنائية ايضا

الكسر بلا تاء وبين الكسرة مع التاء فجعلوا الكسرة بلا تاء من القاب البناء
وعمموا الكسرة مع التاء في الحركة الاعرابية والبنائية فالمناسب ان يقول
ينجر بالكسرة فاصطلح المص بقوله بالصورة الكسرة بعد

منصرف

ينكسر ولا

خلافا للاخفش وابن جني وتمسكا بما في ذلك قول الشاعر جزى
ربه عني عدي بن حاتم جزاء الكلاب العاويات وقد فعل واجيب
عنه بان ذلك لضرورة الشعر والمراد عدم جوازه في سعة الكلام وبانه لا
نسلم ان الضمير راجع الى العدي بل الى المصدر الذي يدل عليه الفعل
اي جزى رب الجزاء واذا انتفى الاعراب الدال على فاعلية المفعول
بالوضع لفظا فيهما اي في الفاعل المتقدم ذكره صريحا وفي ضمن الامثلة والمفعول
المتقدم ذكره في ضمن الامثلة والقرينة اي الامر الدال عليهما لا بالوضع
اذ لا تعهد ان يطلق على ما وضع بازاء شيء انه قرينة عليه فلا يرد ان ذكر
الاعراب مستغنى عنه اذ القرينة شاملة له واما اللفظية نحو ضربت يحيى
حبلى او معنوية نحو اكل الكمثرى يحيى او كان الفاعل ضميرا متصلا بالفعل
بارزا كضربت زيدا او مستكنا كزيد ضرب فلا مر شرط لان يكون المفعول
متاخرا عن الفعل لئلا ينتقض بمثل زيدا ضربت او وقع مفعوله اي مفعول
الفاعل بعد الا بشرط توسطها بينهما في صورة التقديم والتاخير نحو
ما ضرب زيد الا عمرا او بعد معناها نحو انما ضرب زيد عمرا وجب تقديمه

اي تقديم الفاعل على المفعول في جميع هذه الصور اما في صورة انتفاء
الاعراب فيهما والقرينة فللتحرز عن الالتباس نحو ضرب موسى عيسى
في صورة كون الفاعل ضميرا متصلا فلتعذر الانفصال الانفصال واما
في صورة وقوع المفعول بعد الا لكن بشرط توسطها بينهما في صورة
التقديم والتاخير فلئلا ينقلب الحصر المطلوب فان المفهوم من قولنا ما ضرب
زيد الا عمرا انحصار ضاربية زيد في عمرو مع جواز ان يكون عمرو مضروبا
لشخص آخر والمفهوم من قولنا ما ضرب عمرا الا زيد انحصار مضروبية عمرو
في زيد مع جواز ان يكون زيد ضاربا لشخص آخر فلو انقلب احدهما
بالآخر انقلب الحصر المطلوب وانما قلنا بشرط توسطها بينهما في صورة
التقديم والتاخير لانه لو قدم المفعول على الفاعل مع الا في مثل ما ضرب
الا عمرا زيد فالظاهر ان معناه انحصار ضاربية زيد في عمرو اذ الحصر
انما هو فيما يلي الا فلا ينقلب الحصر المطلوب فلا يجب تقديم الفاعل لكن
لم يستحسنه بعضهم لانه من قبيل قصر الصفة قبل تمامها وانما قلنا الظاهر
ان معناه كذا لاحتمال ان يكون معناه ما ضرب احدا احدا الا عمرا زيد

فانه لا يحكم عليه الا بانتسب وهو اي الفاعل ما اي اسم حقيقة او حكما كيلا يرد فيه
مثل قولهم اعجبني ان ضربت زيدا اسند اليه الفعل بالاصالة لا بالتبعية
ليخرج عن الحد توابع الفاعل وكذا المراد في جميع حدود المرفوعات والمنصوبات
والمجرورات غير التابع بقرينة ذكر التوابع بعدها او شبهه اي ما يشبه الفعل
وانما قال ذلك ليتناول فاعل مثل اسم الفاعل والصفة المشبهة
ومصدر واسم الفعل وافعل التفضيل والظرف وقدم اي الفعل او شبهه
عليه اي على ذلك الاسم واحترز به عن نحو زيد في زيد ضرب لانه مما اسند
اليه الفعل لان الاسناد الى ضميره والاسناد الى الحقيقة للمبتدأ
مؤخر عنه والمراد تقديمه عليه وجوبا ليخرج عنه المسند اليه المقدم عليه خبره نحو
قائم زيد فان قلت قد يجب تقديمه اذا كان المبتدأ نكرة والخبر ظرفا
نحو في الدار رجل قلت المراد وجوب تقديم نوعه وكل نوع الخبر جاز تقديمه
بخلاف نوع ما اسند اليه الفاعل على جهته قيامه به اي اسنادا واقعا
على طريقة قيام الفعل او شبهه به وطريقة قيامه به ان يكون على صيغة
المعلوم او ما في حكمها كاسم الفاعل والصفة المشبهة واحترز به عن المفعول

عن مفعول ما لم يسم فاعله لانه في ضرب زيد على صيغة المجهول والاحتياج
الى هذا القيد انما هو على مذهب من لم يجعله داخلا في الفاعل كالمصنف
واما على مذهب من جعله داخلا فيه كصاحب المفصل فلا حاجة الى
هذا القيد بل يجب ان لا يقيد به مثل زيد في قام زيد فهذا مثال
لما اسند اليه الفعل ومثل ابوه في زيد قائم ابوه فهذا مثال لما اسند
اليه شبهه والاصل في الفاعل اي ما ينبغي ان يكون الفاعل عليه
اذا لم يمنع مانع ان يلي الفعل المسند اليه اي يكون بعده من غير
ان يتقدم عليه شيء آخر من معمولاته لانه كالجزء من الفعل لشدة احتياج
الفعل اليه ويدل على ذلك اسكان اللام في ضربت لانه لدفع توالي
اربع حركات فيما هو بمنزلة كلمة واحدة فلذلك اي لاجل ان الاصل الذي يقتضي
تقدم الفاعل على سائر معمولات الفعل جاز ضرب غلامه زيد لتقدم
مرجع الضمير وهو زيد رتبة فلا يلزم الاضمار قبل الذكر مطلقا بل لفظا
فقط وذلك جائز وامتنع ضرب غلامه زيدا لتأخر مرجع الضمير وهو
زيد لفظا ورتبة فيلزم الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة وذلك غير جائز

فيفيد الحصر صفة كل منهما في الآخر وهو اي الحصر خلاف المقصود واما نحو
تقديمه عليه في صورة وقوع المفعول بعد معنى الا لان الحصر ههنا في
الجزء الاخير فلو اخر الفاعل انقلب المعنى قطعا واذا اتصل به اي بالفاعل
ضمير المفعول نحو ضرب زيدا غلامه او وقع اي الفاعل بعد الا
المتوسط بينهما في صورتي التقديم والتاخير نحو ما ضرب زيدا الا عمرو وفائدة
هذا القيد مثل ما عرفت انفا او وقع الفاعل بعد معناها اي معنى الا نحو
انما ضرب عمرا زيد او اتصل مفعوله به اي بالفعل بان يكون المفعول ضميرا
متصلا بالفعل وهو اي الفاعل غيره ضمير متصل به نحو ضربك زيد وجب
تاخيره اي تاخير الفاعل عن المفعول في جميع هذه الصور اما في صورة
اتصال ضمير المفعول به فلئلا يلزم الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة واما
في صورة وقوعه بعد الا او معناها فلئلا ينقلب الحصر المطلوب واما في
صورة كون المفعول ضميرا متصلا والفاعل غير متصل فلمنافاة
الاتصال توسط الفاعل الغير المتصل بينه وبين الفعل بخلاف
ما اذا كان الفاعل ايضا ضميرا متصلا فانه يجب تقديم الفاعل
نحو ضربتك

نحو ضربت زيدا وقد يحذف الفعل الرافع للفاعل لقيام قرينة
دالة على تعيين المحذوف جوازا اي حذفا جائزا في مثل زيد اي
فيما كان جوابا لسؤال محقق لمن قال من قام سائلا عمن يقوم به القيام
فيجوز ان تقول زيد بحذف قام اي قام زيد ويجوز ان تقول قام زيد
بذكره وانما قدر الفعل دون الخبر لان تقدير الخبر يوجب حذف الجملة وفي
الفعل حذف احد جزئيها والتقليل في الحذف اولى وكذا يحذف الفعل
جوازا فيما كان جوابا لسؤال مقدر نحو قول الشاعر في مرثية يزيد ابن نهشل
ليبك على البناء للمفعول يزيد مرفوع على انه مفعول ما لم يسم فاعله
ضارع اي عاجز ذليل وهو فاعل الفعل المحذوف اي يبكيه ضارع
بقرينة السؤال المقدر وهو من يبكيه واما على رواية ليبك يزيد على
البناء للفاعل ونصب يزيد فليس مما نحن فيه لخصومة متعلق بضارع
اي يبكيه من يذل ويعجز عن مقاومة الخصم لانه كان ظهيرا للعجزة
وآخر البيت ومختبط مما تطيح الطوائح والمختبط السائل عن غير
وسيلة والاطاحة الاهلاك والطوائح جمع مطيحة على غير القياس كلواقح
اذ القياس مطايح

جمع ملحة وما متعلق بمختبط وما مصدرية لتغير قيليكه الغضاب كن سائل
بغير وسيلة من أجل إهلاك المهلكات ماله وما يتوسل به إلى تحصيل المال
لأنه كان المعطي للسائلين بغير وسيلة وقد يحذف الفعل الرافع للفاعل
لقرينة دالة عليه وجوبًا أي حذفًا واجبًا في مثل وإن أحد من المشركين
استجارك أي في كل موضع حذف الفعل ثم فسر لرفع الإبهام الناشي
من الحذف فإنه لو ذكر المفسر لم يبق المفسر مفسرًا بل صار حشوًا بخلاف
المفسر الذي فيه إبهام بدون حذفه فإنه يجوز الجمع بينه وبين مفسره كقولك
جاءني رجل أي زيد فقط في هذه الآية وإن استجارك أحد من المشركين استجارك
فأحد فيها مرفوع بأنه فاعل فعل محذوف وجوبًا وهو استجارك الأول
المفسر باستجارك الثاني وإنما وجب حذفه لئلا يكن مفسره قائم مقامه
عنه ولا يجوز أن يكون أحد مرفوعًا بالابتداء لامتناع دخول حرف
الشرط على الاسم بل لا بد له من الفعل وقد يحذفان أي الفعل والفاعل
معًا دون الفاعل وحده في مثل نعم جوابًا لمن قال أقام زيد أي
نعم قام زيد فحذف الجملة الفعلية وذكر نعم في موضعها الحرف

جائز بقرينة السؤال لا واجب لعدم قيام شيء يؤدي مؤداه في مقامه كالمفسر
فيلزم في الكلام استدراك وإنما قدر الجملة الفعلية لا الاسمية بأن يقال
أي نعم زيد قائم ليكون الجواب مطابقًا للسؤال في كونه جملة فعلية
وإذا تنازع الفعلان بل العاملان إذ التنازع قد يجري في غير الفعل
أيضًا نحو زيد معطٍ ومكرم عمرًا أو كريم وشريف أبوه واقتصر على الفعل
لأصالته في العمل وإنما قال الفعلان مع أن التنازع قد يكون بين الأكثر من اثنين ظاهرًا
أي اسمًا ظاهرًا واقعًا بعدهما أي بعد الفعلين إذ المتقدم عليهما والمتوسط
بينهما معمول للفعل الأول أو هو مستحقه قبل الثاني فلا يكون في مجال التنازع
ومعنى تنازعهما فيه أنهما بحسب المعنى يتوجهان إليه ويصح أن يكون هو
مع قطع النظر عن ذلك المانع معمولًا لكل واحد منهما على البدل فلا يتصور تنازع
عامل في الضمير المتصل لأن المتصل الواقع بعدهما يكون متصلًا بالفعل الثاني
وهو مع كونه متصلًا بالفعل الثاني معمولًا لا يجوز أن يكون معمولًا للأول كما
لا يخفى وأما الضمير المنفصل الواقع بعدهما نحو ما ضرب وأكرم إلا أنا فيتصور فيه
التنازع لكن لا يمكن قطعه بما هو طريق القطع عندهم وهو إضمار الفاعل في الأول
عند البصريين وفي الثاني عند الكوفيين لأنه لا يمكن إضماره مع الثاني

لأنه منفصل لا يصح إضماره ولا بد من [illegible] والمعنى لا بد لتغيبه الفعل
عن الفاعل والمقصود إثبات ما هو المراد بالتنازع بينهما ما يكون
طريق قطعه إضمار الفاعل فلهذا أخصه بالاسم الظاهر وأما التنازع
الواقع في الضمير المنفصل فعلى مذهب الكسائي في القطع بالحذف وعلى
مذهب الفراء فيهملان معًا وأما على مذهب غيرهما فلا يمكن قطعه
لأن طريق القطع عندهم الإضمار وهو ممتنع كما عرفت فقد يكون أي
تنازع الفعلين في الفاعلية بأن يقتضي كل واحد منهما أن يكون
الاسم الظاهر فاعلًا له فيكونان متفقين في اقتضاء الفاعلية مثل
ضربني وأكرمني زيد وقد يكون تنازعهما في المفعولية بأن يقتضي
كل واحد منهما أن يكون ذلك الاسم الظاهر مفعولًا له فيكونان
متفقين في اقتضاء المفعولية مثل ضربت وأكرمت زيدًا وقد يكون
تنازعهما في الفاعلية والمفعولية وذلك يكون على وجهين أحدهما
أن يقتضي كل واحد منهما فاعلية اسم ظاهر ومفعولية اسم ظاهر
آخر فيكونان متفقين في ذلك الاقتضاء مثل ضرب وأهان زيد
عمرًا وليس هذا قسمًا ثالثًا للتنازع بل هو اجتماع القسمين الأولين

وثانيهما أن يقتضي أحد الفعلين فاعلية اسم ظاهر والآخر مفعولية ذلك
الاسم الظاهر بعينه وذلك في اختلاف اقتضاء الفعلين في هذه الصورة
وهذا هو القسم الثالث المقابل للأولين فقوله مختلفين مخصص بهذه الصورة
بالإرادة يعني قد يكون تنازع الفعلين واقعًا في الفاعلية والمفعولية حال
كون الفعلين مختلفين في الاقتضاء وذلك لا يتصور إلا إذا كان الاسم الظاهر
المتنازع فيه واحدًا وإنما لم يورد مثالًا للقسم الثالث لا غير لأنه إذا أخذ فعل
من المثال الأول وفعل من المثال الثاني حصل مثال القسم الثالث وذلك
يتصور على وجوه كثيرة مثل ضربني وضربت زيدًا وأكرمني وأكرمت زيدًا ونحو
وأكرمت زيدًا وأكرمني وضربت زيدًا ونحو ذلك مما يكون الاسم الظاهر
مرفوعًا فيختار البصريون إعمال الفعل الثاني لقربه مع تجويز إعمال
الأول [illegible] الاحتراز عن الإضمار قبل الذكر فإن أعملت الفعل الثاني
كما هو مذهب البصريين وهذا لأنه المذهب المختار والأكثر استعمالًا أضمرت
الفاعل في الفعل الأول أي أورد ضمير الفاعل لجواز الإضمار قبل الذكر في العمدة
[illegible] والتكرار بالذكر وامتناع الحذف في الاسم الظاهر

ولو وقع بعد الفعلين أي على موافقته إفرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتأنيثا لأنه مرجع الضمير يجب أن يكون موافقا للمرجع في هذه الأمور ودون الحذف لأنه لا يجوز حذف الفاعل إلا إذا أسند الفعل إلى مسنده خلافا للكسائي فإنه لا يضمر الفاعل بل يحذفه تحرزا عن الإضمار قبل الذكر ويظهر أثر الخلاف في نحو ضربني وأكرمني الزيدان عند البصريين وضربني وأكرمني الزيدان عند الكسائي

وجاز أي إعمال الفعل الثاني مع اقتضاء الفعل الأول الفاعل خلافا للفراء فإنه لا يجوز إعمال الفعل الثاني عنده لاقتضاء الأول الفاعل لأنه يلزم على تقدير إعماله إما الإضمار قبل الذكر كما هو مذهب الجمهور أو حذف الفاعل كما هو مذهب الكسائي بل يجب عنده إعمال الفعل الأول فإن اقتضى الثاني الفاعل أخرته وإن اقتضى المفعول حذفته أو أظهرته تقول ضربني وأكرمني زيد ولا يلزم في محذور وقيل يروى عنه التشريك في الرافعين لو اتحدا كما في هذه الصورة نحو ضربني وأكرمني زيد هو وضربني والزيد هو وهذه الرواية غير مشهورة عنه وحذف المفعول تحرزا عن الإضمار قبل الذكر في الفضلة لو أضمر إن استغني عنه

وإن لم يستغن عنه أظهرت أي المفعول نحو حسبني منطلقا وحسبت زيدا منطلقا لأنه لا يجوز حذف أحد مفعولي باب حسبت ولا يجوز إضماره لئلا يلزم الإضمار قبل الذكر في الفضلة وإن أعملت الفعل الأول كما هو مختار الكوفيين أضمرت الفاعل في الثاني لو اقتضاه نحو ضربني وأكرمني زيدا وإذا جعلت زيدا فاعل ضربني وأضمرت في أكرمني ضميرا راجعا إلى زيد المتقدم رتبة فلا محذور فيه لا لحذف الفاعل ولا للإضمار قبل الذكر لفظا ورتبة بل لفظا فقط وهو جائز وأضمرت المفعول في الفعل الثاني لو اقتضاه على المذهب المختار ولم تحذفه وإن جاز حذفه لئلا يتوهم أن المفعول الفعل الثاني غير المذكور ويكون الضمير حينئذ راجعا إلى لفظ متقدم رتبة كما تقول ضربني وأكرمته زيد إلا أن يمنع مانع من الإضمار كما هو القول المختار ومن الحذف كما هو القول غير المختار فتظهر المفعول فإنه إذا امتنع الإضمار والحذف لا سبيل إلا الإظهار نحو حسبني وحسبتهما منطلقين الزيدان منطلقا حيث أعملت حسبني فجعلت الزيدان فاعلا له ومنطلقا مفعولا له وأظهرت المفعول الأول

إذا كان عامله فعلا أن تغير صيغة الفعل إلى فُعل أي الماضي المجهول ويُفعل أي المضارع المجهول فيتناول نحو أُفتعل واستُفعل وتُفعّل وغيرها من الأفعال المجهولة المزيد فيها ولا يقع موقع الفاعل المفعول الثاني من مفعولي باب علمت لأنه مسند إلى المفعول الأول المسند إليه فلو أسند إليه لا يكون إسناده إليه إلا تاما لزم كونه مسندا ومسندا إليه معا مع كون كل من الإسنادين تاما بخلاف أعجبني ضرب زيد لأن أحد الإسنادين وهو إسناد المصدر غير تام ولا المفعول الثالث من المفاعيل باب أعلمت إذ حكمه حكم المفعول الثاني من باب علمت في كونه مسندا إلى المفعول الثاني لأن النصب فيه مشعر بالعلية فلو أسند إليه فات النصب والإشعار بخلاف ما إذا كان مع اللام نحو ضربت للتأديب والمفعول معه كذلك أي كل من المفعول له والمفعول معه كذلك أي كالمفعول الثاني والثالث من باب علمت وأعلمت في أنهما لا يقعان موقع الفاعل أما المفعول له فلما عرفت وأما المفعول معه فلأنه لا يجوز

إقامته مقام الفاعل مع الواو التي هي أصلها العطف وهي دليل الانفصال والفاعل كالجزء ولا بدون الواو فإنه لم يعرف كونه مفعولا معه وإذا وجد المفعول به في الكلام مع غيره تعين المفعول به لوقوعه موقع الفاعل لشدة شبهه بالفاعل في توقف تعقل الفعل عليهما فإن الضرب مثلا كما أنه لا يمكن تعقله بلا ضارب كذلك لا يمكن تعقله بلا مضروب بخلاف سائر المفاعيل فإنها ليست بهذه الصفة تقول ضرب زيد بإقامة المفعول به مقام الفاعل يوم الجمعة ظرف زمان أمام الأمير ظرف مكان ضربا شديدا مفعول مطلق للنوع باعتبار الصفة وفائدة وصف الضرب بالشدة التنبيه على أن المصدر لا يقوم مقام الفاعل بلا قيد مخصص إذ لا فائدة فيه لدلالة الفعل عليه في داره جار ومجرور شبيه بالمفعول فيقام مقام الفاعل مثلها فتعين المفعول به لم يكن أي لم يوجد في الكلام المفعول به فالجميع أي جميع ما سوى المفعول به

في حسنها واظهر في المفعول الثاني ومطلقين لمانع وهو انه لو اضمرت
مفردا خالف المفعول الاول ولو اضمرت مثنى خالف المرجع وهو قوله
منطلق ولا يخفى انه لا تصور التنازع في هذه الصورة لان اذا اضمرت
للمفعول الثاني [illegible] بالاظهار [illegible] حذفته
تثنية وافراده والا فالظاهر انه لا تنازع بين الفعلين في المفعول
الثاني لان الاول يقتضي مفعولا مفردا والثاني مفعولا مثنى فلا يتوجهان
الى امر واحد فلا تنازع ولما استدل الكوفيون على اولوية اعمال الفعل
الاول بقول امرء القيس ولو ان ما اسعى لادنى معيشة كفاني ولم اطلب
قليل من المال حيث قالوا انه توجه الفعلان اعني كفاني ولم اطلب
الى اسم واحد وهو قليل من المال فاقتضى الاول رفعه بالفاعلية
والثاني نصبه بالمفعولية وامرء القيس الذي هو افصح شعراء العرب اعمل الاول
فلو لم يكن اعمال الاول اولى لما اختاره اذ لا اقل من تساوي الاعمالين
فاجاب المص عن طرف البصريين وقال قول امرء القيس كفاني ولم
اطلب قليل من المال ليس منه اي من باب التنازع لفساد

المعنى

المعنى على تقدير توجه كل من كفاني ولم اطلب الى قليل من المال لاستلزامه
عدم السعي لادنى معيشة وانتفاء كفاية قليل من المال وثبوت
طلبه المنافي لكل منهما وذلك لان لو يجعل مدخوله المثبت منفيا
كان او جزاء او معطوفا على احدهما منفيا والمنفي من ذلك مثبتا فيقتضي
هذا ان يكون مفعول لم اطلب محذوفا اي لم اطلب العز والمجد
كما يدل عليه البيت المتاخر اعني قوله ولكنما اسعى لمجد مؤثل وقد
يدرك المجد المؤثل امثالي فيستقيم المعنى يعني انا لا اسعى لادنى
معيشة ولا يكفيني قليل من المال ولكني اطلب المجد الا فعل الناصب
واسع [illegible] مفعول ما لم يسم فاعله اي مفعول فعل او شبه فعل لم يذكر
فاعله [illegible] تمام الفصل عن الفاعل [illegible] ومنه كما فصل المبتدا
حيث قال ومنها المبتدا لشدة اتصاله بالفاعل حتى سماه بعض النحاة
فاعلا كل مفعول حذف فاعله اي فاعل ذلك المفعول واقيم هو
اي المفعول مقامه اي مقام الفاعل في اسناد الفعل او شبهه اليه
وشرطه اي شرط مفعول ما لم يسم فاعله في حذف فاعله واقامته مقامه

[illegible] في جواز وقوعهما موقع الفاعل والمفعول الاول من باب
اعطيت اي الفعل المتعدي الى مفعولين ثانيهما غير الاول
اولى بان يقام مقام الفاعل من المفعول الثاني لان فيه معنى
الفاعلية [illegible] عاطيا اي آخذ نحو اعطي زيد درهما ويجوز
اعطي درهم زيدا وذلك عند الامن من اللبس والا عند عدم
فيجب اقامة المفعول الاول نحو اعطي زيد عمرا ومنها المبتدا
والخبر وفي بعض النسخ ومنه يعني من جملة المرفوع المبتدا والخبر وجمعهما
في فصل واحد للتلازم الواقع بينهما [illegible] وهو الاصل فيهما
وهو شرك بيان العامل المعنوي فالمبتدا هو الاسم لفظا او تقديرا
ليتناول نحو وان تصوموا خير لكم المجرد عن العوامل اللفظية اي
الذي لم يوجد فيه عامل لفظي اصلا واحترز به عن الاسم
الذي فيه عامل لفظي كاسم ان وكان [illegible] وبالعوامل
اللفظية ما يكون مؤثرا في المعنى فلا يخرج عنه مثل بحسبك درهم
مسندا اليه واحترز به عن الخبر وثاني قسمي المبتدا الخارج عن هذا القسم

فانهما لا يكونان الا مسندين او الصفة سواء كانت مشبهة او اسم فاعل او مفعول
ومنسوب [illegible] وحسن او جارية مجراها كقرشي الواقعة بعد حرف
النفي كما ولا او الف الاستفهام ونحوه كهل وما ومن [illegible]
جوز الابتداء بها من غير استفهام ونفي مع قبح وقال الاخفش
ذلك حسنا وعليه قول الشاعر فخير نحن عند الناس منكم [illegible]
ونحن فاعله ولو جعل خبرا عن نحن لفصل بين اسم
التفضيل ومعموله الذي هو منكم باجنبي بخلاف لو كان فاعلا
لكونه كالجزء [illegible] لفظا او يجري مجراه وهو الضمير المنفصل لئلا
يخرج عنه نحو [illegible] عن [illegible]
رافعة لظاهر نحو [illegible] الزيدان لان قائمان [illegible] الزيدان ولو كان
[illegible] مثال القسم الاول من المبتدا
قائم الزيدان مثال للصفة الواقعة بعد حرف النفي واقائم الزيدان
مثال للصفة الواقعة بعد حرف الاستفهام [illegible]
فان طابقت مفردا [illegible] بعد حرف النفي والاستفهام [illegible]

مذكوراً بعدها نحو ما قائم زيد وأقائم زيد وإن تحرزت عما إذا طابقت
مثنى نحو أقائمان الزيدان أو مجموعا نحو أقائمون الزيدون
فإنها خبر ليس إلا بناء على أن الأمر أن تكون الصفة مبتدأ وما بعدها
فاعلها لئلا يلزم المبتدأ الخبر وإن ما بعدها مبتدأ والصفة خبر مقدم
عليه فيها يلزم صورة مبتدأ بها أقائمان الزيدان ويتعين أن
لا يكون الزيدان مبتدأ وقائمان خبراً مقدماً عليه وفيها أقائم
الزيدان ويتعين أن يكون الزيدان فاعلا للصفة قائم مقام الخبر
وفي ما أقائم زيد يجوز فيه الأمران كما عرفت والظاهر أن المجرد
أي هو الاسم المجرد عن العوامل اللفظية لأن الكلام مفروض في
الاسم فلا يصدق على يضرب في يضرب زيد أنه المجرد المسند إليه
المغاير للصفة المذكورة لأنه ليس باسم المسند إليه
احترز به عن القسم الأول من المبتدأ لأنه مسند إليه لا مسند
والمغاير للصفة المذكورة في تعريف المبتدأ
واحترز به عن القسم الثاني من المبتدأ وذلك أن تقول المراد بالمسند

إليه ما المبتدأ أو تجعل الباء بمعنى أو الظرف المجرور راجعا إلى المبتدأ
وعلى التقديرين يخرج به القسم الثاني من المبتدأ ويكون قوله المغاير
للصفة المذكورة تأكيدا واعلم أن العامل في المبتدأ هو التجريد
الاسم عن العوامل اللفظية ليسند إليه ويسمى الابتداء
فمعنى الابتداء عامل في المبتدأ والخبر رافع لهما عند البصريين
وأما عند غيرهم فقال بعضهم الابتداء عامل في المبتدأ والمبتدأ
عامل في الخبر وقال آخرون إن كل واحد من المبتدأ
والخبر عامل في الآخر وعلى هذا لا يكونان مجردين عن العوامل اللفظية
وأصل المبتدأ أي ما ينبغي أن يكون المبتدأ عليه إذا لم يمنع
مانع التقديم على الخبر لفظا لأن المبتدأ ذات والخبر حال من
أحوالها والذات متقدمة على أحوالها ومن ثم أي ومن أجل
أن الأصل في المبتدأ التقديم لفظا قولهم في داره زيد يجوز لكون
الضمير عائدا إلى زيد لما أنه متأخر لفظا متقدم رتبة لأصالة التقدم وامتنع
قولهم صاحبها في الدار لعود الضمير إلى الدار وهو جزء الخبر الذي أصله التأخر

فيلزم عود الضمير إلى ما تأخر لفظا ورتبة وهو غير جائز وقد يكون المبتدأ نكرة
وإن كان الأصل فيه أن يكون معرفة لأن للمعرفة معنى معينا و
المبهم الكثير الوقوع في الكلام لأنه هو الحكم على الأمور المعينة ولكنه لا
يقع نكرة على الإطلاق بل إذا تخصصت تلك النكرة بوجه ما من وجوه
التخصيص إذ بالتخصيص تقل الشركة فيها فيقرب من المعرفة مثل قوله
تعالى ولعبد مؤمن خير من مشرك فإن العبد متناول للمؤمن والكافر
وحيث وصف بالمؤمن تخصص بالصفة فجعل مبتدأ وخير خبره ومثل
قولك أرجل في الدار أم امرأة فإن المتكلم بهذا الكلام يعلم أن أحدهما
في الدار فيسأل المخاطب عن تعيينه فكأنه قال أي من الأمرين
المعلوم كون أحدهما في الدار كائن فيها فكل واحد منهما تخصص بهذه
الصفة فجعل مبتدأ وفي الدار خبره ومثل قولك ما أحد خير منك فإن
النكرة فيها وقعت في حيز النفي فأفادت عموم الأفراد وشمولها
فتعينت وتخصصت نكرة فإنه لا تعدد في جميع الأفراد بل هو
أمر واحد ولذا كل نكرة في الإثبات قصد بها العموم نحو تمرة

خير من جرادة ومثل قولهم شر أهر ذا ناب تخصيصها بما يخصص الفاعل
تشبيها بأنه يستعمل في موضع ما أهر ذا ناب إلا شر وما يخصص به
الفاعل قبل ذكره هو صحة كونه محكوما عليه بإسناد الفعل إليه فإنك
إذا قلت قام علم منه أن ما يذكر بعده ممن يصح أن يحكم عليه
بالقيام فإذا قلت رجل فهو في قوة رجل موصوف بصحة
الحكم عليه بالقيام واعلم أن المهر للكلب بالنباح المعتاد قد
يكون خيرا كما إذا كان مجيء حبيب مثلا وقد يكون شرا كما إذا كان
مجيء عدو مثلا والمهر به بنباح غير معتاد يتشاءم به يكون شرا لا خيرا فعلى
الأول يصح القصر بالنسبة إلى الخير فمعناه ما شر لا خير أهر ذا ناب
وعلى الثاني لا يصح القصر فيقدر وصف حتى يصح القصر فيكون المعنى شر عظيم
لا حقير أهر ذا ناب وهذا مثل يضرب للرجل قوي إذا ركبه
الشر في حادثة ومثل قولك في الدار رجل تخصيصه بتقديم
الخبر لأنه إذا قيل في الدار علم أن ما يذكر بعده موصوف بصحة
استقراره في الدار فهو في قوة التخصيص بالصفة ومثل قولك

سلام عليك تخصيصه بنسبته الى المتكلم اذ اصله سلمت سلاما فحذف
الفعل وعدل الى الرفع لقصد الدوام والاستمرار فكأنه قال سلام مني
عليك اي سلام من قبلي عليك هذا هو المشهور فيما بين النحاة
وقال بعض المحققين منهم مدار صحة الاخبار عن النكرة على الفائدة
لا على ما ذكره من التخصيصات التي يحتاج في توجيهها الى هذه
التكلفات الركيكة الواهية فعلى هذا يجوز ان يقال كوكب انقض
الساعة لحصول الفائدة ولا يجوز ان يقال رجل قائم لعدم وجدانها وهذا
القول اقرب الى الصواب ولما كان الخبر المعرف فيما سبق مخصوصا
بالمفرد لكونه قسما من الاسم فلم يكن الجملة داخلة فيه اراد ان
يشير الى ان خبر المبتدأ قد يقع جملة ايضا فقال والخبر قد يكون
جملة اسمية مثل زيد ابوه قائم وفعلية مثل زيد قام ابوه ولم يذكر
الظرفية لانها ترجع الى الفعلية واذا كان الخبر جملة والجملة مستقلة بنفسها
لا تقتضي الارتباط بغيرها فلا بد في الجملة الواقعة خبرا عن المبتدأ
من عائد يربطها به وذلك العائد اما ضمير كما في المثالين المذكورين

او غيره كاللام

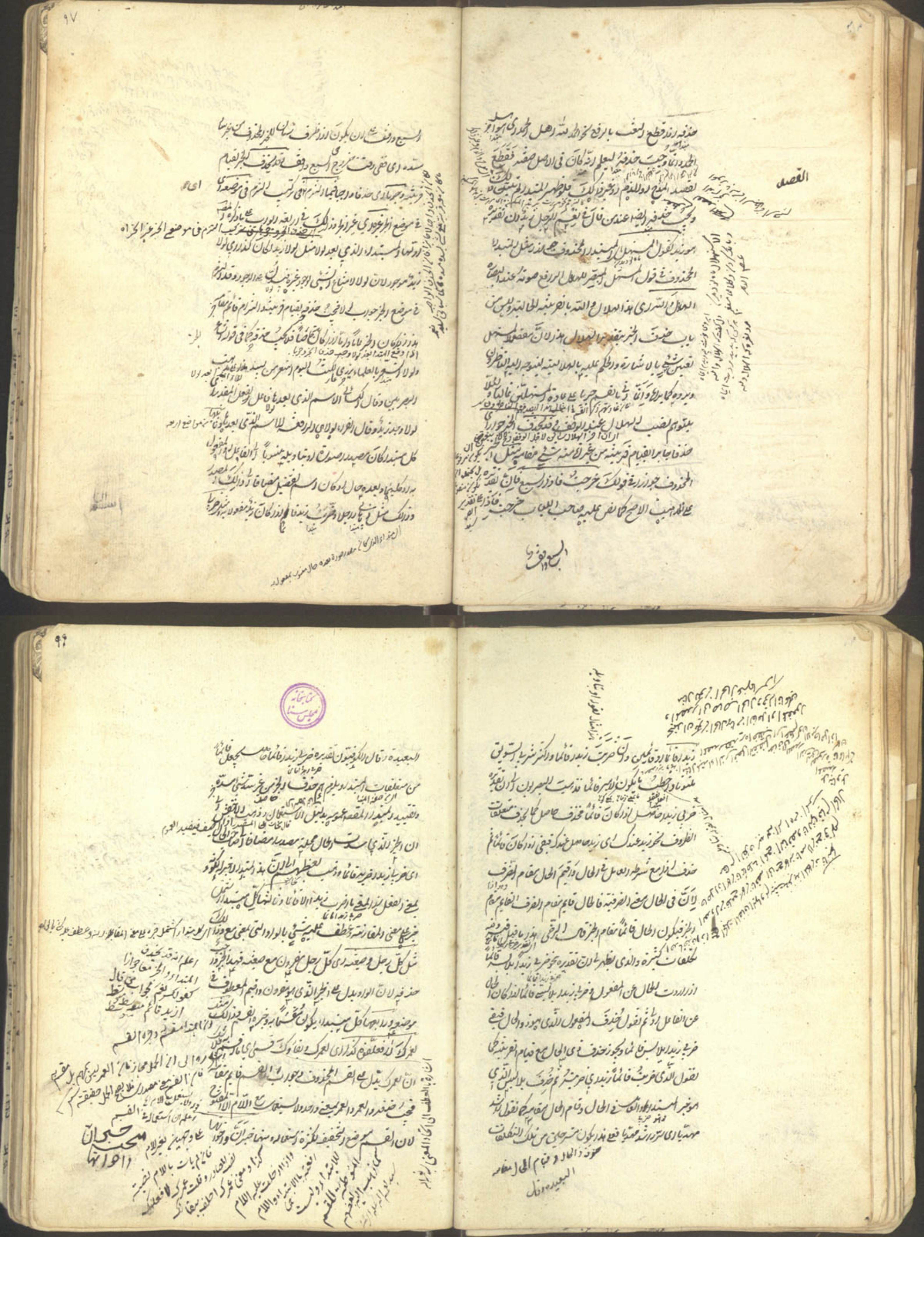
او غيره كاللام في نعم الرجل زيد ووضع المظهر موضع المضمر في
نحو الحاقة ما الحاقة وكون الخبر تفسير المبتدأ نحو قل هو الله احد وقد
يحذف العائد اذا كان ثمة قرينة نحو البر الكر بستين درهما
بدرهم اي الكر منه وانما تعرض لبيان تابع البر وللستين للتعريف بها
وما وقع ظرفا اي الخبر الذي وقع ظرف زمان او مكان او جارا
او مجرورا فالاكثر من النحاة وهم البصريون على انه اي الخبر الواقع
ظرفا مقدر اي مؤول بجملة لتقدير الفعل فيه لانه اذا قدر فيه الفعل
تصير جملة بخلاف ما اذا قدر فيه اسم الفاعل كما هو مذهب الاقل
وهم الكوفيون فانه يصير مفردا ووجه الاكثر ان الظرف لا بد له من
متعلق عامل فيه والاصل في العمل هو الفعل فاذا وجب التقدير فالاولى
ان يقدر ما هو الاصل ووجه الاقل انه خبر والاصل في الخبر الافراد ثم ان الاصل في المبتدأ
التقديم وجاز تأخيره لكنه قد يجب تقديمه لعارض كما اشار اليه بقوله واذا
كان المبتدأ مشتملا على ما له صدر الكلام اي على معنى وجب له صدر الكلام
كالاستفهام فانه يجب تقديمه حفظا لصدارته مثل من ابوك

فان من مبتدأ مشتمل على ما له صدر الكلام وهو الاستفهام فان معناه
اهذا ابوك ام ذلك وابوك خبره وهذا مذهب سيبويه وذهب بعض
النحاة الى ان ابوك مبتدأ لكونه معرفة ومن خبره او كان الخبر مقدما
على المتضمن معنى الاستفهام او كانا اي المبتدأ والخبر معرفتين
متساويين في التعريف او غير متساويين ولا قرينة على كون احدهما
مبتدأ والآخر خبرا نحو زيد المنطلق او كانا متساويين في اصل
التخصيص لا في قدره حتى لو قيل غلام رجل صالح خير منك لوجب التقديم
ايضا مثل افضل منك افضل منك دفعا للاشتباه او كان الخبر
فعلا له اي للمبتدأ احترز به عما لا يكون فعلا له كما في قولك زيد قام ابوه
فانه لا يجب فيه تقديم المبتدأ على الخبر لجواز قام ابوه زيد لعدم الالتباس
مثل زيد قام وجب تقديمه اي تقديم المبتدأ على الخبر في هذه الصور
اما في الصورة الاولى فلما ذكرنا واما في الصورة الاخيرة فلئلا يلتبس المبتدأ بالفاعل
اذا كان الفعل مفردا مثل زيد قام فانه لو قيل قام زيد لالتبس
المبتدأ بالفاعل او بالبدل عن الفاعل اذا كان مثنى او مجموعا فانه لو قيل

قاما الزيدان

في مثل الزيدان قاما والزيدون قاموا قاما الزيدان وقاموا الزيدون
لاحتمال ان يكون الزيدان والزيدون بدلا عن الفاعل
فالتبس المبتدأ به او بالفاعل على هذا التقدير الثاني على قول من يجوز
كون الالف والواو حرفا دالا على تثنية الفاعل وجمعه كالتاء في ضربت
هند واذا تضمن الخبر المفرد اي الذي ليس بجملة صورة سواء كان
بحسب الحقيقة جملة او غير جملة ما له صدر الكلام كالاستفهام مثل
اين زيد فزيد مبتدأ واين اسم متضمن للاستفهام خبره وهو ظرف
فان قدر الفعل كان الخبر جملة حقيقة مفردا صورة وان قدر باسم
الفاعل كان الخبر مفردا صورة وحقيقة وعلى التقديرين ليس بجملة صورة
واحترز به عن نحو زيد اين ابوه اذ لا يبطل بتأخيره صدارته بالصدر
الكلام لصدارته في جملة او كان مصححا له اي للمبتدأ من حيث انه
مبتدأ مقدما نحو في الدار رجل فان في الدار خبر وقع مصححا للمبتدأ
بتقديمه كما عرفت فلو اخر لم يقع المبتدأ نكرة غير مخصصة او كان لمتعلقه ضمير
اي كان لمتعلق الخبر التابع له ضمير في المبتدأ





أي من المرفوعات خبر إنّ وأخواتها أي أشباهها من الحروف
المختص الباقية وهي أنّ وكأنّ ولكنّ وليت ولعلّ وهو مرفوع بهذه
الحروف لا بالابتداء على المذهب الأصح لأنها لما شابهت الفعل
المتعدي كما يجيء عملت رفعاً ونصباً مثله هو أي خبر إنّ وأخواتها
المسند أي الشيء الآخر بعد دخول هذه الحروف عليها فقوله المسند
يخرج اسم إنّ وخبر المبتدأ وخبر لا لنفي الجنس وخبرها وبقوله بعد دخول هذه الحروف
خرج جميعها عنه والمراد بدخول هذه الحروف عليها وروده بعدها
ورودها فيها لفظاً أو معنى فلا ينتقض التعريف بمثل يعجبني قولك إنّ زيداً
يقوم أبوه فإن يقوم أبوه من حيث إسناده إلى أبوه ليس مما دخل
عليه إنّ لتعدد المعنى بل إنما دخل على جملة هي يقوم أبوه فلا يحتاج إلى
أن يجاب عنه بأن المراد بالمسند المسند إلى الاسم بعد هذه الحروف
ويعلم منه أن المسند لا يكون بعد دخول هذه الحروف وإلا أن يجاب عنه
بأن المراد بالمسند الاسم المسند فيحتاج إلى تأويل الجملة بالاسم حيث
يكون خبرها جملة مثل إنّ زيداً يقوم أبوه مثل قائم في إنّ زيداً
كونه ثابت القيام
قائم فإنه

قائم فإنه المسند بعد دخول هذه الحروف وأمره كأمر خبر المبتدأ أي
حكمه كحكم خبر المبتدأ في أقسامه من كونه مفرداً وجملة ونكرة ومعرفة
وفي أحكامه من كونه واحداً ومتعدداً ومثبتاً ومحذوفاً وفي شرائطه
من أنه إذا كان جملة فلا بد من عائد ولا يحذف إلا إذا علم والمراد
أمره كأمره بعد أن صح كونه خبراً لوجود شرائطه وانتفاء موانعه
يلزم من ذلك أن كل ما يصح أن يكون خبراً للمبتدأ يصح أن
يقع خبراً لهذا الباب حتى يرد أنه يجوز أن يقال أين زيد ومن
أخوك ولا يجوز أن يقال إنّ أين زيداً وإنّ من أخوك إلا
تقديمه أي ليس أمره كأمر خبر المبتدأ في تقديمه فإنه لا يجوز تقديمه
على الاسم وقد جاز تقديم الخبر على المبتدأ وذلك لأن هذه
الحروف فروع على الفعل في العمل فأريد أن يكون عملها فرعياً
أيضاً والعمل الفرعي للفعل أن يتقدم المنصوب على المرفوع والأصل
أن يتقدم المرفوع على المنصوب فلما أعملت العمل الفرعي لم يتصرف
في معموليها بتقديم ثانيهما على الأول كما يتصرف في معمول الفعل لنقصانها
عن درجة الفعل إلا إذا كان أن يكون الخبر ظرفاً أي ليس أمره كأمر خبر
المبتدأ إلا إذا كان ظرفاً فإن حكمه إذن حكمه في جواز التقديم إذا
كان الاسم معرفة نحو قوله تعالى إنّ إلينا إيابهم وفي وجوبه إذا
كان الاسم نكرة نحو إنّ من البيان لسحراً وإن من الشعر لحكمة وذلك
لتوسعهم في الظروف ما لا يتوسع في غيرها خبر لا التي لنفي الجنس
والجنس أي لنفي صفة الجنس إذ لا رجل قائم مثلاً لنفي القيام عن الرجل لا
لنفي الرجل هو المسند أي شيء آخر بعد دخولها أي المبتدأ وخبر إنّ
وكان وخبرها بعد دخولها أي دخول لا فيخرج بهما أخبار هذه الأخبار والمراد
بعد دخولها ما عرفت في خبر إنّ فلا يرد نحو لا غلام رجل
ظريف أبوه نحو لا غلام رجل ظريف أبوه إنما يدل من مناسب الكبرى
المشهور وهو قولهم لا رجل في الدار لاحتمال حذف الخبر وحده
وجعل في الدار صفة بخلاف ما ذكر لأن غلام رجل معرب منصوب
لا يجوز ارتفاع صفة على ما هو الظاهر أي في الدار خبر لا
لتعريف ولا حاق لأن الظاهر لا تقييد بالظرف ونحوه
لعدم المطابقة بين الصفة والموصوف
على تقدير ارتفاع
لا يحصل المطابقة لأن الموصوف منصوب

وإنما قيد به لئلا يلزم الكذب بنفي ظرافته كل غلام رجل
ويكون مثلاً لنفي خبرها الظرف وغيره ويحذف خبرها هذه
حذفاً كثيراً إذا كان الخبر عاماً كالموجود والحاصل للدلالة النفي
عليه نحو لا إله إلا الله أي لا إله موجود إلا الله وبنو تميم لا يثبتونه
أي لا يظهرونه أي الخبر في اللفظ لأن الحذف عندهم واجب
والمراد أنهم لا يثبتونه أصلاً لا لفظاً ولا تقديراً فيقولون معنى قولهم
لا أهل ولا مال انتفى الأهل والمال فلا يحتاج إلى تقدير خبر وعلى
التقدير يكون أي خبر في مثل لا رجل قائم على الصفة دون
الخبر اسم ما ولا المشبهتين بليس في معنى النفي والدخول على المبتدأ
والخبر وهذا العلامات عليها هو المسند إليه بعد دخولهما
ولكل مسند إليه بعد دخولهما خرج به خبر اسم ما ولا وما وقع
معنى الدخول لا يرد أبوه في زيد أبوه قائم مثل ما زيد قائماً ولا رجل
وهو في الأصل مثلك ما ذكرنا في بالنكرة بعد لا إلا لأنه لا يعمل إلا في
النكرة ويحذف ما فإنه يعمل في المعرفة والنكرة عند أهل الحجاز

وأما بنو تميم فلا يثبتون لها العمل ويقولون الاسم والخبر بعد
دخولها مرفوعان بالابتداء والخبرية كما كانا قبل دخولها وعلى لغة
أهل الحجاز ورد القرآن نحو ما هذا بشرا أو هو أي عمل ليس في
لا دون ما شاذ أي قليل لنقصان مشابهته بليس لأن
ليس لنفي الحال وليس لا كذلك فإنه للنفي مطلقاً بخلاف ما فإنه أيضاً
لنفي الحال فيقتصر عمله على مورد السماع نحو قول من صد عن نيرانها
فأنا ابن قيس لا براح أي لا براح لي ولا يجوز أن يكون لنفي الجنس لأنه
لو كان لنفي الجنس لا يجوز فيما بعدها الرفع ما لم يتكرر ولا تكرار
في البيت ثم اعلم أن المراد بالمسند أو المسند إليه في هذه
التعريفات ما يكون مسنداً أو مسنداً إليه بالأصالة لا بالتبعية
لئلا ينتقض بالتوابع فيما بعد فلا ينتقض بالتوابع ولما فرغ من المر
فوعات شرع في المنصوبات وقدمها على المجرورات لكثرتها
وخفة النصب فقال المنصوبات هو ما اشتمل على علم المفعولية
قد تبين شرحه بما ذكره في المرفوعات والمراد بعلم المفعولية

علامة كون الاسم مفعولاً حقيقة أو حكماً وهي أربعة الفتحة والكسرة والألف
والياء نحو رأيت زيداً ومسلمات وأباك ومسلمَين ومسلمِين فمنه
أي من المنصوب أو مما اشتمل على علم المفعولية المفعول المطلق سمي به
لصحة إطلاق صيغة المفعول عليه من غير تقييده بالباء أو في أو مع
أو اللام بخلاف المفاعيل الأربع الباقية فإنه لا يصح إطلاق صيغة
المفعول عليها إلا بعد تقييدها بواحد منها فيقال المفعول به
أو فيه أو له أو معه وهو أي المفعول المطلق اسم ما فعله فاعل فعل مذكور
بفعل الفاعل أي قام به فعل فاعل بحيث يصح إسناده إليه لا أن
يكون مؤثراً فيه موجداً إياه فلا يرد عليه مثل مات موتاً وجسم جسامة
ونحو شرف شرفاً وإنما قال اسم ما فعله لأن ما فعله الفاعل هو
المعنى والمفعول المطلق من أقسام اللفظ وبذكر فعل فيه خرج سائر المفاعيل
مذكور صفة للفعل وهو أعم من أن يكون مذكوراً حقيقة أو
مذكوراً بعينه نحو ضربت ضرباً أو حكماً كما إذا كان مقدراً نحو ضرب
الرقاب أو ما في معنى الفعل نحو ضارب ضرباً وخرج به المصادر

التي لم يذكر فعلها لا حقيقة ولا حكماً نحو الضرب واقع على زيد بمعناه
صفة ثانية للفعل وليس المراد به أن الفعل كان بمعنى ذلك الاسم
فإن معنى الاسم جزء معناه بل المراد أن معنى الفعل يشتمل عليه
اشتمال الكل على الجزء فخرج به نحو تأديباً في قولك ضربته تأديباً فإنه
وإن كان مما فعله فاعل فعل مذكور لكنه ليس مما يشتمل عليه معنى
الفعل وكذلك خرج به مثل كراهتي في نحو كرهت كراهتي فإن
للكراهة اعتبارين أحدهما كونها بحيث قامت بفاعل الفعل
فعل المذكور واشتق منها فعل أسند إليه ولا شك أن معنى
الفعل يشتمل عليها وثانيهما كونها بحيث وقع عليها فعل
الكراهة فإذا ذكرت بعد الفعل باعتبار الأول كما
في قولك كرهت كراهية فهو مفعول مطلق وإذا ذكرت بعده
بالاعتبار الثاني كما في قولك كرهت كراهتي فهو مفعول
به لا مفعول مطلق إذ ليس ذلك الفعل مشتملاً عليه بهذا الاعتبار
بل هو واقع عليه وقوع الفعل على المفعول به فخرج بهذا الاعتبار

عن الحد فأطلق الحد على المحدود مجازاً شائعاً وقد يكون
المفعول المطلق للتأكيد إن لم يكن في مفهومه زيادة على ما فهم
من الفعل وللنوع إن دل على بعض أنواعه وللعدد إن دل على
عدد مرات نحو جلست جلوساً للتأكيد وجِلسة بكسر الجيم للنوع وجَلسة بفتحها
للعدد فالأول أي الذي للتأكيد لا يثنى ولا يجمع لأنه دال
على الماهية المعراة أي المجردة عن الدلالة على التعدد والتثنية
والجمع يستلزمان التعدد فلا يقال جلست جلوسين أو جلوسات
إلا إذا قصد به النوع أو العدد بخلاف أخويه اللذين هما للنوع
والعدد نحو جلست جلستين أو جلسات بكسر الجيم أو فتحها وقد
يكون أي المفعول المطلق بغير لفظه أي بغير لفظ فعله
لا بحسب المادة مثل قعدت جلوساً أو لا بحسب الباب
نحو أنبته الله نباتاً [illegible]
فعوداً وجلست جلوساً وأنبته الله فنبت نباتاً وقد يحذف
الفعل أي فعله للمفعول المطلق لقيام قرينة جوازاً أو

لمن قدم من سفره خیر مقدم ای قدمت قدوما خیر مقدم
فخیر اسم التفضیل ومصدریته باعتبار الموصوف او المضاف
الیه لان اسم التفضیل حکم ما اضیف الیه ووجوبا ای حذفا
واجبا سماعا ای سماعیا موقوفا علی السماع لا قیاسیا نحو
سقیا ای سقاك الله سقیا ورعیا ای رعاك الله
رعیا وخیبة ای خاب خیبة من خاب الرجل خیبة اذا لم
ینل ما طلب وجدعا ای جدع جدعا والجدع قطع الانف
والاذن والشفة والید وحمدا ای حمدت حمدا وشکرا ای شکرت
شکرا وعجبا ای عجبت عجبا فانه لم یوجد فی کلامهم استعمال
الافعال العاملة فی هذه المصادر وهذا معنی وجوب الحذف
سماعا قیل علیه قد جاء لو احمدت الله حمدا وشکرته شکرا وعجبت
عجبا فاجاب بعضهم بان ذلك لیس من کلام الفصحاء
وبعضهم بان وجوب الحذف انما هو فیما استعمل باللام
نحو حمدا له وشکرا له وعجبا له فحذف الفعل الناصب للمفعول

فاقیسا

المطلق حذفا واجبا قیاسا ای حذفا [illegible] یعلم بضابطة کلیة
یحذف فعله بها فی مواضع منها ای من هذه المواضع
موضع ما وقع ای مفعول مطلق وقع مثبتا اریدا ثباته لا نفیه
لو اردت نحو ما زید سیرا الحثیث فانه بعد نفی داخل علی اسم لا یکون
المفعول المطلق خبرا عنه او بعد معنی نفی داخل علی اسم یکون المفعول المطلق
خبرا عنه ای عن ذلك الاسم وانما قال علی اسم لانه لو دخل علی فعل مثل
ما سرت الا سیرا او انما سرت سیرا لا یکون منه وانما وصف الاسم
لا یکون المفعول المطلق لانه لو کان خبرا عنه نحو ما سیری الا سیر
شدید ای کان مرفوعا محمولا علی الخبر او وقع المفعول المطلق مکررا
ای فی موضع الخبر عن اسم لا یصلح وقوعه خبرا عنه فلا یرد نحو دکت الارض
دکا دکا وانما جمع بین الضابطتین [illegible]
لا یکون خبرا عنه نحو ما انت الا سیرا ای الا تسیر سیرا وما انت
الا سیر البرید ای تسیر سیر البرید [illegible] ان مثالان للمثبت بعد
[illegible] الاسم للواقع موقع الخبر [illegible]
فی موضع الخبر [illegible]

برید اسم الرجل

النکرة والمعرفة او [illegible] بالفعل او الی
مفرد او مضاف وانما انت سیرا ای تسیر سیرا لما وقع بعد معنی
نفی وزید سیرا سیرا ای یسیر سیرا سیرا لما وقع مکررا ومنها ای
من المواضع التی یجب حذف الفعل الناصب للمفعول المطلق فیها ما
وقع ای موضع مفعول مطلق وقع تفصیلا لاثر مضمون جملة متقدمة
والمراد بمضمون الجملة مصدرها المضاف الی الفاعل او المفعول [illegible]
غرضه الحکایة وتفصیل الاثر بیان انواعه المحتملة نحو قوله تعالی
فاما منا بعد ای بعد شد الوثاق واما فداء فقوله شدوا الو
ثاق جملة مضمونها شد الوثاق والغرض الحکم من شد الوثاق
الاطلاق [illegible] فقوله فاما منا
بعد واما فداء ای [illegible] بعد الشد واما تفدون فداء
ومنها ای من تلك المواضع ما وقع ای موضع مفعول مطلق وقع
للتشبیه ای لان التشبیه [illegible] نحو [illegible] صوت
حسن لانه لم یقع للتشبیه علاجا ای حالکونه [illegible] علی فعل [illegible]

المفعول المطلق

الجوارح واسنده [illegible] فان الزهد لیس من افعال
الجوارح بعد جملة [illegible] نحو صوت زید صوت حمار [illegible]
تلك الجملة مشتملة علی اسم کائن بمعناه ای بمعنی المفعول المطلق [illegible]
[illegible] نحو مررت بزید فاذا له صوت صوت حمار [illegible] صاحبه ای
ای علی صاحبه فی ذلك الاسم الذی قام به معناه [illegible]
نحو مررت بالبلد فاذا له صوت صوت حمار [illegible]
وصوت [illegible] حمار ای [illegible] صوت حمار [illegible]
لیس صوت [illegible] فصوت حمار مصدر وقع للتشبیه علاجا بعد
جملة ای قوله [illegible] مشتملة علی اسم بمعنی المفعول المطلق وهو صوت
ومشتملة علی صاحب فی ذلك الاسم وهو الضمیر المجرور فی له [illegible] مررت به
فاذا له صراخ صراخ الثکلی ای یصرخ صراخ الثکلی وهی امرأة مات
ولدها ومنها ای من تلك المواضع ما وقع ای موضع مفعول مطلق وقع
مضمون جملة لا محتمل لها غیره ای غیر المفعول المطلق
نحو له علی الف درهم اعترافا ای اعترف اعترافا فاعترافا مصدر

وقع مضمون جملة [illegible] له علي الف درهم لا ان [illegible]

عرافا ولا محتمل له سواه ويسمى هذا النوع من المفعول المطلق تأكيداً

لنفسه اي نفس المفعول المطلق لانه انما يؤكد نفسه فلا [illegible]

[illegible] ومنها ما وقع مضمون جملة لها محتمل [illegible]

[illegible] غير المفعول المطلق نحو زيد قائم حقاً [illegible]

[illegible] فقام مصدر وقع مضمون جملة [illegible]

قائم [illegible] لانها تحتمل الصدق والكذب والحق والباطل

ويسمى هذا النوع من المفعول المطلق تأكيداً لغيره اي بغير مفعول

المطلق لانه من حيث [illegible] عليه بلفظ المصدر [illegible]

[illegible] من حيث [illegible] الجملة فالمؤكد اسم مفعول من حيث [illegible]

[illegible] فيه [illegible] المؤكد اسم فاعل من حيث انه [illegible]

عليه بالمصدر ويحتمل ان يكون المراد بالتأكيد لغيره [illegible]

[illegible] ينبغي ان يكون المراد بالتأكيد لنفسه [illegible]

لا [illegible] نفسه [illegible] ومنها ما وقع مثنى اي [illegible]

صيغة التثنية وان لم يكن للتثنية بل للتكثير والتكرير ولا بد

في تثنيتهم [illegible] الاضافة اي [illegible]

مضافاً الى الفاعل او المفعول [illegible] مثل قوله تعالى ثم

ارجع البصر كرتين ينقلب [illegible]

من [illegible] التعريف لافادة [illegible] لبيك اصله

[illegible] وسعديك [illegible]

[illegible] فحذف الفعل واقيم المصدر

مقامه [illegible] الثلاثي [illegible] ثم حذف حرف

الجر من المفعول واضيف المصدر اليه فصار لبيك

[illegible] فلا يكون محذوف

الزوائد وعلى هذا [illegible] سعديك اي اسعدك اسعاداً

بعد اسعاد [illegible] لان اسعد يتعدى بنفسه

[illegible] فانه يتعدى باللام [illegible] ما وقع

ما وقع عليه فعل الفاعل [illegible] المفعول

المطلق والمراد بقوله ما وقع عليه فعل الفاعل [illegible]

فانهم يقولون في ضربت زيداً ان الضرب وقع على زيد

ولا يقولون في مررت بزيد ان المرور واقع عليه [illegible]

به المفاعيل الباقية فانه لا يخرج منها ان الفعل [illegible]

عليه [illegible] المفعول المطلق [illegible]

[illegible] المفعول المطلق [illegible] والمراد بفعل الفاعل فعل

[illegible] اسناده [illegible]

[illegible] صيغة المجهول فان [illegible] اسناده [illegible]

زيد [illegible] وقع عليه فعل [illegible]

اسناد [illegible] المفعول [illegible]

[illegible] فائدة ذكر الفاعل [illegible]

لكان اخصر نحو ضربت زيداً [illegible] وقع عليه [illegible]

[illegible] فعل [illegible] اسناده الى الفاعل الذي هو [illegible]

يتقدم المفعول به [illegible] الفعل [illegible]

فيخرج

فيعمل [illegible]

[illegible]

[illegible] من التقدم [illegible]

[illegible] بحذف الفعل [illegible] المفعول

[illegible]

[illegible] فحذف الفعل للقرينة [illegible]

السؤال [illegible] فحذف الفعل للقرينة

الحالية [illegible]

[illegible] في باب الاغراء [illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

اى نيت اهلا اى مكانا ماهو معهود لا خربا او [illegible] لا اجانب
و وطئت سهلا من البلاد لا اخربا والموضع الى شاء
من تلك المواضع الاربعة المنادى وهو المطلوب اقباله
اى توجهه اليك بوجهه او بقلبه كما اذا ناديت مقبلا عليك
بوجهه تحقيقا مثل يا زيد او حكما مثل يا سماء ويا جبال ويا ارض
نزلت اولا منزلة من له صلاحية النداء ثم ادخل [illegible] عليها
حرف النداء وقصد بذلك انهما في حكم من يطلب اقباله الا المندوب
لانه المتفجع عليه فاذا دخل عليه حرف النداء وهو [illegible] التفجع لا انزله
منزلة المنادى وقصد بذلك تفجع بهذا القصد عن تعريف
المنادى والنداء ورد المصنف كالحاشية بالذكر فيما بعد وفيه الحكم
فانه المندوب [illegible] كما قال بعضهم منادى مطلوب اقباله
حكما على وجه التفجع فاذا قلت يا محمداه فكانك تناديه وتقول له
تعال فانا مشتاق اليك فادخاله تحت المنادى
كما فعله صاحب المفصل وقبله الظاهر كلام سيبويه [illegible]

المندى

المنادى اى بحرف نائب مناب ادعو من الحروف الخمسة
وهي يا وايا وهيا واى والهمزة المفتوحة واحترز به عن نحو ادعو
زيدا فانه [illegible] للطلب اى طلبا
لفظيا بان يكون اثر الطلب لفظيا نحو يا زيد او تقديريا بان
يكون اثره مقدرا نحو يوسف اعرض عن هذا والثاني اى الطلب
بنائب لفظا بان يكون النائب ملفوظا او تقديرا بان يكون
النائب مقدرا كما في المثالين المذكورين او للمنادى والمنادى
الملفوظ نحو يا زيد والمقدر مثل الا يا اسجدوا اى الا يا قوم
اسجدوا وانتصاب المنادى عند سيبويه على انه مفعول
به وناصبه الفعل المقدر واصله ادعو زيدا فحذف الفعل
حذفا لازما لكثرة الاستعمال ولدلالة حرف النداء عليه
[illegible]
[illegible]

مما انتصب المفعول به بعامل واجب الحذف وعلى المذاهب
كلها نحو يا زيد جملة وليس المنادى احد جزئي الجملة فعند
سيبويه الجزء الثاني من الجملة اى الفعل والفاعل مقدران وعند
المبرد حرف النداء قائم مقام احد جزئي الجملة اى الفعل
والفاعل مقدر وعند ابي علي الجزء الثاني اسم الفعل والفاعل ضمير مستتر
فيه ويبني اى المنادى [illegible] على الضم والفتح
لفظا بالنسبة الى النصب والطلب الا الاختصاص في باب الاختصاص
على ما يرفع به اى على الضمة او الالف او الواو التي يرفع بها
المنادى في غير صورة النداء [illegible] والمجرور
[illegible] به ولا ضمير فيه وارجاع الضمير الى الاسم غير ملائم لسوق الكلام
ان كان اى المنادى مفردا اى لا يكون مضافا ولا شبيها بالمضاف
مضاف وهو كل اسم لا يتم معناه الا بانضمام امر اخر اليه
معرفة قبل النداء او بعده وانما بني المفرد المعرفة لوقوعه
موقع الكاف الاسمية المشابهة لفظا ومعنى لكاف الخطاب

الخز دون

الطرفة ويكون مثلها افرادا وتعريفا وذلك لان يا زيد
بمنزلة ادعوك وهذا الكاف ككاف ذلك لفظا ومعنى
وانما قلنا ذلك لان الاسم لا يبنى الا لمشابهته الحرف
او الفعل ولا يبنى لمشابهته الاسم المبني نحو يا زيد ويا رجل مثلا
لان لما هو يبنى على الضمة او لما عرفة قبل النداء وثانيهما
تعرفه بعد النداء و يا زيدان مثال المبني على الالف و يا
زيدون مثال المبني على الواو ويخفض اى يجر المنادى بلام
الاستغاثة اى بلام يدخله وقت الاستغاثة نحو يا لام
التخصيص او دخلت على المستغاث ولانه على انه مخصوص من بين
امثاله بالدعاء يا لزيد وانما فتحت لئلا يلتبس بالمستغاث له
واذا حذف المستغاث نحو يا للمظلوم اى يا لقوم فلو
لم نفتح لام المستغاث لم يعلم ان المظلوم في هذا
المثال مستغاث او مستغاث له او لم يعلم [illegible]
المستغاث واقع موقع كاف الضمير التي تفتح لام الجر

معها نحو لك بخلاف المستغاث له لعدم وقوعه موقع المضمر فان
عطفت على المستغاث بغير يا نحو يا لزيد ولعمرو كسرت لام
المعطوف لان الفرق بينه وبين المستغاث له
حاصل بعطفه على المستغاث وان عطفت مع يا فلا بد
من فتح لام المعطوف ايضا نحو يا لزيد ويا لعمرو وانما
اعرب المنادى بعد دخول لام الاستغاثة لان
علة بنائه كانت مشابهته للحرف واللام الجارة من خواص
الاسم فبدخولها ضعفت مشابهته للحرف فاعرب بما هو
الاصل فيه وقيل قد يخفض المنادى بلام التعجب والتهديد
ايضا فلام التعجب نحو يا للماء وللدواهي ولام التهديد نحو يا لزيد
لاقتلنك فلم يذكرهما المص ولعل التصدق قوله
فيما بعد وينصب ما سواهما كليهما واجيب بان كلا
من هاتين اللامين لام الاستغاثة لان المهدد اسم
فاعل يستغيث بالمهدد واسم مفعول يحضر فينتقم منه

ولست

ولست ينتج لام ... خصوصية ركان المتعجب يستغيث بالمتعجب
منه فيقضي منه التعجب ويتخلص منه واجيب عن لام التعجب بما
اجابه ذكره المص في الايضاح وهو ان المنادى
في قولهم يا للماء ويا للدواهي ليس الماء ولا الدواهي وانما
المراد يا قوم ادعو هؤلاء العجوا للماء وللدواهي ولا يخفى عليك
ان القول بحذف المنادى على تقدير كونه لام الاستغاثة ظ ولعل
على تقدير ... فيما لا ... فتحا كما هو الظاهر مما
سبق ويفتح اي يبنى المنادى على الفتح لالحاق الفها اي
الف الاستغاثة بآخره لاقتضاء الالف فتح ما قبلها ولا
لام فيه لان اللام يقتضي الجر والالف الفتح فبين اثريهما
تناف فلا يجمع بينهما نحو يا زيداه بالحاق الهاء به
للوقف وينصب ما سواهما اي ينصب بالمفعولية ما سوى
المنادى المفرد المعرفة والمنادى المستغاث مع اللام او الالف
لفظا او تقديرا وان كان معربا قبل دخول حرف النداء

لان علة النصب وهي المفعولية متحققة فيه وانما غيره مفعول
متغير في حاله وما سوى المفرد المعرفة اما ان لا يكون مفردا
بان يكون مضافا او شبه مضاف واما ان يكون مفردا ولكن
لا يكون معرفة فالاول مثل يا عبد الله والقسم الثاني وهو ما لا
يكون مفردا لكونه شبه مضاف مثل يا طالعا جبلا والقسم الثالث
وهو ما يكون مفردا ولكن لا يكون معرفة مثل يا رجلا
لغير معين اي لرجل غير معين وهذا التوقيت لنصب رجلا
لا تقييد له لانه منصوب لا محالة المعين والقسم الرابع وهو
ما لا يكون مفردا ولا معرفة مثل يا حسنا وجهه ظريفا ولم
يورد المص لهذا القسم مثالا لا من حيث انه ... لكن
التعدد بمثال يسهل تصور انتفائهما فلا حاجة الى ايراده
او على انفراده مع ان المثال الثاني يحتمل ان يراد بقوله
يا طالعا جبلا بهذه العبارة اعم من ان يراد بها معين او غير
معين فامثلة الاقسام باسرها مذكورة وهذه الامثلة

احكام توابع المنادى

كلها مشتملة لما سوى المستغاث ايضا فلا حاجة الى ايراد
مثال له على حدة وتوابع المنادى المبني على ما يرفع به المفرد حقيقة
او حكما وانما قيد المنادى بكونه مبنيا لان توابع المنادى
المعرب تابعة للفظه فقط وقيد المبني بكونه على ما يرفع به لان
توابع المستغاث بالالف لا يجوز فيها الرفع نحو يا زيداه
وعمراه لام عمرو لان المتبوع مبني على الفتح وقيد التوابع بكونها
مفردة لانها لو لم تكن مفردة حقيقة ولا حكما كانت مضافة
بالاضافة المعنوية ولا يجوز فيها الا النصب وانما جعلنا المفردة
اعم من ان تكون مفردة حقيقة بان لا يكون مضافا
معنويا ولا لفظيا ولا شبه مضاف او حكما بان يكون مضافا
لفظيا او شبيها بالمضاف فانهما لما انتفت فيهما الاضافة
المعنوية كانا في حكم المفردة فيدخل فيه المضاف بالاضافة
اللفظية والشبيه بالمضاف لانهما كالتوابع المفردة
في جواز الرفع والنصب نحو يا زيد الحسن الوجه والحسن الوجه

ويا زيد الحسن لم وجهه والحسنُ وجهه ولما لم يجر الحكم الاول
في التوابع كلها بل في بعضها ولم يجر فيما هو جار فيه مطلقا بل
لابد في بعضها من قيد فصّل التوابع الجاري فيها الحكم فيها
وصرّح بالقيد فيما هو محتاج اليه فقال من التاكيد اي
المعنوي لان التاكيد اللفظي حكمه في الاغلب حكم الاول
اعرابا وبناء نحو يا زيد زيد وقد يجوز اعرابه رفعا ونصبا
وكان المختار عند المصنف ذلك ولذلك لم يقيد التاكيد
بالمعنوي والصفة مطلقا وعطف البيان كذلك والمعطوف
بحرف الممتنع دخول يا عليه يعني المعرف باللام بخلاف البدل
والمعطوف الغير الممتنع دخول يا عليه فان حكمهما غير حكمهما كما
سيجيء ترفع حملا على لفظه لفظا او تقديرا لان بناء المنادى
عارض فيشبه المعرب فيجوز ان يكون تابعه تابعا للفظه
وتنصب حملا على محله لان حق تابع المنادى المبني ان
يكون تابعا لمحله وهو ههنا منصوب المحل بالمفعولية

نحو يا تميم اجمعون

نحو يا تميم اجمعون واجمعين في التاكيد ويا زيد العاقل والعاقل
في الصفة واقتصر على مثالهما لانهما الاكثر والاشهر ويا غلام
بشر وبشرا في عطف البيان ويا زيد والحارث والحارث
في المعطوف بحرف الممتنع دخول يا عليه والخليل بن احمد
وهو استاذ سيبويه في المعطوف بحرف الممتنع دخول
يا عليه يختار الرفع مع تجويزه النصب لان المعطوف بحرف
الممتنع دخول يا عليه في الحقيقة منادى مستقل فينبغي ان يكون
على حالة يجب عليها بتقدير مباشرة حرف النداء له وهي
الضم او ما يقوم مقامها ولكن لما لم يباشره حرف النداء
جعلت تلك الحالة اعرابا فصارت رفعا وابو عمرو
بن العلاء النحوي القارئ المقدم على الخليل يختار فيه النصب
مع تجويزه الرفع فانه لما امتنع فيه تقدير حرف النداء بواسطة
اللام لا يكون منادى مستقلا فليس حكم التبعية وتابع
المبني تابع لمحله ومحله النصب وابو العباس المبرد ان كان المعطوف

المذكور كالحسن اي كاسم الحسن في جواز نزع اللام عنه فكا
الخليل اي فابو العباس مثل الخليل في اختيار رفعه لعطفه
لامكان جعله منادى مستقلا بنزع اللام عنه والا اي وان
لم يكن المعطوف المذكور كاسم الحسن في جواز نزع اللام
عنه مثل النجم والصعق فكابي عمرو اي ابو العباس مثل
ابي عمرو في اختيار النصب لامتناع جعله منادى مستقلا والمضاف
عطف على المفردة اي وتوابع المنادى المبني غير ما ذكر
والمضافة بالاضافة الحقيقية تنصب لانها [illegible] توابع لان حرف
النداء لا يباشرها مثل يا تميم كلهم في التاكيد ويا زيد
ذا المال في الصفة ويا خيرنا عبد الله في عطف البيان ولا حاجة
المعطوف بحرف الممتنع دخول يا عليه نظرا الى ان اللام
يمنع دخولها على المضاف بالاضافة الحقيقية والبدل والمعطوف
غير ما ذكر اي غير المعطوف الذي ذكر من قبل وهو الممتنع

دخول يا عليه فتغيره والمعطوف الذي لا يمتنع دخول يا عليه
حكمه اي حكم كل واحد منهما حكم المنادى المستقل
باشره حرف النداء وذلك لان البدل هو المقصود
بالذكر والاول كالتوطئة لذكره والمعطوف المخصوص منادى
مستقل في الحقيقة ولا مانع من دخول حرف النداء
عليه فيكون حرف النداء مقدرا فيه مطلقا اي حال كون
كل واحد منهما في هذا الحكم غير مقيد بحال من الاحوال
اي سواء كانا مفردين او مضافين او مضارعين للمضاف
او نكرتين فالبدل مثل يا زيد بشر يا زيد اخا عمرو ويا زيد طالعا
جبلا ويا زيد رجلا صالحا والمعطوف مثل يا زيد وعمرو ويا زيد
وابن عمرو ويا زيد وطالعا جبلا ويا زيد ورجلا صالحا والعلم
اي العلم المنادى المبني على الضم اما كونه منادى فلا يحتاج الكلام
فيه واما كونه مبنيا على الضم فلما يفهم من اختيار فتحه اتباعا
حوزته الضمة فان تجويز الضمة لا يكون الا على العلم الموصوف بابن

مجرد عن دخلها ازد لطرف بينها اعني الابن بلا تخلل واسطة بين الابن
وموصوفه كما هو المشاهد ... فخرج عنه نحو يا زيد الظريف
ابن عمرو مضافا اي حال كون ذلك الابن مضافا الى علم
آخر فكل علم يكون كذلك يجوز فيه الضم كما هو مقتضى
بناء المفرد على ما يرفع به لكن يختار فتحه لكثرة وقوع المنادى
الى مع الصفة والصفات والكثرة مناسبة للتخفيف تحقيقا
بالفتح الذي هي حركته الاصلية لكونه مفعولا به واذا نودي المعرف باللام
اي اذا اريد نداؤه قيل مثل يا ايها الرجل بتوسط اي مع ها
التنبيه بين حرف النداء والمنادى المعرف باللام تحرزا
عن اجتماع اداتي التعريف على ما قيل ويا هذا الرجل بتوسط
ويا ايهذا الرجل بتوسط الامرين معا واكثر ما يقع في العرب مع الاول
مثلا وان كان صفة حقيقة جاز فيه الوجهان الرفع والنصب كما
لانه اي الرجل مثلا هو المقصود بالنداء فالتزم رفعه ليكون حركته
الاعرابية موافقة للحركة البنائية التي هي للاسم المنادى فيتدارك

على انه المقصود بالنداء وهو بمنزلة المستثنى عن قاعدة جواز
الوجهين في صفة المنادى ولهذا لم يذكر هناك ما يخرج صفة
الاسم المبهم عن تلك القاعدة وتوابعه
الرجل وتوابع الرجل مرفوعة او معربة نحو يا ايها الر
جل يا ايها الرجل وذو المال لانها توابع منادى معرب وجواز
الوجهين انما يكون في توابع المنادى المبني وقالوا يا الله خاصة
فاعلة بتجويز اجتماع الامرين احدهما كون اللام عوضا عن
محذوف وثانيهما لزومها للكلمة بالكلية لان اصله اله
حذفت الهمزة وعوضت اللام ولزمت الكلمة فلا انفكاك في
سعة الكلام لاه ولما لم يجتمع هذان الامران في موضع
آخر اختص هذا الاسم بذلك الجواز ولهذا قال خاصة
ولا تقال يا النجم والصعق وان كانت اللام لازمة فيهما لكن ليست
عوضا عن محذوف ولا يا الناس وان كانت اللام فيه
عوضا عن الهمزة لان اصله اناس لكن ليست لازمة للكلمة

لانه يقال اناس في سعة الكلام فلا يجوز ان يقال يا النجم
ويا الناس لعدم جريان هذه القاعدة في التي في قولهم
من اجلك يا التي تيمت قلبي وانت بخيلة بالوصل عني
لان اللام فيها ليست عوضا عن محذوف وان كانت لازمة للكلمة
حكموا عليه بالشذوذ وفي الغلامان في قولهم فيا الغلامان
اللذان فرا اياكما ان تكسباني شرا لانتفاء الامرين كليهما
حكموا بانه اشد شذوذا ولك اي وجاز لك في مثل يا تيم
تيم عدي اي في تركيب يكرر فيه المنادى المفرد والمعرفة
مضمرة وولي الثاني اسم مجرور بالاضافة في الاول الضم والنصب
وفي الثاني النصب فقط اما الضم في الاول فلانه منادى مفرد معرفة
كما هو الظاهر والنصب على انه مضاف الى عدي المذكور وتيم
الثاني تاكيد لفظي فاصل بين المضاف والمضاف اليه
وذلك مذهب سيبويه او المضاف الى عدي المحذوف بقرينة
المذكور وذلك مذهب المبرد والسيرافي في اجاز الفتح مكان النصب

مثلا ان يكون

مثلا ان يكون في الاصل يا تيم بالضم تيم عدي فتح اتباعا
لنصب الثاني كما في يا زيد بن عمرو وتعين النصب في الثاني
لانه اما تابع مضاف او تابع مضاف وتمام البيت
يا تيم تيم عدي لا ابا لكم لا يلقينكم في سوءة عمر البيت لجرير
حين اراد عمر التيمي الشاعر ان يهجوه فقال جرير خطابا
لبني تيم اتركوا عمر ان يهجوني فيلقيكم في سوءة اي بلية من قبلي
يعني يهاجيه ... المنادى المضاف الى ياء المتكلم يجوز
فيه وجوه اربعة فتح الياء مثل يا غلامي وسكونها مثل يا غلامي واسقاط
الياء اكتفاء بالكسرة واذا كان قبلها كسرة احترز عن نحو يا قاضي
مثل يا غلام وقلبها الفا نحو يا غلاما وهذان الوجهان يقعان
غالبا في النداء لان النداء موضع تخفيف لان المقصود
غيره فيقصد الفراغ من النداء بسرعة ليتخلص الى المقصود من منه بتوجه
الكلام مختصر يا غلام بوجهين حذف الياء والقاء الكسرة
دليلا عليه وقلب الياء الفا لان الالف والفتحة اخف

من الياء والكسرة أي بهذان الوجهان وإن كانا واقعين
في المنادى المضاف إلى ياء المتكلم لكن لا تقتصيان على ما
كذلك بل فيه تغلب عليه الإضافة إلى ياء المتكلم وأشهر بهما
ليدل الأشهر بهما على الياء المغيرة بالحذف أو القلب فلا تقول
يا عدو ويا عدوة وقد جاءت في المنادى يا غلام بالفتح
اكتفاء بالفتحة عن الألف ويكون المنادى المضاف إلى
ياء المتكلم يأتيها هذه الوجوه كلها وتقاربه في حال الوقف
تقول يا غلاميه وغلاميه ويا غلاماه بين الوقف والوصل
وقالوا أي العرب في محاوراتهم يا أبي ويا أمي على الوجوه
الأربعة كما مر في المضاف إلى ياء المتكلم مع وجوه أخر زائدة
عليها لكثرة استعمال هذين في كلامهم كما أشار إليها بقوله
ويا أبت ويا أمت أي قالوا يا أبت ويا أمت بالتاء
بإبدال الياء بالتاء فهي لأن التاء مفتوحة على
أن حركة الياء أو مكسورة لمناسبة الياء وقد جاء الضم أيضا

بالتاء يا أبت

يا رب ويا ابتي لإجرائهما مجرى المعرفة ولم
يذكره للقلة وقالوا يا أبتا ويا أمتا بالألف بعد التاء جمعا
بين العوضين دون الياء أي لم يقولوا يا أبتي ويا أمتي احترازا
عن الجمع بين العوض والمعوض عنه فإنه غير جائز وقالوا يا ابن
أم ويا ابن عم خاصة هذا الاختصاص بالنظر إلى الأم والعم
أي لا يقال يا ابن أخي ويا ابن خالي بالنظر إلى الابن
فإنهم يقولون يا ابن أم ويا ابن عم على الوجوه الأربعة مثل باب
يا غلامي فقالوا يا ابن أمي ويا ابن عمي مع فتح الياء وسكونها
ويا ابن أم ويا ابن عم بحذف الياء والاكتفاء بالكسرة ويا ابن
أما ويا ابن عما بإبدال الياء ألفا وقالوا بزيادة وجه آخر شذ
في المضاف إلى ياء المتكلم يا ابن أم ويا ابن عم بحذف الألف
والاكتفاء بالفتحة لكثرة الاستعمال وطول اللفظ وثقل التضعيف
ولما كان من خصائص المنادى الترخيم شرع في بيانه فقال وترخيم
المنادى جائز أي واقع في سعة الكلام من غير ضرورة شعرية

فيما

وفي غيره أي في غير المنادى فإن دعت إليه ضرورة في الطريق أي
أي غير المنادى واقع ضرورة أي لضرورة شعرية وأي غير الضرورة
لا في سعة الكلام وهو أي ترخيم المنادى حذف في آخره أي
آخر المنادى تخفيفا أي لمجرد التخفيف لا لعلة أخرى تقتضيه
فالحذف المستلزم للتخفيف فعلى هذا يكون ذلك التعريف
بترخيم المنادى ويعلم منه ترخيم غير المنادى بالمقايسة
التعريف للترخيم مطلقا بإرجاع الضمير المرفوع إلى الترخيم مطلقا
والضمير المجرور إلى الاسم وشرطه أي شرط ترخيم المنادى
على التقدير الأول وشرط الترخيم مطلقا
على التقدير الثاني أن لا يكون
مضافا حقيقة فلو قيل فيه المشبه بالمضاف
الحرف من الأول لأنه ليس آخر أجزاء المنادى ولا
لأنه ليس آخر أجزائه نظرا إلى اللفظ فامتنع الترخيم فيهما
بالكلية وأن لا يكون مستغاثا المجرور باللام لعدم ظهور أثر النداء

جملة نحو

فيه من النصب لو فلم يرد عليه الترخيم الذي هو من خصائص
المنادى ولا مستغاثا بزيادة الألف لأن الزيادة
تنافي الحذف ولم يذكر المندوب لأنه غير داخل في
المنادى عنده وقع في بعض النسخ فكأنه من
تصرف الناسخين مع أن وجه اشتراطه عنده المندوب
في المنادى وهو أن الأغلب فيه زيادة الألف
لمد الصوت إظهارا للتفجع فلا يناسبه الترخيم للتخفيف
وأن لا يكون جملة لأن الجملة محكية على حالها فلا
تغيير والشرط الرابع وجود أحد الأمرين وهو أن يكون
المنادى إما علما زائدا على ثلاثة أحرف لأنه لقلة
تناسبه التخفيف بالترخيم لكثرة نداء العلم مع أنه لشهرته
فيما يكون فيه دليل على ما ألقي زائدا على الثلاثة
لم يلزم نقص الاسم عن أقل أبنية المعرب وثلاثة
علمية مرخمة أو بتاء التأنيث وإن لم يكن علما

ولا زيد اعلى ثلثة لان وضع التاء على الزوال فيكفيه
اوانه مقتضى للسقوط فكيف اذا وقع موقع يكثر فيه سقوط
الحرف الاصلي ولم يبال بالبقاء نحو ثبة وشية لعدم الترخيم
على حرفين لان بقاءه كذلك ليس لاجل الترخيم بل مع
التاء ايضا كان ناقصا على ثلثة اذ ازالت التاء كلمة اخرى
برأسها ولا ترخيم لغير ضرورة في منادى لم يستوف الشروط
المذكورة الا ما شذ من نحو يا صاح في يا صاحب ومع
شذوذه فالوجه في ترخيمه كثرة استعماله منادى ولما فرغ
من بيان شرائط الترخيم شرع في بيان كمية المحذوف بسببه
فقال فان كان في اخره اي اخر المنادى زيادتان
كانتا في حكم زيادة الواحدة في زيدتا معا وحرز
عن نحو ثمانية ومرجانة فان الياء والنون فيهما زيدتا اولا ثم
زيدت التاء ثانيا فلم يحذف منهما الا الاخر كاسماء
او زيد جعلتا فعلاء من الوسامة اي الحسن كما هو مذهب سيبويه

لا افعال

لا افعال جمع اسم كما هو مذهب غيره ولانه لا يكون
من باب عمار ومروان او كان في اخره حرف صحيح اي
صحيح اصلا لتبادره الى الذهن لان الغالب في الحرف
الصحيح الاصالة فيخرج منه نحو سعلاة لا يحذف منه الا التاء
وهو اعم من ان يكون حقيقة او حكما فيشمل مثل مري
ونحوه فان الطرف الاخير منها في حكم الصحيح في الاصالة قبله
مدة اي الف او واو او ياء ساكنة حركة ما قبلها من جنسها
والمراد بها المدة الزايدة لتبادرها الى الذهن لغلبتها وكثرتها
فيخرج منه نحو مختار فانه لا يحذف منه الا الطرف الاخير وهو الراء
والحال ان يكون في اخره حرف صحيح قبله مدة اكثر من اربعة
احرف كمنصور وعمار ومسكين لئلا يلزم من حذف حرفين
منه عدم بقائه على اقل ابنية العرب وانما لم ياخذ هذا القيد
في قوله زيادتان في حكم الواحدة لان نحو ثبون وقليون
رخم بحذف زيادتيه لان بقاء الكلمة فيه على حرفين ليس للترخيم

بينهما

حذف اي الحرفان الاخيران في كلا القسمين اما
في الاول فلما كانتا في حكم الواحد فكما زيدتا معا حذفتا معا
واما في الثاني فلانه لما حذف الاخر مع صحته واصالته حذفت
المدة الزائدة لئلا يرد لمسك التي ضعفت على الاسد اولى عن
العقد وان كان مركبا وعلم من بيان شرط الترخيم انه
لا يكون مضافا ولا جملة مثل بعلبك وخمسة عشر علمين حذف
الاسم الاخر في بعلبك يا بعل وفي خمسة عشر يا خمسة لتنزله
منزلة تاء التانيث في كون كل منهما كلمة على حدة ومساعدة
بمنزلة الجزء وان كان غير ذلك المذكور من الاقسام الثلثة
فحرف واحد اي فيحذف حرف واحد لحصول التخفيف به
المقصود وعدم موجب حذف الاكثر نحو يا حار في يا حارث
ويا مال في يا مالك وهو اي المنادى المرخم في حكم المنادى التام
بجميع اجزائه فيبقى الحرف الذي صار اخر الكلمة بعد
الترخيم على ما كان عليه قبله على الاستعمال الاكثر فيقول في

يا حارث

في يا حارث يا حار بكسر الراء على ما كان عليه قبل الترخيم وفي يا ثمود يا ثمو
بالواو وتطرفه بعد ضمة وفي يا كروان يا كرو بالواو المتحركة بعد
وقد يجعل وقد للتقليل اي يجعل المنادى المرخم على
الاستعمال الاقل اسما براسه كانه لم يحذف منه شيء
فيكون له بناء ثانيا واعلالا وتصحيحا حكم نفسه لا الحكم الاصلي فيقال في
يا حارث يا حار بالضم كانه اسم مفرد معرفة براسه فضم وفي يا ثمود لانه
لما جعل نحو اسما براسه صارت الواو طرفا بعد ضمة
فلا جرم قلبت الواو ياء وكسرت ما قبلها كما في ادل ودلو
كرا لانه الف لتحركها وانفتاح ما قبلها وقد استعملوا اي
العرب صيغة النداء اعني يا خاصة في المندوب لا انه لا
يدخل عليه سواها لكونها اشهر صيغها لكثرة تداولها بان توسع
فيها باستعمالها في غير المنادى والمندوب في اللغة الميت
يبكى عليه ويعد محاسنه ليعلم الناس ان موته امر عظيم
في البكاء يشارك في التفجع وفي الاصطلاح هو المتفجع عليه

بيا او وا

وجود والا وعدماً يا زيداه وان المتفجّع عليه هنا ما يتفجّع على عدمه
كالميت الذي يبكي عليه النادب والمتفجّع عليه وجوداً
ما يتفجّع على وجوده عند فقد المتفجّع عليه عدماً كالمصيبة والحسرة
والويل اللاحقة للنادب لفقد الميت فالمراد من قوله
المندوب مثل يا زيداه لا يا عمرو اه ونحو يا حسرتاه ويا مصيبتاه
واختص المندوب بوا احترازاً به عن المنادى لعدم
دخوله عليه بخلاف يا فانه مشترك بينهما وحكمه اي حكم
المندوب في الاعراب والبناء حكم المنادى اي مثل حكمه
يعني اذا وقع المندوب على صورة قسم من اقسام المنادى
فحكمه في الاعراب والبناء مثل حكم ذلك القسم من المنادى
كما اذا كان مفرداً معرفة يضم واذا كان مضافاً او
مشتبهاً به ينصب ولا يلزم من ذلك جواز وقوعه على
صورة جميع اقسام المنادى لما انه لا يقع نكرة لانه
لا يندب الا المعرفة وجاز لك زيادة الالف في آخره

اي في آخر المندوب لمد الصوت الحكم في الندبة
فان خفت اللبس اي الالتباس في ذلك اللفظ عند زيادة
الالف بغيره عدلت الى حرف مد يجانس لحركة آخر المندوب
من كسرة او ضمة كما اذا اردت ندبة غلام مخاطبة قلت واغلامكي
بالياء اذ لو قلت واغلامكاه لالتبس بندبة غلام مخاطب واذا اردت
ندبة غلام جماعة مخاطبين قلت واغلامكموه اذ لو قلت واغلامكماه
لالتبس بندبة غلام مخاطبين اثنين
ولك الهاء اي الحاقها بعد الالف في حال
الوقف لبيانها ولا يندب الا من قسم المندوب المتفجّع عليه
عدماً الا الاسم المعروف الذي اشتهر المندوب بعد
النادب بمعرفته في ندبته والمتفجّع عليه فلا يقال وارجلاه
اذ ما اشتهر بهذا اللفظ مندوب خاص من الخلق الذين
يعرف به ليعذر النادب بالندبة عليه ولم يشع
الحاق الالف بصفة المندوب بل يجب ان تلحق بالموصوف

مثل وا زيداه الطويلاه لان اتصاله بالصفة ليس كاتصال
المضاف بالمضاف اليه لانه يجيء بعد تمام المضاف
فهو كالجزء بخلاف الصفة فانه يجيء بها بعد تمام الموصوف
للتخصيص او التوضيح فلهذا جاز مثل وا امير المؤمنيناه ولم
يجز مثل وا زيد الطويلاه خلافاً ليونس فانه يجوز الحاق
الالف بآخر الصفة فان الاتصال الموصوف بالصفة
وان كان في اللفظ انقص من الاتصال بين المضاف
والمضاف اليه الا انه اتم منه من جهة المعنى لا
تحادهما بالذات فان الطويل هو عين زيد لا غير بخلاف
المضاف والمضاف اليه فانهما متغايران وحكي
ان رجلاً ضاع له قدحان فقال واجمجمتي الشاميتيناه
والجمجمة القدح ويجوز لقيام قرينة حذف حرف النداء
الا اذا كان مع اسم الجنس ويعني به ما كان نكرة
قبل النداء سواء تعرف بالنداء كيا رجل او لم يتعرف

مثل يا رجلا

مثل يا رجلاً لان نداءه لم يكن كثيراً قبل ذلك وليعلم فلو
حذف منه حرف النداء لم يستول الذهن الى انه منادى والا
اشارة اي والا مع اسم الاشارة لانه كاسم الجنس
في الابهام والا مع المستغاث والمندوب لان المطلوب
منهما مد الصوت وتطويل الكلام والحذف ينافيه فقس
على هذا من المواضع التي يجوز فيها حذف حرف النداء
العلم سواء كان مع بدل عن حرف النداء كلفظة
اللهم فانه لا يحذف منه الا مع ابدال الميم المشددة
منه نحو اللهم او بغير بدل نحو يوسف اعرض عن هذا اي
يا يوسف وكقولك اي اذا وصف بذي اللام نحو ايها
الرجل اي يا ايها الرجل او بالموصوف بذي اللام
بذي اللام نحو اي هذا الرجل اي يا هذا الرجل فلا
يجوز الحذف من اي هذا من غير ان يوصف هذا
بذي اللام والمضاف الى اي معرفة كانت

عطف على العلم ... العلم والمضاف ... الحذف

نحو غلام زيد افعل كذا والموصولات نحو من لا يزال محسنا احسن
اليه واما المعرفة فشذ نداؤه بالحذف نحو يا رب صاحباك وشذ
حذف حرف النداء من الجنس في اصبح ليل اي يا ليل وفي افتد مخنوق
بالليل حذف حرف النداء من الليل مع انه اسم الجنس شذوذا
قالته امرأة امرئ القيس حين كرهته وافتد مخنوق قاله رجل وقع
في الليل على نائم مستلق فخنقه وقال افتد مخنوق فحذف حرف النداء
من المخنوق مع انه اسم جنس شذوذا وفي اطرق كرا انك
باكرا وفيه شذوذان حذف حرف النداء من اسم
الجنس وترخيم غير العلم قبل هي رقية يصيدون بها الكروان
ويقولون اطرق كرى اطرق كرا ان النعامة في القرى
فيسكن ويطرق حتى يصاد والمعنى ان النعام الذي هو اكبر
منك قد اصطيد وحمل الى القرى فلا تخلى انت وقد يحذف المنادى
لقيام قرينة جواز الا يا اسجدوا بتخفيف اللام اي حرف
تنبيه ويا حرف نداء اي يا قوم اسجدوا والقرينة امتناع دخول

الياء على الفعل بخلاف قراءة الا يسجدوا بتشديد اللام لانه
ليس من هذا الباب فان ان ناصبة للمضارع اي ان لا يسجدوا
في لام الا ويسجدوا فعل المضارع سقط نونه بالنصب وان شئت
من تلك المواضع الاربعة التي وجب حذف ناصب المفعول
به فيها ما اي مفعول اضمر اي قدر عامله الناصب على شريطة
التفسير الشريطة والشرط واحد وانما قيدنا التفسير بانه اي اضمر
عامله بناء على شرط هو تفسيره اي تفسير العامل بما بعده وانما
وجب حذفه احترازا عن الجمع بين المفسر والمفسر وهو اي
ما اضمر عامله على شريطة التفسير كل اسم بعده فعل او شبهه
عن نحو زيد ابوك ولا يرد به عن يليه الفعل او شبهه منفصلا به
بان يكون الفعل او شبهه جزء الكلام الذي بعده نحو زيدا عمرو
ضربه وزيد انت ضاربه مشتغل ذلك الفعل او شبهه عنه اي
عن العمل في ذلك الاسم المظهر اي بالعمل في ضميره او في
اي متعلق ذلك الاسم او متعلق ضميره وحاصله ان يكون الفعل

او شبهه مشتغلا بالعمل في ضمير ذلك الاسم او متعلقه فارغا عن
العمل فيه بسبب ذلك الاشتغال بحيث لو سلط
بحذف ذلك الاشتغال عليه اي على ذلك الاسم هو اي
احد الامرين الفعل او شبهه بعينه او مناسبه اي ما يناسبه بالترادف
او باللزوم لنصبه اي النصب بهذين الامرين الاسم
بالمفعولية كما هو الظاهر المتبادر فبقيد الاشتغال بالضمير او
متعلقه خرج نحو زيدا ضربت وبقيد الفراغ عن العمل فيه بمجرد
ذلك الاشتغال خرج نحو زيدا ضربته فان المانع من عمل ضربته
في زيد ليس مجرد اشتغاله بضميره فان عامل معنى الابتداء فيه
ورفعه اياه ايضا مانع عنه وذلك وبقيد النصب بالمفعولية
خرج نحو كان في زيد اكرمت اياه فههنا صور اربع احدها اشتغال
الفعل بالضمير مع تقدير تسليطه بعينه والثانية اشتغاله بالضمير مع
تقدير تسليط ما يناسب الفعل بالترادف والثالثة اشتغال
الفعل بالضمير مع تقدير تسليط ما يناسب الفعل باللزوم

والرابعة اشتغال الفعل بالمتعلق ولا يتصور فيه الا
تسليط الفعل المناسب باللزوم ولهذا اورد المصنف امثلة
ثلثة منها المشتغل بالضمير قبل انه الثلثة ولا يتصور المشتغل بالمتعلق
والاحسن تفسيرها بما ذكر مثال المشتغل بالمتعلق كما لا يخفى
نحو زيدا ضربته مثال الفعل المشتغل بالضمير مع تقدير تسليطه بعينه
وزيدا مررت به مثال الفعل المشتغل بالضمير مع تقدير تسليط
ما يناسبه بالترادف فان مررت بعد تعديته بالباء مرادف لجاوزت
وزيدا ضربت غلامه مثال الفعل المشتغل بالمتعلق مع تقدير
ما يناسبه باللزوم وزيدا حبست عليه مثال الفعل المشتغل بالضمير مع
تقدير تسليط ما يناسبه باللزوم فان حبس الشيء مستلزم لملابسته
فينتصب زيد في هذه الامثلة بفعل مضمر
ما بعده اي ضربت يعني ان الفعل المفسر الناصب لزيد
في زيدا ضربته ضربت المقدر فان الاصل فيه ضربت زيدا
ضربته ثم حذف الاول لوجود مفسره اعني ضربت الثاني وعلى هذا القياس

جاز فيه فانه منصوب بمضمر يراد فيه اعني ضربت زيدا واهنت ما يفسر
بالاستلزام اعني ضربت غلام زيد فان ضرب الغلام يستلزم اهانة
سيده ولابست فانه يفسر بالاستلزام اي جاوزت عليه ثم ان فيه
الاسم الواقع في نطاق الاضمار على شريطة التفسير المختار او
الراجح فيه الرفع او النصب او يستوي فيه الامران والا فيه
للصور الخمس المذكورة فقال ويختار في الاسم المذكور الرفع
بالابتداء اي يكون مبتدأ لان التجرد من العوامل اللفظية يصحح
بالابتداء ويرجح عند عدم قرينة خلافه اي قرينة ترجح خلاف
الرفع يعني النصب لان قرينتي الصحة فيهما متساويان لان وجود
بالصلاحية للتفسير قرينة مصححة للنصب فمتى لم يرجح النصب بقرينة
اخرى يرجح الرفع لسلامته عن الحذف نحو زيد ضربته او عند وجود
القرينة المرجحة الى تبين ولكن يكون القرينة المرجحة للرفع
اقوى منها اي من تلك القرينة المرجحة للنصب كما اذا اخبر
عن ذلك الاسم مع غير الطلب اي الشرط ان لا يكون الفعل

ان يدخل ... المختار

المشتغل عنه طلبا كالامر والنهي والدعاء نحو تقيت القوم والا زيدا
فاكرمه فان العطف على الفعلية قرينة مرجحة للنصب وكذا اما قرينة
للرفع وهي اقوى لانها لا يقع بعدها غالبا الا المبتدأ لحذف
عطف الاسمية على الفعلية فانه كثير الوقوع في كلامهم مع انها
تايدت بالسلامة عن الحذف ايضا فما قال مع
غير الطلب احتراز عما اذا كان مع الطلب نحو اما زيدا فاضربه
فان المختار هو النصب فان الرفع يقتضي وقوع الطلب خبرا
وهو لا يجوز الا بتاويل بعيد لا مع غير الطلب اذا لو وقع
على الاسم المذكور للمفاجاة في كونه من اقوى القرائن
فاذا زيد يضربه عمرو فان المختار فيه الرفع فان اذا للمفاجاة لا يليها
الا الجملة الاسمية غالبا وما وقع في بحث الظروف من ان اذا
المفاجاة يلزم بعده الجملة الاسمية فالمراد بلزوم الاسمية
غلبة وقوعها بعدها فلا تنافض ويختار النصب في الاسم المذكور
بالعطف اي بسبب عطف جملة هو فيها على جملة فعلية متقدمة

اي موزعا لا يقع بعد اما الفعل ... اصحاب اليمين

كان يقال ان الغالب ينافي اللزوم في بحث الظرف فقال في جوابه ان المراد باللزوم الغلبة ...

للتناسب اي لرعاية التناسب بين الجملة المعطوفة والجملة المعطوف
عليها في كونها فعليتين نحو خرجت فزيدا لقيته وبعد حرف النفي
يعني ما ولا وان وليس لم ولما ولن من جهة ان الجملة اذا
عاملة في المضارع ولا يقدر معمولها لضعفها في العمل نحو ما زيدا
ضربته ولا زيدا ضربته وان زيدا ضربته الا نادرا وبعد حرف
الاستفهام نحو ازيدا ضربته وانما قال حرف الاستفهام لان المختار
الرفع في اسم الاستفهام مثل من زيد اكرمته ولم يقل همزة
الاستفهام ليشمل مثل هل زيدا ضربته فانه يجوز وان استقبح
لاختصاص هل لفظا بالفعل لانه بمعنى قد في الاصل فلا يكفي
فيه تقدير الفعل وبعد اذا الشرطية الدالة على المجازاة في الزمان
نحو اذا عبد الله تلقيه فاكرمه وبعد حيث الدالة على المجازاة في
المكان نحو حيث زيدا تجده فاكرمه وفي ما قبل الامر والنهي يعني
موضع وقوع الاسم المذكور قبل الامر والنهي مثل زيدا اضربه وزيدا
لا تضربه وانما اختير في هذه المواضع اي ما بعد حرف الاستفهام

فلا يقع الاسم المذكور بعد لم ولما ولن
لانها لم يذكر بدون معمولها

والتقدير

والنفي واذا الشرطية وحيث وما قبل الامر والنهي النصب
في الاسم المذكور اذ هي اي هذه المواضع مواقع الفعل اي
مواضع وقوع الفعل فيها اكثر فان النصب الاسم المذكور
وقع فيها الفعل تقديرا والا فلا ولذلك يختار النصب
في الاسم المذكور عند خوف لبس المفسر اي التباس
ما هو مفسر في الحال النصب لكن لا من حيث هو مفسر في هذه
الحال بل من حيث هو خبر في حال الرفع بالصفة فلا يعلم
انه خبر عن الاسم المذكور في حال الرفع مع موافقته للمعنى
المقصود او صفة له مع مخالفته للمعنى المقصود فلا التباس اذ لا
بين خبرية ذات ما هو مفسر على تقدير النصب ووصفيته لا خبرية
بوصف التفسير من الصفة فان التركيب لا يحتملها مثل
قوله تعالى انا كل شيء خلقناه بقدر بنصب كل على الاضمار لشريطة
التفسير ولو رفع بالابتداء وجعل خلقناه خبرا له فان يوافقا
للنصب في ارادة المعنى لكن خيف لبسه بالصفة لاحتمال كون

او الى موضع وقوع الفعل اي وما قبل الامر والنهي

قوله بتقدير خبر وهو خلاف المقصود فإن المقصود الحكم على كل شيء
بأنه مخلوق لنا بقدر لا الحكم على كل شيء مخلوق لنا بأنه بقدر
فإنه يوهم كون بعض الأشياء الموجودة غير مخلوقة له تعالى
كما هو مذهب المعتزلة في الأفعال الاختيارية للعباد ويستوي
الأمران أي الرفع والنصب فللمتكلم أن يختار كل واحد
منهما بلا تفاوت في مثل زيد قام وعمرو أكرمته أي عنده
أو في داره ونحو ذلك وإلا لا يصح العطف على الصغرى لعدم
الضمير أي يستوي الأمران فيما إذا عطف الجملة التي رفع
فيها الاسم المذكور على جملة ذات وجهين أي جملة اسمية
خبرها جملة فعلية فيصح رفعه بالابتداء ونصبه بتقدير الفعل والوجهان
مستويان لحصول التناسب فيهما ففي الرفع يكون جملة اسمية
فيعطف على الجملة الكبرى وهي اسمية وفي النصب يكون
فعلية فيعطف على الجملة الصغرى وهي فعلية فإن قلت
السلامة من الحذف مرجحة للرفع قلنا هي معارضة بقرب

المعطوف عليه

المعطوف عليه فإن قلت لا تفاوت في القرب والبعد
بينهما إذ الكبرى أيضا قريبة غير مفصولة عنها قلنا بل باعتبار
المنسوب وإلا فباعتبار المسند إليه فالصغرى أقرب ويجب النصب
الاسم المذكور بعد حرف الشرط والمراد به هنا إن ولو
فإن لا وإن كانت من حروف الشرط فحكمها ما سبق
لاختيار الرفع مع غير الطلب واختيار النصب مع الطلب
ويجب النصب بعد حرف التحضيض وهو هلا وألا ولولا ولوما وإنما
يجب النصب بعدهما لوجوب دخولهما على الفعل لفظا
أو تقديرا نحو إن زيدا ضربته فأكرمه مثال لحرف الشرط وألا
زيدا ضربته مثال لحرف التحضيض وليس مثل أزيد ذهب به
أي من باب الإضمار على شريطة التفسير فإن زيدا فيه وإن
كان الظاهر في بادي النظر أنه مما أضمر عامله على شريطة التفسير
والمختار فيه النصب لوقوع الاسم المذكور فيه بعد حرف
الاستفهام لكن الظاهر بعد تعمق النظر أنه ليس منه فإنه وإن

صدق عليه أنه اسم بعده فعل مشتغل عنه بضميره لكنه
ليس بحيث لو سلط عليه هو أو مناسبه لنصبه لأن ذهب
به لا يعمل النصب وكذا مناسبه أعني أذهب فإن قلت لا نحصر
المناسب في أذهب به فليقدر مناسب آخر ينصبه مثل يلابس أو
أذهب على صيغة المعلوم فيكون التقدير أزيدا يلابسه الذهاب
[struck-through line]
بالمناسب ما يرادف الفعل المذكور أو يلازمه مع اتحاد مسنده
إليه فالاتحاد فيما ذكرته مفقود وإذا كان الأمر كذلك فالرفع
أي أزيد في المثال واجب بالابتداء ونصبه غير جائز بالمفعولية فليس
من باب الإضمار على شريطة التفسير فكيف يكون مما يختار
فيه النصب وكذلك أي مثل أزيد ذهب به قوله تعالى وكل شيء
فعلوه في الزبر أي في صحائف أعمالهم فهو ليس من باب الإضمار
على شريطة التفسير لأنه لو جعل منصوبا بتقدير فعلوا كل شيء فعلوه في الزبر فقوله
في الزبر إن كان متعلقا بفعلوا فسد المعنى لأن صحائف

أعمالهم ليست

أعمالهم ليست محلا لفعلهم لأنهم لم يوقعوا فيها أفعالهم بل
الكرام الكاتبون أوقعوا فيها كتابة أفعالهم وإن
كان صفة لشيء مع أنه خلاف الظاهر فات المعنى
المقصود إذ المقصود أن كل شيء هو مفعول لهم كائن في الزبر
مكتوب فيها موافقا لقوله تعالى وكل صغير وكبير مستطر لا أن
كل شيء كائن في صحائف أعمالهم مفعول لهم فالرفع لازم
على أن يكون كل شيء مبتدأ والجملة الفعلية صفة شيء والجار
والمجرور في محل الرفع على أنه خبر مبتدأ تقديره كل شيء هو
مفعول لهم ثابت في الزبر بحيث لا يغادر صغيرة ولا كبيرة واعلم
أنه قد سبق أن الاسم المذكور إذا كان الفعل المشتغل
عنه بضميره أو متعلقه أمرا أو نهيا فالمختار فيه النصب والظاهر
أن قوله تعالى الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما
داخل تحت هذه القاعدة مع أن القراء اتفقوا فيه
على الرفع إلا في رواية شاذة عن بعضهم فانظر النحاة

او لان تحملوا الامر على الفاعين المذكورة لئلا يلزم الفاق
القراء على غير المختار فاشار اليه بقوله واما نحو
الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما الفاء فيه مرتبط
بمعنى الشرط عند المبرد لكون الالف واللام في الزانية
والزاني مبتدا وموصولا فيه معنى الشرط واسم الفاعل الذي
هو صلته كالشرط فخبر المبتدا الذي كالجزاء والفاء الداخل عليه
مرتبة بالشرط الدالة على السببية للجزاء فلا يعمل ما بعد الفاء لانها
في حيزه فيما قبله فامتنع تسليط الفعل المذكور بعدها على ما قبله
فتعين فيه الرفع والا اي جملتان مستقلتان عند سيبويه اذ
الزانية مبتدا محذوف المضاف والزاني عطف عليه والخبر
محذوف اي حكم الزانية والزاني فيما يتلى عليكم بعد وقوله فاجلدوا
جملة ثانية لبيان الحكم الموعود والفاء
للسببية اي ان ثبت زناهما فاجلدوا او زائدة
للتفسير وجزء الجملة لا يعمل في جزء جملة اخرى فيمتنع التسليط

فلابد من

فلا يدخل في الضابطة فتعين الرفع والا اي وان لم يكن
الفاء بمعنى الشرط ولم يكن الآية جملتين بل جملة فهي يكون
داخلة تحت الضابطة فالمختار فيها النصب واختيار النصب
باطل لاتفاق القراء على الرفع فلا بد من جعل الفاء بمعنى
الشرط او جعل الآية جملتين ليتعين الرفع والرابع من تلك
المواضع التي وجب حذف ناصب المفعول به فيها التحذير
وانما وجب حذف الفعل فيه لضيق الوقت عن ذكره وهو
في اللغة تخويف شيء عن شيء وتبعيده منه وفي اصطلاح
النحاة معمول اي اسم عمل فيه النصب بالمفعولية بتقدير
اتق تحذيرا اي تحذيرا ذلك المعمول المحذر فيكون مفعولا
مطلقا او ذكر المحذر فيكون مفعولا له على حذر او ذكر المقدر
فان قلت فعلى هذا لا بد من ضمير في المعطوف كما في المعطوف
عليه قلنا نعم لكنه وضع في المعطوف المظهر موضع المضمر
او لقصد ان الكلام او معمول بتقدير اتق ذكر مكررا الآتية وضع

بعد نفسك

بعد نفسك مما يلي نك كالاسد ونحوه والتقدير مثل اتق رفع
تعيينا كالمثال المذكور قبل لفظ الاسد في اياك والاسد
خارج عن النوعين يعني ان لا يكون تحذيرا وليس كذلك
ما قاله البعض او رحب بانه تابع للتحذير والتوابع خارجة
عن المحدود بدليل ذكرها فيما بعد وتقول في قسمي النوع
الاول اياك من الاسد وكما كنت تقول اياك والاسد
ومن ان تحذف كما كنت تقول اياك وان تحذف وتقول
في المثال الاخير اياك ان تحذف بتقدير من اي اياك
من ان تحذف لان حذف حرف الجر مع ان وان
قياس ولا تقول في المثال الاول اياك الاسد لامتناع
تقدير من لشذوذه مع ان وان فان قلت لم لا يمكن تقدير
العاطف قلنا حذف العاطف اشد شذوذا لان حذف
حرف الجر قياس مع ان وان ثابت كثير في غيرهما ولا
حذف العاطف فلم يثبت الا نادرا والمفعول فيه هو

المحذر منه موضع الضمير العائد الى المعمول اشعارا بانه محذر
مثل اياك والاسد واياك وان تحذف هذان مثالان
الاول نوعي التحذير وهما اياك نفسك من الاسد والاسد
نفسك وبعد نفسك عن جهة الارنب وهو ضربه بالعصا وبعد
الارنب عن نفسك والتقدير من المحذر منه هو الاسد والارنب
فان المراد من تبعيد الاسد او الحذف من نفسك تحذيرها
منهما لا تحذيرهما منها والطريق الطريق مثال للثاني
من نوعيه اي اتق الطريق الطريق ولا يخفى عليك ان
تقديره اتق في اول النوعين غير صحيح لانه لا يقال اتقيت زيدا
من الاسد فينبغي ان يقدر فيه ما يصح والتقدير لعد في
مثال النوع الثاني غير مناسب لان المعنى على الاتقاء عن
الطريق لا على تبعيده فالمناسب ان يقال بتقدير
اتق او نحوه والتقدير منه في جميع افراد النوع الاول
وفي بعض افراد النوع الثاني مثل نفسك نفسك فان المعنى على

بعد نفسك

بما فعل فيه فعل اي حدث فيه مذكور لفظا في ضمن الفعل
الملفوظ او المقدر او شبهه كذلك او مطابقة اذ ذكر الحدث
العام مستدرك بقوله ما فعل فيه فعل شامل للاسماء الزمان
والمكان كلها فانه لا يخلو زمان او مكان عن ان يفعل
فيها فعل سواء ذكر الفعل الذي فعل فيها او لا وقوله
مذكور خرج به ما لا يذكر فعل فعل فيه نحو يوم الجمعة يوم طيب
فانه وان كان فعل فيه فعل لا محالة لكنه ليس بمذكور
لكن يبقى مثل شهدت يوم الجمعة داخلا فيه فان يوم
الجمعة يصدق عليه انه فعل فيه فعل مذكور فان شهود
يوم الجمعة لا يكون الا في يوم الجمعة فلو اعتبر في التعريف
قيد الحيثية اي المفعول فيه ما فعل فيه فعل مذكور من حيث
انه فعل فيه فعل مذكور لخرج عنه امثال هذه فان
ذكر يوم الجمعة فيه ليس من حيث انه فعل فيه فعل مذكور
بل من حيث انه وقع عليه فعل مذكور ولا يخفى عليك

انه على تقدير اعتبار قيد الحيثية لا حاجة الى قوله مذكور الا
لزيادة توضيح والقصور التعريف وان من زمان او مكان
لبيان الموصوفة او الموصولة اشارة الى قسمي المفعول فيه
وتمهيد لبيان حكم كل منهما وهو اي المفعول فيه ضربان
باعتبار فيه ظاهرا او مجرور بها وباعتبار فيه مقدرا او منصوب بتقديرها
وهذا خلاف اصطلاح القوم فانهم لا يطلقون المفعول
فيه الا على المنصوب بتقدير في واما المجرور بها فهو مفعول
بواسطة حرف الجر لا مفعول فيه وخالفهم المص حيث جعل
المجرور بها مفعولا فيه ولذلك قال وشرط نصبه اي
شرط نصب المفعول فيه تقدير في اذ لو تلفظ بها يجب
الجر وظروف الزمان كلها مبهمها كان الزمان او محدودها
تقبل ذلك اي تقدير في لان المبهم منها جزء
مفهوم الفعل فيصح انتصابه بلا واسطة كالمصدر والمحدود
شبيها محمول عليه اي على المبهم لاشتراكهما في الزمانية

نحو صمت دهرا او فطرت اليوم وظروف المكان ان
كان المكان مبهما قبل ذلك اي تقديره في حملا
على الزمان المبهم لاشتراكهما في الابهام نحو جلست خلفك
والا اي وان لم يكن مبهما بان يكون محدودا فلا تقبل التقدير
في اذ لم يكن حمله على الزمان المبهم لاختلافهما ذاتا
ومعنى نحو جلست في المسجد وفسر المبهم من المكان بالجهات
الست اي الامام والخلف واليمين والشمال والفوق والتحت وما
في معناها فان امام زيد مثلا مبهم من جميع الجوانب وجهة
الى انقطاع الارض فيكون مبهما ولما لم يتناول هذا التفسير بعض
الظروف المكانية التي اجاز نصبها قال وحمل عليه اي على
المبهم المفسر بالجهات الست عند ولدى وشبههما كذلك لان
وسوى لا لابهامها كابهام عند ولدى ولم يذكر وجه حمل شبههما عليه
لان حكمهما في البعض ... لا ابهامها كما هو الظاهر
وكذا حمل على المبهم من المكان لفظ مكان وان كان معينا

نحو جلست مكانك لكثرة الاستعمال مثل الجهات الست
لا لابهامه وكذا حمل عليه ما بعد دخلت وان كان معينا
نحو دخلت الدار لكثرة الاستعمال لا لابهامه على الا
صح اي على المذهب الاصح عند بعض النحاة انه مفعول به لكن
الاصح انه مفعول فيه والاصل استعمال الحرف الجر لكنه
حذف لكثرة استعماله وهذا محل تأمل فان الفعل
لا يطلب المفعول فيه الا بعد تمام معناه ولا شك ان
معنى الدخول لا يتم الا بدون الدار بل بعد تمام معناه يطلب
المفعول فيه كما اذا قلت دخلت الدار في البلد الفلاني
فالظاهر انه مفعول به لا مفعول فيه ومما يؤيد ذلك ان
كل فعل نسب الى مكان خاص لوقوعه فيه يصح ان ينسب
الى المكان الشامل له والتجوز فيه اذا قلت ضربت زيدا في
الدار التي هي جزء من البلد فكما يصح ان تقول ضربت زيدا
في الدار كذلك يصح ان تقول ضربت زيدا في البلد وفعل

الدخول بالنسبة الى الدار ليس كذلك فانه اذا قلت ادخل في
البلد ودخلت الدار لا يصح ان تقول دخلت البلد
فنسبة الدخول الى الدار ليست كنسبة الاقبال الى
الكتبة التي فعلت فيها فلا يكون الدار مفعولا فيه بل
مفعولا به وقيل معناه على الاستعمال الاصح فيكون اشارة
الى ان استعمال دخلت مع في نحو دخلت في الدار صحيح لكن
الاصح استعماله بدون في ونقل عن سيبويه ان استعماله
بغير في شاذ ونصب اي المفعول فيه بعامل مضمر بلا
شريطة التفسير نحو يوم الجمعة في جواب من قال متى سرت
اي سرت يوم الجمعة وبعامل مضمر على شريطة التفسير نحو يوم
الجمعة صمت فيه والتفصيل في بحثه كما مر في المفعول به المفعول له
هو ما فعل لاجله اي لقصد تحصيله او بسبب وجوده
وخرج به سائر المفاعيل مما فعل مطلقا او به او فيه او معه
فعل اي حدث مذكور اي ملفوظ حقيقة او حكما فلا يخرج

عنه ما كان

عنه ما كان فعله مقدرا كما اذا قلت تاديبا في جواب من
قال لم ضربت زيدا فقوله مذكور احتراز عن مثل الجبن
التاديب فان قلت كيف يصح الاحتراز به عنه وهو ليس
الفعل الذي فعل لاجله فعل مذكور في الجملة كما في ضربت
زيدا قلنا المراد مذكور معه فان قلت هو مذكور معه كما في
ضربته تاديبا قلنا المراد المذكور معه في التركيب الذي هو
ويروح نحو الجبن التاديب الذي ضربته لاجله الكلام الا
ان يراد بذكره معه ايراده معه للتعليل في مثل ضربته تاديبا
مثال لما فعل لقصد تحصيله فعل وهو الضرب فان التاديب
انما يحصل بالضرب وترتب عليه وقعدت عن الحرب جبنا
مثال لما فعل بسبب وجوده فعل وهو القعود فان
القعود انما وقع بسبب الجبن والقائل بكون المفعول له
مفعولا مستقلا غير داخل في المفعول المطلق يخالف خلافا
ظاهرا للزجاج فانه اي المفعول له عنده اي عند الزجاج

مصدر من غير لفظ فعله فالمعنى عنده في المثالين المذكورين ادبته
بالضرب تاديبا وجبنت في القعود عن الحرب جبنا اي ضربته
ضرب تاديب وقعدت قعود جبن ورد قول الزجاج بان
صحة تاويل نوع بنوع لا تدخله في حقيقته الا ترى ان صحة تاويل
الحال بالظرف من حيث ان معنى جاء زيد راكبا جاء زيد في
وقت الركوب من غير ان يخرج عن حقيقتها وشرط نصبه اي
شرط انتصاب المفعول له لا شرط كون الاسم مفعولا له فسمي
اللام في قولك جئتك للتسمن ولاكرامك الزائر عنده مفعولا له على
ما يدل عليه حده وهذا كما قال في المفعول فيه ان شرط نصبه
تقدير في وهذا ايضا خلاف اصطلاح القوم تقدير اللام لانها اذا
ظهرت لزم الجر وخص اللام بالذكر لانها الغالب في تعليلات
الافعال فلا تقدر غيرها من من والباء وفي مع انها ربما تدخل
دواخل المفعول له كقوله تعالى خاشعا متصدعا من خشية الله
وقوله تعالى فبظلم من الذين هادوا حرمنا وقوله عليه السلام ان امراة

دخلت النار

دخلت النار في هرة اي لاجلها ولما كان تقدير اللام
عبارة عن حذفها مع بقاء اثرها للفظ وتقديرها في النية وكان الاصل
الاتيان بها في اللفظ والنية فلا حاجة في الاتيان بها في النية الى
شرط سوى الحاجة اليه انما يكون في حذفها من اللفظ ولهذا قال
وانما يجوز حذفها اي لم يكتف بان يقال بشرط تقدير اللام
فيجوز حذفها كما يجوز ذكرها اذا كان المفعول له فعلا احترز عما
اذا كان عينا نحو جئتك للسمن لفاعل الفعل المعلل به اي
الحدث فاعلا وفاعله احتراز عما اذا كان فعلا لغيره نحو
جئتك لمجيئك اياي ومقارنا له اي للفعل المذكور في الوجود
بان يتحد زمان وجودهما نحو ضربته تاديبا اذ زمان الضرب و
التاديب واحد ولا عبرة بتقدمه في اللفظ الا باعتبار ان يكون
زمان وجود احدهما بعضا من زمان الاخر والاخر نحو قعدت
عن الحرب جبنا فان زمان الفعل اعني القعود بعض
الزمان المفعول له اعني الجبن ونحو شهدت الحرب ايقاع

الحضر

للتصلح بين الغرقتين فان زمان المفعول له اعنى التفع
الصلح بعض زمان الفعل اعنى شهود الحرب واحترز بذلك القيد
عما اذا لم يكن مقارنا له فى الوجود نحو اكرمتك اليوم لوعد ى
اياك امس وزاد بعض شرطا خامسا لانه يقصد ذلك الربط
بين المصدر فيتعلق بالفعل بلا واسطة تعلق المصدر به
ما ارادوا مثل شى منها المفعول معه اى الذى فعل بمصاحبته
بان يكون الفاعل مصاحبا له فى صدور الفعل عنه او المفعول فى
وقوع الفعل عليه فقوله معه مفعول ما لم يسم فاعله اسند اليه
المفعول كما اسند الى رو المجرور فى المفعول له وفيه وكر
والضمير المجرور راجع الى اللام واعتذر عن نصبه باجازة بعض النحاة
من اسناد الفعل الى اللازم والنصب بكونه منصوبا حرفا على
عليه فى الاكثر والبعض ذهب فيه قوله تعالى لقد تقطع بينكم على قراءة
النصب فى بعض الحواشى ان هذا الرأى شريف جدا وقيل
الوجه ان يجعل من قبيل وقد حيل بين العير والنزوان فان

مفعول ما لم

مفعول ما لم يسم فاعله فيه الضمير الراجع الى مصدره اى حيل
الحيلولة لان للزوم ظرفيته لا يقام مقام الفاعل فجعل هذا
مثل الذى فعل فعل بمصاحبته على ان يكون مفعول ما لم يسم
فاعله ضميرا راجعا الى مصدره والضمير المجرور للموصول وهو مذكور بعد
الواو احترازا عن المذكور بعد غيره كالفاء لمصاحبته معمول
واللام متعلق بمذكور اى يكون ذكره بعد الواو لاجل مصاحبته
معمول فعل وافادته ايا يا سواء كان ذلك المعمول فاعلا نحو
استوى الماء والخشبة او مفعولا نحو كفاك وزيدا درهم سواء
كان ذلك الفعل لفظا اى لفظيا كالمثالين المذكورين او
معنا اى معنويا نحو مالك وزيدا اى ما تصنع والمراد بالمصاحبة
لمعمول الفعل مشاركته له فى ذلك الفعل فى زمان واحد نحو
سرت وزيدا او مكان واحد نحو تركت الناقة وفصيلها
ترضعها فلا ينتقض بالمذكور بعد الواو التى طعنت نحو جاء لى
زيد وعمرو فانها لا تدل الا على المشاركة فى اصل الفعل دون

المصاحبة اعلم ان مذهب جمهور النحاة ان العامل فى المفعول معه الفعل
او معناه بتوسط الواو التى بمعنى مع وانما وضعوا الواو موضع مع لكونها اخصر
واصلها واو العطف التى فيها معنى الجمع فناسب معنى المعية فان كان
اى وجد الفعل اى ما يدل على الحدث فيعم الفعل واسمى الفاعل والمفعول
والصفة المشبهة وغيرها لفظا وجاز اى لم يجب العطف ولم يمتنع فلا ينتقض
بمثل ضربت زيدا وعمرا لوجوب العطف فيه فالوجهان اى العطف
والنصب على المفعولية جائزان نحو جئت انا وزيد بالرفع على العطف
وزيدا بالنصب على المفعولية والا اى وان لم يجز العطف بل يمتنع تعين
النصب مثل جئت وزيدا فان العطف فيه ممتنع لعدم الفاصلة لا
بتاكيد المتصل بالمنفصل ولا بغيره وان كان الفعل معنى اى امرا
معنويا مستنبطا من اللفظ وجاز اى لم يمتنع العطف تعين العطف حيث
لا يجب على عامل المعنوى بلا حاجة مع جواز وجه آخر وهو العطف
نحو ما لزيد وعمرو الا اى وان لم يجز العطف بل امتنع تعين النصب
لا وجه سواه نحو مالك وزيدا وما شانك وعمرا فانه امتنع العطف

فيهما لان

فيهما لان العطف على الضمير المجرور بلا اعادة الجار غير جائز والمجرور
عطف عمرو على الشان اذ السؤال عن شانهما لا عن شان احد
هما وعن الاخر وانما حكمنا بعمومية الفعل فى هذه الامثلة لان المعنى
وما يماثله معنى ما شانك وزيدا ما تصنع وزيدا ومعنى مالك
وزيدا ما تصنع وزيدا ومعنى ما لزيد وعمرو ما تصنع زيد وعمرو والحال
لما فرغ من الفاعل شرع فى الملحقات بهما وهو ما يبين هيئة
الفاعل او المفعول به اى من حيث هو فاعل او مفعول به كما هو
الظاهر فبذكر الهيئة يخرج ما يبين الذات كالتمييز وباضافتها الى الفاعل
او المفعول به يخرج ما يبين هيئة غير الفاعل او المفعول به كصفة
المبتدا نحو زيد العالم اخوك وبقيد الحيثية يخرج صفة الفاعل
والمفعول به فانها تدل على هيئة الفاعل او المفعول به مطلقا لا من
حيث هو فاعل او مفعول به وهذا التزويد على سبيل منع الخلو لا الجمع
فلا يخرج منه مثل ضرب زيد عمرا راكبين لفظا او معنا اى سواء كان
الفاعل او المفعول الذى وقع الحال عنه لفظا اى لفظيا بان يكون

فاعلية الفاعل او مفعولية المفعول باعتبار لفظ الكلام ومنطوقه من غير
اعتبار معنى خارج عنه يفهم من فحوى الكلام سواء كانا ملفوظين حقيقة
او حكما او معنويا اي معنويا بان يكون فاعلية الفاعل او مفعولية المفعول
باعتبار معنى يفهم من فحوى الكلام لا باعتبار لفظه ومنطوقه والمراد بالفاعل
او المفعول به اعم من ان يكون حقيقة او حكما فيدخل فيه الحال عن
المفعول معه لكونه في معنى الفاعل او المفعول به وكذا المفعول المطلق
مثل ضربت الضرب شديدا فانه بمعنى احدثت الضرب شديدا
وكذا يدخل فيه الحال عن المضاف اليه اذا كان المضاف فاعلا
او مفعولا يصح حذفه وقيام المضاف اليه مقامه فكانه الفاعل او المفعول نحو
بل نتبع ملة ابراهيم حنيفا وان ياكل لحم اخيه ميتا فانه يصح ان
يقول نتبع ابراهيم مقام بل نتبع ملة ابراهيم وان ياكل اخاه
مقام ياكل لحم اخيه او كان المضاف فاعلا او مفعولا وهو جزء المضاف
اليه فكان الحال عن المضاف اليه هو الحال عن المضاف وان
لم يصح قيامه مقامه كما في قوله تعالى ان دابر هؤلاء مقطوع مصبحين

فقوله مصبحين حال عن هؤلاء باعتبار ان الدابر المضاف
اليه جزء فان دابر الشيء اصله والدابر مفعول ما لم يسم
فاعله باعتبار ضمير المستكن في المقطوع فكانه حال عن مفعول
ما لم يسم فاعله ولو فرض انه يبنى على صيغة الماضي المعلوم
من باب التفعل او يبنى على صيغة المضارع المجهول من
باب التفعيل وجعل الجار والمجرور متعلقا به لا بالمفعول
دخل فيه الحال من المفعول معه والمفعول المطلق من غير
حاجة الى تعميم الفاعل والمفعول الا ان لا يدخل ما وقع حالا
عن المضاف اليه مثل ضربت زيدا قائما مثال اللفظي
الملفوظ حقيقة فان فاعلية تاء المتكلم ومفعولية زيد انما
هي باعتبار لفظ هذا الكلام ومنطوقه من غير اعتبار معنى خارج
عنه وهما ملفوظان حقيقة وزيد في الدار قائما مثال اللفظي
الملفوظ حكما فان فاعلية الضمير المستكن في الظرف انما هي
باعتبار لفظ هذا الكلام ومنطوقه من غير اعتبار معنى خارج

عنه والضمير المستكن ملفوظ حكما وهذا زيد قائما مثال المعنوي لان
زيد ليس باعتبار لفظ هذا الكلام ومنطوقه بل باعتبار معنى الاشارة
او التنبيه المفهومين من لفظ هذا او لانك انما ليس احق يقصد
المتكلم الاخبار بها عن نفسه حتى يقدر في نظم الكلام اشير او انبه
الخارج عن منطوق الكلام المعتبر ويصير زيد به مفعولا لفظا بل معنوية
انما هي باعتبار معنى اشير او انبه الخارج عن منطوق الكلام المعتبر
لصحة وقوع القائم حالا فهي معنوية لا لفظية وعاملها اي عامل الحال
اما الفعل الملفوظ او المقدر نحو ضربت زيدا قائما وزيد في الدار قائما
ان كان الظرف مقدرا بالفعل او شبهه وهو ما يعمل عمل الفعل
وهو من تركيبه كاسم الفاعل نحو زيد ذاهب راكبا وزيد في الدار
قائما ان كان الظرف مقدرا باسم الفاعل وكاسم المفعول
نحو زيد مضروب قائما والصفة المشبهة نحو زيد حسن ضاحكا او
معناها المستنبط من فحوى الكلام من غير التصريح به او تقديره كالاشارة
والتنبيه في نحو هذا زيد قائما كما مر كالنداء والتمني والترجي والتشبيه

في نحو يا زيد قائما وليتك عندنا مقيما ولعل زيدا في الدار قائما وكانه
اسد صائلا وشرطها اي شرط الحال ان تكون نكرة لكونها جارية
في الحقيقة من ذي الحال وحق الخبر ان يكون نكرة لان النكرة
اصل والغرض هو تقييد الحدث المنسوب الى صاحبها يحصل بالتنكير
والتعريف زائد على الغرض وان يكون صاحبها معرفة لانه
محكوم عليه في المعنى فكان الاصل فيه التعريف غالبا اي ليس
اشتراطها بكون صاحبها معرفة في جميع موادها بل في غالب موادها
اي اكثرها وبيان ذلك ان موارد وقوع الحال على قسمين احدهما
ما يكون ذو الحال فيه نكرة موصوفة نحو جاءني رجل من بني تميم فارسا
او مغنية عن الصفة لاستغراقها نحو قوله تعالى فيها يفرق كل امر
حكيم امرا من عندنا ان جعلت امرا او واقعة في حيز الاستفهام
نحو هل اتاك رجل راكبا او بعد الا نقضا للنفي نحو ما جاءني رجل
الا راكبا او مقدمة عليه الحال نحو جاءني راكبا رجل وثانيهما
ما يكون ذو الحال فيه غير هذه الامور وغالب موارد وقوع الحال قسمي

واكثر ههنا القسم ووقوع الحال في هذا القسم نكرة وان يكون صاحبها
معرفة فقوله غالبا قيد لاشتراط كون صاحبها معرفة لا لكون صاحبها
معرفة حتى يرد ان غالبية كون صاحبها معرفة المنبئة عن تخلفه في
بعض الموارد تنافي الشرطية ويحتاج الى ان يصرف الكلام عن
ظاهره ويجعل قوله وصاحبها معرفة مبتدأ وخبرا معطوفا على قوله و
شرطها ان يكون نكرة وارسلها العراك ولم يذدها ولم يشفق
على نغص الدخال البيت للبيد يصف حمار الوحش واتنه يقول
ارسل حمار الوحش الاتن وكان المراد بالارسال البعث او التخلية
بين المرسل وما يريد اي ارسلها معتركة مزدحمة ولم يذدها اي لم
يمنعها عن العراك ولم يشفق اي لم يخف على نغص الدخال اي على انه
لم يتم شرب بعضها الماء بالدخال والدخال هو ان يشرب البعير ثم
يرد من العطن الى الحوض ويدخل بين البعيرين عطشانين ليشرب
منه ما عساه لم يكن شرب منه ولعل المراد به ههنا نغص مداخلة بعضها
في بعض اكثرا والمعنى معتركة مثل نغص الدخال ومررت به وحده ونحوه

مثل فعلته جهدك مما اول بالنكرة فلا يرد نقضا على قاعدة اشتراط كون صاحبها
نكرة وتأويلها بمجتهدا وجاهدا احدهما انها مصادر لا فعال اجتهد وفيه
اي يعترك العراك وينفرد وحده اي انفراده ويجتهد جهدك فهذه
الجمل الفعلية وقعت حالا وهذه المصادر منصوبة على المصدرية و
وثانيهما انها معارف موضوعة موضع النكرة اي معتركة منفردا
ومجتهدا في الصورة وان كان معرفة فهي في التقدير نكرة كما ان
حسن الوجه في صورة المعرفة وهي في المعنى نكرة فان كان
صاحبها اي صاحب الحال نكرة محضة لم يكن فيها شيء يخصصها
بها سوى التقديم ولم تكن الحال مشتركة بينها وبين المعرفة وجب
تقديمها اي تقديم الحال على صاحبها لتخصيص النكرة بتقديمها
لانها في المعنى مبتدأ وخبره ولئلا يلتبس بالصفة في النصب مثل
قولنا ضربت رجلا راكبا ثم قدمت في سائر المواضع وان لم
يلتبس بالصفة طردا للباب ولا يتقدم اي الحال فيما عدا
مثل زيد في الدار قائما على العامل المعنوي بل عرفت فيما قبل

العامل المعنوي وانما هو مقدر بالفعل او اسم الفاعل مثل
الظرف وما يشبهه اعني الجار والمجرور خارج عنه داخل في الفعل
او شبهه فمعنى هذا الكلام ان الحال لا يتقدم على العامل المعنوي اتفاقا
بخلاف الظرف اي بخلاف ما اذا كان العامل ظرفا او
شبهه فان فيه خلافا فسيبويه لا يجوزه وصلا نظرا الى ضعف
الظرف في العمل وجوزه الاخفش بشرط تقديم المبتدأ على الحال
نحو زيد قائما في الدار فاما مع تاخير المبتدأ عن الحال فاتفق
سيبويه في المنع فلا يجوز قائما في الدار زيد ولا قائما في الدار زيد
ويحتمل ان يكون معناه ان الحال وان كان شبيها بالظرف
لما فيه من معنى الظرفية الا ان الظرف يتقدم على عامله المعنوي
لتوسعهم في الظرف والحال لا يتقدم عليه هذا اذا لم يكن الظرف
داخلا في العامل المعنوي واما اذا جعلته داخلا في العامل المعنوي
كما هو الظاهر من كلامهم فالمراد هو الاحتمال الثاني لا غير وكما لا يتقدم
الحال على العامل المعنوي كذلك لا يتقدم على ذي الحال المجرور

سواء كان مجرورا بالاضافة او بحرف الجر فان كان مجرورا
بالاضافة ولم يتقدم الحال عليه اتفاقا نحو جاءتني مجردا عن الثياب
ضاربة زيد وذلك لان الحال تابع وفرع لذي الحال والمضاف
اليه لا يتقدم على المضاف فلا يتقدم تابعه ايضا وان كان مجرورا
بحرف الجر ففيه خلاف فسيبويه واكثر البصريين يمنعون تقديمها
عليه لعلة المذكورة وهو المختار عند المصنف ولهذا قال على الاصح ونقل
عن بعضهم الجواز استشهادا بقوله تعالى وما ارسلناك الا كافة
للناس ولعل الفرق بين حرف الجر والاضافة ان الحرف الجر
معد للفعل كالهمزة والتضعيف فكانه من تمام او بعض حروفه
فاذا قلت ذهبت راكبة بهند فكانك قلت اذهبت راكبة
هندا فالمجرور بحسب الحقيقة ليس مجرورا واجاب بعضهم عن
هذا الاستدلال بجعل كافة حالا عن الكاف والتاء
للمبالغة وبعضهم بجعلها صفة المصدر اي ارسالة كافة وبعضهم
بجعلها مصدرا كالكاذبة والعافية والكل تكلف وتعسف



الا زمان الفعل فلا بد من قد حتى تقربه الى الحال ظاهرة او مقدرة خلافا
لمذهب الكوفيين فانهم لا يوجبون قد ظاهرة ولا مقدرة لوروده كثيرا بدونها في
اللفظ نحو جاءني زيد قد ركب فلا بد ان يكون قد مقدرة نحو قوله تعالى او جاؤكم حصرت صدورهم
اي قد حصرت وهذا الخلاف في … فانها لا يجوز ان يحذف قد وسيبويه
باول قوله تعالى حصرت صدورهم … حصرت صدورهم … جملة حصرت صفة
موصوف محذوف … جملة خبرية … في تمام الربط …
… الفعل يجوز حذف العامل في الحال … القيام … قائما
كقولك للمسافر اي الشارع في السفر راشدا مهديا اي سر راشدا
مهديا بالقرينة الحالية … راشدا … حال …
كقولك للراكب لمن يقول كيف جئت اي جئت راكبا بقرينة السؤال ومنه قوله تعالى
ايحسب الانسان ان لن نجمع عظامه بلى قادرين اي بلى نجمعها قادرين وتجب
حذف العامل في بعض الاحوال المؤكدة وهي اي الحال المؤكدة مطلقا التي
لا ينتقل … صاحبها ما دام موجودا غالبا بخلاف المنتقلة …
المؤكدة مثل زيد ابوك عطوفا فان العطوفية لا تنفك عن الابوة …

اي جعله بفتح الهمزة او ضمها من حقق الامر بمعنى تحققه وعرفه يقينا
يقين امره حقق الامر بهذا المعنى بعيد او بمعنى اثبته اي تحقق ابوته
لك … على … ابوك عطوفا وقال صاحب
المصباح الحق التقدير انه عندي ان التقدير … عطوفا …
شرط وجوب حذف عاملها ان تكون المؤكدة مقررة لمضمون
جملة اسمية … مؤكدة لبعض اجزائها كالعامل في قوله تعالى وارسلناك
للناس رسولا فانه لا يجب حذفه … فعلية فانه
لا يجب حذف عاملها كما قال … صاحب الكشاف في قوله تعالى
قائما بالقسط انه حال مؤكدة من فاعل شهد ولا بد ههنا من قيد اخر
وهو ان يكون عقد الجملة من اسمين لا يصلحان للعمل …
لكان عاملها مذكورا … يكون … نحو انا زيد …
بالقسط التمييز اي الاسم الذي يرفع الابهام …
منه … ليس … رفع الابهام عن شيء … مركب …
معين المستقر اي الثابت الراسخ في … الموضوع له

الذي وضع له فان المشهور ان كان بحسب اللغة هو الثابت مطلقا
لكن المطلق ينصرف الى الكامل وهو الوضعي واحترز به عن نحو جاءني
عشرون رجلا … فان قوله رجلا … رفع الابهام عن قوله عشرين لكنه غير مستقر
بحسب الوضع بل نشأ من الاستعمال باعتبار تعدد الموضوع له وكذا
يقع به الاحتراز عن اوصاف المبهمات نحو هذا الرجل فان
هذا مثلا اسم موضوع لمفهوم كلي بشرط استعماله في جزئياته …
جزئي … ولا ابهام فيه … المفهوم الكلي … واحد من جزئياته
من الابهام … من تعدد الموضوع له او المستعمل فيه فذكر الرجل
يرفع هذا الابهام لا الابهام الواقع في الموضوع له من حيث انه موضوع له
وكذا يقع به الاحتراز عن عطف البيان في مثل قولك ابو حفص عمر فان
كل واحد من ابي حفص وعمر موضوع لشخص معين لا ابهام فيه لكن لما كان
عمر اشهر زال بذكره الخفاء الواقع بابي حفص لعدم الاشتهار لا الابهام
او يعني عن ذات لا عن وصف احترز به عن النعت والحال فانهما
يرفعان الابهام المستقر الواقع لا في الذات … وتحقيق ذلك

ان الرفع لما وضع الرطل مثلا لنصف من فلا شك ان الموضوع
له معين متميز عما هو اقل من النصف كالربع وعما هو اكثر منه كالمن
ومتبين ولا ابهام فيه الا من حيث ذاته وجنسه فانه لا يعلم منه
بحسب الوضع انه من جنس العسل او الخل او غيرهما والا من حيث
وصفه فانه لا يعلم منه بحسب الوضع انه بغدادي او مكي فاذا
اريد رفع الابهام … الناشي فيه بحسب الوضع اتبع الاسم …
حال في رطل بغدادي واذا اريد رفع الابهام الذاتي قيل زيتا
فتمييز رفع الابهام المستقر عن الذات لا النعت والحال فانهما
يرفعان الابهام عن الوصف مذكورة او مقدرة صفتان للذات
اشارة الى تقسيم التمييز فالمذكورة نحو رطل زيتا والمقدرة نحو طاب زيد
نفسا فانه في قوة قولنا طاب شيء منسوب الى زيد ويقصد بالتمييز رفع الابهام
عن ذلك الشيء المقدر فيه فالاول اي القسم الاول ان التمييز
وهو ما يرفع الابهام عن ذات مذكورة يرفع عن مفرد تعني به ما يقابل
الجملة وشبهها والمضاف مقدار … المفرد وهو بالمقدار …

اي يعرف بتقديره ويستحسن غالبا اي في غالب البلاد وكثير بلادي
رفع الابهام مطلقا يتحقق في ضمن هذا النوع الخاص في اكثر المواد
لان الابهام فيه اكثر والمقدار اما يتحقق في ضمن عدد نحو عشرون
درهما وسيجي في ذكر تمييز العدد وبيانه في باب اسماء العدد او
في ضمن غيره اي غير العدد كالوزن نحو رطل زيتا فان الرطل نصف
المن نحو منوان سمنا وكالكيل نحو قفيزان برا وكالذراع نحو ذراع
ثوبا وكالمقياس نحو على التمرة مثلها زبدا او مما يشابه بالمقادير في هذه
الصور هو المقدرات لان قولك عندي عشرون درهما ورطل زيتا
وذراع ثوبا وعلى التمرة مثلها زبدا المراد بها المعدود والموزون
والمذروع والمقيس لا غير وانما اختصر المص على الامثلة الثلثة لا يكاد يخرج
نظرا الى التنبيه على بيان ما تم به المفرد وهو التنوين كما في رطل زيتا والنون
كما في منوان سمنا والاضافة كما في على التمرة مثلها زبدا ولهذا
لم يستوف اقسام المقادير وذكر بعضها ومعنى [illegible] ان يكون
على حاله لا يمكن اضافته بها والاسم يجب الاضافة مع التنوين

ونون التثنية والجمع ومع الاضافة لان المضاف فلا يضاف ثانيا
فاذا تم الاسم بهذه الاشياء شابه الفعل اذا تم بالفاعل وصار
كلاما تاما فيشبه التمييز الاتي بعده المفعول لوقوعه بعد تمام الاسم
كما ان المفعول حقه ان يقع بعد تمام الكلام فنصبه ذلك الاسم التام
فيشبه الفعل التام لفاعله وهذه الاشياء انما قامت مقام
الفاعل لكونها في اخر الاسم كما كان الفاعل عقيب الفعل الا
ترى ان لام التعريف الداخلة على اول الاسم وان كان
يتم بها الاسم فلا يضاف معها لكنه لا ينصب التمييز عنه فلا يقال
عندي الراقود خلا فيفرد اي التمييز وان كان الاسم التام
مثنى او مجموعا ان كان التمييز جنسا وهو ما يتشابه اجزاؤه ويقع
مجردا من التاء على القليل والكثير فلا حاجة الى تثنيته وجمعه كالماء
والتمر والزيت والضرب بخلاف رجل وفرس الا ان يقصد
الانواع اي ما فوق النوع الواحد فيشمل المثنى ايضا لانه لا يدل
لفظ الجنس مفردا عليها فلا بد من ان يثنى او يجمع قيل وفي تحقيق

فصد الانواع بالاثنين ونظر لانه كما جاز ان يقال طاب زيد حبتين بنوع
جاز ان يقال طاب زيد حبتين للعدد ويمكن ان يجاب عنه
بان المراد بالانواع حصص الجنس سواء كانت بالخصوصيات الكلية
او الشخصية ويجمع اي يورد التمييز ما فوق الواحد جوازا حينئذ العدد
الواحد في غيره اي غير الجنس نحو عندي عدل ثوبين او اثوابا ثم ان
كان اي المفرد المقدار تاما بتنوين او بنون التثنية والمعنى ان وجد
التمييز منتصبا بنون المفرد او بنون التي للتثنية فانه لما تم الاسم بهما
اقتضى التمييز جازت الاضافة اي اضافة المفرد والمقدار الى التمييز اضافته
بيانية باسقاط التنوين ونون التثنية جوازا شايعا كثيرا لحصول الغرض
وهو رفع الابهام بذلك مع التخفيف نحو رطل زيت ومنوا سمن والا
اي وان لم يكن بتنوين او بنون التثنية بان يكون بنون الجمع او الاضافة
فلا يجوز الاضافة الا قليلة في نون الجمع نحو عشرو درهم اما في الاضافة
فلئلا يلزم اضافة المضاف مرة اخرى واما في نون الجمع فلانه
جاز ان يضاف الى غير التمييز نحو عشرك وعشرو رمضان بالاتفاق

فكثرة الحاجة اليه فلو اضيف الى التمييز لزم الالتباس في بعض الصور
لانه لا يعلم مثلا عند اضافة عشرين الى رمضان انه اراد عشرين
رمضان او اراد اليوم العشرين من رمضان فلا يضاف في
غير صورة الالتباس ايضا طرد لئلا يكون الباب اقرب الى
الاطراد وعن غير مقدار عطف على عن مفرد اي الاول كما يرفع
الابهام عن مفرد كذلك يرفعه عن مفرد غير مقدار اي ما ليس بعدد
ولا وزن ولا ذراع ولا كيل ومقياس نحو خاتم حديدا فان الخاتم
مبهم باعتبار الجنس تام بالتنوين فاقتضى تمييزا والخفض اي خفض
التمييز باضافة غير المقدار اليه اكثر استعمالا لحصول الغرض مع الخفة
وقصور غير المقدار عن طلب التمييز لان الاصل في المبهمات المقادير
وغير ما ليس بمقدار المشابه والثاني اي القسم الثاني من التمييز
وهو ما يرفع الابهام عن ذات مقدرة يرفعه عن نسبة كان
الظاهر ان يقول عن ذات مقدرة في نسبة في جملة لكن لما كان
الابهام في طرف النسبة يستلزم الابهام فيها ورفعه عنها يستلزم الرفع

عنه قال عن نسبة مفتقر اعلمها تنبيها على ان مقابله ما في هذا القسم
للعدد المذكور في القسم الاول اي تامي المجرد النسبة لا غير في جملة اي نسبة
كائنة في جملة او ما ضاهاها اي ما شابهها عطف على جملة وهو اسم الفاعل
نحو الحوض ممتلئ ماء او اسم المفعول نحو الارض مفجرة عيونا او الصفة
المشبهة نحو زيد حسن وجها او اسم تفضيل نحو زيد افضل ابا او المصدر
نحو اعجبني طيبه ابا وكذا كل ما فيه معنى الفعل نحو حسبك زيد رجلا نحو طاب
زيد نفسا مثال الجملة والتمييز فيه فاعل بالمنتصب عنه وزيد طيب ابا
مثال لما شبه الجملة والتمييز فيه يصح ان يكون لما انتصب عنه ولمتعلقه
وحيث لا فرق في التمييز بين الجملة وما ضاهاها فهذان المثالان في
قوة اربعة امثلة فكانه قال طاب زيد نفسا وزيد طيب نفسا وابا
فقوله وابوة ودارا وعلما عطف على نفسا وابا بحسب المعنى فهو ناظر الى
ان كل من المثالين المذكورين غير مختص بالاخير فهو بحسب المعنى [illegible] او علما
لكل من التمييز الواقع في الجملة او ما ضاهاها فخمسة امثلة فالنفس عين
اضافي فاعل بالمنتصب عنه والدار غير [illegible] وهو متعلق المنتصب عنه

بالمنتصب عنه والاب عين اضافي محتمل لهما والابوة معنى
اضافي والعلم عرض غير اضافي وكل منهما متعلق بالمنتصب عنه
او في اضافته عطف على قوله في جملة او ما ضاهاها نحو يعجبني
طيبه نفسا وزيد لانه اظهر التمييزات ولا خفاء غيره وابا
وابوة ودارا وعلما او رد هذه الامثلة على وفق ما سبق وداد
عليه قوله ولله دره فارسا اشارة الى ان التمييز قد يكون صفة
مشتقة والفضل ما اورده صاحب المفصل مثالا للتمييز المفرد على
ان يكون الضمير فيه مبهما كضمير ربه رجلا ويكون فارسا تمييزا
عنه اراد ان ينبه على انه يصح ان يكون تمييزا عن النسبة
على ان يكون الضمير معينا معلوما والابهام يكون في نسبة الدر
اليه والدر في الاصل اللبن وفيه خير كثير عند العرب فاريد
به الخير اي لله خيره فارسا والفارس اسم فاعل من الفراسة
بالفتح مصدر فرس بالضم اي حذق بامر الخيل واما الفراسة
بالكسر فمن التفرس ثم ان كان اي التمييز بعد ما لم يكن نصا في

في المنتصب عنه اسما لا صفة يصح جعله لما انتصب عنه والمراد بجعله له
اطلاقه عليه والتعبير به عنه جاز ان يكون ذلك التمييز تارة له
اي للمنتصب عنه بان يكون تمييزا لرفع الابهام عنه وتارة
لمتعلقه بان يكون تمييزا لرفع الابهام عن متعلقه وذلك
بحسب القرائن والاحوال مثل ابا في طاب زيد ابا فانه
يصح ان يجعل عبارة عن زيد فيجوز ان يكون تارة تمييزا عن
زيد اذا اريد اسناد الطيب اليه باعتبار انه ابو عمرو وجاز
ان يكون تارة تمييزا عن متعلقه باعتبار ان الطيب مسند الى
متعلقه وهو ابوه والآباء وان لم يكن التمييز بعد ما لم يكن نصا
في المنتصب عنه اسما يصح جعله لما انتصب عنه كان لمتعلقه خاصة
نحو طاب زيد ابوة وعلما ودارا فان هذه الاسماء ليست نصا
في المنتصب عنه ولا يصح جعلها له بالتعبير عنه بها فهي لمتعلق
زيد وهو الذات المقدرة اعني الشيء المنسوب الى زيد فيطابق
التمييز فيهما اي فيما جاز ان يكون لما انتصب عنه سواء كان

مورد كان اضافيا او محتملا له ومتعلقه وفيما تعين لمتعلقه ما قصد
من وحدة التمييز او تثنيته او جمعيته سواء كان الموافقة ما انتصب عنه مثل
طاب زيد ابا والزيدان ابوين والزيدون آباء او لا [illegible]
مثل قولك طاب زيد ابا اذا اردت ابا فقط وطاب زيد
ابوين اذا اردت ابا وجدا له وطاب زيد آباء اذا اردت
ابا وجدا وجد ابيه فعلى ما ذكر [illegible] او قصد وحدة التمييز
[illegible] او قصد تثنية [illegible] وتثنية او قصد جمعيته
جمعا فان حقيقة المفسر لا يصح ان يطلق على المثنى والمجموع الا
اذا كان التمييز جنسا يقع على القليل والكثير فانه اذا قصد تثنية
او جمعية لا يلزم ان يثنى ذلك الجنس او يجمع بل يكفي ان يؤتى
به مفردا لصحة اطلاقه على القليل والكثير فلا حاجة الى تثنية وجمعه نحو
طاب زيد علما والزيدان علما والزيدون علما الا ان يقصد
بالتمييز الذي هو الجنس الانواع من حيث امتياز بعضها عن بعض فانه
لا يتبع [illegible] تثنيته او جمعه نحو طاب زيد علمين والزيدون علوما

اذا اريد
اي بيني قصد الانواع

لان متعلق الطيب من كل من الزيدين او الزيدون لنوع آخر من العلم

فان صيغته المفرد لا تفيد ذلك المعنى وان كان ان ارى الميز جمعه

مشتقة مثل لله دره فارسا او ما رايته حيا كوهي ... فان تمييز

كالامثلة الثلاثة فان كانت اي الصفة صفة له اي لما انتصب عنه لا لمتعلقه

لان الصفة تستدعي موصوفا فالمذكور اولى بموصوفيته فان قيدت

طاب زيد والدار فان الدار لذي زيد او لاجلك ان يكون دار لذلك وان

الا انه يحتمل ان يكون حالا ... مصدر بمعنى المطابقة

اي كانت الصفة صفة له مع مطابقتها اياه ... وجاز الجر بمن

بمعنى اسم الفاعل ... للعطف على خبر كانت اي كانت صفة

لمطابقة اياه والمراد بالمطابقة الاتفاق في الافراد والتثنية والجمع

والتذكير والتأنيث لكونها حاملة الضمير وجملت اي الصفة المذكورة

الحال ايضا لاستقامة المعنى على الحال نحو طاب زيد فارسا

اي من حيث انه فارس حال كونه فارسا لكن ... من فيهما نحو لله دره

من فارس وقولهم عمن فاعل لزيد التمييز لان ... في الخبر الاتي

لان الحال والمفعول فيه ... بالفروسية لا حال الفروسية

اذ قد يذكر حال الفروسية بغيرها من الصفات ولا يتقدم

التمييز على عامله اذا كان اسما تاما بالاتفاق فلا تقول عندي درهما

عشرون ولا زيتا رطل لان عامله اسم جامد ضعيف العمل

مشابهة للفعل مشابهة ضعيفة كما ذكرنا فلا يقوى ان يتقدم معموله

والاصح اي اصح المذاهب ان لا يتقدم التمييز على ما هو عامله

من الفعل الصريح او غيره لكونه من حيث المعنى فاعلا للفعل تقديرا

نحو طاب زيد ابا اي طاب ابوه او فاعلا لما ... جعلته ... فاعلا

نحو فجرنا الارض عيونا اي انفجرت عيون او ... متعديا نحو امتلا

الاناء ماء اي ملأه الماء والفاعل لا يتقدم على الفعل فكذا

ما هو بمعنى الفاعل وههنا بحث وهو ان الماء في امتلا الاناء

ماء من حيث المعنى فاعل للفعل المذكور من غير حاجة الى جعله متعديا

لان المتكلم لما قصد اسناد الامتلاء والانفعال ... الاناء

ولو على سبيل التجوز ... وقع الابهام فيه لا جرم ... بقوله ماء

فهو في المعنى امتلاء ماء الاناء فالماء فاعل معنى وذلك بعينه مثل

قولك طاب زيد نفسا فان التمييز برفع الابهام عن نسبة شيء

منسوب الى زيد وهو النفس فالفاعل في قصدك هو النفس

لا زيد وان كان اسناد الطيب اليه حقيقة والى زيد مجازا وبهذا

يندفع ما اورده على ما ذهب اليه المشهور وهي ان التمييز في هذا المثال

... الفاعل والمفعول فلا يطرد تلك القاعدة خلافا

للمازني والمبرد فانهما يجوزان تقديم التمييز على الفعل الصريح وعلى

اسم الفاعل والمفعول نظرا الى قوة العامل بخلاف الصفة المشبهة

واسم التفضيل والمصدر فانه معنى الفعل لضعفها في العمل

ويتمسكان في هذا التجويز بقول الشاعر انفسا بالفراق حبيبها وما

كاد نفسا بالفراق تطيب على تقدير ثبوت التمييز في تطيب فانه

ح يكون في كاد ضمير الشان لتذكيره وبعده ضمير تطيب الى سلمى

ويكون نفسا تمييزا عن نسبة تطيب اليها مقدما عليه واما

على تقدير تذكير الضمير فضمير كاد للحبيب ونفسا تمييز عن النسبة كادا ...

اي وما كاد الحبيب نفسا يطيب ... ان يكون ...

على تقدير تانيث ... بان يكون تانيث الضمير الراجع

الى الحبيب باعتبار النفس اذ المعنى وما كادت نفس الحبيب تطيب

فتكلف وتعسف غير قادح في التمسك المستثنى اي ما يطلق عليه لفظ

المستثنى في اصطلاح النحاة على قسمين ولما كان معلومية هذا الوجه

الغير المحتاج الى التعريف كافية في تعريف قسميه ... وعرف كل

واحد منهما لان لكل واحد منهما احكاما خاصة لا يمكن اجراؤها عليه الا

بعد معرفته فقال متصل ومنقطع فالمتصل هو المخرج اي الاسم الذي

اخرج واحترز به عن غير المخرج كالمستثنى المنقطع عن متعدد

حقيقة نحو ما جاءني احد الا زيدا او حكما نحو ضربت ...

فصوته سواء كان ذلك المتعدد لفظا اي ملفوظا نحو جاءني القوم الا زيدا

او تقديرا اي مقدرا نحو ما جاءني الا زيد اي ما جاءني احد الا زيد بالا غير

الصفة واخواتها واحترز به عن نحو جاءني القوم لا زيد وما جاءني

القوم لكن زيد جاء والمستثنى المنقطع هو المذكور بعدها اي بعد

إلا أو جواز نصبها غير مخرج عن متعدد واحترز به عن جنس باب المستثنى
المتصل فالمستثنى الذي لم يكن داخلا في المتعدد قبل الاستثناء
منقطع سواء كان من جنسه كقولك جاءني القوم إلا زيدا إشارة
بالقوم إلى جماعة خالية عن زيد أو لم يكن نحو جاءني القوم إلا حمارا
وهو أي المستثنى مطلق حيث علم ولا يوجد التحقيق
وثانيها ما يستفاد من تعريف قسميه أعني المذكور بعد إلا وأخواتها
سواء كان مخرجا أو غير مخرج والذي لم يعرفه على حدة روما للاختصار
منصوب وجوبا إذا كان واقعا بعد إلا غير الصفة وسوى وغير هما عين
الصفة فيه وإن لم يكن الواقع بعد إلا التي للصفة في المستثنى
لئلا يذهب عنه في كلام الموجب أي ليس بنفي ولا نهي ولا استفهام
نحو جاءني القوم إلا زيدا واحترز به عما إذا وقع في كلام غير موجب
لأنه ليس حينئذ واجب النصب على ما يجيء ولا حاجة ههنا إلى قيد
آخر وهو أن يكون في الكلام الموجب تاما بأن يكون المستثنى
منه مذكورا فيه ليخرج نحو قرأت إلا يوم كذا فإنه منصوب على

الظرفية لا على الاستثناء لأن الكلام في كونه منصوبا مطلقا
لا في كونه منصوبا على الاستثناء وبدليل قوله أو كان بعد عدا وخلا
إلا أن يقال لم يحتج إلى هذا القيد لأن المراد بالإخراج هنا
إلا يوم كذا فإنه مرفوع وجوبا لا منصوب والعامل في النصب
المستثنى إذا كان منصوبا على الاستثناء عند البصريين الفعل
المقدم أو معنى الفعل بتوسط إلا لأن المستثنى يتعلق بالفعل أو معنى الفعل
تعلقا معنويا إذ نسبته إلى ما نسب إليه أحدهما وقد جاء بعد تمام
الكلام فشابه المفعول أو مقدما عطف على قوله بعد إلا أي المستثنى
منصوب وجوبا إذا كان المستثنى مقدما على المستثنى منه إذا
كان في كلام موجب أو غيره نحو جاءني إلا زيدا القوم وما جاءني
إلا زيدا أحد لامتناع تقديم البدل على المبدل منه أو منقطعا
أي المستثنى منصوب أيضا وجوبا إذا كان منقطعا إلا نحو
ما جاءني القوم إلا حمارا في الأكثر أي في أكثر اللغات وهي لغات
أهل الحجاز فإنهم قبائل كثيرون أو في أكثر مذاهب النحاة

فإن أكثرهم ذهبوا إلى اللغة الحجازية فالمنقطع مطلقا منصوب
عندهم لأنه لا يتصور فيه إلا بدل الغلط وهم لا يصححون بدل الغلط
والسهو والعقلاء والمستثنى المنقطع إنما يصدر عن العقلاء
وبنو تميم فقد قسموا المنقطع قسمين أحدهما ما يكون قبله اسم
يصح حذفه نحو ما جاءني القوم إلا حمارا فإنهم ههنا يرفعون
الحجازيون في الجانب النصب كقوله تعالى لا عاصم اليوم من أمر الله
إلا من رحم أي من رحمه الله فمن رحمه الله هو المرحوم
المعصوم فلا يكون داخلا في العاصم فيكون منقطعا أو كان بعد خلا
وعدا أي المستثنى منصوب أيضا وجوبا إذا كان المستثنى بعد عدا
من عدا يعدو عدوا إذا جاوزه مثل جاءني القوم عدا زيدا
أو بعد خلا من خلا يخلو خلوا نحو جاءني القوم خلا زيدا وهو في
الأصل لازم يتعدى إلى المفعول بمن نحو خلت الدار من الأنيس
إلا أنه ضمن معنى جاوز أو بحذف من وأوصل إلى المفعول الفعل
فيتعدى بنفسه للتضمين أو الحذف والإيصال

في باب الاستثناء ليكون ما بعدها في صورة المستثنى بإلا التي هي
أم الباب وفاعلهما ضمير راجع إما إلى مصدر الفعل المقدم
أو إلى اسم الفاعل منه أو إلى البعض المطلق من المستثنى منه فتقدير
جاءني القوم عدا أو خلا زيدا مجيئهم أو الجائي منهم أو بعض منهم زيدا
وهما في محل النصب على الحالية ولم يظهر معناهما فيه لكونهما أشبه بإلا
التي هي الأصل في باب الاستثناء وفي الأكثر أي النصب فيهما
إنما هو في الأكثر الاستعمال لأنهما فعلان ماضيان كما عرفت
وقد يجر الجر بهما على أنهما حرفا جر قال المبرد لم أعلم خلافا في جواز
الجر بهما إلا أن النصب بهما أكثر أو ما خلا وما عدا أي المستثنى
منصوب أيضا وجوبا إذا كان بعد ما خلا وما عدا لأن
ما فيهما مصدرية مختصة بالأفعال نحو جاء القوم ما خلا زيدا أو ما
عدا عمرا والتقدير خلوا زيدا وعدوا عمرا وبالنصب على الظرفية
بتقدير مضاف أي وقت خلوهم أو وقت مجيئهم من زيد
مجاوزتهم مجيئهم عمرا أو على الحالية بجعل المصدر بمعنى

اسم الفاعل اي جاؤا خاليا بعضهم او مجاوزا بعضهم من زيد و جي وزا
بعضهم او مجاوزهم عمرو وجوز الاخفش انه اجاز الجر بهما على ان
ما فيهما زائدة ولعل هذا لم يثبت عند المص او لم يعتد به ولهذا لم
ينقل في الاكثر وكذا المستثنى منصوب بعد ليس نحو جاءني القوم
ليس زيدا او بعد لا يكون نحو جاءني اهلك لا يكون بشرا وانما يكون
المنصوب بعدهما لانهما من الافعال الناقصة الناصبة للخبر ويلزم
اضمار اسميهما في باب الاستثناء وهو ضمير راجع الى اسم الفاعل
من الفعل المذكور او الى البعض من المستثنى منه مطلقا وهي في التركيب
في محل النصب على الحالية واعلم انه لا يستعمل هذه الافعال الا
في المستثنى المتصل الغير المفرغ ولا يتصرف فيها لانها قائمة مقام
الا وهي لا يتصرف فيها ويجوز فيه اي في المستثنى النصب
على الاستثناء ويختار البدل عن المستثنى منه فيما بعد الا حال
من الضمير المجرور اي حال كون المستثنى واقعا في محل يكون
منه وفي اعن الا احترازا عما اذا كان بعد ساير ادوات الاستثناء

في عدا وخلا

في عدا وخلا وغيرهما في كلام غير موجب احترازا عما اذا
وقع في كلام موجب فانه منصوب وجوبا كما مر والحال انه
قد ذكر المستثنى منه احترازا عما اذا لم يذكر المستثنى منه فانه يقع
يعرب على حسب العوامل وفي بعض النسخ ذكر المستثنى
منه بغير واو على انه صفة لكلام غير موجب اي كلام غير
موجب ذكر فيه المستثنى منه ولم يشترط ان لا يكون منقطعا
ولا متقدما على المستثنى منه لان حكمهما قد علم فيما سبق فاكتفى
بذلك نحو ما فعلوه الا قليل بالرفع على البدلية والا قليلا
بالنصب على الاستثناء ونحو ما مررت باحد الا زيد بالجر على البدلية
والا زيدا بالنصب على الاستثناء وما رايت احدا الا زيدا
بالنصب اما بطريق البدل وهو المختار او بطريق الاستثناء
وهو جائز غير مختار وانما اختار البدل في هذه الصور لان
النصب على الاستثناء انما هو بسبب التشبيه بالمفعول لا
بالاصالة وبواسطة الا واعراب البدل بالاصالة و

وغير واحد ويعرب اي المستثنى على حسب العوامل اي بما يقتضيه العامل
من الرفع والنصب والجر اذا كان المستثنى منه غير مذكور ويسمى
ذلك المستثنى باسم المفرغ لانه فرغ له العامل عن المستثنى منه
فالمراد بالمفرغ عامله والمشترك المستثنى فيه وهو اي والحال ان
المستثنى واقع في غير الكلام الموجب واشترط ذلك ليفيد
نحو ما ضربني الا زيد اذ الصحيح ان لا يضرب المتكلم احد الا زيد
اذ لا يصح ان يضرب كل احد المتكلم الا زيدا الا ان يستقيم المعنى
بان يكون الحكم مما يصح ان يثبت على سبيل العموم نحو قولك كل حي
يحرك فكه الاسفل عند المضغ الا التمساح او يكون هناك قرينة
دالة على ان المراد بالمستثنى منه بعض معين يدخل فيه المستثنى
قطعا مثل قرأت الا يوم كذا اي وقعت القراءة في كل يوم او
مثل ... ان يقول كما لا يستقيم المعنى على تقدير عموم
المستثنى منه في الموجب في بعض الصور فربما لا يستقيم المعنى على تقدير
عموم المستثنى منه في غير الموجب ايضا نحو ما مات الا زيد فينبغي ان

يشترط

وابطل

يشترط غير الموجب ايضا استقامة المعنى لا يصح مثل قرأت
الا يوم كذا الا بعد تخصيص اليوم بايام الاسبوع مثلا فيجوز مثل ما
تخصيص ... ما ضربني الا زيد بان يخصص المستثنى منه بكل واحد من
جماعة مخصوصين اذا كان هناك قرينة فلا فرق بين ما ذكر
الصورتين في كون كل واحدة منهما جائزة مع التفسير ...
... ومرجوحا عنه بان المعتبر هو الغالب والغالب في الايجاب عدم
استقامة المعنى على العموم وفي النفي بالعكس لان النفي يترك جميع افراد
الجنس في امتناع تعلق الفعل بها لو خالفه واحد منها وذلك كثير
لكثير ويغلب ... ولا يتعلق الفعل بها وخالفه واحد منها افراد
مما نقل كما في ... ان ... بين قولك قرأت
الا يوم كذا وما ... الا زيد ليس الا لظهور قرينة وانه على بعض معين
من المستثنى منه مقطوع دخوله فيه في الاول وعدم ظهورها في الثاني
فلو قام في الثاني ايضا قرينة ظاهرة دالة على بعض معين كما اذا
قيل من ضربك من القوم اي القوم الذين ضل فيهم زيد فقلت

فى نحو الا زيدا فانظر ان ذلك فى القسم الثالث [illegible] فى المعنى لكن
الغالب عدم وجدان قرينة كذلك فى الموجب فالغالب فيه عدم الاستقامة
المعنى ومن ثم اى ومن اجل ان المفرغ لكن لا يكون فى الموجب الا
ان يستقيم المعنى لم يجز مثل زال زيد الا عالما لو صح ما زال اثبات
لان نفى النفى اثبات فيكون المستثنى ثبت زيد [illegible] على جميع الصفات
الا على صفة العلم فلا يستقيم وقال الشارح الرضى يمكن [illegible] الصفات
[illegible] ان يكون زيد عليها [illegible] والمستثنى من جملتها العلم
[illegible] ذلك على المبالغة فى نفى صفة العلم كانك قلت [illegible] زيد
جميع الصفات الا صفة العلم [illegible] الاستغاثة
ولا يخفى على المتفطن انه يمكن نقل [illegible] المبالغات ارجاع جميع المواد
[illegible] عنه الاستثناء الى صورة الاستغاثة [illegible] وذلك
فى نحو الا زيدا المراد [illegible] مقصورة القريب [illegible]
او المقصر [illegible] المبالغة فى نحو [illegible] تقدير البدل
من حيث حمله على اللفظ اى لفظ المستثنى منه على الموضع [illegible]

الرفع الا زيد

موضع
المستثنى منه لا على لفظه عملا بالمختار على قدر الامكان مثل ما جاءنى
من احد الا زيد فزيد بدل مرفوع محمول على موضع احد لا محل ومحمول
على لفظه ومثل لا احد فيها اى فى الدار الا عمرو فعمرو محمول على محل
احد لا على لفظه ومثل ما زيد شيئا الا شيء لا يعبؤ به اى لا يعتد
فشيء مرفوع على محل شيئا المنصوب لا على لفظه وقوله لا يعبؤ به شيء
مرفوع ليس فى كثير من النسخ وعلى ما وقع فى بعضها صفة شيء المستثنى
قيل انما وصفه به لئلا يلزم استثناء الشيء من نفسه ولا يخفى انه
لو حمل المستثنى منه شيئا اعم من ان يزيد عليه صفة غير الشيئية او لا
يخص المستثنى بما لا يزيد غير الشيئية لكان ادق نظرا والطف واما تعذر
البدل على اللفظ فى الصورة الاولى لان من الاستغراقية لا تزاد
اتفاقا بعد الاثبات اى بعدما صار الكلام مثبتا لانتقاض النفى
بالا لانها اى الا لتأكيد النفى ولا نفى بعد الانتقاض فلو ابدل عن اللفظ
وقيل ما جاءنى من احد الا من زيد لكان فى قوة قولنا جاءنى من زيد
فلزم زيادة من فى الاثبات وذلك غير جائز وفى الصورتين الا
خريين لانه لو ابدل للمستثنى على اللفظ وقيل لا احد فيها الا عمرا

بالنصب لان فتحة شبيهة بالحركة الاعرابية لانها حصلت بكلمة لا فهى
كالنصب الحاصل بالعامل فلا بد من تقدير لا حقيقة وحكما العمل فى هذا
العمل وكذلك فى قوله ما زيد شيئا الا شيء لو حمل المستثنى على لفظ المستثنى منه لا بد
من تقدير ما كذلك ليعمل فى هذه العمل وما ولا لا تقدران حقيقة اذ لم
يمكن البدل الا بتكرير العامل ولا حكما اذا اكتفى بحمله على المبدل منه واعتبر
سراية حكمه اليه فانه فى قوة التقدير حال كونهما عاملين فى المستثنى المحمول
على البدل بعده اى بعد الاثبات يعنى بعد ما صار الكلام مثبتا لانتقاض
النفى بالا لانهما اى ما ولا عملتا للنفى وقد انتقض النفى بالا وحيث تعذر
فى هاتين الصورتين البدل على اللفظ حمل على المحل فهو مرفوع على انه محمول
على محل احد وهو الرفع بالابتداء وشيء على انه محمول على محل شيئا وهو
الرفع بالخبرية فان قلت لاحد فى هذا المثال محلان من الاعراب
محل قريب وهو نصبه بكلمة لا ومحل بعيد وهو رفعه بالابتداء
فلم اعتبر الحمل على المحل البعيد لا القريب قلت لان محله القريب انما هو
لعمل لا فيه لمعنى النفى وقد انتقض النفى بالا بخلاف محله البعيد فانه لا
لعمل لا فيه بخلاف ليس زيد شيئا الا شيء مع انه انتقض النفى فيه ايضا

محل بعيد

بالا لانها اى ليس عملت للفعلية لا النفى فلا اثر لنقض معنى النفى فى عملها البتة
لان الامر العامل فيها اى ليس لاجله اى لاجل ذلك الامر وهو الفعلية ومن ثم اى
ومن اجل ان عمل ليس للفعلية لا للنفى جاز ليس زيد الا قائما
باعمال ليس فى قائما وان انتقض نفيها بالا لبقاء فعليتها وامتنع ما زيد الا قائما
باعمال ما فى قائما لان عملها انما هو للنفى وقد انتقض بالا والمستثنى مخفوض اى
اى مجرور بعد غير وسوى بكسر السين او ضمها مع القصر وسواء بفتح السين و
كسرها مع المد لكونه مضافا اليه وبعد حاشا فى الاكثر لكونها حرف جر فى اكثر
استعمالهم واجاز بعضهم النصب بها على انها فعل متعد فاعله مضمر ومعناها
تبرئة المستثنى عما نسب الى المستثنى منه نحو ضرب القوم حاشا زيدا اى برأه الضرب عن
ضرب عمرو واعراب غير فيه اى فى الاستثناء دون الصفة اذ هو حينئذ معرب باعراب
موصوفه كاعراب المستثنى بالا على التفصيل المذكور فانه لما تعذر جر ما بعد المستثنى
للاضافة انتقل اعرابه اليه وغير اى كلمة غير فى الاصل صفة لدلالتها على ذات
مبهمة باعتبار قيام معنى المغايرة بها فالاصل فيها ان يقع صفة كما تقول جاءنى
رجل غير زيد واستعمالها على هذا الوجه كثير فى كلام العرب لكنها حملت على الا
واستعملت فى الاستثناء على الحمل خلاف الاصل وذلك لاشتراك كل منهما
فى مغايرة ما بعده لما قبله كما حملت الا عليها اى على كلمة غير فى الصفة لكن لا تحمل الا
عليها فى الصفة الا اذا كانت تابعة لجمع اى واقعة بعد متعدد فوجب
ان يكون موصوفها مذكورا لا مقدرا كما قد يكون مقدرا فى غير مثل جاءنى غير

الا

زيد وبعد ما كان مذكورا يكون صفة لما قبلها حالها صفتها لها اداة
الاستثناء اذ لا بد لها في الاستثناء من مستثنى منه متعدد فلا تقول في الصفة
جاءني رجل الا زيد والمتعدد اعم من ان يكون جمعا لفظا كرجال او تقديرا كقوم
وان يكون مستثنى فدخل فيه نحو ما جاءني رجلان الا زيد منكورا اي منكرا لا معرفا
باللام حيث يراد به العهد والاستغراق فيعلم التناول قطعا على تقدير الاستغراق
وعلى تقدير انه يشار به الى جماعة يكون زيد منهم فلا يتعذر الاستثناء المتصل
او عدم التناول قطعا على تقدير ان يشار به الى جماعة لم يكن زيد منهم فلا يتعذر
المستثنى المنقطع غير محصور والمحصور نوعان اما الجنس المستغرق نحو ما جاءني رجل
او رجال الا ما بعض منه معلوم العدد لا يحمل على عشرة دراهم او عشرون و انما
اشترط ان يكون غير محصور لانه اذا كان محصورا على احد الوجهين وجب دخول
ما بعد الا فيه فلا يتعذر الاستثناء نحو كل رجل الا زيدا جاءني ولم على
الاد دها او نا بصار عند وجود هذه الشرائط حمل الا على غير لتعذر
الاستثناء عند وجودها فيضطر الى حملها على غير وانما قلنا في صدد هذه الكلام
انا لا لا تحمل على الصفة غالبا فيقيد به بقولنا غالبا لانه قد يتعذر الا
في المحصور نحو ما جاءني ما قيد رجل الا زيد وفيه لا يتعذر في غير المحصور
نحو جاءني رجال الا واحدا والا رجالا والا حمارا ولكن لما كان ذلك
نادرا لم يلتفت المصنف اليه وبيان هذه القاعدة نحو لو كان فيهما اي في السماء
والارض الهة جمع اله ولا دلالة فيها على عدد محصور الا الله اي غير الله

لفسدتا اي لخرجتا عن الانتظام فالا في الاية صفة لانها تابعة لجمع منكور غير
محصور وهي الهة وتعذر الاستثناء فيه اذ الهة لا يدخل فيه الله لعدم تعيين
فلم يتحقق شرط صحة الاستثناء وفي الاية وجه اخر من حمل الا على الاستثناء وهو
انه لو حملت عليه صار المعنى لو كان فيهما الهة مستثنى عنها الله لفسدتا وهذا
لا يدل الا على انه ليس فيهما الهة مستثنى عنها الله وهذا لا يثبت وحدانيته لله
لجواز ان يكون فيهما الهة غير مستثنى الله عنها بخلاف ما اذا كانت الا صفة
بمعنى غير فانه يدل على انه ليس فيهما الهة غير الله واذا لم يكن فيهما الهة غير الله يجب
ان لا يتعدد الاله لان التعدد يستلزم المغايرة وضعف حمل الا على غير في
غيره اي في غير جمع منكور غير محصور لصحة الاستثناء وذهب سيبويه الى جواز
وقوع الا صفة مع صحة الاستثناء قال يجوز في قولك ما اتاني احد الا زيد ان يكون
الا زيد صفة وعليه اكثر المتاخرين تمسكا بقوله وكل اخ مفارقه اخوه لعمر ابيك
الا الفرقدان فالفرقدان صفة لكل اخ لا استثناء منه والا لوجب ان يقال الا
الفرقدين بالنصب لانه في كلام موجب والمستثنى واجب النصب وحمل المصنف ذلك
على الشذوذ وقال في البيت شذوذ من ان احدهما وصف كل دون المضاف
اليه والمشهور وصف المضاف اليه اذ هو المقصود وكل لافادة الشمول فقط وثانيهما
الفصل بالخبر بين الصفة والموصوف وهو قليل واعراب سوى وسواء النصب
على الظرفية اي بناء على ظرفيتهما لانك اذا قلت جاءني القوم سوى او سواء زيد
فكانك قلت مكان زيد على المذهب الاصح وهو مذهب سيبويه فانهما عنده لازم

الظرفية وعند الكوفيين يجوز خروجهما عن الظرفية والتصرف فيهما رفعا ونصبا
وجرا كغير متمسكين بقول الشاعر فلما صرح الشر فامسى وهو عريان ولم يبق سوى
العدوان دناهم كما دانوا وزعم الاخفش ان سواء اذا اخرجوه عن الظرفية ايضا
نصبوه استنكارا للرفع فيقولون جاءني سواءك وفي الدار سواءك ومثل هذا
في استنكار الرفع فيما غلب انتصابه على الظرفية نحو قوله تعالى لقد تقطع بينكم بالنصب
خبر كان واخواتها وشروعها في قسم الفعل انشاء الله تعالى هو المسند بعد دخولها
اي دخول كان او احدى اخواتها والمراد ببعدية المسند بعد دخولها ان يكون اسنادها
الى اسمها واقعا بعد دخولها على اسمها وخبرها ولا شك ان ذلك انما يتصور بعد
تقرير الاسم والخبر فالاسناد الواقع بين اجزاء الخبر المقدم على تقرره لا يكون بعد
دخولها بل يكون قبله فلا ينتقض التعريف بمثل كان زيد يضرب ابوه ولا بمثل كان
زيد ابوه قائم بان يقال يصدق على يضرب وقائم في هذين المثالين المعرف
فما صدق المعرف ويمكن ان يوجه الجواب هذا النقض بالمراد محض لها ود دخلها
للعمل فيها وردت عليه كما سبقت الاشارة اليه في خبر ان واخواتها مثل كان زيد
قائما وامره اي امر خبر كان واخواتها كامر خبر المبتدأ في اقسامه واحكامه وشرائطه
على ما سبق في بحث المبتدأ والخبر ولكنه يتقدم على اسمها اذا كان معرفة حقيقة او حكما
كالنكرة المخصصة لاختلاف اسمها وخبرها في الاعراب فلا يلتبس احدهما بالاخر
وذلك اذا كان الاعراب فيهما او في احدهما لفظا كان المنطلق زيدا وكان هذا
زيدا بخلاف المبتدأ والخبر فان الاعراب فيهما لا يصح للقرينة لاتفاقهما فيه بل لا بد من قرينة

دافعة اللبس وكذلك لما انتفى الاعراب في اسم كان وخبرها جميعا ولا قرينة
هناك لا يجوز تقديم الخبر نحو كان الفتى هذا ويحذف عامله اي عامل خبر كان وهو
كان لا خبر كان واخواتها لانه لا يحذف من هذه الافعال الا كان وانما اختصت بهذا
الحذف لكثرة الاستعمال في مثل الناس مجزيون باعمالهم ان خيرا فخير وان شرا فشر
ويجوز في مثلها اي في مثل هذه الصورة وهي ان يجيء بعد ان اسم ثم فاء بعدها
اسم اربعة اوجه نصب الاول ورفع الثاني وهو اقواها اي ان كان عمله خيرا فجزاؤه خير
ونصبهما نحو ان خيرا فخيرا اي ان كان عمله خيرا فكان جزاؤه خيرا ورفعهما نحو ان خير
فخير اي ان كان في عمله خير فجزاؤه خير وعكس الاول نحو ان خير فخيرا اي ان كان
في عمله خير فكان جزاؤه خيرا وقوة هذه الوجوه وضعفها بحسب قلة الحذف و
كثرته ويجب الحذف اي حذف عامله يعني كان في مثل اما انت منطلقا انطلقت
اي لان كنت منطلقا انطلقت فاصل اما انت لان كنت فحذفت اللام قياسا
ثم حذفت كان اختصارا فانقلب الضمير المتصل منفصلا وزيدت لفظة
ما بعد ان في موضع كان عوضا منها وادغمت النون في الميم وابقي الخبر على حاله
فصار اما انت منطلقا انطلقت وهذه على تقدير فتح الهمزة واما على تقدير
كسرها فالتقدير ان كنت منطلقا انطلقت فعل به ما عمل بالاول من غير حذف
اللام اذ لا لام هنا فتقدير المصنف على الاول لانه اشهر اسم ان واخواتها
ويستعمل فيها في قسم الحرف انشاء الله تعالى هو المسند اليه بعد دخولها اي بعد دخول
ان واحدى اخواتها مثل ان زيدا قائم وبما عرفت من معنى البعدية او الدخول

بما سبق اندفع انتقاض هذا التعريف ههنا ايضا بمثل ابوه في ان زيدا قائم ابوه المنصوب
بلا التي لنفي الجنس اي لنفي صفة الجنس وحكمه وانما لم يقل اسم لا لانه ليس كل [illegible]
من المنصوبات فلا يصح جعله قطعا من المنصوبات لا حقيقة ولا مجازا [illegible]
اقل مما عداه فلا بد من التعبير عنه بالمنصوب بها على خلاف ما تجده من المنصوبات
فان بعضها وان لم يكن كلها من المنصوبات فان بعضها وان لم يكن كله من المنصوبات لكن
الاكثر منها فاعطى للاكثر حكم الكل [illegible] اسم لا هو المنصوب
بها لفظا كالمضاف وشبهه او محلا كما هو مبني منه على الفتح وتمام
تصوره مرفوع فليس اسمها العدم عملها فيه هو المسند اليه بعد دخولها
خرج بذلك مثل ابوه في لا غلام رجل ابوه قائم كما عرفت وهذا القيد كاف في جعل
اسمها مطلقا لكنه لما اراد حد المنصوب منه زاد عليه قوله يليها اي المسند
اليه لفظة لا اي يقع بعدها بلا فاصلة نكرة مضافا او مشبها به اي
بالمضاف في تعلقه بشيء هو من تمام معناه فخذه احوال ستة ارتفعه من القيمين
المحدودين في الحد الاول منه اي القيمين المجردين دخلها وما بقي من القيمين
المرفوع في يليها مثل لا غلام رجل مثال لما يليها نكرة مضافا وفي بعض النسخ
لا غلام رجل ظريف فيها وقد عرفت في المرفوعات تحقيق قوله فيها ولا عشرين
درهما لك مثال لما يليها نكرة مشبها بالمضاف وقوله لك على النسخ المشهور
من تتمة للمثالين كليهما فان كان اي المسند اليه بعد دخولها غير واقع

على الاحوال المذكورة بل كان مفردا بانتفاء الشرط الاخير فقط وهو كونه
مضافا او مشابها به اي يليها نكرة غير مضاف ولا مشابه به لم يترتب عليه قوله
فهو مبني على ما ينصب به فانه لو كان مفردا معرفة او مفصولا فحكمه غير ما ثبت
وقوله على ما ينصب به اي على ما كان ينصب به المفرد قبل دخول لا عليه وهو الفتح في
الموحد نحو لا رجل في الدار والكسر في جمع المؤنث السالم بلا تنوين نحو لا
مسلمات في الدار والياء المفتوح ما قبلها في جمع المذكر السالم نحو لا مسلمين [illegible]
لك ونعني بالمفرد ما ليس بمضاف ولا بمضارع له فيدخل فيه المثنى والمجموع وانما
بني لتضمنه معنى من اذ معنى لا رجل في الدار لا من رجل فيها لانه جواب
لمن يقول هل من رجل في الدار حقيقة او تقديرا فحذف من تخفيفا وانما بني على ما ينصب
به ليكون البناء على حركة او حرف استحقها النكرة في الاصل قبل البناء ولم
يبن المضاف ولا المضارع له لان الاضافة ترجح جانب الاسمية فيصير الاسم بها الى
ما يستحقه في الاصل اعني الاعراب وان كان اي المسند اليه بعد دخولها معرفة بانتفاء
شرط النكارة او مفصولا بينه اي بين ذلك المسند اليه وبينها لانتفاء الشرط الا
[illegible] سواء كانا مع انتفاء شرط كونه مضافا او مشبها به او لا
وجب رفعه وتكراره نحو لا زيد في الدار ولا عمرو ولا في الدار رجل ولا امرأة ولا في الدار [illegible]
الدار ولا عمرو ولا في الدار غلام رجل ولا امرأة ولا في الدار زيد ولا عمرو ولا في الدار
غلام زيد ولا عمرو ووجب في جميع هذه الصور الثلث الرفع على الابتداء في المعرفة فلا

مثل لا النافية للجنس فيها واما في المفصول فاضعف لا من الناس مع الفصل
والتكرير اي وجب تكرير اسمه لكن [illegible] عن اعادة المعرفة ليكون كالعوض عما فاته التكرير
من معنى النفي [illegible] واما في النكرة ليكون مطابقا لما هو جواب له مثل قولك [illegible]
في الدار رجل ام امرأة وهذا التعليل جار في المعرفة ايضا ونحو قضية اي هذه
قضية ولا ابا حسن لها اي لهذه القضية هذا جواب دخل مقدر على قوله وان
كان معرفة وجب الرفع والتكرير فان اسم لا فيه معرفة لان ابا حسن كنية [illegible]
على عليه السلام ولا رفع فيه ولا تكرير بل هو منصوب غير مكرر فاجاب عنه بانه
متأول بالتنكير [illegible] ولا مثل ابي حسن لها فان مثل [illegible]
لا يتعرف بالاضافة الى المعرفة [illegible]
[illegible]
لان [illegible] للتأكيد [illegible] مثل لا حول ولا قوة الا بالله [illegible]
لا على سبيل العطف [illegible]
لا يجب [illegible] الاول ولا قوة
[illegible]

فلان الاول لنفي الجنس [illegible] نصب الثاني فلان لا الثانية مزيدة لتأكيد النفي والثاني
معطوف على الاول فيكون منصوبا [illegible] حركة اعراب ويجوز
ان يقدر لهما خبر واحد [illegible] لكل منهما خبر على حدة الثالث فتح الاول ورفع الثاني
نحو لا حول ولا قوة الا بالله اما فتح الاول فلان لا الاولى لنفي الجنس واما رفع الثاني
فلان لا زائدة والثاني عطف على محل الاول لانه مرفوع بالابتداء عطف مفرد
على مفرد بان يقدر لهما خبر واحد او عطف جملة على جملة بان يقدر لكل منهما خبر والرابع
رفعهما بالابتداء نحو لا حول ولا قوة الا بالله لانه جواب قولهم ابغير الله حول وقوة [illegible]
بالرفع فيهما مطابقة للسؤال ويجوز الامران ههنا ايضا والخامس رفع الاول وفتح الثاني على ان لا
بمعنى ليس [illegible] ضعيف لان عمل لا بمعنى ليس قليل وفتح الثاني نحو لا حول ولا قوة الا بالله على ان يكون
لا لنفي الجنس [illegible]
[illegible]



في الاولى من الثانية للتعريف والتخصيص او تخفيف فراغ الاولى علامة تمام الكلمة وتمامها لمنابة

ثم المسابا ورمن وجه التعريف لنظر الى الكلام القوم حيث جعلوا قائلين بتقدير حرف الجر

في الاضافة اللفظية اعرف مثل المضاف اليه بالاضافة اللفظية لكن كلام المصنف

في المتن والتصريح في شرحه ان التقسيم الى الاضافة المعنوية واللفظية انما هو للاضافة بتقدير

حرف الجر لكنه لم يبين تقدير الحرف فيها لا في المتن ولا في شرحه ولم يتعلق بتقدير شيء فيه من سائر مصنفاته

وقد تكلف بعضهم في الاضافة الصفة الى معمولها مثل ضارب زيد بتقدير اللام المقوية للعمل اي

ضارب لزيد وفي اضافتها الى فاعلها مثل حسن الوجه بتقدير من البيانية فان ذكر الوجه في قولنا جاءني

زيد الحسن الوجه بمنزلة التمييز فانه لما اسند الحسن الى زيد ابهاما لانه لا يعلم انه اي شيء منه حسن فاذا

ذكر الوجه فكانه قال من حيث الوجه قلت فهو في الحقيقة تخصيص فيصح ان يقال ان الاضافة

اللفظية لا تفيد الا التخفيف في اللفظ فلما كان هذا التخصيص واقعا قبل الاضافة فلا يكون مما تفيده

الاضافة قلت فائدة الاضافة الا التخفيف في اللفظ وهي اي الاضافة بتقدير حرف الجر معنوية

اي منسوبة الى المعنى لانها تفيد معنى في المضاف تعريفا او تخصيصا ولفظية اي منسوبة الى اللفظ

فقط دون المعنى لعدم ذكر ابتداء البحث فالمعنوية علامتها ان يكون المضاف فيها غير صفة

كاسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة مضافة الى معمولها فاعلها او مفعولها قبل الاضافة

سواء لم يكن صفة كغلام زيد او كانت صفة ولكن لم يكن مضافة الى معمولها كمصارع مصر وكريم

مصر وكريم البلد واحترز عن نحو ضارب زيد وحسن الوجه وهي اي الاضافة المعنوية بحكم

الاستقراء اما بمعنى اللام فيما اي في مضاف اليه عدا جنس المضاف وظرفه اي لا يكون

صادقا على المضاف وغيره ولا ظرفا له نحو غلام زيد فان زيدا ليس جنسا للغلام صادقا عليه

ولا ظرفه فاضافة الغلام اليه بمعنى اللام اي غلام لزيد واما بمعنى من البيانية في جنس

المضاف الصادق عليه وعلى غيره بشرط ان يكون المضاف ايضا صادقا على غير المضاف

اليه فيكون بينهما عموم وخصوص من وجه واما بمعنى في في ظرفه اي ظرف المضاف

نحو ضرب اليوم

والحاصل ان المضاف اليه اما مباين للمضاف وح ان كان ظرفا له فالاضافة بمعنى في والا فبمعنى

اللام واما مباين وله كلية شيء او اعم مطلقا كاحد اليوم والاضافة على تقدير من تبعيض

واما خص مطلقا كيوم الاحد وعلم الفقه وشجر الاراك فالاضافة بمعنى اللام واما اخص

من وجه فان كان المضاف اليه اصلا للمضاف فالاضافة بمعنى من والا فالصحيح بمعنى اللام فاضافة

خاتم الى فضة بيانية واضافة فضة الى خاتم بمعنى اللام كما قال فضة خاتمك خير من فضة خاتمي واعلم

انه لا يلزم فيما هي بمعنى اللام ان يصح التصريح بها بل يكفي افادة الاختصاص الذي هو مدلول اللام فقولك

يوم الاحد وعلم الفقه وشجر الاراك بمعنى اللام ولا يصح اظهار اللام فيه وبهذا الاصل يرتفع الاشكال عن كثير

من موارد الاضافة اللامية ولا حاجة فيها الى التكلفات البعيدة من كل واحد وهو اي كون الاضافة

بمعنى في قليل في استعمالاتهم وردها اكثر النحاة الى الاضافة بمعنى اللام فان معنى ضرب اليوم ضرب له

اختصاص باليوم بملابسة الوقوع فيه فان قلت فعلى هذا الكل والاضافة بمعنى من ايضا الى الاضافة

بمعنى اللام لاختصاص الواقع بين المبين والمبين قلت نعم لكن لما كان الاضافة بمعنى في قليل ردوا

الى الاضافة بمعنى اللام تعليلا للاقسام واما الاضافة بمعنى من ففي كثرة في كلامهم فلا ادنى لها

ان يجعل قسما على حدة نحو غلام زيد مثال للاضافة بمعنى اللام اي غلام لزيد وخاتم فضة مثال

للاضافة بمعنى من اي خاتم من فضة وضرب اليوم مثال للاضافة بمعنى في اي ضرب واقع

في اليوم وتفيد اي الاضافة المعنوية تعريفا اي تعريف المضاف مع المضاف اليه

المعرفة لان الهيئة التركيبية في الاضافة المعنوية موضوعة للدلالة على معلومية المضاف لان النسبة

امر لا معين يستلزم معلومية المنسوب ومعهوديته فان ذلك غير لازم كما لا يخفى فان قلت قد

يقال جاءني غلام زيد من غير اشارة الى واحد معين فلا يكون هيئة التركيب الاضافي موضوعة لمعلومية

المضاف قلنا ذلك كما ان المعرف باللام في اصل الوضع لمعين ثم قد يستعمل بلا اشارة الى معين

كما في قول ولقد امر على اللئيم يسبني وذلك على خلاف وضعه وليس نحو غير الكلمة نحو

غير ومثل فان اضافتهما لا تفيد التعريف وان كانا مع المضاف اليه المعرفة لتوغلهما في الابهام

الا ان يكون المضاف اليه ضد واحد تعرف بغيرية كقولك عليك بالحركة غير السكون وكك اذا

اذا كان للمضاف اليه مثل اشتهر بمماثلته في شيء من الاشياء كالعلم والشجاعة فقيل جاء

مثلك كان معرفة اذ يقصد الذي يماثله في شيء الفلاني وتفيد الاضافة المعنوية تخصيصا

اي تخصيص المضاف مع المضاف اليه النكرة نحو غلام رجل فان التخصيص تقليل الاشتراك

ولا شك ان الغلام قبل الاضافة الى رجل كان مشتركا بين غلام رجل وغلام امرأة فلما اضيف

الى رجل خرج عنه غلام امرأة وقلت الاشتراك فيه وشرطها اي شرط الاضافة المعنوية

تجريد المضاف اذا كان معرفة من التعريف فان كان ذا اللام حذف لامه وان كان

علما نكر بان يجعل واحدا من جملة من يسمى بذلك الاسم وان لم يكن معرفة فلا حاجة الى التجريد بل الكلام

او المراد بالتجريد تجرده وخلوه من التعريف عند الاضافة سواء كان نكرة في نفسه من غير تجريد او كان

معرفة جردت عن التعريف وانما يجب التجريد لان المعرفة لو اضيفت الى النكرة لكان طالبا للادنى و

هو التخصيص مع حصول الاعلى وهو التعريف ولو اضيفت الى المعرفة لكان تحصيل الحاصل فتضيع الاضافة

حيث لا تفيد تعريفا ولا تخصيصا فان قيل لا فرق بين اضافة المعرفة وبين جعلها علما في نحو النجم

والصعق والثريا وابن عباس في لزوم تعريف المعرف فلم جوزوا الثاني دون ذلك قلنا لا نم

ان في هذه الامثلة تعريف المعرف بل فيها زوال التعريف وحصول تعريف اخر كالحاصل باللام او الاضافة

وحصول تعريف اخر وهو التعريف بالعلمية فانها صارت علما لم يبق فيها الاشارة

الى معلومها باللام او الاضافة ولا يلزم فيها تعريف المعرف بل تبديل تعريف بتعريف وما اجازه

الكوفيون من تركيب الثلاثة الاثواب وشبهه من العدد المعرف باللام المضاف الى معدوده

نحو الخمسة الدراهم والمائة الدينار ضعيف قياسا واستعمالا اما قياسا فلما ذكر من لزوم

تحصيل الحاصل واما استعمالا فلانه ثبت من الفصحاء من ترك اللام قال ذو الرمة شعر ثلث

الاثافي والديار البلاقع واما ما جاء في الحديث من قوله بالالف الدينار فعلى البدل

دون الاضافة والاضافة اللفظية علامتها ان يكون المضاف صفة احترازا عما اذا لم يكن

صفة نحو غلام زيد مضافة الى معمولها احترازا عما اذا كانت مضافة الى غير معمولها نحو مصارع البلد

وكريم العصر مثل ضارب زيد من قبيل اضافة اسم الفاعل الى مفعوله وحسن الوجه

من قبيل اضافة الصفة المشبهة الى فاعلها ولا تفيد الاضافة اللفظية فائدة الا

تخفيفا لا تعريفا ولا تخصيصا لكونها في تقدير الانفصال في اللفظ لا في المعنى بان

يسقط بعض الحروف عند ملاحظة العقل بازاء ما يسقط من اللفظ بل المعنى على ما كان عليه

قبل الاضافة والتخفيف اللفظي اما في لفظ المضاف فقط بحذف التنوين حقيقة مثل ضارب

زيد او حكما مثل حواج بيت الله او بحذف نون التثنية والجمع مثل ضاربا زيد وضاربو زيد

واما في لفظ المضاف اليه فقط بحذف الضمير واستتاره في الصفة كالقائم الغلام كان اصله القائم

القائم غلامه حذف الضمير من غلامه واستتر في القائم وخفف القائم اليه التخفيف في المضاف

اليه فقط واما في المضاف والمضاف اليه معا نحو زيد قائم الغلام اصله زيد قائم غلامه فالتخفيف

في المضاف بحذف التنوين وفي المضاف اليه بحذف الضمير واستتاره في الصفة ومن ثم

اي ومن جهة وجوب افادة اللفظية التخفيف وانتفاء كل واحد من التعريف والتخصيص جاز

تركيب مررت برجل حسن الوجه باضافة الصفة الى معمولها وجعلها صفة للنكرة فمن جهة

انها لم تفد تعريفا جاز هذا التركيب وامتنع تركيب مررت بزيد حسن الوجه فلو افادت

تعريفا لم يجز الاول للزوم كون المعرفة صفة للنكرة ولجاز الثاني لكون المعرفة اول

صفة للمعرفة والمراد ان السبب الى ما يتم وهو مجموع امور ثلاثة وجوب افادة الاضافة

اللفظية التخفيف وانتفاء التعريف والتخصيص يستلزم جواز التركيب الاول وامتناع

الثاني ولا يلزم من ذلك ان يكون لكل واحد من تلك الامور دخل في ذلك الاستلزام بل

يجوز ان يكون باعتبار بعضها فلا يرد انه لا دخل في ذلك الاستلزام لانتفاء التخصيص و

من جهة انها تفيد تخفيفا جاز تركيب الضاربا زيد والضاربو زيد لحصول التخفيف

بحذف النون وامتنع الضارب زيد لعدم التخفيف لان تنوين الضارب انما سقط

انه لا دخل في هذا التنويع لانتفاء التعريف ولانتفاء التخصيص بل يكفي فيه وجود التخفيف فقط ومع هذا
كان المكتب تقديم هذا النوع لكنه اخره لكثرة لو جوه خلافا للفراء فانه يجوز تركيب الضارب بعد
انما لانه توهم ان دخول اللام للتعريف انما هو بعد الاضافة فقصد التخفيف بحذف التنوين لسبب الاضافة
ثم عرف للام واجاب المص عنه في شرحها بانه غير مستقيم لان القول بتاخر اللام المتقدمة حسا
على الاضافة مجرد ادعاء مخالف للظاهر واما ما ادعي في شعر الاعشى من قوله الواهب المائة الهجان
وعبدها فان قوله وعبدها بالجر معطوف على المائة فصار المعنى باعتبار عطف الواهب عبدها
الضارب زيد فكما لا يمتنع ذلك حيث اتى به بعض البلغاء لا يمتنع هذا فاجاب المص عنه
بقوله وضعف الواهب المائة الهجان وعبدها يعني هذا القول ضعيف لا يقوى في الفصاحة بحيث
يستدل به على ما عرف من امتناع مثل الضارب زيد لعدم الفائدة في الاضافة ولا يخفى ان فيه نوع مصادرة
على المط اللهم الا ان يقال المراد به انه ضعيف في الاستدلال به اذ لا نص فيه على الجر فانه يحتمل النصب
حملا على المحل او على انه مفعول معه اولانه قد يتحمل في المعطوف ما لا يتحمل في المعطوف عليه كما في رب
شاة وسخلتها وبحث جاز هذا التركيب فلم يجز رب سخلتها باد خال رب على سخلتها بدون العطف
والبيت تمامه الواهب المائة الهجان وعبدها عوذا تزجي خلفها اطفالها اي محرم جعل الواهب للمائة
الهجان اي البيض من النوق والستور فيه الجمع والتوزعه صفة للمائة او بدل عنها او من قبل الثلاثة الاثواب
كما هو مذهب الكوفية وعبدها اي راعيها تشبيها له بالعبد لقيامه بخدمتها او عبيد حقيقة باضافته
الادنى ملابسة عوذا بالذال المعجمة جمع عائذ اي حديثات النتاج حال من المائة تزجي بالزاء المعجمة
والجيم على صيغة المعلوم المذكر اي تسوق وفاعله ضمير العبد واطفالها منصوب على المفعولية او على
صيغة المجهول المؤنث واطفالها مرفوع على انه مفعول لم يسم فاعله وحقيقة الامر لا يكشف الا بعد
المعرفة بحركة حرف الروي من القصيدة واما لانه قاسه على الضارب الرجل والضارب بك فاجاب
المص عنه بقوله وانما جاز الضارب الرجل يعني كان القياس عدم جوازه لانتفاء التخفيف لزوال
التنوين باللام لكنه جاز حملا على الوجه المختار في الحسن الوجه وهو جر الوجه بالاضافة وفيه وجهان

اخران رفعه بالفاعلية ونصبه على التشبيه بالمفعول وجه الحمل اشتراكهما في كون المضاف صفة والمضاف اليه
جنس معرفين باللام وهذا اكثر اي ان مفعولين الضارب زيد والحسن الوجه فيما فيه كاس مع
الفارق والضارب بك يعني انما جاز الضاربك مع ان القياس عدم جوازه لما عرف وكذا شبهه
وهو الضاربي والضاربه وغيرهما لا يحمل على الي في قول من قال يعني سيبويه واتباعه انه اي الضارب
في الضاربك مضاف دون من قال انه غير مضاف والكاف منصوب المحل على المفعولية وا
تنوين محذوف لا لاتصال الضمير للاضافة فانه لا يحتاج جوازه الى الحمل حملا اي المحمولية
على ضاربك فاتحد فاعل المفعول لم يتعدى المتصل يعني جاز ويانه انهم اذا وصلوا اسماء
الفاعلين والمفعولين مجردة عن اللام بمعمولاتها وكانت ضمائر متصلات لزموا الاضافة
ولم ينظروا الى تحقق التخفيف فقالوا ضاربك ومضروبك وان لم يحصل التخفيف بالاضافة بل
بنفس اتصال الضمير لما لم يعتبر التخفيف في ضاربك وجوزوه بدونه حملوا الضاربك
عليه لانهما من باب واحد حيث كان كل منهما اسما فاعلا مضافا الى الضمير متصل محذوفا
تنوينه قبل الاضافة لا للاضافة ولم يحملوا الضارب زيد عليه لانهما ليسا من باب واحد
والدليل على ان سقوط التنوين في ضاربك لاتصال الكاف لا للاضافة انها لو سقطت للاضافة
لكان ينبغي ان يتصور ذلك ولا يصح وجه يكون الضمير منصوبا بالمفعولية ثم يضاف ويقال
ضاربك كما يتصور ضارب زيدا ثم يضاف ويقال ضارب زيد ولن يتصور ضاربنك
فعلم انها سقطت لاتصال الكاف لا للاضافة ولقائل ان يقول لم لا يجوز ان يكون اصل
ضاربك ضارب اياك للفصل بالتنوين ثم لما ضيف حذف التنوين فصار الضمير المنفصل
متصلا فصار ضاربك وحصل التخفيف جدا ثم حمل الضاربك عليه لانهما من باب واحد حيث
كان كل منهما اسما فاعلا مضافا الى ضمير متصل من غير اعتبار سقوط تنوينهما قبل الاضافة
للاضافة ولم يحملوا الضارب زيد عليه لانهما ليسا من باب واحد واعلم انا حملنا قوله وضعف
الواهب المائة الهجان وعبدها وقوله الضارب الرجل والضاربك حملا على نظيرهما على اجوبة

من يستدل لاثبات الفراء على جواز الضارب زيد عن جانب المص على موافقة بعض الشارحين وكل
ان يجعل كل واحدة منها اشارة الى مسئلة على حدة متناسبة للحكم بامتناع الضارب زيد
فمعنى قوله وضعف الواهب المائة الهجان وعبدها انه ضعف عطف المجرد عن اللام على
المحلى به المضاف اليه صفة مصدرة باللام لانه يتوسط العطف يصير مثل الضارب زيد
كما عرف وانما لم يحكم عليه بالامتناع بل بالضعف لانه قد يحتمل في المعطوف ما لا يحتمل في المعطوف
عليه وحينئذ يندفع ما فيه من توهم شبهة المصادرة على المط على التقدير الاول وارجاع
كل من الصورتين الاخريين الى مسئلة ظاهرة ويتضمن الرد على الفراء في الاستدلال كما
ولا يضاف موصوف الى صفته مع بقاء المعنى المفاد بالتركيب الوصفي بحاله لان الكل
من مبني التركيب الوصفي والاضافي منع آخر لا يقوم احدهما مقام الآخر ولهذا المعنى
بعينه لا يضاف صفة الى موصوفها فلذلق مسجد الجامع بمعنى المسجد الجامع وجرد
قطيفة بمعنى قطيفة جرد خلافا للكوفيين فان مسجد الجامع عندهم بمعنى المسجد الجامع
وجرد قطيفة بمعنى قطيفة جرد من غير فرق ويرد على القاعدة الاولى وهو قوله ولا يضاف موصوف
الى صفته مثل مسجد الجامع وجانب الغربي وصلوة الاولى وبقلة الحمقاء فان كل واحد من
هذا التركيب اضيف موصوف الى صفته فان الجامع صفة المسجد والغربي صفة الجانب والاولى
صفة الصلوة والحمقاء صفة البقلة وقد اضيف اليها موصوفاتها فاجيب بان مثل هذا
التركيب متاول فمسجد الجامع متاول بمسجد الوقت الجامع وذلك يحتمل معنيين احدهما
ان يكون الوقت مقدرا في نظم الكلام ويكون مسجد مضافا اليه والجامع صفة للوقت
فيندفع الايراد بوجهين فان الجامع ليس مضافا اليه ولا صفة للمضاف وثانيهما ان يكون الوقت
محذوفا والجامع قائم مقامه منطويا عليه فيكون بمنزلة الصفات الغالبة فيضاف المسجد اليه
فيندفع الايراد بوجه واحد وهو ان الجامع ليس صفة للمضاف في عرفهم لا يعتبرون جانب المنتهي
متاول بجانب المكان الغربي وصلوة الاولى وبقلة الحمقاء متاول بصلوة الساعة الاولى

ولبقلة الحبة الحمقاء على الاحتمالين المذكورين لكن هذا التاويل لا يتمشى في جانب الغربي فانه
لا شك ان المقصود توصيف الجانب بالغربية لا توصيف المكان بها جانبه بها اللهم الا ان
يقال هناك مكان جزء وكل في المكان الذي اضيف اليه الكلب هو جزء والاضافة جانبه
والمكان الذي غير الجانب لنسبته اليه هو الكل فيستقيم المعنى ويرد على القاعدة الثانية
وهو قوله ولا يضاف صفة الى موصوفها مثل جرد قطيفة واخلاق ثياب فان اصلهما قطيفة
جرد وثياب اخلاق وقد اضيف الصفة على الموصوف واضيف اليه واجيب بانه متاول بان
حذف قطيفة من قولهم قطيفة جرد حتى صار كانه اسم غير صفة فلما قصد تخصيصه لكونه صالحا
لان يكون قطيفة وغيرها مثل خاتم فضة لكونه صالحا لان يكون فضة وغيرها اضافوه الى جنسه الدال
تخصيصه كما اضافوا خاتما الى الفضة فليس اضافته من حيث انه صفة اليها بل من حيث انه جنس
مبهم اضيف اليها لتخصيص وعلى هذا القياس اخلاق ثياب ولا يضاف اسم مماثل اي مساو للمضاف
اليه في العموم والخصوص الى ذلك المضاف اليه سواء كانا فردا في كليث والاسد في الاعيان او فردا
وحبس ومنع في المعاني والاحداث وغير فردين بل متساويين في الصدق كالانسان والناطق
لعدم الفائدة في ذكر مضاف اليه كك اذا قلت رايت ليث اسد لا يفيد الا ما يفيده
رايت ليثا بدون ذكر الاسد واضافة الليث اليه يكون ذكر الاسد والاضافة اليه لغوا
لا فائدة فيه بخلاف اضافة العام الى الخاص في مثل كل الدراهم وعين الشيء فانه اي المضاف
فيها يختص به اي بسبب خاص بسبب اضافته الى المضاف اليه ولا يبقى على عمومه سواء افادت
الاضافة التعريف والتخصيص وعينه العين عن الياء اذا كان اللام فيه للعهد ظاهرة و
اما اذا كان للجنس فتعينها خفاء ويرد على قولهم لا يضاف اسم مماثل في العموم والخصوص قولهم
سعيد كرز ونحوه فان سعيد او كرز اسمان لمسمى واحد كليث واسد مع انه اضيف احدهما
الى الاخر واجيب بانه متاول بحمل احدهما على المدلول والاخر على اللفظ كانك اذا قلت
جائني سعيد كرز فقلت جائني مدلول هذا اللفظ ولم يتوهموا كرز سعيد لان قصدهم بالاضافة التوضيح

والف الخفي من الاسم غالبا واذا اضيف الاسم الصحيح وهو ما ليس في اخره حرف علة او الملحق به وهو ما في اخره واو او ياء ما قبلهما ساكن وانما كان ملحقا بالصحيح لان حرف العلة بعد السكون لا يثقل عليها الحركة لمعارضة خفة السكون ثقل الحركة ولان حرف العلة بعد السكون مشابها بعد السكوت في الوقف بعد استراحة اللسان ولا يثقل عليها الحركة بعد السكوت يعني في الابتداء ولكنه بعد السكون الى ياء المتكلم كسر اخره للمناسبة مثل غلامي وداري في الصحيح وظبيي ودلوي في الملحق به والياء مفتوحة او ساكنة وقد اختلفوا في ان ايهما الاصل في الصحيح انه الفتح اذ الاصل في الكلمة التي على حرف واحد هو الحركة لئلا يلزم الابتداء بالساكن حقيقة او حكما والاصل فيما بني على الحركة الفتح والسكون انما هو عارض للتخفيف فان كان اخره اي اخر الاسم المضاف الى ياء المتكلم الفا ثبتت اي الالف على اللغة الفصيحة لعدم موجب القلب نحو عصاي ورحاي وهذيل وهي قبيلة من العرب تقلبها اي الالف لكونها لغير التثنية ياء لمشاكلة ياء المتكلم وتدغم الياء في الياء مثل عصي ورحي ولا تقلب الف التثنية كغلاماي للالتباس المرفوع بغيره بسبب القلب وان كان اخر الاسم المضاف الى ياء المتكلم ياء ادغمت الياء في ياء المتكلم لاجتماع المثلين فيما هو كالكلمة الواحدة مثل مسلمين اذا اضيف الى ياء المتكلم واسقط النون للاضافة وادغمت الياء في الياء فصار مسلمي وان كان اخره واوا قلبت الواو ياء لاجتماع الواو والياء والاولى ساكنة مثل مسلمون اذا اضيف الى ياء المتكلم قلبت واوه ياء وادغمت الياء في الياء وكسر ما قبلها لانها لما انقلبت ياء ساكنة توجب بقاء الضمة قبلها تغيرها وكسرت الحركة المناسبة لها فقيل مسلمي وان كان قبل الواو والياء فتحة بقي ما قبلهما مفتوحا نحو مسلمين مسلمي في مصطفون مصطفي لخفة الفتحة وفتحت الياء اي ياء المتكلم في الصور الثلث للساكنين اي للزوم التقاء الساكنين ان لم يحرك واختير الفتح لخفته واما الاسماء الستة التي مر البحث عنها مضافة الى غير ياء المتكلم فاخي وابي اي فحال اخ واب منها اذا اضيف الى ياء المتكلم ان يقال اخي وابي مثل يدي ودمي

بلا رد المحذوف بحذف نسيا منسيا واجاز المبرد فيهما اخي وابي برد اللام المحذوف فيهما وهي الواو وجعلها ياء وادغمت الياء في الياء وتمسك في ذلك بقول الشاعر وابي مالك ذو المجاز بدار وحمل الاخ على الاب لتقاربهما لفظا ومعنى واجاب المصنف عنه اي عن تمسكه بان ذلك خلاف القياس واستعمال الفصحاء مع انه يحتمل ان يكون اب في هذا البيت جمعا فاصله ابين سقط النون في الاضافة فاجتمعت ياءان فادغمت الاولى في الثانية فصار ابي وقد جاء جمعه كذلك في قول الشاعر فلما تبين اصواتنا بكين وفديننا بالابينا اي بالمسلمين وعلى صوتنا بكين وقلن لنا ابانا فدناكم وتقول اي امراة قائلة لامتناع اضافة الحم الى المذكر حمي وهي بلا رد المحذوف عند الاضافة الى ياء المتكلم وانما فصلها عن اخي واخي لانه لم ينقل عن المبرد فيها في المشهور وكالف مذهب الجمهور وان نقل عنه بعضهم ذلك بلا خلاف في الاسماء الاربعة ويقال في حال اضافته الى ياء المتكلم في فم بالرد والقلب في الادغام في الاكثر اي اكثر موارد استعماله وفمي في بعضها ابقاء الميم المعوض عن الواو عند قطعه عن الاضافة واذا قطعت هذه الاسماء عن الاضافة قيل اخ واب وحم وهن وفم بالحركات الثلاث وفتح الفاء افصح منها اي من الضم والكسر وجاء حم مثل يد فيقال هذا حم او حمك ورايت حما وحمك ومررت بحم او بحمك ومثل خبء بالهمزة فيقال هذا حماء وحماءك ورايت حماء وحماءك ومررت بحماء وحماءك ومثل دلو بالواو فيقال هذا حمو وحموك ورايت حموا وحموك ومررت بحمو وحموك ومثل عصا بالالف فيقال هذا حما وحماك ورايت حما وحماك ومررت بحما وحماك مطلقا اي جاز حم مثل هذه الاسماء الاربعة غير مقيد بحال الافراد والاضافة بل يجيء هذه الوجوه فيه في كل واحد من حالتي الافراد والاضافة وجاء هن مثل يد مطلقا اي في الافراد والاضافة فيقال هذا هن ورايت هنا ومررت بهن وهذا هنك ورايت هنك ومررت بهنك وذو لا يضاف الى مضمر لانه وضع وصلة الى وصف باسماء الاجناس والضمير ليس باسم جنس وقد شذ اضافته اليه على سبيل الشذوذ كقوله

لانه لا يجوز ان يجيء اسماء الاجناس صفة لشيء الا انه يقع اسماء الاجناس مضاف اليه لكلمة ذو كما جاءني رجل ذو مال فهذا مسيح

كقول الشاعر انما يعرف ذا الفضل من الناس ذووه وقيل لا يضاف الا الى غير الاسم جنس لكان انسب وكان تخصيص المضمر بالذكر لانه كان لبعض تلك الاسماء حكم خاص عند الاضافة الى ياء المتكلم فبين هنا قبيلا مضمرا مطلقا نفيا لاختصاصه بحكم خاص باعتبار اضافته اليه ولا يقطع اي ذو عن الاضافة لان جعله وصلة الى الوصف باسماء الاجناس ليس الا باضافته اليها التوابع جمع تابع منقول من الوصفية الى الاسمية والفاعل الاسمي يجمع على الفواعل كالكاهل على الكواهل والمراد بها توابع المرفوعات والمنصوبات والمجرورات التي هي من اقسام الاسم فلا ينتقض حده بخروج نحو ان ان وضرب ضرب لعدم كونهما من افراد المحدود كل ثان اي متاخر في الرتبة لوحظ مع سابقه كان في المرتبة الثانية منه فدخل فيه التابع الثاني والثالث فصاعدا باعراب سابقه اي بجنس اعراب سابقه بحيث يكون اعرابه من جنس اعراب سابقه ناشئا كلاهما من جهة واحدة شخصية مثل جاءني زيد العالم فان العالم اذا لوحظ مع زيد كان في المرتبة الثانية منه واعرابه من جنس اعرابه وهو الرفع والرفع في كل منهما ناش من جهة واحدة شخصية هي فاعلية زيد العالم لان المجيء المنسوب الى زيد في قصد المتكلم منسوب اليه مع تابعه بلا تعليم مطلق فقوله كل ثان يشمل التوابع وخبر المبتداء وخبر كان وان واخواتهما وثاني مفعولي باب ظننت واعطيت وقوله باعراب سابقه يخرج الكل الا خبر المبتداء وثاني مفعولي ظننت واعطيت فقوله من جهة واحدة يخرج هذه الاشياء لان العامل في المبتداء والخبر وان كان هو الابتداء اعني التجرد عن العوامل اللفظية للاسناد لكن هذا المعنى من حيث انه يقتضي مسندا اليه صار عاملا في المبتداء ومن حيث انه يقتضي مسندا صار عاملا في الخبر فليس ارتفاعهما من جهة واحدة وكذا ظننت من حيث انه يقتضي مظنونا فيه ومظنونا عمل في مفعوليه فليس انتصابهما من جهة واحدة وكذا اعطيت انه يقتضي اخذا وماخوذا عمل في مفعوليه فليس انتصابهما من جهة واحدة واعلم ان الاعراب المعتبر في هذا التعريف بالنسبة الى اللاحق والسابق اعم من ان يكون لفظيا او تقديريا او محليا حقيقة او حكما

فلا يرد نحو جاءني هؤلاء الرجال ويا زيد العاقل ولا رجل ظريفا ثم ان لفظة كل ههنا ليست في موقعها لان التعريف انما يكون للجنس وبالجنس لا للافراد وبالافراد في المحدود والحقيقة ان التابع والمحدود كل ثان باعراب سابقه من جهة واحدة لكنه لما دخل كلمة افراد صدق المحدود على كل افراد المحدود فيكون في الفاظه اظهار لانحصار المحدود فيها لعدم ذكر غيرها فيكون جامعا فيحصل حدا جامعا مانعا يكون جمعه ومنعه كالمنصوص عليه النعت تابع جنس شامل للتوابع كلها وقوله يدل على معنى في متبوعه اي يدل بسبب تركيبه مع متبوعه على حصول معنى في متبوعه مطلقا اي دلالة مطلقة غير مقيدة بخصوصية مادة من المواد احتراز عن سائر التوابع ولا يرد عليه البدل في مثل قولك اعجبني زيد علمه او المعطوف في مثل قولك اعجبني زيد وعلمه ولا التاكيد في مثل جاءني القوم كلهم لدلالة كلهم على معنى الشمول في القوم فان دلالة التوابع في هذه الامثلة على حصول معنى في المتبوع انما هي لخصوص موادها فلو جردت عن هذه المواد كما في اعجبني زيد غلامه او اعجبني زيد وغلامه او جاءني زيد نفسه لا تجد لها دلالة على معنى في متبوعها بخلاف الصفة فان النسبة التركيبية بين الصفة والموصوف تدل على حصول معنى في متبوعها في اي مادة كانت وفائدته اي فائدة النعت غالبا تخصيص في النكرة كرجل عالم او توضيح في المعرفة كزيد الظريف وقد يكون لمجرد الثناء من غير قصد تخصيص وتوضيح نحو بسم الله الرحمن الرحيم او للذم نحو اعوذ بالله من الشيطان الرجيم او للتاكيد مثل نفخة واحدة اذ الوحدة تفهم من التاء في نفخة فاكدت بوحدة ولما كان غالب مواد الصفة المشتقات توهم كثير من النحويين ان الاشتقاق شرط في النعت حتى اولوا غير المشتق الى المشتق ولما لم يكن ذلك مرضيا للمصنف رده بقوله ولا فصل اي لا فرق بين ان يكون النعت مشتقا او غيره في صحة وقوعه نعتا اذا كان وضعه اي وضع غير المشتق لغرض المعنى اي لغرض الدلالة على المعنى الواقع في المتبوع عموما اي في جميع الاستعمالات مثل تميمي وذي مال فان التميمي يدل على ذات ما انتسب الى تميم وذو مال على ذات ما صاحب مال او خصوصا اي في بعض الاستعمالات بان يدل في بعض المواضع على حصول معنى لذات ما ولم يجز ان يقع نعتا في بعضها لا يدل على ذلك ولا يصح جعله نعتا

نحو مررت برجل اي رجل اي كامل في الرجولية فاي رجل باعتبار دلالته في مثل هذا التركيب على كمال الرجولية يصح ان يقع نعتا وفي مثل اي رجل عندك لا يدل على هذا المعنى فلا يصح ان يقع نعتا ومثل مررت بهذا الرجل فان هذا يدل على ذات مبهمة والرجل على ذات معينة وخصوصية الذات المعينة بمنزلة معنى حاصل في الذات المبهمة فلهذا صح ان يقع الرجل صفة لهذا وفي المواضع الاخر التي لا يدل على هذا المعنى لا يصح ان يقع صفة وذهب بعضهم الى ان الرجل بدل عن اسم الاشارة وبعضهم الى انه عطف بيان وفي مثل مررت بزيد هذا اي بزيد المشار اليه فهذا في هذا الموضع يدل على معنى حاصل في ذات زيد فوقع صفة له وفي المواضع الاخر التي لا يدل على هذا المعنى لا يصح ان يقع صفة وتوصف النكرة لا المعرفة بالجملة الخبرية التي في حكم النكرة لان الدلالة على معنى في متبوعه كما توجد في المفرد كذلك توجد في الجملة الخبرية وانما قيد الجملة بالخبرية لان الانشائية لا تقع صفة الا بتاويل بعيد كما اذا قلت جاءني رجل اضربه اي مقول في حقه اضربه اي مستحق لان يؤمر بضربه ويلزم فيها الضمير الراجع الى تلك النكرة للربط نحو جاءني رجل ابوه قائم واذا لم يكن فيها الضمير الرابط تكون اجنبية بالنسبة الى الموصوف فلا يصح ان تقع صفة له مثل جاءني رجل زيد عالم وتوصف بحال الموصوف اي بحال قائمة به نحو مررت برجل حسن الوجه اذ الحسن حال للرجل وصفته وبحال متعلقه اي متعلق الموصوف يعني بصفة قائمة بما يتعلق به نحو مررت برجل حسن غلامه اذ كون الرجل حسن الغلام معنى فيه وان كان باعتبار غيره فالاول اي النعت الذي بحال الموصوف يتبعه اي الموصوف في عشرة امور يوجد منها في كل تركيب اربعة في الاعراب رفعا ونصبا وجرا والتعريف والتنكير والافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث الا اذا كان صفة يستوي فيها المذكر والمؤنث كفعول بمعنى فاعل نحو رجل صبور وامراة صبور وفعيل بمعنى مفعول كرجل جريح وامراة جريح او كان صفة مؤنثة تجري على المذكر كعلامة والثاني اي النعت بحال متعلق الموصوف يتبعه في الخمسة الاول وهي الرفع والنصب والجر والتعريف والتنكير يوجد منها في كل تركيب اثنان وفي البواقي من تلك الامور العشرة وهو ايضا خمسة الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث كالفعل شبهه به يعني ينظر الى فاعله ان كان مفردا او مثنى

او مجموعا افرد كما يفرد الفعل وان كان مذكرا او مؤنثا حقيقيا بلا فصل طابقه وجوبا كما يطابق الفعل فاعله في التذكير والتانيث ان كان فاعله مؤنثا غير حقيقي او حقيقيا مفصولا ذكر او انث جوازا تقول مررت برجل قاعد غلامه مثل يقعد غلامه وبرجلين قاعد غلاماهما مثل يقعد غلاماهما وبرجال قاعد غلمانهم مثل يقعد غلمانهم ومررت بامراة قائم ابوها مثل يقوم ابوها وبرجل قائمة جاريته مثل تقوم جاريته وبرجل معمور او معمورة داره مثل يعمر او تعمر او قائم او قائمة في الدار جاريته مثل يقوم او تقوم في الدار جاريته فان قلت اذا نظرت حق النظر وجدت الاول وهو الصفة بحال الموصوف ايضا في الخمسة البواقي كالفعل لان فاعله الضمير المستكن فيه الراجع الى موصوفه والفعل اذا اسند الى الضمير يلحقه الالف في التثنية والواو في جمع المذكر العاقل والنون في جمع المؤنث وتاء التانيث في الواحدة المؤنثة ولذلك قلت مررت برجل ضارب وبرجلين ضاربين وبرجال ضاربين وبامراة ضاربة وبامراتين ضاربتين وبنسوة ضاربات كما تقول في الفعل يضرب يضربان يضربون وتضرب تضربان يضربن فلم خصصت الثاني بهذا الحكم قلنا المقصود الاصلي في هذا المقام بيان نسبة الوصفين الى الموصوف بالتبعية وعدمها ولما كان الوصف الاول يتبعه في الامور العشرة وكان لا يخرج مشابهته للفعل في الخمسة البواقي عن هذه التبعية لم يعرض لها واكتفى فيها بالحكم عليه بالتبعية بخلاف الوصف الثاني فانه لما لم يحكم عليه بالتبعية في الخمسة الاول لم يكتف فيه بالحكم بعدم التبعية فانه غير مضبوط بل بين ضابطة عدم تبعيته له بكونه كالفعل بالنسبة الى الظاهر بعده ليتبين حال عدم التبعية ومن ثم اي من اجل كون الوصف الثاني في الخمسة البواقي كالفعل حسن قام رجل قاعد غلمانه كما حسن يقعد غلمانه وحسن ايضا قاعدة غلمانه لان الفاعل مؤنث غير حقيقي كما حسن تقعد غلمانه وضعف قام رجل قاعدون غلمانه لانه بمنزلة يقعدون غلمانه والحاق علامتي التثنية والجمع بالفعل المسند الى الظاهر ضعيف ويجوز من غير حسن ولا ضعف قعود غلمانه وان كان القعود جمعا كقاعدون لانك اذا كسرت الاسم المشابه بالفعل خرج لفظا عن موازنة الفعل ومناسبته لان الفعل لا يكسر فلم يكن قعود غلمانه مثل يقعدون غلمانه

الذي جمع فيه فاعله في لفظ الا ان يخرج الواو من كلمته الحرف ... والمضمر لا يوصف لان ضمير المتكلم والمخاطب اعرف المعارف واوضحها فلا حاجة بهما الى التوضيح وحمل عليهما ضمير الغائب وعلى الوصف الموضح الوصف المادح والذام وغيرهما ولا يوصف به لانه ليس في المضمر معنى الوصفية وهو الدلالة على قيام معنى بالذات لانه يدل على الذات لا على قيام معنى بها وكانه لم يتعرض لبعض الشيخ قوله ولا يوصف به ولهذا اعترض الشارح الرضي وقال لم يذكر المصنف انه لا يوصف بالضمير لانه يتبين ذلك بقوله والموصوف اخص او مساو اي الموصوف المعرفة اخص منها بالتعريف والمعلومية من الصفة يعني اعرف منها لانه المقصود والاصل فينبغي ان يكون اكمل من الصفة في التعريف او مساو لها لانه لو لم يكن اكمل منها فلا اقل من ان لا يكون ادون منها والمنقول عن سيبويه وعليه جمهور النحاة ان اعرفها المضمرات ثم الاعلام ثم اسم الاشارة ثم المعرف باللام والموصولات فيهما متساوات ومن ثم اي ومن اجل ان الموصوف اخص او مساو لم يوصف ذو اللام الا بمثله اي ذو اللام الاخر او الموصول فانه ايضا مثله في التعريف لما عرفت انهما من باب واحد في التعريف نحو جاءني الرجل الفاضل او الرجل الذي كان عندك امس او بالمضاف الى مثله اي مثل المعرف باللام بلا واسطة نحو جاءني الرجل صاحب الفرس او بواسطة نحو جاءني الرجل صاحب لجام الفرس لان تعريف المضاف ... تعريف المضاف اليه او انقص منه على الخلاف الواقع بين سيبويه وغيره بخلاف سائر المعارف فانها اخص من ذي اللام فلو وقع اخص نعتا للغير اخص فهو محمول على البدل عند صاحب المذهب وانما التزم وصف باب هذا اي باب اسم الاشارة بذي اللام مثل مررت بهذا الرجل مع ان القياس يقتضي جواز وصفه بذي اللام والموصول والمضاف الى احدهما للابهام الواقع في هذا الباب بحسب اصل الوضع المقتضي لبيان الجنس فاذا اريد رفعه لا يتصور بمثل لا بهامه ولا بالمضاف الكتب التعريف من المضاف اليه لانه كالاستعارة من الغير والسوال من المحتاج الفقير فتعين ذو اللام لتعينه في نفسه وحمل الموصول عليه لانه مع صلته مثل ذي اللام مثل

مررت بهذا الذي كرم اي الكريم ومن ثم اي من اجل ان التزام وصف باب هذا بذي اللام لرفع الابهام المقتضي لبيان الجنس ضعف مررت بهذا الابيض لانه لا يتبين به جنس المبهم لان الابيض عام لا يختص بجنس دون جنس وحسن مررت بهذا العالم لانه يتبين به ان المشار اليه انسان بل رجل عالم

العطف يعني المعطوف بالحرف تابع مقصود اي قصد نسبته الى شيء او نسبة شيء اليه بالنسبة الواقعة في الكلام فقوله بالنسبة متعلق بالقصد المفهوم من المقصود مع متبوعه اي كما يكون هو مقصودا بتلك النسبة يكون متبوعه ايضا مقصودا بها نحو جاءني زيد وعمرو فعمرو تابع لانه معطوف على زيد قصد نسبة المجيء اليه في الكلام وكما ان نسبة المجيء اليه مقصودة كذلك نسبة المجيء الى زيد الذي هو متبوعه ايضا مقصودة فقوله مقصود بالنسبة احتراز عن غير البدل من التوابع لانها غير مقصودة بالنسبة بل المقصود متبوعاتها وقوله مع متبوعه احتراز عن البدل لانه المقصود دون متبوعه قيل يخرج بقوله مع متبوعه المعطوف بلا وبل ولكن وام واما واو لان المقصود بالنسبة معها احد الامرين من التابع والمتبوع لا كلاهما واجيب بان المراد بكون المتبوع مقصودا بالنسبة ان لا يذكر لتوطئة ذكر التابع ويكون التابع مقصودا بالنسبة ان لا يكون كالفرع على المتبوع من غير استقلال به ولا شك ان المعطوف والمعطوف عليه بتلك الحروف مقصودان بالنسبة بهذا المعنى ولما تم الحد بما ذكره جمعا ومنعا اورد قوله لزيادة التوضيح قوله يتوسط بينه اي بين ذلك التابع وبين متبوعه احد الحروف العشرة وسياتي تفصيلها في قسم الحروف ان شاء الله تعالى مثل قام زيد وعمرو ولم يكتف بقوله تابع يتوسط بينه وبين متبوعه احد الحروف العشرة لان الحروف قد يتوسط بين الصفات مثل جاءني زيد العالم والشاعر والدبير فالصفة الداخلة عليها حرف العطف كالشاعر والدبير ليس احدهما كونها صفة لزيد تابعا له تبعية المعطوف عليه واخرهما كونها معطوفا على الصفة المتقدمة له تابعا لها ويصدق عليه الصفة

من جهتها الاولى انها تابع لانها صفة لزيد يتوسط بينها وبين زيد حرف العطف لان توسط حرف
العطف بين شيئين لا يلزم ان يكون العطف الثاني على الاول فلو لم يكن قوله معصور وابالنسبة مع
متبوعه داخلا في هذه الصفة من جهتها الاولى في حد المعطوف في شيء من هذه الجهات كيف يكون معطوفا فلم
يبق الا انها وقيل قد جوز الزمخشري وقوع الواو بين الموصوف والصفة لتاكيد اللصوق
في مواضع عديدة من الكشاف وحكم المصنف في شرح المفصل في مباحث الاستثناء ان قوله
تعالى ولها منذرون في قوله وما اهلكنا من قرية الا ولها منذرون صفة لقرية فلو
اكتفى بقوله تابع يتوسط لدخل فيه مثل هذا الصفة ونقل عن المصنف انه قال في امالي الكافية
ان العاقل مثل جاءني زيد العالم والعاقل تابع يتوسط بينه وبين متبوعه احد الحروف العشرة
وليس بعطف على التحقيق وانما هو باق على ما كان عليه في الوصفية وانما حسن دخول العاطف
لنوع من الشبه بالمعطوف لما بينهما من التغاير فلوحد العطف كذلك لدخل فيه بعض الصفات
مع انه ليس بمعطوف وقال بعضهم فيه نظر لان الحروف المتوسطة بينهما عاطفة لدلالتها فيه على
ما يدل عليه في غيرها من الجمع والترتيب وغير ذلك فمن جعلها غير عاطفة في الصفات وعاطفة
في غيرها ارتكاب امر بعيد من غير ضرورة داعية اليه واذا عطف على الضمير المرفوع لا المنصوب
والمجرور المتصل بارزا كان او مستترا اكد بمنفصل او لا ثم عطف عليه وذلك
لان المتصل المرفوع كالجزء مما اتصل به لفظا من حيث انه متصل لا يجوز انفصاله ومعنى من حيث
انه فاعل والفاعل كالجزء من الفعل فلو عطف عليه بلا تاكيد كان كما لو عطف على بعض
حروف الكلمة فاكد اولا بمنفصل لانه يكون بذلك الظهور وان كان كالجزء لكنه
منفصل من حيث الحقيقة بدليل جواز افراده مع القصد به تاكيده ومجيئه لنوع استقلال
ولا يجوز ان يكون العطف على هذا التاكيد لان المعطوف في حكم المعطوف عليه فكان يلزم
ان يكون في المعطوف ايضا تاكيد او هو باطل فان كان الضمير منفصلا نحو ما ضرب الا انت وزيد
لم يكن كالجزء لفظا وكذا ان كان متصلا منصوبا نحو ضربتك وزيدا لم يكن كالجزء معنى فلا حاجة فيها الى التاكيد

بمنفصل مثل ضربت انا وزيد وزيد ضرب هو وغلامه الا ان يقع فصل بين الضمير المرفوع
المتصل وبين ما عطف عليه فيجوز تركه اي ترك التاكيد لانه قد طال الكلام لوجود الفصل
فحسن الاختصار بترك التاكيد سواء كان الفصل قبل حرف العطف نحو ضربت اليوم وزيد
او بعده كقوله تعالى ما اشركنا ولا آباؤنا فان المعطوف هو آباؤنا ولا زائدة بعد حرف
العطف لتاكيد النفي وانما قال يجوز تركه فانه قد يؤكد بالمنفصل مع الفصل كقوله فكبكبوا
فيها هم والغاوون وقد لا يؤكد والا مراتب وبان يعلم ان مذهب البصريين
ان التاكيد بالمنفصل هو الاولى ويجوزون العطف بلا تاكيد ولا فصل لكن على قبح والكوفيون
يجوزونه بلا قبح واذا عطف على الضمير المجرور عيد الخافض حرفا كان او اسما لان
اتصال الضمير المجرور بجاره اشد من اتصال الفاعل المتصل لان الفاعل ان لم يكن ضميرا
متصلا جاز انفصاله والمجرور لا ينفصل من جاره فكره العطف عليه اذ يكون كالعطف
على بعض حروف الكلمة وليس للمجرور ضمير منفصل كما هي في المضمرات حتى يؤكد به اولا ثم يعطف
عليه كما عمل في المرفوع المتصل وفي استعارة المرفوع له هذا له ولا يكتفى بالفصل لان الفصل لا تاثير
له الا في جواز ترك التاكيد بالمنفصل للاختصار فحيث لا يمكن التاكيد بالمنفصل لعدمه
لا يتصور له اثر فكيف يكتفى به فلم يبق الا اعادة العامل الاول مثل مررت بك وبزيد
والمال بيني وبين زيد والمعطوف هو المجرور والعامل مكرر وجره بالاول والثاني كالعدم
منه بدليل قولهم بيني وبينك ان بين لا يضاف الا الى المتعدد وقيل جره بالثاني كما في
الحرف الزائد في كفى بالله شهيدا وهذا الذي ذكرناه يعني لزوم اعادة الجار في حال السعة
والاختيار مذهب البصريين ويجوز عندهم تركها ضطرارا واجاز الكوفيون ترك الاعادة
في حال السعة والاختيار رسم عند البصريين ويجوز عندهم تركها اضطرارا مستدلين بالاشعار
فان قيل كيف جاز تاكيد الضمير المرفوع المتصل في نحو جاؤني كلهم والابدال منه نحو اعجبني جمالك
من غير شرط لما تقدم من التاكيد بالمنفصل وجاز ايضا تاكيد الضمير المجرور نحو مررت بك

نفسك والابدال منه نحو اعجبت بك جمالك من غير اعادة الجار ولم يجز العطف في الاول
الا بعد التاكيد بالمنفصل وفي الثاني الا مع اعادة الجار قلنا التاكيد عين المؤكد والبدل
في الاغلب اما كل المتبوع او بعضه او متعلقه والغلط قليل نادر فهما لما كانا جنسين لمتبوعهما
ولا منفصلين عنه لعدم تخلل فاصل بينهما وبين متبوعهما فلا حاجة في ربطهما الى متبوعهما الى تحصيل
مناسبة زائدة بينهما بخلاف العطف فان المعطوف يغاير المعطوف عليه ويتخلل بينهما
العاطف فلا بد فيه من تحصيل مناسبة زائدة بينهما بتاكيد المتصل بالمنفصل في المرفوع وباعادة
الجار في المجرور ليخرج المرفوع المتصل من صرافة الاتصال ويناسب المعطوف عليه بتاكيده
بالمنفصل ويقوى مناسبة المجرور بانضمام الجار اليه كما في المعطوف عليه والمعطوف
في حكم المعطوف عليه فيما يجوز له ويمتنع من الاحوال العارضة له نظرا الى ما قبله بشرط
ان لا يكون ما يقتضيها منتفيا في المعطوف وانما قلنا في الاحوال العارضة له نظرا الى ما
قبله احترازا عن الاحوال العارضة له من حيث نفسه كالاعراب والبناء والتعريف والتنكير
والافراد والتثنية والجمع فان المعطوف في هذه السبعة ليس في حكم المعطوف عليه وانما قلنا بشرط
ان لا يكون ما يقتضيها منتفيا في المعطوف احترازا عن مثل قولك يا رجل والحارث فان الحارث
معطوف على الرجل وليس في حكمه من حيث تجريده عن اللام فان ما يقتضي تجرده عن اللام
فيه اجتماع اللام وحرف النداء وهو مفقود في المعطوف واما نحو رب شاة وسخلتها
بتقدير التنكير لعدم التعيين اي رب شاة وسخلة لها او محمول على النكرة الضمير كربه رجلا
على الشذوذ اي رب شاة وسخلة شاة وكذا المعطوف في حكم المعطوف عليه في الاحوال
العارضة له بالنظر الى نفسه وغيره ان كان المعطوف مثل المعطوف عليه فلهذا وجب بناء الاسم الثاني
المعطوف في نحو يا زيد وعمرو ولان ضمة زيد بالنظر الى حرف النداء وذلك كونه مفردا معرفة
في نفسه وعمرو مثل زيد في كونه مفردا معرفة وامتنع بناؤه في يا زيد وعبد الله فان عبد الله
ليس مثل زيد فان زيدا مفرد معرفة وعبد الله مضاف ومن ثم اي ومن اجل ان المعطوف في حكم

في حكم المعطوف عليه فيما يجوز ويمتنع لم يجز في تركيب ما زيد بقائم او قائما ولا ذاهب عمرو والا الرفع في ذاهب
اذ لو نصب او خفض لكان معطوفا على قائم او قائما فيكون خبرا عن زيد وهو ممتنع لخلوه من الضمير
الراجع الى المعطوف عليه العائد الى الاسم فتعين الرفع على ان يكون خبرا مقدما على المبتدأ
وهو عمرو ويكون من قبيل عطف الجملة على الجملة ولا مانع منه ولما كان لقائل ان يقول هذه القاعدة
منتقضة بقولهم الذي يطير فيغضب زيد الذباب فان يطير فيه ضمير يعود الى الموصول ويغضب
المعطوف عليه ليس فيه ذلك الضمير فاجاب عنه بقوله وانما جاز الذي يطير فيغضب زيد الذباب
لانها اي الفاء في هذا التركيب للسببية اي فاء لها نسبة الى السببية بان يكون معناها السببية
لا العطف فلا يرد نقضا على تلك القاعدة او يكون معناها السببية مع العطف لكنها تجعل الجملتين
كجملة واحدة فيكتفى بالربط في الاولى فمعنى الذي اذا طار فيغضب زيد الذباب او نقول انها
سببية الاولى للثانية فمعنى الذي يطير فيغضب زيد بطيرانه لسببية الذباب ويمكن ان يقدر فيه
ضمير اي الذي يطير فيغضب زيد له الذباب واذا عطف اي وقع العطف بناء على وجود
عاملين بان عطف اسمان على معمولي عاملين بعاطف واحد وقال بعض شارحي اللباب الاظهر
عندي ان العطف ههنا محمول على معناه اللغوي اي امالة الاسمين نحو العاملين بان يجعلا معمولين
ذكرها شارحين على ان العطف على معمولي عاملين وانما فاعل مختلفين لا على معمولي عامل واحد
فانه جائز اتفاقا نحو ضرب زيد عمرا وبكر خالدا ولا على اكثر من عاملين فانه لا خلاف في امتناعه
مختلفين اي غير متحدين بان لا يكون الثاني عين الاول وذلك لدفع وهم من يتوهم
ان مثل ضرب زيد عمرا وبكر خالدا من هذا الباب مع انه ليس منه لعدم تعدد العامل
فيه اذ العامل الثاني هو الاول والثاني تاكيد له وذلك العطف كما وقع في قولهم ما كل سوداء تمرة ولا بيضاء
شحمة وقول الشاعر اكل امرئ تحسبين امرأ ونار توقد بالليل نارا اي فيه وان كان العطف
بحسب الظاهر جائزا لكنه لم يجز عند الجمهور بحسب الحقيقة لان الحرف الواحد لم يقو ان يقوم مقام
عاملين مختلفين خلافا للفراء فانه يجوز هذا العطف بحسب الحقيقة كما جاز بحسب الصورة
ولا يؤول الامثلة الواردة عليها ولا يقتصر على صورة السماع بل يعمها وغيرها وعدم

مبحث التأكيد

جواز ذلك العطف مع خلاف القراء جار في جميع المواد عند الجمهور إلا في نحو في الدار زيد
والحجرة عمرو وإن في الدار زيدا والحجرة عمرو أو بعضها إلا في صورة تقديم المجرور وتأخير المرفوع
والمنصوب المجرور في كلامهم فيقتصر الجواز على مورد السماع لأن ما خالف القياس يقتصر على
مورد السماع خلافا لسيبويه فإنه لا يجوز هذا العطف ويحمل ما تحققه في هذه الصورة من الفصل
يحمله على حذف المضاف في بقاء المضاف إليه على إعرابه نحو قوله تعالى تريدون عرض الحياة الدنيا
والله يريد الآخرة بجر الآخرة كما جاء في بعض القراءة أي عرض الآخرة التأكيد تابع يقرر أمر المتبوع
أي حاله وشأنه عند السامع بحيث يحصل له ثباتا متقررا عنده في النسبة أي كونه منسوبا أو منسوب
إليه فيثبت عنده ويتحقق أن المنسوب والمنسوب إليه في هذه النسبة هو المتبوع لا غيره وذلك
إما لدفع ضرر الغفلة عن السامع أو لدفع ظنه بالمتكلم الغلط وذلك الدفع يكون بتكرير اللفظ نحو ضرب
زيد زيد أو ضرب ضرب زيد أو لدفع ظن السامع به تجوزا إما في المنسوب نحو قولك زيد قتيل
قتيل رفعا لتوهم السامع أن يريد بالقتل الضرب الشديد فهي مجيئه مكرر اللفظ حتى لا يبقى
شك في إرادة المعنى الحقيقي أو في المنسوب إليه فإنه ربما نسب الفعل المسند والمراد نسبته
إلى بعض متعلقاته كما في قطع الأمير اللص أي قطع غلامه فيجيء تكرير المنسوب إليه لفظا
نحو ضرب زيد زيد أي ضرب هو لا من يقوم مقامه أو تكريره معنى نحو ضرب زيد نفسه أو عينه
أو في الشمول أي التأكيد ما يقرر أمر المتبوع في النسبة بالتفصيل الذي ذكرناه أو في شمول
المتبوع أفراده دفعا لظن السامع تجوزا لا في نفس المنسوب إليه بل في شموله لأفراده فإنه كثيرا
ما ينسب الفعل إلى جميع أفراد المنسوب إليه مع أنه يريد النسبة إلى بعضها فيدفع هذا الوهم بذكر
كل وأجمع وأخواته وكلاهما وثلاثتهم وأربعتهم ونحوها فهذا هو الغرض من جميع ألفاظ التأكيد
وإذا عرفت هذا فنقول أخرج الصفة والبدل والعطف عن حد التأكيد بقوله يقرر
أمر المتبوع أما البدل والعطف فظاهر وجههما وأما الصفة فلأن وضعها للدلالة على
معنى في متبوعها وإفادتها توضيح متبوعها في بعض المواضع ليست بالوضع وأما عطف البيان فهو
لتوضيح متبوعه لا لتقرير أمر متبوعه وتحققه لكن لا في النسبة والشمول هذا حاصل ما ذكره المصنف

في شرحه وهو أي التأكيد لفظي أي منسوب إلى اللفظ لحصوله من ملاحظة المعنى فاللفظي منه تكرير اللفظ
الأول أي تكرير اللفظ الأول معنى وحقيقة نحو جاءني زيد زيد أو حكما نحو ضربت أنت وضربت
أنا فإن ذلك في حكم تكرير اللفظ وإن كان معنى لفظ الأول لفظا إذ الضرورة داعية لأن التاء
لأنه لا يجوز تكريره منفصلا ويجري أي التكرير مطلقا التكرير الذي هو التأكيد الاصطلاحي
في الألفاظ كلها أسماء كان أو أفعالا أو حروفا أو جملا أو مركبات تقييدية أو غير ذلك
ولا يبعد أن يجعل الضمير إلى التأكيد اللفظي الاصطلاحي وتخصيص الألفاظ بالأسماء ويكون
المقصود من هذا التعميم عدم اختصاصه بألفاظ محصورة كالتأكيد المعنوي والتأكيد المعنوي
مختص بألفاظ محصورة أي معدودة أو محدودة وهي عينه ونفسه وكلاهما وكله وأجمع و
أكتع وأبصع وأبتع بالصاد المهملة وقيل بالضاد المعجمة قيل لا معنى لهذه الكلمات الثلاث
في حال الإفراد مثل حسن بسن وقيل أكتع مشتق من حول كتيع أي تام والبصع بالصاد المهملة
من بصع العرق أي سال وبالمعجمة من بضع أي روي وأبتع من البتع وهو طول العنق
مع شدة مغرزه ويمكن استنباط مناسبات خفية بين هذه المعاني ومعنى التأكيد بها
لتأمل الصادق فالأولان أي النفس والعين يعمان أي يقعان على الواحد و
المثنى والمجموع والمذكر والمؤنث باختلاف صيغتهما أي إفرادا وتثنية وجمعا واختلاف
ضميرهما العائد إلى المتبوع المؤكد تقول نفسه في المذكر الواحد ونفسها في المؤنث الواحدة
أنفسهما بإيراد الصيغة الجمع في تثنية المذكر والمؤنث وعن بعض العرب نفساهما وعيناهما
أنفسهم في المذكر العاقل وأنفسهن في جمع المؤنث أو غير العاقل [illegible] النفس
والعين أولى تغليبا لقربها [illegible] والثاني للمثنى كلاهما للمذكر وكلتاهما للمؤنث
والباقي بعد الثلاثة المذكورة لغير المثنى مفردا كان أو جمعا باختلاف الضمير العائد إلى
المتبوع المؤكد في كله نحو قرأت الكتاب كله وكلها نحو قرأت الصحيفة كلها وكلهم نحو
اشتريت العبيد كلهم وكلهن نحو طلقت النساء كلهن وباختلاف الصيغ في الكلمات
البواقي وهي أجمع وأكتع وأبتع وأبصع بالمهملة أو المعجمة تقول أجمع في المذكر

الواحد وجمعاء في المؤنث الواحدة بتأويل الجماعة وأجمعون في جمع المذكر وجمع في جمع المؤنث
وكذا أكتع كتعاء أكتعون كتع وأبتع بتعاء أبتعون بتع وأبصع بصعاء أبصعون بصع
ولا يؤكد بكل وأجمع إلا ذو أجزاء سواء كان مفردا أو جمعا إذ الكلية والاجتماع لا يتحققان
إلا فيه ولا حاجة إلى ذكر الأفراد لأن الكل ما لم يلاحظ أفراده مجتمعا ولم يصير أجزاء لا يصح تأكيده
بكل وأجمع ويجب أن يكون تلك الأجزاء بحيث يصح افتراقها حسا كأجزاء القوم أو حكما
كأجزاء العبد ليكون في التأكيد بكل وأجمع فائدة مثل أكرمت القوم كلهم واشتريت العبد كله
فإن العبد قد يتجزى في الاشتراء فيصح تأكيده بكل ليفيد الشمول بخلاف جاء زيد كله لعدم
صحة افتراق أجزائه لا حسا ولا حكما في حكم المجيء وإذا أكد الضمير المرفوع المتصل بارزا كان أو
مستكنا بالنفس والعين أي إذا أريد تأكيده بهما أكد ذلك الضمير أولا بمنفصل ثم بالنفس والعين
مثل ضربت أنت نفسك فنفسك تأكيد للتاء الضمير بعد تأكيده بمنفصل وهو أنت
أو لولا ذلك لالتبس التأكيد بالفاعل إذا وقع تأكيد المستكن نحو زيد أكرمني هو نفسه فلو لم يؤكد
الضمير المستكن في أكرمني بقوله هو وقيل زيد أكرمني نفسه لالتبس نفسه الذي جيء للتأكيد بالفاعل
ولما وقع الالتباس في هذه الصورة أجري بقية الصور عليها وإنما قيد الضمير بالمرفوع لجواز
تأكيد الضمير المنصوب والمجرور بالنفس والعين بلا تأكيدهما بالمنفصل نحو ضربتك نفسك
ومررت بك نفسك لعدم اللبس وبالمتصل لجواز تأكيد المرفوع المنفصل بالنفس والعين
بلا تأكيده بمنفصل نحو أنت نفسك قائم لعدم اللبس وإنما قيد بالنفس والعين لجواز تأكيد المرفوع
المتصل بكل وأجمعين بلا تأكيده نحو القوم جاؤني كلهم أو أجمعون لعدم التباس التأكيد
بالفاعل لأن كلا وأجمعين يليان العوامل قليلا بخلاف النفس والعين فإنهما يليان كثيرا
وأكتع وأخواه يعني أبتع وأبصع أتباع لأجمع الأتباع بفتح الهمزة على ما هو المشهور لأجمع يعني
يستعمل هذه الكلمات الثلاث بالتبعية لا بالأصالة لكونه أدل منها على المقصود وهو
الجمعية فلا يتقدم يعني أكتع وأخواه عليه أي على أجمع لو اجتمع معه وذكرها أي ذكر
أكتع مع أخويه دونه أي دون ذكر أجمع ضعيف لعدم ظهور دلالتها على معنى الجمعية

واللزوم

البدل

واللزوم ذكرها من شأنه التبعية بدون الأصل البدل تابع مقصود بما نسب إلى
المتبوع أي بقصد النسبة إليه نسبة ما نسب إلى المتبوع دونه أي دون المتبوع أي لا
يكون النسبة إلى المتبوع مقصودة ابتداء بنسبة ما نسب إليه بل يكون النسبة إليه توطئة
وتمهيد النسبة إلى التابع سواء كان ما نسب إليه مسندا أو غيره مثل جاءني زيد أخوك
وضربت زيدا أخاك وخرج بقوله مقصودة بما نسب إلى المتبوع عن النعت والتأكيد و
العطف البيان لأنها ليست مقصودة بما نسب إليه بل المتبوع مقصود به وبقوله دونه
احترز عن المعطوف بالحروف فإن المتبوع فيه مقصود بما نسب إليه مع التابع ولا يصدق
الحد على المعطوف ببل لأن متبوعه مقصود ابتداء ثم بدا له فأعرض عنه وقصد المعطوف
وكلاهما مقصود عند المحقق فإن قلت هذا الحد لا يتناول البدل الذي بعد إلا مثل ما قام أحد
إلا زيد فإن زيدا بدل من أحد وليس نسبة ما نسب إليه من عدم القيام مقصودة بالنسبة
إلى زيد بل النسبة المقصودة نسبة ما نسب إلى أحد نسبة القيام إلى زيد قلنا ما نسب
إلى المتبوع هو القيام فإنه نسب إليه نفيا ونسبة القيام بعينه إلى التابع مقصودة ولكن
إثباتا فيصدق على زيد أنه تابع مقصود بنسبة ما نسب إلى المتبوع فإن النسبة المأخوذة
في الحد أعم من أن يكون بطريق الإثبات والنفي ويمكن أن يقصد نسبة شيء إلى شيء
نفيا ونسبته إلى شيء آخر إثباتا ويكون الأول توطئة للثاني وهو أي البدل أنواع أربعة
بدل الكل أي هو بدل كل المبدل منه وبدل البعض أي بدل هو بعض المبدل منه فاللام
إضافة فيهما عوض من المضاف إليه نحو خاتم فضة وبدل الاشتمال أي بدل مسبب غالبا عن اشتمال أحد المبدل
على الآخر أو اشتمال البدل على المبدل منه نحو سلب زيد ثوبه أو بالعكس نحو يسألونك عن الشهر
الحرام قتال فيه وبدل الغلط أي بدل مسبب عن الغلط فالإضافة في الآخرين من قبيل
إضافة المسبب إلى السبب [illegible] فالأول أي بدل الكل هو ما مدلوله مدلول الأول
يعني متحدان ذاتا لا أن يتحد مفهومهما لكونهما مترادفين نحو جاءني زيد أخوك فزيد وأخوك
وإن اختلفا مفهوما فهما متحدان ذاتا قال الشيخ الرضي إنا إلى الآن لم يظهر لنا فرق جلي

حتى بدل الكل من الكل وبين عطف البيان بل لا عطف البيان الا بدل الكل وما قالوا في
ان الفرق بينهما ان البدل هو المقصود بالنسبة دون متبوعه بخلاف عطف البيان فانه
بيان والبيان فرع المبين فيكون المقصود هو الاول فالجواب انا لا نسلم ان المقصود في بدل
الكل هو الثاني فقط ولا في سائر الابدال الا الغلط وقال بعض المحققين في جوابه انما هم لم
يريدوا انه ليس المقصود بالنسبة فصلا بل ارادوا انه ليس مقصودا اصليا والحاصل ان
مثل قولك جاءني اخوك زيد ان قصدت فيه الاسناد الى الثاني وجئت بالاول توطئة
تمهيدا له وتوضيحا فالثاني عطف بيان وان قصدت فيه الاسناد الى الثاني وجئت
بالاول توطئة لمبالغة في الاسناد فالثاني بدل والحق يكون الى الاصلي مقصودا
تبعا والمقصود اصالة هو الاسناد اليه بعد التوطئة فالفرق ظاهر والثاني اي بدل البعض
جزؤه اي جزء المبدل منه نحو ضربت زيدا رأسه والثالث اي بدل الاشتمال بينه
وبين الاول اي المبدل منه ملابسة بحيث توجب النسبة الى المتبوع النسبة الى الملابس
اجمالا نحو اعجبني زيد علمه حيث يعلم ابتداء انه يكون زيد معجبا باعتبار صفة لا باعتبار
ذاته ويتضمن نسبة الاعجاب الى زيد نسبته الى صفة من صفاته اجمالا وكذا في سلب زيد
ثوبه بخلاف ضربت زيدا حماره وضربت زيدا غلامه لان نسبة الضرب الى زيد تامة ولا
لزم في صحتها اعتبار غير زيد فيكون من باب بدل الغلط بغيرها اي يكون تلك الملابسة
بغير كون المبدل كل المبدل منه او جزؤه فيدخل فيه ما اذا كان المبدل منه جزءا من البدل
ويكون البدل كله نحو نظرت القمر فلكه ونحو قوله ان العمر ليس
جزء من الكلية مركوز فيه ما قيل في المثال يمكن ان يورد مثاله مثل رأيت درجة
برجه فانه لا يحتمل البتة في الرجل فان البرج عبارة عن مجموع الدرجات فانه لم
يجعل البدل قسما خامسا ولم يسم بدل الكل عن البعض لقلته وندرته بل
قيل لعدم وقوعه في كلام العرب فان هذه الامثلة مصنوعة والرابع اي بدل الغلط
ان تقصد اي يكون بان تقصد اليه اي الى البدل من غير اعتبار ملابسة بينهما

بعد ان غلطت بغيره اي بغير البدل وهو المبدل منه ويكونان اي البدل والمبدل منه معرفتين
نحو ضربت زيدا اخوك ونكرتين نحو جاءني رجل غلام لك ومختلفين نحو بالناصية ناصية كاذبة
وجاءني رجل غلام زيد واذا كان البدل نكرة مبدلة من المعرفة فالنعت اي نعت البدل النكرة
واجب لئلا يكون المقصود انقص من غير المقصود من كل وجه فالتوصيف يكون كالجابر لما فيه
من نقص النكارة مثل بالناصية ناصية كاذبة ويكونان ظاهرين نحو جاءني زيد اخوك ومضمرين
نحو الزيدون لقيتهم اياهم ومختلفين نحو اخوك ضربته زيدا واخوك ضربت زيدا اياه ولا يبدل
ظاهر من مضمر بدل الكل الا من الغائب نحو ضربته زيدا لان مضمر المتكلم والمخاطب اقوى واخص
من الظاهر ولو ابدل الظاهر منهما في بدل الكل يلزم ان يكون المقصود انقص من غير المقصود مع كونه
وجه الخلاف ال البعض والاشتمال والغلط فان المانع فيها مفقود اذ ليس مدلول الثاني
فيها مدلول الاول فيقال اشتريتك نصفك واعجبتني علمك واشتريتني نصفي واعجبتك علمي
وضربتك الحمار وضربتني الحمار عطف البيان تابع شامل لجميع التوابع غير صفة احتراز عن الصفة
يوضح متبوعه احتراز عن البدل والعطف بالحرف والتاكيد ولا يلزم من ذلك ان يكون عطف
البيان اوضح من متبوعه بل ينبغي ان يحصل من اجتماعهما ايضاح لم يحصل من كل واحد منهما
من حيث الانفراد فيصح ان يكون الاول اوضح من الثاني مثل اقسم بالله ابو حفص
عمر فابو حفص كنية عمر بن الخطاب وعمر عطف بيان له وقصته ان اتى اعرابي الى
عمر ابن الخطاب فقال ان اهلي بعيد واني على ناقة دبراء عجفاء نقباء واستحمله فظنه كاذبا
فلم يحمله فانطلق الاعرابي فحمل بعيره ثم استقبل البطحاء وجعل يقول وهو يمشي
خلف بعيره اقسم بالله ابو حفص عمر ما مسها من نقب ولا دبر اغفر له اللهم ان كان
فجر وكان عمر مقبلا من اعلى الوادي فجعل اذا قال الاعرابي اغفر له اللهم ان كان فجر
قال اللهم صدق صدق حتى التقيا فاخذ بيده فقال ضع عن راحلتك فوضع فاذا
هي نقباء عجفاء فحمله على بعير وزوده وكساه وفصله اي فرقه من البدل
لفظا اي من حيث الاحكام اللفظية واقع في مثل انا ابن التارك البكري بشر فان قوله

بشر ان جعل عطف بيان للبكري جاز وان جعل بدلا منه لم يجز لان البدل في حكم تكرير العامل
فيكون التقدير انا ابن التارك بشر وهو غير جائز كما ذكر فيما سبق في الضارب زيد واخره عليه
الطير ترقبه وقوعا وعليه الطير الثاني مفعولي التارك ان جعلناه بمعنى المصير والا فهو حال وقوله ترقبه
حال من الطير ان كان فاعلا لعليه وان كان جعل افهو حال من الضمير المستكن في عليه
ووقوعا جمع واقع حال من فاعل ترقبه اي واقعة حوله مترقبة لان تلحق روحه لان الطير لا تقع على الحي
الا بعد موته فان الطير لا تقربه واما الفرق المعنوي بينهما فقد بين فيما سبق في الابدال بمثل مالا ان
التارك البكري بشر كما كان عطف بيان للمعرف باللام الذي اضيف اليه الصفة المعرف
باللام نحو الضارب الرجل زيد ويمكن ان يراد بمثاله كل ما هو مثله في ان يكون كل ما خالف
حكمه اذا كان عطف بيان حكمه اذا كان بدلا فيشمل صورة النداء ايضا فانك تقول
يا غلام زيد وزيدا بالتنوين مرفوعا حملا على اللفظ ومنصوبا حملا على المحل اذا جعلته عطف بيان
ويا غلام زيد بالضم اذا جعلته بدلا منه الاول اظهر والثاني فيه المبني اي الاسم المبني
وهذا الحد لا يصح الا لمن يعرف حقيقة المبني على الاطلاق ولا يعرف اسم المبني اذ لو يعرفها كان
تعريفا للمبني بالمبني لانه ذكر في حد المبني لفظ المبني ما ناسب اي اسم ناسب مبني الاصل
وهو الحرف والفعل الماضي والامر بغير اللام والمراد بالمناسبة المناسبة المقتضية في تعريف المعرب
هو هذه المناسبة ولقد فصل صاحب المفصل هذه المناسبة بانها اما بتضمن الاسم
معنى المبني الاصل مثل اين فانه يتضمن معنى الهمزة الاستفهام او شبهه به كالمبهمات فانها
تشبه الحروف في الاحتياج الى الصلة والصفة او غيرهما او وقوعه موقعه كنزال فانه واقع موقع
انزل او مشاكلته للواقع موقعه كفجار او وقوعه موقع ما اشبهه كالمنادى المضموم فانه واقع
موقع كاف الخطاب المشابهة للحرف في نحو ادعوك وبما فيه اليه كقوله تعالى من عذاب يومئذ
فيمن قرأ بالفتح او وقوعه غير مركب مع غيره على وجه تحقق معه عامله فخرج منه المضاف من
المركبات الاضافية المعدودة كغلام زيد وغلام عمرو وغلام بكر مبني والمضاف اليه معرب
ولما كان المبني مقابلا للمعرب وعبر المعرب بان التركيب وعدم المشابهة للمبني الاصل

كان المبني ما انتفى فيه مجموع هذين الامرين اما بانتفائهما معا او بانتفاء احدهما فقط
ككلمة او بمناسبة للحرف وانما اختلف ترتيب كرامة هذه والتركيب في تعريفي المعرب
والمبني تقديما وتاخيرا ايثار التقديم ما هو مفهوم وجودي لشرفه والقابه اي القاب
المبني من حيث حركات اواخره وسكونها عند البصريين ضم وفتح وكسر للحركات الثلاث
ووقف للسكون واما الكوفيون فيذكرون القاب المبني في المعرب وبالعكس والمراد
الحركات والسكنات البنائية لا يعبر عنها البصريون الا بهذه الالقاب لا ان هذه الالقاب
لا يعبر بها الا عنها لانهم كثيرا ما يطلقون على الحركات الاعرابية ايضا كما مر في صدر الكتاب
قال الضمة رفعا والفتحة نصبا والكسرة جرا وعلى غيرها كالقاب الراء في رجل مثلا مفتوحة
والجيم مضمومة وحكمه اي حكم المبني واثره المترتب على بنائه ان لا يختلف اخره اي اخره
لكن لا مطلقا بل باختلاف العوامل اذ قد يختلف اخره لا باختلاف العوامل نحو من الرجل ومن امرأة
ومن زيد وهي اي المبني والتانيث باعتبار الخبر المضمرات واسماء الاشارة والموصولات والمركبات
والكنايات واسماء الافعال والاصوات بالرفع عطف على اسماء الافعال لا على الافعال لعدم
بحث الاصوات وبعض الظروف وانما قال بعض الظروف لان جميعها ليست مبنية بل بعضها
فهذه ثمانية ابواب في بيان الاسماء المبنية ولا بد لكل واحد منها من علة البناء لان الاصل في الاسماء
الاعراب واذا كان مبنيا على الحركة فلا بد عند ذلك من علتين اخريين احداهما علة البناء على الحركة
فان اصل البناء على السكون والاخرى للحركة المعينة لانها لم اختيرت دون الباقين
المضمر ما وضع لمتكلم من حيث انه متكلم يحكي عن نفسه او مخاطب من حيث انه مخاطب
يتوجه اليه الخطاب وقيل المراد بالمتكلم من يتكلم به وبالمخاطب من يخاطب فان انا موضوع
لمن يتكلم به وانت لمن يخاطب به ويخرج بهذا القيد لفظ المتكلم والمخاطب فان اسماء الظاهرة
كلها موضوعة للغائب مطلقا او غائب لتقدم ذكره ويخرج بهذا القيد الاسماء الظاهرة كلها وان
كانت موضوعة للغائب مطلقا اذ ليس تقدم ذكر الغائب شرطا فيها لفظا او معنى او حكما
اراد بالتقدم اللفظي ان يكون المتقدم ملفوظا اما متقدما تحقيقا مثل ضرب زيد غلامه

او تقديرا مثل ضرب غلامه زيد وبالتقدم المعنوي ان يكون المتقدم مذكورا من حيث المعنى
لا من حيث اللفظ وذلك المعنى اما مفهوم من لفظ بعينه كقوله تعالى اعدلوا هو اقرب للتقوى
فان مرجع الضمير هو العدل المفهوم من قوله اعدلوا فكانه متقدم من حيث المعنى لا من حيث اللفظ
ومن سياق الكلام كقوله تعالى ولابويه لكل واحد منهما السدس فانه لما تقدم ذكر الميراث دل
على ان ثمة مورثا فكانه تقدم ذكره معنى واما التقدم الحكمي فانما جاء في ضمير الشان والقصة
لانه انما جيء به من غير ان يتقدم ذكر شيء قصد التعظيم القصة بذكرها مبهمة ليعظم وقعها في
النفس ثم يفسر فيكون ذلك ابلغ من ذكره اولا مفسرا او صار كانه في حكم العائد
الى الحديث المتقدم المعهود بينك وبين مخاطبك وكذا الحال في ضمير نعم رجلا زيد وربه
رجلا وهو اي المضمر بالنظر الى ما قبله قسمان متصل ومنفصل فالمنفصل المستقل
بنفسه غير محتاج الى كلمة اخرى قبله ليكون كالجزء منها مثل هو كالاسم الظاهر سواء كان مجاورا
لعامله نحو ما انت منطلقا عند الحجازية وغير مجاور له نحو ما ضرب الا اياك والمتصل
غير مستقل بنفسه المحتاج الى العامل الذي قبله ليتصل به ويكون كالجزء منه وهو اي المضمر
باعتبار الاعراب اقسام مرفوع ومنصوب ومجرور لقيامه مقام الظاهر وانقسام الظاهر
اليها فالاولان اي المرفوع والمنصوب كل واحد منهما قسمان متصل لانه الاصل ومنفصل
لمانع الاتصال والثالث اي الضمير المجرور متصل فقط لانه لا مانع فيه من الاتصال الذي
هو الاصل وستعرف المانع من الاتصال ان شاء الله تعالى فذلك اي المضمر خمسة انواع
المرفوع المتصل والمنفصل والمنصوب المتصل والمنفصل والمجرور المتصل النوع الاول اي
المرفوع المتصل ضمير ضربت على صيغة المتكلم الواحد الماضي المعلوم وضربت على صيغة
المتكلم المجهول المنتهيين اولهما الى ضربن على صيغة جمع الغائبة المعلوم الماضي وثانيهما الى
ضربن على صيغة جمع الغائبة المجهولة الماضي وانما بدا بالمتكلم لان ضمير المتكلم اعرف المعارف
واخر ضمير الغائب لانه ادون الكل وصورة التصريف هكذا ضربت ضربنا ضربت
ضربتما ضربتم ضربت ضربتما ضربتن ضرب ضربا ضربوا ضربت ضربتا ضربن

هو القياس

هو القياس المجهول والنوع الثاني اي المرفوع المنفصل انا الى هن انا نحن انت انتما انتم انت
انتما انتن هو هما هم هي هما هن والضمير في انت الى انتن اجماعا هو ان والحروف الاخر التي لحقت
دالة على احواله من الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث والنوع الثالث اي المنصوب
المتصل وهو قسمان القسم الاول المتصل بالفعل نحو ضربني الى ضربهن ضربني ضربنا ضربك
ضربكما ضربكم ضربك ضربكما ضربكن ضربه ضربهما ضربهم ضربها ضربهما ضربهن والقسم الثاني المتصل
بغير الفعل نحو انني اننا انك انكما انكم انك انكما انكن انه انهما انهم انها انهما انهن والنوع الرابع اي المنصوب
المنفصل اياي ايانا اياك اياكما اياكم اياك اياكما اياكن اياه الى اياهن وفي اياي خلافات
كثيرة والمختار ان الضمير هو ايا واللواحق للدلالة على التكلم والخطاب والغيبة والافراد والتثنية
والجمع والتذكير والتانيث والنوع الخامس غلامي مثال المتصل بالاسم ولي مثال
المتصل بالحرف غلامي غلامنا غلامك الى غلامهن ولي لنا لك الى لهن وكان القياس
ان يكون ضماير كل من المتكلم والمخاطب والغائب ستة لكنهم وضعوا للمتكلم لفظين يدلان على ستة
معان كضربت وضربنا فضمير ضربت مشترك بين الواحد المذكر والمؤنث وضمير ضربنا بين
الاربعة المثنى المذكر والمثنى المؤنث والجمع المذكر والجمع المؤنث ووضعوا للمخاطب
خمسة الفاظ اربعة غير مشتركة وواحد مشترك بين المثنى المذكر وبين المثنى المؤنث واعطوا الغائب
حكم المخاطب في ذلك فان الضمير في مثل ضربا وضربتا هو الالف المشترك بينهما والتاء حرف التانيث
وبقية الانواع الخمسة جارية على هذا المجرى اعني ان للمتكلم لفظين وللمخاطب خمسة وللغائب
خمسة فصار المجموع اثنى عشرة كلمة لثمانية عشر معنى واذا كان لكل من الانواع الخمسة
اثنى عشرة لثمانية عشر معنى يكون جملتها ستين كلمة لتسعين معنى وتبيين تلك
الامور على الاوضاع لانه لطول الكلام بذكرها فالمرفوع المتصل خاصة يعني لا المنصوب
والمجرور المتصلان يستتر لانهما فضلة والمرفوع فاعل وهو كجزء الفعل فجوز فيه
الاستتار وضعوا للاختصار استتار الفاعل فاكتفوا بلفظ الفعل كما يحذف في اخر الكلمة

المشتهرة بينهم ويكون فيما التبس على الغير عند ما مضى في الترخيم ولكن هذا الاستتار ليس في جميع
الصيغ بل في الفعل الماضي للغائب الواحد المذكر اذا لم يكن مسندا الى الظاهر نحو زيد ضرب
وللواحدة المؤنثة الغائبة اذا لم يكن مسندة الى الظاهر نحو هند ضربت فان التاء علامة
التانيث لا الضمير المرفوع والا لم يجتمع مع الفاعل الظاهر في نحو هند ضربت وفي الفعل المضارع
للمتكلم مطلقا سواء كان مثنى او مجموعا واحدا او فرق الواحد مذكرا او مؤنثا نحو اضرب و
نضرب وللواحد المخاطب المذكر نحو تضرب في اضرب وللواحد الغائب والغائبة
اذا لم يكونا مسندين الى الظاهر نحو زيد يضرب وهند تضرب وفي الصفة مطلقا سواء
كان اسم الفاعل او المفعول او الصفة المشبهة او افعل التفضيل وسواء كان مفردا او مثنى
او مجموعا مذكرا او مؤنثا اذا لم يكن مسندا الى الظاهر نحو اقائم الزيدان كقولك زيد ضارب و
هند ضاربة والزيدان ضاربان والزيدون ضاربون والهندان ضاربتان والهندات ضاربات
وليست الالف في ضاربان والواو في ضاربون ضميرين لانهما ينقلبان ياء في النصب
والجر والضماير لا تتغير عن حالها الا ان تتغير عاملها والعامل ههنا ليس عاملا في الضمير وانما هو عامل
في اسم الفاعل والضمير فاعل له والضمير باق على ما كان عليه في الرفع فلو كانت ضماير لا تتغير
الا ترى ان الياء في تضربين والنون في يضربن والواو في يضربون والالف في يضربان
لا تتغير فهما اي الالف والواو في الصفة حرف التثنية والجمع وليسا بضميرين ولا يسوغ
اي لا يجوز الضمير المنفصل مرفوعا كان او منصوبا لاجل شيء الا لتعذر المتصل اي لاجل
تعذره لان وضع الضمير للاختصار والمتصل اخصر فمتى امكن الاتصال لا يجوز الانفصال و
ذلك اي تعذر المتصل بالتقديم اي تقديم الضمير على عامله لانه اذا تقدم على عامله
لا يمكن ان يتصل به اذ الاتصال انما يكون باخر العوامل او بالفصل الواقع لغرض لا يحصل
الا به اذ المقصود غاية الاتصال وتركه يفوت الغرض او بالحذف اي حذف عامله لانه
اذا حذف عامله لا يوجد ما يتصل به او يكون العامل اي عامله معنويا لامتناع اتصال

اللفظي بالمعنى او يكون عامله حرفا او الضمير المعمول له مرفوعا اذ الضمير المرفوع لا يتصل بالحرف لانه
خلاف لغتهم بخلاف المنصوب نحو انني وانك او بكونه اي كون الضمير مسندا اليه اي لكون ذلك
الضمير صفة جرت على غير من هي اي تلك الصفة كائنة له فانه لو لم ينفصل الضمير عنه لزم
الالتباس في بعض الصور كما اذا قلت زيد عمرو ضاربه هو فانه لو قيل زيد عمرو ضاربه التبس
على السامع ان الضارب زيد او عمرو بل المتبادر انه عمرو لانه اقرب فيظن ان الضمير المستتر
بخلاف ما اذا قيل ضاربه هو فانه لما انفصل الضمير علم خلاف ذلك وعلم ان مرجعه ما هو خلاف
الظاهر وهو زيد والا لا حاجة اليه واذا وقع الالتباس به ورد الانفصال في بعض الصور
حمل عليه ما لا التباس فيه لاطراد الباب فما قال من هي له كالظاهر لكان اشمل واخصر
على ما هو الاصل مثل اياك ضربت مثال التقديم على العامل وما ضربك الا انا مثال الفصل لغرض
وهو تخصيص ههنا واياك والشر مثال لحذف العامل اي اتق نفسك والشر وانا زيد مثال
مثال كون العامل معنويا وما انت قائما مثال كون العامل حرفا وهند زيد ضاربته هي مثال
الضمير الذي اسند اليه صفة جرت على غير من هي له فانه اسند اليه الضاربة الجارية على زيد
حيث وقعت خبرا له وهي صفة لهند حيث قام الضرب بها وانما يصح ذلك اذا كان هي
فاعلا لا تاكيدا واذا كان تاكيدا فصورة الفصل لغرض التاكيد ولكنه تاكيد لازم لا كا
في مثل نحن الزيدون ضاربون نحن وروي عن الزمخشري ضاربتهم نحن وعلى هذا يكون فاعلا
كما قال وحيث ربما تمثل صورة لا لبس فيها ليثبت الحكم في صورة اللبس بالطريق الاولى واذا
اجتمع ضميران وليس احدهما مرفوعا احترز عن نحو اكرمتك اذ المرفوع كالجزء من الفعل فكانه
لم يتحقق الفصل بين الفعل والضمير الثاني فحينئذ يجب اتصاله فان كان على تقدير اجتماعهما وعدم
كون احدهما مرفوعا احدهما اي احد الضميرين اعرف من الاخر احترز عما اذا تساويا
نحو اعطاه اياه حيث يجب الانفصال في الثاني المحترز عن تقدم ما حقه التاخر وبين ما هو كالكلمة
الواحدة من غير مرجح وقدمته اي احد الضميرين الذي هو اعرف على الاخر احترازا عما اذا كان

الاعرف مؤخرا نحو اعطيته اياك فلزم انفصاله لتعذر الكلمة باخر الاعرف ولا يجوز ان يتقدم الاول لو سلم
باجرائه على خلاف الاصل وحكى سيبويه تجويز الاتصال نحو اعطيتهوك فلك الخيار اى اختيار
في الضمير الثاني ان شئت اوردته متصلا نحو اعطيتكه باعتبار عدم الاعتداد بالفصل بما هو متصل
وهو الكاف وان شئت اوردته منفصلا نحو اعطيتك اياه باعتبار الاعتداد بالفصل
وان كان متصلا نحو ضربتك فانه اجتمع فيه ضميران وليس احدهما مرفوعا لان الاول لاضافة و
الثاني بالمفعولية وقدم الاعرف الذي هو ضمير المتكلم فلك الوصل باعتبار عدم الاعتداد
بالفصل بالمتصل ولك الفصل نحو ضربني اياك للاعتداد بالفصل والا اى وان لم يكن احدهما اعرف
او يكون ولكن ما قدمته فهو اى الضمير الثاني على كل من التقديرين منفصل لا غير اما على تقدير الاول
فلئلا يلزم الترجيح في تقديم احد المثلين على الاخر فيما هو كالكلمة الواحدة نحو اعطيته اياه
مثال ما لم يكن احدهما اعرف لكونهما ضميرين غائبين او اعطيته اياك مثال ما يكون احدهما
اعرف وهو الضمير المخاطب ولكن ما قدمته والمختار في خبر باب كان اى خبر كان واخواتها
الانفصال كما تقول كان زيد قائما وكنت اياه لانه كان في الاصل خبر المبتدأ او يجوز ان
يكون خبر المبتدأ ضميرا منفصلا ايضا لان عامله معنوي ويجوز ان يكون ضميرا متصلا ايضا نحو
كان زيد قائما وكنته لانه شبيه بالمفعول وضمير المفعول في مثل ضربته واجب الاتصال فغير شبيه
المفعول ان لم يكن واجب الاتصال فلا اقل من ان يكون جائز الاتصال لكن الاكثر
حمله على رعاية الاصل اولى من رعاية شبهه بالمفعول والاكثر في الاستعمال الانفصال
والضمير المرفوع بعد لولا كثير مع انها بعد لولا مبتدأ ... وفي الخبر تقول لولا انت الى اخرها يعني لولا
انت لولا انتما لولا انتم لولا انتِ لولا انتما لولا انتن لولا هو لولا هما لولا هم لولا هي
لولا هما لولا هن لولا انا لولا نحن وكان الاولى بما سبق ان يقول لولا انا لولا نحن الى اخرها
لكن غير الاسلوب تنبيها على انه ليس بضروري كذلك الا لكثرة استعمال الضمير المرفوع
بعد عسى لكون ما بعد عسى في ... تقول عسيت الى اخرها وجاء في بعض اللغات لولاك وعساك

الى آخرها فذهب الاخفش الى ان الكاف بعد لولا ضمير مجرور وقع موقع المرفوع
فان الضماير قد يقع بعضها موقع بعض كما تقول ما انا كانت فانت في هذا المقام
مع انه ضمير مرفوع وقع موقع المجرور فذهب سيبويه الى ان لولا في هذا المقام حرف
جر والكاف ضمير مجرور واقع في موقعه وذهب الاخفش الى انه ضمير منصوب واقع موقع
المرفوع وسيبويه الى ان عسى محمول على لعل لتقاربهما في المعنى فهذا الفعل الاخفش حرف
نصب وسيبويه في الضمير في العامل ونون الوقاية مع ياء المتكلم لازمة في الماضي
اذا الحقه تلك الياء لتبقى آخر الماضي عن الكسرة الملحقة بالاسم التي هي اخت الجر
ولهذا سميت نون الوقاية نحو ضربني وكذلك نون الوقاية لازمة في المضارع
لكن لا مطلقا بل حال كونه عريا عن نون الاعراب اى عن نون هي الاعراب نحو
تضربني لتبقى آخر المضارع ايضا عن تلك الكسرة بخلاف كسرة تضربني لانها في
الوسط حكما وكذلك كسرة لم يكن الذين كفروا وقل الحق او وانت مع النون الاعراب الكلام
فيه اى في المضارع ومع لدن وان واخواتها يعني ان وكان ولكن وليت ولعل
مخير بين الاتيان بنون الوقاية لمحافظة على الحركات المشابهة من غير لدن وعلى السكون
في اللدن وبين تركها تحرزا عن اجتماع النونات ولو حكما في لعل لقرب اللام من النون
في المخرج وحملا على اخواتها كما في ليت ويختار لحوق نون الوقاية في ليت من بين
اخوات ان لعدم ما في اخواتها وانما لحقها على اخواتها خلاف الاصل وقع من وعن وقد
وقط وحسب محافظة على السكون اللازم الذي هو الاصل في البناء ومع قلة الحروف
وعكسها اى عكس ليت لعل في الاختيار فالمختار فيها تركها النون لثقل التضعيف
وكثرة الحروف ويتوسط الفصل بين المبتدأ والخبر قبل العوامل مثل زيد هو القائم
وبعدها اى بعد العامل مثل كنت انت الرقيب صيغة مرفوع ولم يقل ضمير مرفوع

لمكان الاختلاف في كونه ضميرا منفصلا مطابق للمبتدأ افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا
وتانيثا والتكلم وخطابا وغيبة ويسمى هذا المرفوع فصلا وذلك التوسط لتفصيل ذلك
المرفوع المتوسط بين كونه اى كون الخبر نعتا او خبرا فيما يصلح لهما اى النعت والخبر قال الخليل في
ما لابس فيه وذلك عند اختلاف الاعراب اى الاعلى في كون المبتدأ ضميرا او غيره
ذلك بالحمل على صورت اللبس وشرطه اى شرط الفصل بكون المرفوع اولا يكون الخبر معرفة
لان الفصل انما يحتاج اليه فيهما او افعل من كذا في ما كان قبل المعرفة لامتناع اللام مثل كان زيد
هو افضل من عمرو واقتصر على مثال افعل من بعد دخول العوامل ومن المعرفة ودون الخبر
قبل العوامل لانها عن المثال الكثرتها ولا موضع له اى للفصل من الاعراب عند الخليل
لانه عنده حرف على صيغة الضمير وعند بعضهم اسم مبني لا مقتضى له في الاعراب ولا
عامل ولكن الخليل استبعد الغاء الاسم فذهب الى حرفيته وبعض العرب لا يعرف المبتدأ والخبر
وما بعده خبره بقوله خبره المرفوع على انه خبر والجملة حال او منصوب عطف على ما
مبنيا للجملة وانما يعرف من العرب حيث مبتدأ ويرفع ما بعده في مثل كنت انت الرقيب
وعلمت زيدا هو المنطلق وفي بعض النسخ المتن مبتدأ ما بعده خبره بدون الواو
ويرتفع متعين ويتقدم قبل الجملة وايراد لفظ قبل لتاكيد التقديم لان تقدم الضمير
على مرجعه غير بين معهود ولا بعد ان يقال معنى الكلام ويقع متقدما من غير سبق مرجع
وذلك بحسب المفهوم اعم من ان يكون قبل الجملة او لا فلذلك قيده بقوله قبل الجملة اى
قبل هذا الجنس من الكلام ضمير غائب يسمى ضمير الشان اذا كان مذكرا رعاية للمطابقة
الضمير راجع اليه وضمير القصة اذا كان مؤنثا وجنس ثانيه اذا كان العمدة فيها مؤنثا
لتحصيل المناسبة تفسر ذلك الضمير الغائب لابهامه بالجملة المذكورة بعده اى بهذا الجنس
بعده من الجنس المذكور والظاهر ان قوله يسمى ضمير الشان والقصة معترضة
بيان

بيان للواقع ليس داخلا في بيان القاعدة فانه لا دخل للتسمية في هذا الحكم فانه ثابت
سواء وقع هذه التسمية اولا واتضح يلزم الاستدراك قوله تفسر بالجملة بعده فعلى هذا
لو لم يجعل التقديم على ما ذكرنا ان تقضت القاعدة بقولنا الشان هو زيد قائم على
ان يكون هو مبتدأ او راجعا الى الشان وزيد قائم خبر عنه فانه يصدق عليه انه ضمير
غائب تقدم الجملة مفسرا بالجملة بعده فانه باعتبار رجوعه الى الشان لا يخرج عن الابهام
بالكلية بل انما يرتفع بجملة زيد قائم كما لا يخفى ويكون ضمير الشان او القصة متصلا ومنفصلا
واذا كان متصلا يكون مستترا او بارزا على حسب العوامل فان كان عامله معنويا
بان كان مبتدأ كان منفصلا وان كان لفظيا يصلح الاستتار الضمير كان متصلا
مستترا والا بارزا مثل هو زيد قائم مثال للمنفصل وكان زيد قائم مثال للمتصل المستتر
وانه زيد قائم مثال للمتصل البارز وحذفه اى حذف اللفظ باضماره لانه منصوبا حال
كونه منصوبا ضعيف اى جائز مع ضعف بخلاف ما اذا كان مرفوعا فانه لا يجوز
اصلا لكونه عمدة اما جوازه فلكونه على صورت الفضلات واما ضعفه فلانه حذف ضمير
مراد بلا دليل عليه لان آخر الكلام متصل بالشعر ان من يدخل الكنيسة يوما
يلق فيها جآذرا وظباء الا مع ان المفتوحة اذا خففت فانه اى حذف ضمير الشان
ههنا مع كونه لازم كقوله تعالى واخر دعويهم ان الحمد لله رب العالمين وذلك
لانه قد خففت ان وان لثقلهما بالتشديد الواقع فيهما وبعد تخفيفهما وجدت ان
المكسورة نظير الملفوظ مع ان المفتوحة اقوى شبها بالفعل من المكسورة فهي اجدر بالعمل
واذا لم يوجد لها عامل في الملفوظ قدروا عملها في الضمير الشان لئلا تزيد المكسورة
عليها على مع انها اجدر به ولم يجوزوا اظهار ذلك الضمير لئلا يفوت التخفيف المطلوب
ههنا كما يدل عليه حذف النون وحكموا بلزوم حذف الضمير الشان مع ان المفتوحة اذا خففت

اسماء الاشارة رضي

الاسماء الاشارة المعدودة في المبنيات بحسب الاصطلاح ما وضع اي اسماء وضع كل واحد
منها لمشار اليه اي لمعنى مشار اليه اشارة حسية بالجوارح والاعضاء لان الاشارة
عند اطلاقها حقيقة في الاشارة الحسية فلا يرد ضمير الغائب ونحوه لانها للاشارة
الى معانيها اشارة ذهنية لا حسية ومثل ذلكم الله ربكم مما ليس الاشارة اليه حسية محمول
على التجوز وانما بنيت لشبهها بالحروف كما سبق وهي اي اسماء الاشارة خمسة ذا حال
كونها للمذكر الواحد والعامل فيه الحال معنى الفعل المفهوم من نسبة الخبر الى المبتدا
ولمثناه ذان رفعا وذين نصبا وجرا اي وذان وذين حال كونهما لمثنى المذكر وقدم
ليكون الضمير اقرب الى مرجعه وعلى هذا القياس في التركيب الثلاث الباقية فقوله هي مبتدا
وقوله ذا مع ما عطف عليه مقيدا بالحال واحد منهما بحال خبره وقد يجيء في بعض اللغات ذان
في جميع الاحوال اي الرفع والنصب والجر مثل قوله تعالى ان هذان لساحران على
احد الوجوه وللمؤنثة الواحدة قيل الاصل في لغات المؤنثة الواحدة لانه لم يثنى
منها الا هي وذي وقيل هي الاصل لكونها بازاء ذا في المذكر فينبغي ان يا تثنا وقيل هما اصلان
والقول الثالث انها قدمتا على باقي لغاتها لغلبتهما وتي بقلب الالف تاء وته وذه بقلب
الالف في ليا هاء بغير وصل الياء بها وتهي وذهي بوصل الياء بها ولمثناه اي لمثنى المؤنث
تان في الرفع وتين بالنصب والجر ولم تثنى من لغاتها الا تا لكثرة دورانها في الالسنة وتوهم
بعضهم من اختلاف اواخر ذان وذين وتان وتين باختلاف العوامل انها معربة و
الجمهور على ان الاختلاف ليس بسبب اختلاف العوامل بل في ذان وتان موضوعان لتثنية المرفوع
وذين وتين لتثنية المنصوب والمجرور وقوعهما على صورة المعرب اتفاقي لا لقصد الاعراب
لوجود علة البناء فيها ولجمعها اي جمع المذكر والمؤنث اولاء مدا او قصرا اي ممدودا و
مقصورا واذا كان مقصورا يكتب بالياء ويلحقها اي اسماء الاشارة يعني تدخل على اوائلها

عليه

على سبيل اللحوق هذا المعروض بعد اعتبار الحاقها حرف التنبيه وهي كلمة ها وليس في الحقيقة منها و
وانما هو حرف جيء به للتنبيه على المشار اليه قبل لفظه كما جيء بها اي بالاواخر اسماء الاشارة
حرف الكاف وهو الكاف تنبيها على المخاطب من الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث وانما
جعلت هذه الكاف حرفا لامتناع وقوع الظاهر موقعها ولو كانت اسما لم يمتنع ذلك مثل
ضربك وبك وهي اي حروف الخطاب خمسة والقياس يقتضي الستة واشترك خطاب
الاثنين فرجعت الى خمسة مضروبة في خمسة من انواع اسماء الاشارة يعني المفرد المذكر
والمؤنث وتثنيتهما وجمعهما وهي ستة راجعة الى خمسة لاشتراك جمعهما وانما قلنا من انواع
اسماء الاشارة لان افراد المفرد المؤنث يرتقي الى ستة فتكون اي الحاصل من الضرب
خمسة وعشرين وهي اي الخمسة والعشرين ذاك الى ذاكن يعني ذاك اذا اشرت الى مذكر و
خاطبت مذكرا وذاكما اذا اشرت الى مذكر وخاطبت به مذكرين وذاكم اذا اشرت الى مذكر و
خاطبت مذكرين وعلى هذا القياس ذاك وذينك الى ذاكن اذا اشرت الى مذكرين وخاطبت مذكرا
الى ذانكن يعني اذا اشرت الى مذكرين وخاطبت به مؤنثات وكذلك البواقي يعني تاك
الى تاكن وتيك الى تيكن وذي كذلك يعني الى تانكن وتينكن واولئك بالمد واولاك بالقصر
الى اولئكن واولاكن واما ذيك فقد اورده الزمخشري والمالكي وفي الصحاح لا يقال ذيك
فانه خطأ ويقال ذا للقريب وذلك للبعيد وذاك للمتوسط وجعل المتوسط لان
المتوسط لا يتحقق الا بعد تحقق الطرفين ولما راى المصنف كثرة استعمال كل من هذه الكلمات
الثلث مقام الاخريين منها لم يتخذ بالفرق مذهبا واحاله الى الغير فقال ويقال وتلك
وتانك وذلك مثل ذلك اي ما بين الاخيرتين مشددتين واولالك باللام اي هذه
الكلمات الذي يتبع مثل كلمة ذلك في الدلالة على البعيد ولا يبعد ان يجعل ذلك اشارة الى كلمة ذلك
المذكور سابقا يعني مثلها تانك وتلك وذانك مشددتين واولالك بغير اللام للمتوسط واما هو مثل كلمة ذلك بما بين

اي ذا للقريب وذاك للبعيد

للمتوسط بعد حذف حرف الخطاب منه للقريب وثمة ثم وهنا بضم الهاء وتخفيف النون وهنا
بفتح الهاء وتشديد النون وهو الاكثر وجاء كسر الهاء ايضا للمكان الحقيقي الحسي خاصة لا يستعمل
في غيره الا مجازا على سبيل التشبيه واما ما عداها من اسماء الاشارة فقد يستعمل في المكان وغيره
الموصول اي الموصول المعدود من المبنيات في اصطلاح النحاة ما لا يتم جزءا اي اسم لا
يتم من حيث جزئيته يعني لا يكون جزءا تاما ان كان فاعلا او خبرا او تمييزا او لا يكون جزءا تاما ان كان
تم من الافعال الناقصة والمراد بالجزء التام ما لا يحتاج في كونه جزءا او ما يحمل اليه المركب الا
الى انضمام امر اخر معه كالمبتدا والخبر والفاعل والمفعول وانما يكون جزءا تاما لا
جزءا مطلقا لانه اذا كان المجموع الموصول والصلة جزءا من المركب يكون الموصول ايضا وحده
جزءا لكن لا جزءا تاما الا بصلة وعايد والمراد بالصلة معناها اللغوي لا الاصطلاحي
فان الاصطلاحي عبارة عن جملة مذكورة بعد الموصول مشتملة على ضمير عايد اليه فيتوقف
على معرفة الموصول فلو عرف الموصول بها لزم الدور والقرينة على المراد بها معناها اللغوي
لا الاصطلاحي وعايد لو اريد بها معناها الاصطلاحي لكان ذكر القول مستدركا
لا الاخراج مثل اذ وحيث وليس لها صلة اصطلاحية لكان ان يقول يمكن ان يعرف
الصلة بما لا يتوقف على معرفة الموصول بان الصلة جملة متصلة باسم ما لا يتم جزءا الا
مع هذه الجملة مشتملة على عايد اليه فحينئذ يجوز ان يكون المراد بالصلة معناها الاصطلاحي
ولا يلزم الدور وذكر العايد مع انه ماخوذ في مفهوم الصلة الاصطلاحية تصريح بما علم ضمنا
مبالغة في الاحتراز عن مثل اذ وحيث ولما كان الصلة بمعنيه اعم بحسب المفهوم من ان يكون
خبرية او غير خبرية ولا يكون بحسب الواقع الا خبرية والعايد اعم من ان يكون ضميرا او غيره
واذا كان ضميرا اعم من ان يكون للموصول او لغيره والواجب ان يكون ضميرا للموصول
قال وصلته اي صلة ما لا يتم جزءا الا بالصلة جملة خبرية او ما في معناها كاسم
ارحم وعايد

الفاعل

الفاعل والمفعول والعايد ضمير لا غير ضمير وله اي للموصول لا لغيره وصلة الالف واللام اسم
الفاعل او المفعول لان اللام الموصول شبه لام الحرف فجعلت صلتها اسما في صورة الجملة معنى مفردا
صورة عملا بالحقيقة والشبه جميعا وهي اي الكلمات التي للمذكر والتي للمفرد المؤنث
والذان لمثنى المذكر واللتان لمثنى المؤنث وتحريكهما بالالف في حال الرفع والياء في حال
النصب والجر والاولاء على وزن العلى لجمع المذكر والمؤنث والاي في جمع المذكر اشهر والذين
كاللائين لجمع المذكر واللائي بالهمزة والياء واللاء بالهمزة المكسورة فقط واللاي بالياء
فقط مكسورة او ساكنة اجراء للوصل مجرى الوقف لجمع المذكر والمؤنث الا انها في جمع
المؤنث اشهر واللاتي واللواتي لجمع المؤنث وجاء فيه اللات بحذف الياء وابقاء
الكسرة على التاء وفي اللواتي اللوات بحذف الياء والقاء معا وما بمعنى الذي فيما لا يعقل غالبا
نحو عرفت ما عرفته وجاء فيما لا يعقل نحو والسماء وما بناها ومن بمعنى الذي فيمن يعقل
ويستوي فيهما المفرد والمثنى والمجموع والمذكر والمؤنث واي بمعنى الذي
نحو اضرب ايهم في الدار اي اضرب الذي في الدار واية بمعنى التي نحو
اضرب ايتهن في الدار اي التي في الدار وذو الطائية اي المنسوبة الى بني
طي لاختصاص مجيئها موصولة بلغتهم بمعنى الذي او التي قال الشاعر وبئري ذو
حفرت وذو طويت اي التي حفرتها والتي طويتها وذا بعد ما الكائنة للاستفهام
نحو ماذا صنعت اي ما الذي صنعت والالف واللام اي مجموعهما بمعنى الذي
او التي او المثنى او المجموع والعايد المفعول اي العايد الذي لا يتم الموصول الا به اذا كان

الذي الذا الالاء

مفعولا لا يجوز حذفه او لم يمتنع مانع لانه فضلة لا اذا كان فاعلا لكونه عمدة نحو قوله يبسط الرزق
لمن يشاء ويقدر اي لمن يشاء واعلم ان النحاة وضعوا بابا يسمونه باب الاخبار بالذي
او بما يقوم مقامه ومقصودهم من وضعه تمرين المتعلم فيما تعلمه في هذا الفن من المسائل
وتذكيره اياها فانهم اذا قالوا لاحد اخبر عن الاسم الفلاني في جملة الفلانية بالذي
طريقة الاخبار بالذي لابد له من تذكير كثير من مسائل النحو وتدقيق النظر حتى يعلم ان
ذلك الاخبار في اي اسم يصح وفي اي اسم يمتنع فاراد المصنف الاشارة الى هذا الباب
فقال واذا اخبرت اي اذا اردت ان تخبر عن جزء الجملة بالذي اي باستعانة الذي او
التي او الالف واللام فان الباء ليست صلة للاخبار لان الذي مخبر عنها لا مخبر بها فصدر
تها اي اوقعت كلمة الذي او ما يقوم مقامها في صدر الجملة الثانية وجعلت موضع المخبر عنه وهو زيد
اي في موضع ما هو مخبر عنه بالذي في الجملة الثانية يعني في موضع الذي كان له في الجملة الاولى
ضميرا لها اي لكلمة الذي واخرته اي المخبر عنه عن الضمير خبرا لها في الحال او حين اخرته
يعني جعلته اي جعلت خبرا متأخرا فاذا اخبرت مثلا عن زيد من جملة ضربت زيدا بكلمة
الذي اوقعتها في صدر الجملة الثانية وجعلت في موضع ما هو مخبر عنه في هذه الجملة اعني زيدا
والمراد بموضعه محله الذي كان له في الجملة الاولى وهو محل المفعول من ضربت ضميرا الذي
واخرت المخبر عنه يعني زيدا وجعلته خبرا عن الذي وقلت الذي ضربته زيد وكذلك اي
مثل الذي الالف واللام في الجملة الفعلية خاصة ليصح بناء اسم الفاعل او المفعول منها
فان صلة الالف واللام لا يكون الا اسم الفاعل او اسم المفعول ويمكن ان يؤخذ اسم الفاعل

من المبني للفاعل واسم المفعول من المبني للمفعول بشرط ان يكون الفعل الذي تتضمنه الجملة الفعلية
متصرفا اذ غير المتصرف نحو نعم وبئس وحبذا وعسى وليس لا يجيء منه اسم الفاعل ولا
مفعول فلا يخبر باللام عن زيد في ليس زيد منطلقا ويشترط ان لا يكون في اول ذلك
الفعل حرف لا يستفاد من اسم الفاعل والمفعول معناه الا السين والسوف وحرف
النفي والاستفهام فلا يخبر باللام من زيد في جملة سيقوم زيد فانه اذا بني اسم الفاعل
من سيقوم يكون قائم فيفوت معنى السين فان تعذر امر منها اي من الامور الثلاثة
التي هي تصدير الموصول ووضع عائد الموصول مقام ذلك الاسم وتأخير ذلك الاسم
خبرا تعذر الاخبار ومن ثمة اي من اجل انه اذا تعذر امر منها امتنع الاخبار
بالذي في ضمير الشان اي لا يكون ضمير الشان مخبرا عنه لامتناع تصدير الجملة بالذي
وتأخير المخبر عنه خبرا لوجوب تقديمه على الجملة وكذلك امتنع في الموصوف
بدون الصفة وفي الصفة بدون الموصوف فلا يجوز في ضربت زيدا العاقل ان يخبر
بالذي عن زيد بدون العاقل ولا عن عاقل بدون زيد لاستلزامه وقوع الضمير
صفة او موصوفا بخلاف ما اذا كان الخبر عن مجموعهما فيقال الذي ضربته زيد العاقل
وكذلك امتنع في المصدر العامل بدون المعمول فلا يجوز في نحو عجبت من دق القصار
الثوب ان يخبر بالذي عن دق القصار بدون الثوب لانه يؤدي ان يعمل ضمير الذي
جعل في موضع دق القصار عاملا في الثوب بخلاف الذي عجبت منه دق القصار

الثوب وكذلك امتنع في الحال لان الحال يجب ان يكون نكرة فلا يجوز ان يقع الضمير الذي
هو معرفة في موضعها الحالية وكذلك امتنع في الضمير المستحق لغيرها اي لغير
كلمة الذي لامتناع تصدير الذي لاستلزام ذلك عود ضمير اليها فيبقى ذلك
الغير بلا ضمير وكذلك امتنع في الاسم المشتمل عليه اي على ضمير المستحق لغيرها
نحو قولك زيد ضربت غلامه فلا يصح الاخبار عن غلامه بان يقال الذي
زيد ضربته غلامه لانك اذا جعلت الضمير عائدا الى الموصول بقي المبتدأ بلا عائد
وان جعلته عائدا الى المبتدأ بقي الموصول بلا عائد وكل منهما ممتنع وما الاسمية
لا الحرفية فانها اما كافة نحو انما زيد قائم واما نافية نحو ما ضربت زيدا
موصولة نحو عرفت ما اشتريته واستفهامية نحو ما عندك وشرطية
نحو ما تصنع اصنع وموصوفة اما بمفرد نحو مررت بما معجب لك اي بشيء معجب
لك او بجملة نحو ربما تكره النفوس من الامر له فرجة كحل العقال اي رب شيء تكرهه النفوس
وتامة بمعنى شيء منكر عند ابي علي والشيء معرف عند سيبويه نحو قوله تعالى فنعما
هي اي نعم شيئا او نعم الشيء هي وصفة نحو اضرب ضربا ما اي ضربا كان ومن
كذلك اي يكون موصولة نحو اكرمت من جاءك واستفهامية نحو من غلامك
وشرطية نحو من تضرب اضرب وموصوفة اما بمفرد نحو قوله
وكفى بنا فضلا على من غيرنا حب النبي محمد صلى الله عليه وسلم ايانا اي بشخص غيرنا او بجملة نحو رب

من جاءك وقد اكرمته الا في التامة والصفة فان كلمة من لا يجيء تامة ولا صفة
واي للمذكر واية للمؤنث كمن في ثبوت الامور الاربعة وانتفاء التامة
والصفة واي الموصولة نحو اضرب ايهم لقيت والاستفهامية نحو ايهم اخوك و
ايهم لقيت والشرطية نحو اياما تدعوا فله الاسماء الحسنى والموصوفة نحو يا ايها الرجل
قيل يقع صفة ايضا فلم يجعلها المصنف كمن التي لا يقع صفة اصلا واجيب بان اي
الواقعة صفة هي في الاصل استفهامية لان معنى مررت برجل اي رجل رجل عظيم
يسأل عن حاله لا يعرف كل احد فنقلت من الاستفهامية الى الصفة وهي اي كل
من اي واية معربة بالاتفاق وقد مر لان ركنها في الاعراب غيرها من الموصولات
الا على اختلاف في اللذان واللتان وفي ذو الطائية واخواتها لانه التزم فيها الا
ضافة الى المفرد التي هي من خواص الاسم المتمكن فلا يرد حيث واذ واذا الا اذا كانت اي واية
موصولة حذف صدر صلتها نحو قوله تعالى لننزعن من كل شيعة ايهم اشد على الرحمن
عتيا فيبنى على الضم اي ايهم هو اشد واي بنيت موصولة عند حذف صدر صلتها لتأكد
شبه الحرف من جهة الاحتياج الى امر غير الصلة وبنيت على الضم تشبيها لها بالغايات
لانه حذف منها بعض ما يوضحها كما حذف من الغايات ما يبينها وهو المضاف اليه ولم تبن
الموصوفة لبنائه في مثل يا ايها الرجل كالتي حذف صدر صلتها لانه ذكر في
قسم المنادى ان كل ما يقع المنادى مفردا معرفة فهو مبني وبناء الموصوفة لهذا

فلا حاجة الى الذكر ثانيا وقوله ماذا صنعت وجاز ان يكون ما مبتدأ والذى خبره على
ان يكون ذا بمعنى الذى فيكون التقدير اى شئ الذى صنعت اى صنعته فما مبتدأ
وما بعده خبره او بالعكس وفى جوابه رفع اى مرفوع على انه خبر مبتدأ محذوف كما
اذا قلت الاكرام اى الذى صنعته الاكرام ليكون الجواب مطابقا للسؤال فى
كون كل منهما جملة اسمية والوجه الآخر ان معناه اى شئ ومنهما عبارتان احد
ان ماذا بكمالها بمعنى اى شئ والثانية ان ما معناه اى شئ وذا زائدة والفا
انه ليس لكل منهما معنى بالاستقلال لكون كلمة ذا زائدة فالمفهوم من مجموعهما معنى
اى شئ وفى جوابه نصب اى منصوب على انه مفعول لفعل محذوف كما اذا
قلت الاكرام لكون الجواب مطابقا للسؤال فى كون كل منهما جملة فعلية ويجوز
فى الاول نصب الجواب بتقدير الفعل المذكور وفى الثانى رفعه على انه خبر
مبتدأ محذوف ولم يعتبره المص لفوات المطابقة بين السؤال والجواب

اسماء الافعال

اسماء الافعال ما كان اى اسم كان بمعنى الامر او الماضى الذى بنى من
اقسام المبنى الاصل فعله بنائها كونها مشابهة لمبنى الاصل فمما قيل أُفٍّ بمعنى
التضجر واوّه بمعنى اتوجع فالمراد به تضجرت وتوجعت عبر عنه بالمضارع
لان المعنى على الآن وهو انسب بان يعبر عنه بالمضارع الى لى مثل رويدا
زيدا اى امهله مثال لما هو بمعنى الامر وهيهات وذلك بفتح التاء فى لغة الحجاز
وبكسرها فى بنى تميم وبالضم فى لغة بعضهم اى بعد مثال لما هو بمعنى الما

ض وقدم

ضى وقدم المص الامر لان اكثر اسماء الافعال بمعناه والذى يعلم على ان فالوا ان
هذه الكلمات واشباهها ليست بافعال مع تادية معانى الافعال امر لفظى
وهو ان صيغتها مخالفة لصيغ الافعال وانها لا يتصرف تصرفها لا انها موضو
عة لصيغ الافعال على ان يكون رويد مثلا موضوعة لكلمة امهل قال الرضى
وتبع قال بعضهم ان صه مثلا اسم للفظ اسكت الذى هو دال على
معنى الفعل فهو علم للفظ الفعل لا لمعناه وليس اذ العربى القح ربما يقول صه
مع انه لم يخطر بباله لفظ اسكت وربما لم يسمعه اصلا ولهذا قال المص
كان بمعنى الامر او الماضى ولم يقل ما كان معناه الامر او الماضى والمتبادر ان معنى
يكون بهذا الحسب الوضع فلا يرد مثل الضارب امس نقضا على التعريف
وفعال اى ما يوزن بفعال الكائن بمعنى الامر المشتق من الثلاثى المجرد
قياس اى قياسى كنزال بمعنى انزل قال سيبويه وهو مطرد فى الثلاثى المجرد
ويرد عليه انه لا يقال قوام وقعاد فى قم واقعد فلهذا اول بعضهم
قول سيبويه بانه اراد بالاطراد الكثرة فكانه قيال للكثرة واما فى الرباعى
فاتفقوا على انه لم يات منه الا نادرا وفعال حال كونه مصدرا معرفة كفجار
بمعنى الفجرة او الفجور قال الرضى هو علم قيل مصدر معرفة مؤنث

الفجار بمعنى الفجرة او الفجور

ولم يقم لى الى الآن دليل قاطع على تعريفه ولا تانيثه وحكم كونه صفة لمؤنث مثل
يا فساق بمعنى يا فاسقة مبنية اى كل واحد من القسمين الاخيرين مبنية لمشابهته
لِما اى لفعال بمعنى الامر عدلا ووزنة اما وزنة فظاهر واما عدلا فلما ذهب اليه النحاة
من ان فعال بمعنى الامر معدول عن الامر الفعلى للمبالغة وهذه الصيغة للمبالغة
فى الامر كفعال ونعول للمبالغة فى فاعل قال الرضى والذى ارى ان كون اسماء
الافعال معدولة عن الفاظ الفعل شئ لا دليل لهم عليه كيف والاصل فى كل معدول
عن شئ ان لا يخرج عن النوع الذى ذلك الشئ منه فكيف خرج الفعل بالعدل من الفعلية
الى الاسمية واما المبالغة فهى ثابتة فى جميع اسماء الافعال وسنبين وجهها فى كلام
طويل فمن اراد الاطلاع عليه فليرجع اليه وفعال حال كونه علما للاعيان اى
لعين من الاعيان انما قال على ليخرج باب فساق وانما قال للاعيان ليخرج باب
فجار لانه وان كان علما لكنه للمعانى لا للاعيان وقوله مؤنثا صفة علما او
ذكره للتنبيه على انه لم يقع الا كذلك كقطام على للمؤنث وغلاب كذلك مبنى
فى استعمال اهل الحجاز لمشابهته فعال بمعنى الامر عدلا ووزنة ومعرب
بنى تميم الا ما فى آخره اى الاسم الذى فعال علما للاعيان يكون فى آخره راء فان بنى تميم ا
فيه فاكثرهم يوافقون الحجازيين فى بنائه واقلهم لا يفرقون بين ذوات الراء و

وغيرها يعربون باعراب الكل نحو حضار علما للكوكب وجه الاكثر ان الراء حرف مستثقل
لكونه فى حكم المكرر فاختير فيه البناء لانه اخف اذ سلوك الطريقة الواحدة
اسهل من سلوك طريق مختلفة

الاصوات

الاصوات اعلم ان الاصوات الجارية على لفظ
الانسان اما منقولة الى باب المصادر لزمته المصدرية ولم تصر اسم فعل
او لم يلزم المصدرية وصارت اسم فعل فالاول مثل واها للتعجب وحكمه حكم المصادر
والثانى مثل صه ومه وحكمه حكم الاسماء الافعال واما غير منقولة بل باقية على ما كانت
عليه من كونها اصواتا ساذجة ولم تصر مصادر ولا اسماء الافعال وهى على ثلاثة اضرب
فمنها ما يعرض الانسان عند عروض معنى له كقول المتندم او المتعجب وى وح
لا يقصد ان يحكم على شئ او بشئ ومنها ما يحكى على لفظ الانسان على سبيل الحكاية
بان يصدر من نفسه بان يصوت بشئ كما اذا قلت غاق قاصدا الاصدار ما صدر
به صوت الغراب عن نفسك وح لا يقصد ان يحكم عليه او به ومنها ما يصوت به
لاجل حيوان اما لزجر او دعاء او غير ذلك كما اذا قلت نخ لاناخة البعير
لا يقصد ان يحكم عليه او به وهذه الاقسام كلها مبنيات لانتفاء التركيب فيها واذا
تلفظ بها على سبيل الحكاية كما اذا قلت قال زيد عند التعجب وى او عند اناخة
البعير نخ او غاق عند صوت الغراب فهى فى هذه الحالة مبنية لكن لا لانتفاء

اذا تلفظ بها على سبيل الحكاية

انها اصوات بل من حيث انها حكاية عنها والمراد باصوات حينها ما كانت باقية على
حالها عليه من غير نقلها على سبيل الحكاية وهي بهذا الاعتبار ليست باسماء لعدم كونها
بالوضع وذكرها في باب الاسماء لاجراء مجراها واجتماع حكمها وبنيت لجريها مجرى ما من غير نقلها
بالاتركيب فيمن الاسماء وما الاصوات بهذا الاعتبار كل لفظ انما في لفظ ولم نقل
الحم لعدم الوضع فيها كما عرفت حكى به صوت اي اصدر عن الانسان
تشبيها لصوت شيء كما عرفت في الفصل الثاني من الاصوات الغير المنقولة او صوت
به البهائم يعني مثلا لاناختها او زجرها او دعائها او غير ذلك وانما قلنا خلا لان
من البهائم ذات قوائم الاربع فلا يتناول ما هو للطيور بل لبعض الافراد الانسان
البعض كالصبيان والمجانين واذا كان ذكرها على سبيل التمثيل يتناول التعريف كلها
فالاول كغاق اذا صوت به الانسان تشبيها بالغراب والثاني كنخ مشددة
او مخففة عند اناخة البعير ولم يذكر المصنف القسم الاول وهو ما كان صوت الانسان
ابتداء من غير تعلق بالغير قيل ذلك لانه لما كان في هذا القسم مع تعلقها بالغير
ملحقين بالاسماء المبنية كان كون ذلك القسم كذلك اولى لكونه صوت الانسان من
غير تعلق بالغير المركبات اي المركبات المعدودة من المبنيات كل اسم حاصل
من تركيب كلمتين حقيقة او حكما اسمين او فعلين او حرفين او مختلفين

وجعلها كلمة واحدة ليس بينهما نسبة لا في الحال ولا قبل التركيب وانما قلنا حقيقة او حكما
لئلا يخرج مثل سيبويه فان الجزء الاخير منه صوت غير موضوع لمعنى فلا يكون كلمة لكنه في حكم
الكلمة حيث اجرا مجرى الاسماء المبنية وقوله ليس بينهما نسبة ليخرج مثل عبد الله وتابط
شرا لان بين جزئي كل واحد منهما نسبة قبل العلمية ولا يخفى انه يخرج بهذا القيد مثل
خمسة عشر عن الحد مع انه من افراد المحدود لان بين جزئيه قبل التركيب نسبة العطف
وتعيين النسبة على وجه يخرج منهما هذه النسبة اصعب من خرط القتاد والاحسن ان يقال
المراد بالنسبة نسبة المفهومة من ظاهر هيئة تركيب احد الكلمتين مع الاخر ولا شك
انه يفهم من ظاهر الهيئة التركيبية التي في عبد الله النسبة بالاضافة ومن ظاهر الهيئة
التركيبية التي في تابط شرا النسبة التعليقية التي تكون بين الفعل والمفعول بخلاف مثل
خمسة عشر فان هيئة التركيب احد جزئيه مع الاخر لا يدل على نسبة اصلا كما ان هيئة
تركيب احد جزئي بعلبك مع الاخر لا يدل عليها من غير فرق فالتطبيق الحد على المحدود
طردا وعكسا فان تضمن جزء الثاني حرفا من عطف او غيره بنيا اي الجزآن الاول
لوقوع اخره في وسط الكلمة الذي ليس محلا للاعراب والثاني لتضمنه الحرف كخمسة عشر
فان اصله خمسة وعشر حذفت الواو وركبت عشر مع خمسة ومثل حادي عشر واخواتها
يعني اخوات حادي عشر من ثاني عشر الى تاسع عشر او اخوات كل من خمسة عشر وحادي عشر وانما

او رد مثالين ليعلم ان البناء ثابت في هذا التركيب سواء كان احد الجزئين العدد الزائد على العشرة
او صيغة الفاعل المشتقة منه وقيل فيه نظر لان الثاني فيه لا يتضمن الحرف لانه لا يراد به
حادي وعشر وجوابه ان المراد بصيغة الفاعل اذا اشتق من اسماء العدد واحد من المشتق منه
لكنه لا مطلقا بل باعتبار وقوعه بعد العدد الى ما المشتق منه فان الثالث مثلا
واحد من الثلاثة لكنه لا مطلقا بل باعتبار وقوعه بعد الاثنين فلي اخذه منها الصيغة
من المفردات للدلالة على ما ذكرنا وارادوا ان يأخذوا مثل ذلك من المركبات ولا
ذلك من مجموع الجزئين لان صيغة الفاعل لا يتسع حروفها جميعا فاقتصروا على اخذه من
احد الجزئين او اخذ بعض الحروف من كل جزء مظنة الالتباس واختار الاول لبدل
على المقصود من اول الامر فاخذ من الاثني عشر المتضمن حرف العطف حادي عشر
الواحد من احد عشر بشرط وقوعه بعد العشرة فحادي عشر متضمن حرف العطف باعتبار انه ما خوذ
من احد عشر المتضمن حرف العطف لا باعتبار ان اصله حادي وعشر اذ لا معنى له وعلى
القياس الحادي والعشرون لا فرق بينهما الا بذكر الواو وحذفه الا اثنى عشر واثنتى عشرة
فانه لا يبنى فيهما الجزآن بل بني الثاني للتضمن ويعرب الاول لشبهه بالمضاف
النون والالف اي وان لم يتضمن الثاني حرفا اعرب الثاني مع منع صرفه ان لم يكن قبل
التركيب مبنيا كبعلبك وبني الاول للتوسط المانع من الاعراب وعلى الفتح لانه اخف

في الافصح اي اعراب الثاني مع منع الصرف وبناء الاول انما هو في افصح اللغات وفيه
لغتان اخريان احديهما اعراب الجزئين معا واضافة الاول الى الثاني ومنع صرف
المضاف اليه واخريهما اعراب الجزئين معا واضافة الاول الى الثاني وصرف الثاني
الكنايات جمع كناية وهي في اللغة والاصطلاح ان يعبر عن شيء معين بلفظ غير صريح في الدلالة
عليه لغرض من الاغراض كالابهام على السامعين نحو قولك جاءني فلان وانت تريد زيدا او
المراد بها ههنا ما يكنى به لا المعنى المصدري ولا كل ما يكنى به بل بعضه ولا كل بعض بل بعض معين
فكانهم اصطلحوا في باب المبنيات ان يريدوا بها ذلك البعض المعين ولذلك يقال بعض
الكنايات كما قال بعض الفروق ويتعذر تعريفه الا بالتصريح به مفصلا فلذلك اعرض عن
تعريفها مطلقا وتعرض لذلك البعض المعين فقال الكنايات كم وبنائها لكونها موضوعة وضع
الحروف او لكون الاستفهامية متضمنة لمعنى الحرف وحمل الخبرية عليها وكذا وبنائها لانها
في الاصل ذا اسم الاشارة دخل عليها كاف التشبيه وصار المجموع بمنزلة كلمة واحدة
بمعنى كم وبقي ذا على اصل بنائه وكل واحد منها للعدد والكناية عنه وجاز كذا الكناية
عن غير العدد ايضا نحو خرجت يوم كذا كناية عن يوم السبت او غيره وكيت وذيت
اي للكناية عن الحديث والجملة وانما بنيا لان كل واحد منهما كلمة واقعة موقع الجملة
التي هي من حيث هي لا يستحق اعرابا ولا بناء فلما وقع المفرد موقعها ولم يخل عنها اعراب وبنا

ربح بناء الذي هو الاصل في الكلمات قبل التركيب ومن الكنايات كاين وانما بني لانه كان في التشبيه دخلت
على كلا افراد فصار المجموع كاسم مفرد بمعنى كم الخبرية فصار كانه اسم مبني على السكون
آخره نون لكنه كتب بالنون لان التنوين تمكين ولهذا كتب بعد الياء نون مع ان التنوين لا
صورة له في الخط من بين سائر النباء محافظة على اخواتها فلذلك لم يبدل المضمر بها
فكم الاستفهامية المتضمنة معنى الاستفهام مميز كم الذي يرفع الابهام عن جنس المسئول
عنه منصوب على التمييز مفردا لانها لما كان للعدد ووسط العدد وهو من احد عشر
الى تسعة وتسعين مميزه مفرد ومنصوب جعل مميزه كذلك لانه لو جعل كاحد
الطرفين لكان تحكما وكم الخبرية مميزه مجرورا بالاضافة مفرد تارة ومجموع
اخرى تقول كم رجل عندي وكم رجال كما تقول مائة ثوب وثلاثة اثواب
وانما جاء مفردا لان العدد الكثير مميزه كذلك وانما جاء مجموعا لان العدد الكثير
فيه ما يبين عن كثرته صريحا ولما كان هذا اليس مثله في التصريح بالكثرة جعل جمعه
مميزه كانه يشير الى معنى التصريح بها وتدخل من فيهما اي في مميز كم الاستفهامية
والخبرية تقول كم من رجل ضربت وكم من قرية اهلكنا قال الشارح اي
هذا في الخبرية كثير نحو وكم من ملك وكم من قرية وذلك لمواققته جر المميز المضاف
اليه كم واما مميز كم الاستفهامية فلم اعثر عليه مجرورا بمن في نظم ولا نثر ولا دل
على جوازه كتاب من كتب هذا الفن لكن جوز الزمخشري ان يكون كم في قوله تعالى
سل بني اسرائيل كم آتيناهم من آية بينة استفهامية وخبرية ولما كان كم استفهامية

مبنية كانت او خبرية صدر الكلام لان الاستفهامية تتضمن معنى الاستفهام وهو يقتضي
صدر الكلام ليعلم من اول الامر انه من اي نوع من انواع الكلام والخبرية الف بدل على التكثير
الكثير وهو الفخر من انواع الكلام فيجب التنبيه عليه في اول الامر وكلاهما لو قال كلتاهما
لكان اوفق لقابليت الاستفهامية والخبرية فهو على تاويل كلا هذين النوعين و
كم الاستفهامية والخبرية اي كل واحد منهما يقع مرفوعا ومنصوبا ومجرورا ثم بين
موقع كل واحد منهما بقوله فكل ما اي كل واحد من كم الاستفهامية والخبرية يكون بعده
فعل او شبه فعل لفظا او تقديرا غير مشتغل عنه بضميره او متعلق ضميره فهو من حيث
هو كذلك كان معمولا منصوبا على حسبه اي على حسب عمل هذا الفعل وعمله لا يكون الا تحت المميز
وذلك انك تقول كم يوما ضربت فكم منصوب على الظرفية مع اقتضاء الفعل المفعول
به والمصدر والمفعول فيه وغير ذلك من المنصوبات فتعيينه لاحد المنصوبات انما
يجب بالمميز في الاستفهامية نحو كم رجلا ضربت في المفعول به وكم ضربة ضربت في
المفعول المطلق وكم يوما سرت في المفعول فيه والخبرية مثل كم غلام ملكت وكم
ضربة ضربت وكم يوم سرت وانما جعلنا الفعل او شبهه اعم من ان يكون ملفوظا
او مقدرا ليدخل في قاعدة النصب مثل قولك كم رجلا ضربته اذا جعلته من قبيل
الاضمار على شريطة التفسير وقدرت بعده فعلا غير مشتغل عنه اي كم رجلا ضربت ضربته
فهو من حيث ان بعده فعلا مقدرا غير مشتغل عنه داخل في قاعدة النصب وان لم يجعله

من قبيل ولم يقدر بعده فعلا غير مشتغل فهو من هذه الحيثية مرفوع داخل في قاعدة الرفع وكل
ما قبله اي كل واحد من كم الاستفهامية والخبرية وقع قبله حرف جر نحو بكم رجل مررت
او بكم رجل مررت او مضاف نحو غلام كم رجلا ضربت وغلام كم رجل ضربت فمجرور
بحرف الجر او الاضافة وانما جاز تقدم حرف الجر او المضاف عليهما مع ان
لهما صدر الكلام لان تاثير الجار في المجرور ممتنع لضعفه فجوز تقديم الجار عليهما
على ان يجعل الجار مع المجرور ككلمة واحدة مستحقة للصدر والا
اي وان لم يكن بعده لا لفظا ولا تقديرا فعل ولا شبه فعل غير مشتغل عنه بضميره
ولا المتعلق ضميره ولا قبله حرف جر او مضاف كان مجردا عن العوامل اللفظية
فمرفوع اي فهو مرفوع مبتدا ان لم يكن ظرفا نحو كم ابوك وهذا انما هو على مذهب سيبويه
فانه يخبر عنده بمعرفة عن نكرة متضمنة استفهاما واما عند غير سيبويه فهذا الكلام
على خلاف القياس خبر تقدم على المبتدا لكونه نكرة وما بعده معرفة وخبر ان كان
ظرفا نحو كم يوما سفرك فكم ههنا منصوب المحل اولا وداخل تحت قاعدة النصب باعتبار
الاعمال الكائن فيه وداخل في قاعدة الرفع ثانيا لقيامه مقام ما يليه الذي
هو خبر المبتدا وكذلك اي مثل كم في تادي الوجوه الاربعة الاعرابية بها
المذكورة اسماء الاستفهام والشرط بمعنى انه تاتي تلك الوجوه في جميع هذه الاسماء

لا في كل واحد منها وهي من وما واي ومهما واين واني ومتى مشتركة بين الاستفهام والشرط
واذ المختصة بالشرط وكيف وايان مختصتين بالاستفهام فمن وما واذا كانتا استفهاميتين
متين يتاتي فيهما الوجوه الثلاثة الاول نحو من ضربت وما صنعت وبمن مررت وغلام من
ضربت ومن ضربته وما صنعته ولا يتاتي فيهما الرفع على الخبرية لامتناع خبريتهما واذا
كانتا شرطيتين فكذلك يتاتي تلك الوجوه الثلاثة نحو من تضرب اضرب وما تصنع اصنع
وبمن تمرر امرر وغلام من تضرب اضربه ومن تاتني فهو مكرم وما تقدموا لانفسكم
من خير تجدوه عند الله ولا يتاتي فيهما بل في جميع اسماء الشرط الرفع على الخبرية فانه
لا يقع بعدها الا الفعل ولا يصلح الفعل للابتداء او ما هو لازم الظرفية من هذه
واين وايان وكيف واني واذا ان لم يجر بجار نحو من اين فلا بد من كونها منصوبة على
الظرفية وعن بعضهم ان اذا قد يخرج من الظرفية ويقع اسما صريحا نحو اذا يقوم زيد
اذا يقعد عمرو اي وقت قيام زيد وقت قعود عمرو فهي مرفوعة بالابتداء وقال الشارح الرضي
واني لم اعثر لهذا على شاهد من كلام العرب وما هو لازم الظرفية يرتفع في الاستفهام
محلا مع انتصابه على الظرفية اذا كان خبر المبتدا مؤخر نحو متى عهدك بفلان اي متى كائن
عهدك به واما اذا لم يتات فيه الوجوه الاربع كلها فانه قد يقع في محل الرفع بالخبرية
على تقدير انتصابه على الظرفية نحو اي وقت مجيئك اي اي وقت كان مجيئك فاي وقت على

تقدير انتصابه بالظرفية من في المحل في الخبرية والوجوه الباقية نحو انهم ضربت وبايهم مررت

وانهم قائم وفي مثل كم عمة لك يا جرير وخالة يعني فيما احتمل الاستفهام والخبرية

وذكر المميز وحذفه ثلاثة اوجه هكذا في كثير من النسخ وفي بعضها وفي مثل كم عمة

الى آخره تمييز باعتبار بعض الوجوه وفي النسخة الاولى لكن يحتمل ان يعتبر وجوه الثلاث

في كم احدها رفعه بالابتداء والآخران نصبه على الظرفية وعلى المصدرية فانه لا شك فيما

سبق بقوله منصوبا معمولا على حسب المكيزة وجوه النصب ولا يخفى ان هذا الصنيع

سبق من وجوه اعراب كم ويحتمل ان يعتبر مميزها اعني عمة فاحدها الرفع بالابتداء

الاستفهامية كانت او خبرية والآخر على النصب على تقدير كونها استفهامية والجر

على تقدير كونها خبرية ولا يخفى ان هذا الوجه مبني على اعتبار جواز حذف مميز كم وهو

غير مذكور فيما سبق فكان الليق تاخير هذا عن قوله وقد يحذف في مثل كم مالك

فاما النسخة الاخرى فلا يحتمل الا الوجه الاخير والبيت للفرزدق يهجو جريرا وتمامه

فدعاء قد حلبت علي عشاري الفدعاء المعوجة الرسغ من اليد او الرجل فيكون منقلبة

او القدم بحيث انما لكثرة الخدمة صارت كذلك او بمعنى خلقته لها تشبيها لها

بسوء الخلقة وانما عدمن حلبت على لتضمنه معنى ثقلت اي كانت كارها لخدمتها

منها خدمتي على كره مني واختار من انواع خدمتها الحلب لانه خدمت الموالي والرقيق

وهي البلغة الذم في خدمة الاناث والعشار جمع عشراء وهي التي اتى على حملها عشرة اشهر

واختارها لانها يتاذى من الحلب ولا تطيع لسهولة في حلبها زيادة مشقة

وفي ذكر عمة وخالة اشارة الى رذالة طرفيه ابيه وامه فالاستفهام على تقدير النصب

على سبيل التحكم كانه يسال عن كمية عدد عماته وخالاته فيسال او كونها خبرية على تقدير الجر

على سبيل التحقيق اي كثير من عماتك وخالاتك حلبت علي عشاري واذا حذفت المميز

اي كم مرة او كم حلبة على التهكم او كم مرة او حلبة على التكثير فارتفاع عمة على الابتداء

ومحصل توضيحه بقولك وخبره قد حلبت وكم استفهامية كانت او خبرية على تقدير

ارتفاع عمة في موضع النصب لان الفعل الواقع بعدها مسلط عليها تسلط الظرفية

او المصدرية واذا رفعت عمة رفعت خالة وندعاء واذا نصبتها نصبتها واذا

خفضتها خفضتها وذلك واضح وقد يحذف مميز كم الاستفهامية كانت او خبرية

في مثل كم مالك وكم ضربت اي في كل مثال قامت قرينة دالة على المحذوف فانه اذا سئل

عن كمية مالك او اخبر عن كثرة فظاهر الحال قرينة على انه سؤال عن كمية دراهمه

او دنانيره او اخبار عن كثرتها فمعناه كم درهما او دينارا او كم درهم او دينار

مالك فكم في هذا المثال مرفوع على الابتداء ومالك خبره واذا سئل عن كمية ضرب بعد العلم

بوقوعه او اخبر به فظاهر ان السؤال او الاخبار انما هو بالنسبة الى المرات فكم

او مرة اي كم مرة ضربت او المصدرية اي كم ضربة او ضربة ضربت فكم في هذا المثال اما منصوب على الظرفية

او المصدرية والفرق بين المعنيين اذا كان المصدر للنوع فظاهر واذا كان للعدد فا

الملحوظ في الظرفية اولا الزمان الدال عليه الالفاظ الموضوعة للزمان وفي المصدرية

اولا الحدث الدال عليه لفظ المصدر ويحتمل ان يكون مثال الثاني بتقدير كم رجلا

او رجل ضربت فعلى هذا التقدير يكون كم منصوبا على المفعولية الظروف اي الظروف

المعدودة من المبنيات المعبر عنها عند تعداد بعض الظروف فلا حاجة الى ذكر البعض

منها اي تلك الظروف ما اي ظرف قطع عن الاضافة بحذف المضاف اليه عن اللفظ

حال كونه منويا فان عند نسيانه اعرب مع التنوين كرب بعد كان ضرام قبلا وسميت الظروف

المقطوعة عن الاضافة غايات لان غاية الكلام كانت ما اضيفت اليه فلما حذف

المضاف اليه صارت غايات ينتهي بها الكلام وانما بنيت لتضمنها معنى حرف الاضافة وشبهها

بالحروف في الاحتياج الى المضاف اليه واختير الضم لجبر النقصان كقبل وبعد وما

اشبههما من الظروف المسموع قطعها عن الاضافة نحو تحت وفوق وقدام وخلف

ووراء ولا يقاس عليها ما بمعناها وتجويز هذه الظروف على قلة ان يعوض التنوين

من المضاف اليه فتعرب فان قيل فساغ لي الشراب وكنت قبلا اكاد اغص بالماء

الفرات فلا فرق بين ما اعرب من هذه الظروف المقطوعة وبين ما بني منها

وقال بعضهم بل انما عربت لعدم تضمنها معنى الاضافة فمعنى كنت قبلا اي قديما وقال الشارح

الرضي والاول هو الحق واجرى مجراها اي مجرى الظرف المقطوع عن الاضافة لا غير وليس

غير في حذف مضاف اليه والبناء على الضم وانهم يكن غير من الظروف لشبهها الغايات لشدة الابهام

الذي فيه كما فيها ولا يحذف منها المضاف اليه الا بعد لا وليس نحو افعل هذا لا غير وجاءني

زيد ليس غير لكثرة استعمال غير بعد هما كذلك اجرى مجرى الظروف حسب لشبهها بالغيرة كثرة

الاستعمال وعدم تعرفها بالاضافة ومنها اي من الظروف المبنية حيث للمكان وقال الا

قد يستعمل للزمان ولا يضاف الا الى الجملة اسمية كانت او فعلية في الاكثر اي اكثر الاستعمال وقد

جاء اما ترى حيث سهيل طالعا فحيث فيه مضاف الى مفرد وهو سهيل مفعول ترى اي اما ترى

مكان سهيل طالعا وانما بنيت على الضم كالغايات لانها حالية الاضافة الى الجملة والمضاف

الى الجملة في الحقيقة مضاف الى المصدر الذي تضمنه الجملة فهي وان كانت في الظاهر

مضافة الى الجملة فاضافتها اليها كلا اضافة فهي شبيهة بالغايات المحذوف ما اضيفت اليه فبنيت

الضم مثلها ومع الاضافة الى المفرد يعرب بعضهم لزوال علة البناء اي الاضافة الى الجملة

والاشهر ابقاؤه على بناءه لشذوذ الاضافة الى المفرد ومنها اي من الظروف المبنية اذا

زمانية كانت او مكانية وانما بنيت لما ذكرنا في حيث وهي اذا كانت زمانية للمستقبل

اي للزمان المستقبل وان كان داخلا على الماضي وذلك لان الاصل في استعمالها ان يكون

وكان من ازمنة المستقبل مختص من بينها بوقوع حدث فيه مقطوع به في اعتقاد المتكلم
والدليل عليه استعماله في الاغلب والاكثر في هذا المعنى نحو اذا طلعت الشمس فوزنهم اذا الشمس
كورت وبهذا اكثر في الكتاب العزيز استعماله لقطع علام الغيوب بالامور المتوقعة وقد
استعمل في الماضي كاذ في قوله تعالى حتى اذا بلغ بين السدين وحتى اذا ساوى بين الصدفين
وحق اذا ان جعلنا ما دخل عليها ان في اذا معنى الشرط وهو ترتب مضمون الجملة على اخرى
فتضمنت حرف الشرط فهذه علة اخرى لبنائها ولذلك الكون معنى الشرط فيها الكثير
اي جعل مختارا بعد اذا الفعل لمناسبة الفعل الشرط وجوز الاسم ايضا على الوجه الغير
المختار لعدم تأصلها في الشرط مثل ان ولو وقد تكون اي اذا للمفاجأة مجردة عن معنى الشرط بل
يقال لها اذا المفاجأة الا مفاجأة من قولهم فجئته مفاجأة بالفتح اذا لقيته وانت لا تشعر
به فيلزم المبتدأ بعده فرقا بين اذا هذه وبين اذا الشرطية والمراد بلزوم المبتدأ
غلبة وقوعه بعدها فلا ينافي فيما سبق من عدم وجوب الرفع بعدها في باب اضمار على
التفسير نحو خرجت فاذا السبع اي لكون فاذا السبع حاضر او واقف وقد عرفت في الخبر والعامل في
اذا هذه معنى المفاجأة وهو عامل لا يظهر فقد استغنوا عن اظهاره لقوة ما فيه من
الدلالة عليه وانما الفاء فيه للسببية فان مفاجأة السبع مسببة عن الخروج والاقرب
انه التحقيق انها للعطف من جهة المعنى اي خرجت ففاجأت وحاصل المعنى

خرجت ففاجأت زمان وقوف السبع كما هو مذهب الزجاج ان اذا هذه زمانية او مكانية
وقوف السبع كما ذهب اليه المبرد فانها عنده مكانية وقوله زمان وقوف السبع او مكانه مفعول به
لفاجأت لا مفعول فيه والا لم يبق اذا ظرفية بل يصير اسمية بل المفعول به محذوف اي فاجأت
في زمان وقوف السبع او مكانه اياه وقد يكون لمجرد الظرف نحو آتيك اذا احمر البسر اي وقت احمرار
البسر وقد يستعمل للمجرد بمعنى الظرفية نحو اذا يقوم زيد اذا يقعد عمرو وقد سبقت الى الاشارة
ومنها اي من الظروف المبنية اذ وهو الكائنة للماضي وبناؤه لما مر في حيث او لكونه وضعا ضعيفا على حرفين
وقد يجيء للمستقبل كقوله تعالى فسوف يعلمون اذ الاغلال في اعناقهم ويقع بعدها الجملتان الاسمية والفعلية
لعدم اشتمالها على معنى الشرط المقتضي اختصاصها بالفعلية نحو كان ذلك اذ زيد قائم واذ
قام زيد وقد يجيء للمفاجأة نحو خرجت فاذ زيد قائم ولغلبته بحيثيتها لم يذكر المصنف ومنها
اين وانى فيهما للمكان استفهاما وشرطا اي حال كونهما للاستفهام والشرط وبنائهما
بتضمن حرف الاستفهام او الشرط نحو اين زيد واين تكن اكن وانى زيد وانى تجلس اجلس وقد
جاء انى زيد بمعنى كيف وانى القتال بمعنى متى ومنها متى للزمان فيهما اي في الاستفهام والشرط
نحو متى القتال ومتى تخرج اخرج ومنها ايان للزمان استفهاما مثل قوله تعالى ايان يوم الدين
والفرق بينهما ان ايان يختص بالامور العظام وبالمستقبل فلا يقال ايان نوم النائم
قيام زيد وايان قدوم الحاج بخلاف متى فانه غير مختص بها والمشهور فتح الهمزة والنون مخففة

وقد جاء كيفما ايضا ومنها كيف الكائنة للحال استفهاما اي حال كونها سؤالا عن صفة والمراد بالحال
صفة الشيء لا زمان الحال كما توهم بعض الشارحين قال صاحب المفصل وكيف جار مجرى
الظرف ومعناه السؤال عن الحال تقول كيف زيد اي على اي حال هو ويستعمل للشرط على
ضعف عند البصريين نحو كيف تجلس اجلس اي على اي هيئة تجلس اجلس ومطلق عند
الكوفيين نحو كيف تجلس اجلس فان كان بعدها اسم فهو في محل الرفع بالخبرية وان كان
بعده فعل مثل كيف جئت راكبا او ماشيا ومنها اي من الظروف المبنية مذ ومنذ
بنيا لموافقتهما مذ ومنذ حرفين ويكونان تارة بمعنى اول المدة اي اول مدة زمان
الفعل المتقدم عليهما نحو ما رأيته مذ ومنذ يوم الجمعة اي اول زمان عدم رؤيته يوم
الجمعة فيليهما اي يقع بعدهما اي بعد مذ ومنذ المفرد اي الاسم المفرد لا المثنى والجمع
حقيقة كالمثال المذكور متقدم او حكما نحو ما رأيته مذ يومان
اي في اول مدة عدم رؤيته هذان اليومان فما دام لا يلاحظ هذان اليومان امرا
واحدا لا يحكم عليهما باولية المدة لان اول المدة انما يكون امرا واحدا لا شيئين
او اشياء فالمثنى والجمع اذا وقعا اول المدة يكونان في حكم المفرد المعرفة حقيقة
كالمثال المتقدم او حكما نحو ما رأيته مذ يوم لقيتني فيه لحصول التعيين المقصود
من كونه معرفة وانما كان التعيين مقصودا لانه لا فائدة في جعل الوقت

المجهول اول

المجهول اول مدة فعل لا تري اوليته وقت ما زمان مدة الفعل معلوم بالفرد وتارة يكونان اي مذ ومنذ
بمعنى جميع المدة اي جميع المدة زمان الفعل قبلهما اي مذ ومنذ المقصود اي الزمان الذي قصد
بيانه حال كونه متصلا بالعدد اي بعدد المستغرق جميع اجزائه بحيث لا يشذ منه الشيء نحو ما رأيته
مذ يومان اي جميع اجزاء مدة زمان عدم رؤيته يومان لا ازيد ولا انقص وقد يقع بعدهما المصدر
نحو ما خرجت مذ ذهابك او الفعل نحو ما خرجت مذ ذهبت او ان
مثقلة كانت او مخففة نحو ما خرجت مذ انك ذاهب او ما خرجت مذ ان ذهبت او الجملة الاسمية
نحو ما خرجت مذ زيد مسافر ولم يذكر لقلته فيقدر بعدهما زمان مضاف اما اجد مذ الامر
ليصح حمل ما بعدهما عليهما فكان التقدير في ما خرجت مذ ذهابك مذ زمان ذهابك وعلى هذا القياس
فيما بقي وهو اي كل واحد من مذ ومنذ اسمين مبتدأ وما بعدهما معرفتان لكونهما في تاويل
لانهما اما بمعنى في اول المدة او جميع المدة وخبره ما بعده اي خبر كل منهما يقع بعده خلافا
للزجاج فانهما عنده خبر المبتدأ والمبتدأ ما بعدهما ويرد انه يلزم ان يكون المبتدأ في مثل نحو
مذ يومان نكرة والخبر معرفة وذلك غير جائز واعلم انهما اذا كانا مبتدأ او خبرا فهما اسما
صريحا لا لزمان فلا يصح عدهما في الظروف المبنية الا ان يراد بظرفيتها كونهما في اسماء الزمان
لا انهما يقعان ظرفا في تركيبهم ومنها اي من الظروف المبنية لدى بالالف المقصورة
ولدن بفتح اللام وضم الدال وسكون النون ولدن بفتح اللام وسكون

الدال وكسر النون ولَدُنْ بفتح اللام والدال وسكون النون ولُدْن بضم اللام وسكون الدال وكسر
النون ولَدِ بفتح اللام وكسر الدال ولُدْ بضم اللام وسكون الدال ولَدْ بفتح اللام وضم الدال وبناؤها
لشبه بعضها وضع الحروف وحمل البقية عليه وكلها بمعنى عند والفرق انه يقال المال لدن زيد
فيما يحضر عنده وعنده في خزانته وان كان غائبا عنه ولا يقال المال لدى زيد وقد تنصب
العرب بلدن في جملة محدودة خاصة كما في تشبيها لنونها بنون التنوين مثل لدن زيادة
يحذف عنها ويثبت ولكن غدوة اكثر استعمالا من بكرة وغيرها ومنها قط مفتوح
القاف ومضموم الطاء المشددة وهذه اشهر لغاتها وقد يخفف الطاء المضمومة وقد يضم
القاف اتباعا لضمة الطاء المشددة او المخففة وجاء قط ساكن الطاء مثل قط الذي هو
اسم فعل فهذه خمس لغات كلها للماضي المنفي اي لاجل الفعل الماضي المنفي او زمان نحو
الماضي المنفي وقوع الشيء فيه ليستغرق النفي جميع الازمنة الماضية نحو ما رايته قط وبناء
المخفف لوضعه وضع الحروف وبناء المشددة لشبهها بها اتحادا وقيل حملا على اخته ومنها عوض
بفتح العين وضم الضاد وقد جاء بفتح الضاد وكسرها للمستقبل اي لاجل
فعل المستقبل المنفي او زمان المستقبل المنفي فيه وقوع الشيء ليستغرق النفي
جميع الازمنة المستقبلة نحو لا اراه عوض وبناء عوض على الضم لكونه مقطوعا عن
الاضافة كقبل وبعد بدليل اعرابه مع المضاف اليه نحو عوض العائضين اي دهر الداهرين

الداهرين

الداهرين ومعنى الداهر والعائض الذي يبقى على وجه الدهر والظروف المضافة الى الجملة
هو الى الكلمة اذ المضاف الى الجملة يجوز بناؤها لاكتسابها البناء من المضاف اليه ولو بواسطة على
الفتح للخفة نحو قوله تعالى يوم ينفع الصادقين صدقهم وقوله من خزي يومئذ فيمن قرأ بالفتح
ويجوز اعرابها ايضا لكونها اسما مستحقة للاعراب ولا يجب لان اكتساب المضاف الى المبني البناء
منه وكذلك اي كالمذكور من الظروف في جواز البناء على الفتح والاعراب مثل وغير مع
ما وان مخففة وان مشددة مثل قيامي مثل ما قام زيد وقيامي مثل ان يقوم ومثل
انك تقوم لكن بناؤها الظروف المضاف الى الجملة نحو اذ وحيث وبهذا المناسبة ذكرها في
بحث الظروف ويجوز اعرابها لكونهما اسمين مستحقين للاعراب المعرفة والنكرة
اي هذا باب بيان المعرفة والنكرة من اقسام الاسم المعرفة ما اي اسم وضع بوضع جزئي
او كلي لشيء متلبس بعينه اي بذاته المعينة المعلومة للمتكلم والمخاطب المعهودة بينهما فالشيء
مقيد بهذه المعلومية والمعهودية اذا وضع له اسم فهو المعرفة واذا وضع له اسم باعتبار
ذاته مع قطع النظر عن هذه الحيثية فهو نكرة فقوله ما وضع لشيء شامل للمعرفة والنكرة
وقوله بعينه يخرج عنه النكرة وهي اي المعرفة ستة انواع بالاستقراء واشار الى ترتيبها
في الذكر الى ترتيبها بحسب المرتبة الاول المضمرات فانها موضوعة بازاء معان
معينة متشخصة باعتبار امر كلي فان الواضع لاحظ اولا مفهوم المتكلم الواحد من حيث انه

انه يحكي عن نفسه مثلا وجعل آلة لملاحظة افراده ووضع لفظ انا بازاء كل واحد
واحد من تلك الافراد بخصوصه بحيث لا يفاد ولا يفهم الا واحد بخصوصه من تلك الافراد
المشترك فيتعقل ذلك المشترك آلة للوضع لا انه الموضوع له فالوضع كلي والموضوع
له جزئي متشخص والثاني الاعلام الشخصية كما اذا تصور ذات زيد ووضع لفظ
زيد بازاءه من حيث معلوميته والمعهودية او الجنسية كما اذا تصور مفهوم الاسد
وهو الحيوان المفترس ووضع بازاءه من حيث معلوميته ومعهوديته لفظ اسامة
فهذا اللفظ بهذا الاعتبار علم لهذا المعنى الجنسي ومعرفة بخلاف ما اذا وضع لفظ الاسد
بازاء هذا المعنى الجنسي مع قطع النظر عن معلوميته ومعهوديته فانه بهذا الاعتبار
نكرة والثالث المبهمات يعني اسماء الاشارة والموصولات وانما سميت مبهمات لان
اسم الاشارة من غير اشارة مبهم وكذا الموصولات من غير الصلة وهذا القسم من قبيل الوضع
العام والموضوع له خاص فانها موضوعة بازاء معان معينة معلومة ومعهودية من
معلوميتها ومعهوديتها وضعا عاما كليا فان الواضع اذا تعقل مثلا معنى المشار اليه المفرد
المذكور وعين لفظ بازاء كل واحد من افراد هذا المفهوم كان هذا وضعا عاما لان
التصور المعتبر فيه عام وهو المشترك بين تلك الافراد والموضوع له خاص لان
كل واحد من تلك الافراد لا المفهوم المشترك بينها والرابع والخامس ما عرف باللام

باللام العهدية

باللام العهدية او الجنسية او الاستغراقية واختار الخليل دخول اللام الا ان ابدال التحسين اللفظ والميم في لغة حمير
حمير في امسفر بدل من اللام فلا يعد باد خلته قسما آخر من المعارف او عرف بالنداء نحو يا رجل اذا قصد
به معين بخلاف يا رجلا لغير معين فانه نكرة ولم يذكره المصنف لرجوعه الى ذي اللام اذ اصل يا رجل
يا ايها الرجل والسادس المضاف الى احدها اي احد امور الخمسة المذكورة ولا يستلزم صحته
الاضافة الى واحد منها صحتها بالنسبة الى كلها واحد فلا يرد انه لا يصح الا بالنسبة الى الاربع
الاول فان المضمر لا يضاف اليه فكان على ان يقول والمضاف الى المعرفة ليدخل فيه
المضاف الى المضاف الى المعرفة ايضا مثل غلام ابيك والجواب ان المراد بالمضاف اليه ما هو اعم
من ان يكون بالذات او بالواسطة ولا يخفى عليك ان الظاهر ما سبق ان المضاف اذا كان
غيرا ومثلا او شبههما فهو مستثنى من هذا الحكم معنى اي اضافة معنى يعني اضافة معنوية
تقول معنى مفعول مطلق بحذف المضاف واحترز به عن المضاف الى احد هذه الامور اضافة
لفظية فانها لا تفيد تعريفا ولما سبق تعريف المضمرات والمبهمات ومعنى المضاف الى احدها
معنى ظاهر والمعرف باللام او النداء مستغن عن التعريف حقق العلم بالتعريف وقال
العلم اسما كان او لقبا او كنية لانه ان صدر بالاب او الام والابن والبنت
والا فان قصد به مدح او ذم فهو اللقب والا فهو الاسم ما وضع لشيء بعينه شخصا
او جنسا واحترز به عن النكرات والاعلام الغالبة التي تعينت لفرد معين

بغلبة الاستعمال فيه واخليه عن التعريف لان غلبة استعمال المستعملين بحيث اختص العلم الغالب
بفرد معين بمنزلة الوضع من واضع معين فكان هؤلاء المستعملين وضعوا ذلك
غير متناول غيره اي حال كون ذلك الاسم الموضوع لشيء بعينه غير متناول غير ذلك الشيء با
فيه واحترز به عن المعارف كلها فانها بوضع واحد تتناول ولا بوضع واحد لكلا يخرج
الاعلام المشتركة فلعله اشار الى ترتيب انواع المعارف في الاعرفية بترتيبها في الذكر
اراد التنبيه على ترتيب اصنافها فيما يكون فيه هذا الترتيب فقال واعرفها اي اعرف المعارف
يعني اقلها لبسا عند المخاطب من حيث اصنافها المضمر المتكلم لبعد وقوع الالتباس في ضمير المتكلم
ثم المضمر المخاطب فانه يتطرق فيه ما لا يتطرق في المتكلم الا ترى انك اذا قلت انا
لم يلتبس بغيره واذا قلت انت جاز ان يلتبس بآخر فيتوهم ان الخطاب له وليس المراد
الاعرفية الاكثرية المعرفة ابعد من اللبس ثم المضمر الغائب ولم يذكره لان علم الاعرفية
المتكلم والمخاطب انه ادون واقتصر على بيان النسبة بين الاصناف المضمرات
سائر المعارف لا تفاوت بين اصنافها الا المضاف الى احدها فان فيه تفاوتا باعتبار
تفاوت المضاف اليه ولهذا ما اثبت التفاوت بين اصنافه وبعدها بين
المضاف اليه واصنافه وهذا الترتيب الذي ذكره هو مذهب سيبويه فان فيه اختلافات
كثيرة والنكرة ما وضع لشيء لا بعينه اي لا باعتبار ذاته المعينة المعلومة المعهودة

من حيث هو كذلك فقوله ما وضع شامل للمعرفة والنكرة وبقوله لا بعينه خرجت المعرفة اسماء العدد
وانما افردها بالذكر لان لها احكاما خاصة ليست لغيرها وهي ما وضع اي الفاظ وضعت لكمية آحاد
الاشياء منفردة كانت تلك الآحاد او مجتمعة فان الاشياء هي المعدودات وآحادها
كل واحد واحد منها وكمية الآحاد ما يجاب به اذا سئل عن واحد واحد او عن كثير من آحاد
من تلك المعدودات بكم والالفاظ الموضوعة بازاء تلك الكميات بان تكون كل واحد
منها موضوعا لكمية الواحدة منها اسماء العدد فالواحد موضوع لكمية آحاد الاشياء
اذا اخذت منفردة فاذا سئل عن معدود معدود منها بكم هو يجاب بالواحد والاثنان
موضوع لكميتها اذا اخذت مجتمعة متكررة مرة واحدة فاذا سئل عن معدود معدودين
يجاب بالاثنين وهكذا الى ما لا نهاية وظهر من هذا التقرير ان لفظ الواحد والاثنين داخلان
في هذا التعريف لانهما من اسماء العدد عند النحاة وان لم يكونا عند بعض الحساب منه
ولما كان المتبادر من هذه العبارة ان تفهم الكمية من الموضوع له من غير اعتبار معنى الآخر
لا ينتقض التعريف بمثل رجل ورجلين وزراع وذراعين ودرهم ودرهمين حيث
لا يفهم منها الواحد والاثنينية فقط اصولها اي اصول اسماء العدد التي يتفرع
منها باقيها اما بالحاق تاء التانيث كواحدة واثنتان او باسقاطها كثلث الى تسع
او التثنية كمائتين والفين او بالجمع كمئات والوف وعشرين او بالتركيب

ثم تقول فيما زاد على مائة والف وما يتفرع عنهما بالعطف اي بعطف الزائد عليهما او عطفهما
على الزائد حال كون الزائد واقعا على صورة ما تقدم من الاسماء العداد من غير تغيير وتبديل
فتقول مائة وواحد وواحدة ومائة واثنان واثنتان ومائة وثلثة رجال او
ثلث نسوة ومائة واحد عشر رجلا او احدى عشرة امرأة ومائة واحد وعشرون
رجلا او احدى وعشرون امرأة ومائة واثنان وعشرون رجلا او اثنتان وعشرون
امرأة ومائة وثلثة وعشرون رجلا او ثلث وعشرون امرأة الى مائة وتسعة
وتسعين رجلا او تسع وتسعين امرأة وكذا الحكم في تثنية المائة والالف وجمعيتها
ويجوز ان يعكس العطف في الكل فتقول واحد ومائة الى ما ذكرنا والاصل في
ثماني عشرة فتح الياء لانها صدر من الاعداد المركبة على الفتح كثلاثة
عشر وجاز اسكانها اي اسكان الياء لتثاقل المركب بالتركيب كما في
معدي كرب وشذ حذفها اي حذف الياء وبفتح النون لانها اذا حذفت الياء
فالوجه بقاء الكسرة كما في قولك جاءني القاض اذا حذفت الياء الا ان
الذي سوغ ذلك فيه كونه مركبا فروعي زيادة الاستثقال فجعل موضع الكسرة
فتحة قال الشارح الرضي ويجوز كسرها ليدل على الياء المحذوفة لكن الفتح اولى
لتوافق اخواته لانها مفتوحة الاواخر مركبة مع العشرة ولما فرغ من بيان

حال اسماء الاعداد اخذ في بيان حال مميزاتها وابتدأ من الثلثة لانه لا مميز للواحد والاثنين كما
سيصرح به فقال ومميز الثلثة الى العشرة والثلث الى العشر مخفوض اي مجرور ومجموع لفظا نحو
ثلثة رجال او معنى نحو ثلثة رهط اما كونه مخفوضا فلانه لما كثر استعمالها آثروا فيه جر التمييز بالاضافة
للتخفيف لانه اسقط النون او التنوين واما كونه مجموعا ليطابق المعدود العدد الا في ثلثمائة الى
تسع مائة استثناء من قوله مجموع لانهم لم يجمعوا مائة حين ميزوا بها ثلثة واخواتها وكان قياسها ان
يقال مئات او مئين لان للمائة جمعين احدهما على صورة جمع المذكر السالم وهو مئون و
جمع المؤنث وهو مئات ولا يجوز اضافة العدد الى جمع المذكر السالم فلا يقال ثلثة مسلمين
فلم يبق الا مئات لكنهم كرهوا ان يلي التمييز المجموع بالالف والتاء بعد ما تعوّد المجيء بعد
ما هو على صورة المجموع بالواو والنون اعني عشرين الى تسعين فاقتصر على المفرد مع كونه
اخصر ومميز احد عشر الى تسعة وتسعين بل الى تسع وتسعين منصوب مفرد اما نصبه فلان
العقود فلتعذر الاضافة اذ لا يستقيم ابقاء النون معها اذ هي في صورة نون الجمع
ولا حذفها اذ ليست في الحقيقة نون الجمع واما فيما عداها فلانهم كرهوا ان يجعلوا ثلثة اسماء
كاسم الواحد ولا يرد عليه خمسة عشرك لان المضاف اليه فيه كان غير العدد ولم يمتنع
امتزاج ذلك المميز فلم يلزم صيرورة ثلثة اشياء كشيء واحد وانما جوزوا ثلثمائة امرأة
مع ان فيها صيرورة ثلثة اشياء كشيء واحد لبيطر وبمائة امرأة واما افراده فلانه لما

جار منصوبا مار فضيلة فاعتبار ازادوه بكون الفضلة قليلا وميز ماه والف وميز تثنيتها
وتميز جمعها ان جمع الف دانا لم يقل وجمعها كما قال وتثنيتها لان استعمال جمع مائة مع تميزها
في الاعداد مرفوض فلا يقال ثلثمآة رجل كما يقال ثلثة آلاف رجل بخلاف التثنية
فيقال مائتا رجل مثل الفا رجل مخفوظ مفرد لانه لما كانت مائة والف من اواخر الاعداد
كالآحاد بالنسبة الى كون مميزها طبق مميزها لكنه لما كانت الآحاد في جانب القلة من
الاعداد والمائة والالف في جانب الكثرة منها اختير في مميزها الجمع الموضوع للكثرة وفي مميزهما
المفرد الدال على القلة رعاية للتعادل واذا كان المعدود مونثا واللفظ المعبر
عنه مذكرا كلفظة الشخص اذا عبرت بها عن المونث او بالعكس بان يكون المعدود
مذكرا واللفظ مونثا كلفظة النفس اذا عبرت بها عن المذكر فوجهان اي فنحو
العدد وجهان التذكير والتانيث فان شئت قلت ثلثة اشخص وان شئت
اعتبارا بجانب اللفظ وهو الاكثر في كلامهم فان شئت قلت ثلث اشخص
اعتبارا بالمعنى فلا يميز واحد وواحدة ولا اثنان واثنتان وثنتان بمميز
يذكر الواحد مع مميزه كما يقال واحد رجل ولا اثنان معه كما يقال اثنا رجلين
بل يذكر ما يصلح ان يكون مميزا لهما على تقدير ذكر التميز معهما ولطرحون اواحد ولا
استغناء بلفظ التميز اي الصالح لان يكون تميزا على تقدير ذكره معهما الدال
على الجنس

على الجنس وبصيغة على الواحدة والاثنية عنهما اعني الواحد اذا كان التميز مفردا وعن الاثنين
اذا كان مثنى مثل رجل ورجلان فان من صيغة رجل يفهم الجنس بالخاصة ومن صيغة رجلان
يفهم الجنس والاثنينية فيذكر بما استغناء عن المميز فان قلت مميز الواحد مغن
عنه لكن لا نسلم ان مميز الاثنين كذلك نعم اذا كان مميزه مثنى يغني عنه لم لا يجوز ان يكون مميزه
مفردا كما يقال اثنا رجل قلت لما التزموا الجمعية في مميز الثلاثة وتنبغ ان يعتبر
في مميز الجمعية ما هو اقرب اليها وهي الاثنينية ولا يبعد ان يقال معنى الكلام
انه لا يميز واحد ولا اثنان استغناء بلفظ التميز اي بجواهر حروفه المقصورة
بهيئته اي صيغته القابلة للحوق علامة الافراد اعني التنوين او علامة التثنية اعني
حروف التثنية وهي الالف والنون استغنى بها عن ذكر الاثنين على حدة فاختاروا
لحوق علامات التي هي اخف على ذكرهما ولا شك ان رجلين اخف من اثنا رجلين
وذلك الاستغناء انما يكون لافادته اي افادة لفظ التميز النص المقصود اي
التنصيص على العدد والتصريح به الذي قصد به ذلك التنصيص والتصريح العدد
اي بذكر اسم العدد مع احاد التميز ذلك التنصيص استغنى في افادة ذكر العدد فلا حاجة
وتقول في المفرد من المتعدد اي في الواحد من المتعدد باعتبار تصيره اي بسبب اعتبار
تصيير ذلك المفرد عدد النقص ان يزيد عليه واحدا الثاني في المذكر فتقول الثاني مفعول

القول وذلك القول اي هو باعتبار تصيير الواحد اثنين بانضمامه اليه فيكون معنى ثاني
الواحد مصيره بانضمامه اليه اثنين واني العدد ابتدء من الثاني اذ ليس قبل الواحد عدد
حتى يكون الواحد مصيره واحدا والثانية في المونث على هذا القياس وهكذا
الى العاشر في المذكر والعاشرة في المونث لا غير اي لا تقول غير ذلك فلا يجري
ذلك فيما تحت الاثنين ولا فيما فوق العشرة اذ فوقه مركبات لا تبنى اسم
الفاعل منها وتقول في المفرد باعتبار حاله اي مرتبته من المتعدد من غير اعتبار معنى
التصيير الاول والثاني اي اذا وقع في المرتبة الاولى او الثانية اي اذا وقع في مرتبته
في المذكر والاولى والثانية في المونث كذلك من غير اعتبار معنى التصيير وانما لم تقل
الواحد والواحدة لانه لا بد لان على المرتبة فابدل منهما الاول والاولى للدلالة
عليها وهكذا الى العاشر والعاشرة والحادي عشر في المذكر والحادية والعشرة
في المونث وكذلك الثاني عشر والثانية عشرة الى التاسع عشر والتاسعة
عشرة واعلم ان حكم اسم الفاعل من العدد سواء كان بمعنى المصير اولا حكم اسماء
الفاعلين في التذكير والتانيث فتقول في المونث الثانية والثالثة والرابعة
الى العاشرة وكذا في جميع مراتب من المركب والمعطوف نحو الثالثة عشرة وتونث
الاسمين في المركب كما في تذكيرهما للمذكر نحو الثالث عشر واني ذكروا الاسمين لانه
اسم الواحد منه

اسم الواحد المذكر فلا يحسن للتانيث فيه بخلاف ثلثة عشر رجلا فانه لا يحسن وتقول في المعطوف
الثالث والعشرون والثالثة والعشرون من ثمة اي ومن اجل اختلاف الاعتبارين
اعتبار تصيير واعتبار حاله اختلف اضافتهما فلاختلاف اضافتهما قيل في الاول
اي المفرد من المتعدد المقبول باعتبار تصيير ثالث اثنين بالاضافة الى الاقل
بدرجة اي مصيرها اي الاثنين ثلثة من قولهم ثلثتهما بالتخفيف اي صيرت الاثنين
وقيل في الثاني اي المفرد من المتعدد باعتبار حاله ثالث ثلثة او رابع اربعة او خمسة
بالاضافة الى ما عدده اي ما هو عدده او يكون فوقه اي احدا لكنه لا مطلقا بل
ما وقع في المرتبة الثالثة والرابعة والخامسة ولا يلزم جواز ارادة الواحد الاول
من عاشر العشرة وذلك مستبعد جدا وتقول في اضافته ما زاد على العشرة حادي عشر
احدى عشر باضافة المركب الاول الى مركب الثاني اي واحد من احدى عشر نحو
بعشر درجات بناء على الاعتبار الثاني وهو بيان اعتبار الحال خاصة لانه لاعتبار
الاول لا يتجاوز العشرة كما عرفت وان شئت قلت في اكثر هذه المعنى حادي احد
بحذف الجزء الاخير من المركب الاول استغناء عنه بذكره في المركب الثاني وكذا تقول
الحادي عشر فيعرب جزء الاول من المركب الاول لانتفاء التركيب الموجب للبناء
وبنيت الجزء الى الباقيان لوجود موجب البناء فيهما وهو التركيب المذكر والمونث

بحث المؤنث

ذكرهما بعد باب اسماء العدد لانجرار مباحثه الى ذكر التذكير والتانيث وقدم المذكر
لاصالته واخر تعريفه لانه عدمي وتعريف المؤنث وجودي المؤنث ما فيه اي
اسم كان فيه علامة التانيث لفظا اي الملفوظة كانت تلك العلامة حقيقة كامرأة
والناقة وغرفة او حكما كما عرف في الحرف الرابع في المؤنث في حكم التانيث ولهذا
لا يظهر الحال التاء في تصغير الرباعي من المؤنث السماعية او تقديرا اي مقدرة غير
ظاهرة في اللفظ كدار ونار ونعل وقدم وعين من المؤنث السماعية والمذكر

بحث المذكر

بخلافه اي ما يتلبس بمخالفة المؤنث اي ما لا يوجد فيه علامة التانيث لا لفظا
ولا تقديرا وعلامته اي علامة التانيث التاء والالف حال كونها مقصورة
كسلمى وحبلى او ممدودة كحمراء وحمراء وقد زاد بعضهم الياء في قولهم ذي وتي
وزعم انها للتانيث وليس ذلك بصحيح لجواز ان يكون صيغة موضوعة من اسم
للمؤنث ثم هذا المؤنث وهو اي المؤنث حقيقي ولفظي فالحقيقي اي
باذاءه اي في مقابلة ذكر من جنس الحيوان اي كان مرده في مقابلة رجل وناقة
في مقابلة جمل واللفظي بخلافه اي ما يتلبس بمخالفة المؤنث الحقيقي اي ما بازاءه
ذكر من الحيوان بل تانيثه منسوب الى اللفظ بوجود علامة التانيث في لفظه
حقيقة او تقديرا او حكما بلا تانيث حقيقي في معناه كظلمة مثال للتانيث
اللفظي حقيقة

اللفظي حقيقة وعين مثال للتانيث اللفظي تقديرا فان تاء التانيث مقدرة فيها
بدليل تصغيرها على عيينة ولم يورد مثال للمؤنث اللفظي الحكمي كعقرب لقلته ونحوه
واذا اسند الفعل بلا فصل كما هو الاصل اليه اي الى المؤنث مطلقا حقيقيا او لفظيا
وظاهرا او مضمرا فبالتاء اي فذلك الفعل متلبس بالتاء وجوبا ايذانا بتانيث الفاعل
من اول الامر الا اذا كان مسندا الى الظاهر غير حقيقي فانه حينئذ لك الخيار في الحاق التاء
وتركه والمضمر اشار بقوله وانت في ظاهر غير الحقيقي بالخيار فهو بمنزلة
الاستثناء من هذه القاعدة فلك ان تقول في طلعت الشمس طلع الشمس بخلاف الشمس
فانه لا يجوز فيه الشمس طلع لكون التانيث فيه لفظيا واستغنائه عن الحاق التاء لما فيه
لفظي من الاشعار به بخلاف مطرة اذ ليس فيه ما يشعر بتانيثه وجعل بعضهم
ضمير الراجع الى المؤنث الحقيقي او ضمير المؤنث اللفظي بقرينة قوله وانت في
ظاهر غير الحقيقي بالخيار ولو كان يستثنى من هذه القاعدة صورة الفصل لئلا
يحتاج الى تقييد بقولنا بلا فصل لكان احسن استغناء ولاحكام جميع الاقسام
في صورة الفصل الى لك الخيار في الحاق التاء بالفعل وتركه وتقول حضرت
القاضي امرأة وحضر القاضي امرأة وطلعت اليوم الشمس وطلع اليوم الشمس
الا اذا كان المؤنث الحقيقي منقولا عما نقلت منه الى المذكر كزيد اذا سميت

به امرأة فانه مع الفصل يجب اثباتها نحو جاءت اليوم زيد لوقوع الالتباس وحكم ظاهر الجمع
لا ضميره فانه الحاق التاء او ضمير الجمع غير واجب نحو الرجال جاءت او جاء واما جمع المذكر السالم
لانه لو كان جمع المذكر لم يجز تانيثه فلا يقال جاءت الزيدون ولا الزيدون جاءت مطلقا
اي سواء كان واحده مؤنثا نحو ... او مذكرا نحو جاءت الرجال حكم ظاهر
غير المؤنث الحقيقي فانت بالخيار ان شئت الحقت التاء وان شئت تركتها نحو جاءت الرجال
وجاء الرجال وضمير جمع المذكر العاقلين من جموع التكسير غير الجمع المذكر السالم فانهم
اذا جمعوا سالما فان ضميره الواو لا غير يقال الزيدون جاؤا ولا يقال جاءت فعلت
اي ضمير فعلت وهو المستكن فيه المقرون بالتاء الحاقه للتانيث بتاويل الجماعة
نحو الرجال جاءت وفعلوا اي ضمير فعلوا يعني الواو لكونها موضوعة لهذا النوع من الجمع والنساء
والايام اي ضمير النساء وما يماثلها من جمع المؤنث وان لم يكن من العقلاء كالعيون
وضمير الايام وما يماثلها من جمع المذكر غير السالم فعلت وفعلن اي ضمير فعلت مقرونا
بتاء التانيث بتاويل الجماعة وضمير فعلن اي النون اما في جمع المؤنث فظاهر لان هذا النون
موضوعة له واما في جمع المذكر الغير العاقل كالايام فلانه لا اصل له في التذكر كالرجال
حقيقة فاجري مجرى المؤنث وفي حواشي الهندية موافقا للشرح الرضي ان النون موضوعة
لجمع غير العقلاء كما ان الواو وضعت لجمع العاقلين فاستعمالها في النساء للحمل على جمع غير العقلاء

بحث المثنى

العقلاء او الاناث لنقصان عقولهن يجري مجرى غير العقلاء المثنى ما لحق آخره
اي آخر المفرد بتقدير المضاف او قدر لعد قوله ونون مكسورة قولنا مع لو اخفى والا
لا يصدق التعريف الا على مثل مسلم من مسلمان ومسلمين كما لا يخفى ونوى النعال فهو
المراد لا ليستغني عن هذه التكلفات الف حالة الرفع او ياء مفتوح ما قبلها اي مفتوح حرف
كان قبل الياء حالتي النصب والجر ليتمايز عن صيغة الجمع ولم يعكس لكثرة التثنية وخفة الفتح
ونون عوضا عن الحركة او التنوين مكسورة لئلا يتوالى الاربع الفتحات في صورة الرفع في
وهي الفتحة ما قبل الالف والالف التي في حكم الفتحتين وفتحة النون ليدل ذلك اللحوق
او اللاحق وحده او مع الملحق به ولا باس باشتمال على اللحوق النون وعدم
لحوقهما على ذلك لانه على تقدير تسليمه او اول امر من امور الثلاث على ان يصح ان يقال
هذا الماخوذ الثلث ... ما في البناء ان يكون ذلك لتنها لوا سكنه بهذا الا
من يحدث ان معه اربع مفرده مثله في العدد يعني الواحد حال كون ذلك الملحق
المثل من جنسه اي جنس مفرده باعتبار دخول تحت جنس الموضوع له بوضع واحد
المشترك بينهما ولو اريد بقوله مثله ما يماثله في الوحدة والجنس جميعا لا استغنى
عن قوله من جنسه وقوله ليدل اشارة الى فائدة لحوق هذه الحروف بالاسم المفرد والى
انه لا يجوز تثنية الاسم باعتبار المعنيين مختلفين فلا يقال قرآن ويراد بهما

الطهر او الحيض بل يراد بها الطهران او الحيضان على الصحيح خلافا لبعضهم فان قلت
فهنا اشكل بالابوين للاب والام والقمرين للقمر والشمس فان تثنى الاب باعتبار
معنيين يختلفين بها الاب والام وكذلك تثنى القمر باعتبار معنيين مختلفين بها القمر
والشمس قلنا جاز ان يجعل الام مسمات باسم الاب ادعاء لفوت التناسب
بينهما ثم تاول الاسم بمعنى المسمى ليحصل مفهوم يتناولهما فيثنى باعتباره
فيكون معنى الابوين المسميين بالاب وكذا الحال في الشمس بالنسبة الى القمر فان قلت
فليعتبر مثل هذا التاويل في القرآن ايضا بلا احتياج الى ادعاء الكثيرة للطهر والحيض
فانه موضوع لكل واحد منهما حقيقة ويتاول بالمسمى ليحصل مفهوم يتناولهما فيثنى
باعتباره قلنا لا شبهة في صحة هذا الاعتبار لكن الكلام في جواز تثنيته بمجرد الاشتراك
اللفظي بينهما وهو الذي اختلف فيه والمص اختار عدم جوازه وبهذا الاعتبار
صح تثنية الاعلام المشتركة حقيقة او ادعاء وجمعها فزيد مثلا اذا كان علما للكثيرة
يأول بالمسمى بزيد ثم يثنى ويجمع وكذا عمر اذا صار علما ادعاء لابي
بكر يأول بالمسمى بالعمر ثم يثنى ويجمع ورده بعضهم وقال الاولى ان يقال
الاعلام لكثرة استعمالها وكون الخفة مطلوبة فيها يكفي لتثنيتها وجمعها مجرد
الاشتراك في الاسم بخلاف اسماء الاجناس فعلى قول هذا البعض ينبغي ان لا يذكر

فصل في التثنية

في تعريف التثنية فوائد جنسية ولما كان آخر الاسم المفرد الذي يلحقه علامة التثنية في بعض المواد
مما يتطرق اليه التغيير اراد المص ان يبين حكم ما يتطرق اليه التغيير لان حكم ما وراءه يعلم من تعريف
المثنى فقال المقصور الاسم المقصور وهو ما في آخره الف مفردة لازمة ويسمى مقصورا لانه
ضد الممدود او لانه محبوس عن الحركات والقصر الحبس ان كان الفه منقلبة عن واو حقيقة
كعصوان او حكما بان كان مجهول الاصل ولم يمل كالوا في المسمى بالى وهو ثلاثة اي والحال
ان ذلك المقصور ثلاثة اي غير ما في رابعة اخرى لمعادن الرابعة والثلاثة مزيد فيه
الف واوا اعتبارا للاصل حقيقة او حكما وحقيقة الثلاثة بخلاف ما فوقها حيث لا يرد فيه الى
لمكان الثقل والاوان لم يكن كذلك بان كان الفه عن ياء حقيقة كرحيان في رحى
او حكما بان كان مجهول الاصل او عديمه وقد امثل كمتى فانه حيث جاءته ممالا او كان
على اربعة احرف فصاعدا اصلية كانت الالف كالاعلى والمصطفى او زائدة كحبلى قلبت الياء
ان الالف مقلوبة بالياء اعتبارا للاصل فيما اصله الياء حقيقة او حكما وحقيقة في زادعلى ثلثة
و الاسم الممدود ان كانت همزته اصلية اي غير زائدة ولا منقلبة عن اصلية او زائدة ثبتت
الهمزة في الاشهر لاصالتها كقراء بضم القاف وتشديد الراء الجيد القراءة او للتنسك
اذ التنسك وحكى ابو علي عن بعض العرب قلبها واوا نحو قراوان وان كانت الهمزة للتانيث
اي منقلبة عن الف التانيث كحمراء فان اصلها كان حمرا بالفين احدهما للمد والثانية
والثانية للتانيث فقلبت الثانية همزة لوقوعها طرفا بعد الف زائدة قلبت واوا في
حمراوان لان الهمزة حرف ثقيل حتى قال الخليل ان لا ينبغي ان لا يقع بين الالفين مع انها

عن اصلية واو او اقرب الى الهمزة من الياء لثقلها ولهذا اقلبت الواو همزة في مثل اقتت و اجوه
وربما جمعت وقيل حمرايان وحكى المبرد عن المازني قلبها ياء نحو حمرايان والاعرف قلبها واوا
والا اي وان لم يكن الهمزة اصلية ولا للتانيث بان يكون للالحاق كعلباء
فان همزته للالحاق بقرطاس او منقلبة عن واو او ياء كرداء وكساء فان اصلهما كساو
ورداي فالوجهان المذكوران جائزان احدهما ثبوت الهمزة وقلبها لان الهمزة في الصورة
الاولى منقلبة عن واو او ياء ملحقة بالاصلية وفي الاخرى عن اصلية فشابهت همزة قراء
فثبت في صورتين كما في قراء وثانيهما قلبت الهمزة واوا لان عين الهمزة في الصورتين ليست
باصلية فشابهت همزة حمراء فقلبت مثلها واوا وفي الرجعة الشريفة ان لازم
العبارة انه لا يجوز ان يقول في رداء الا رداءان بالهمزة ورداوان بالواو ولكن
المشهور رديان بالياء فكان ينبغي ان يقول المص والا فوجهان بغير لام العهد ليكون
عبارة عن اثبات الهمزة وردها الى الاصل لان رده الى الوجهين المذكورين كما هو
المتبادر من اللام لكنا قد تصفحنا كتب اللغة كالمفصل والمفتاح واللباب فما وجدنا
فيها اثرا مما حكى بالشهادة غير ما وقع في شرح الرضي ثم انه قد نقل المعدلة عن اصلية ياء
وهذا الحكم انما يكون هذا الاصل واوا او ياء ويحذف نونه اي نون التثنية للاضافة الى الاجل
الاضافة اذ النون لقيامه مقام التنوين يوجب تمام الكلمة وانقطاعها والاضافة
توجب الاتصال والامتزاج فيتنافيان وحذفت التاء التانيث التي قبلها
ان لا تحذف ان آخر المثنى كخصيان وتمرتان في خصيتان والياء على خلاف القياس مع

جاز اثباتها فيهما على القياس اتفاقا ووجه حذفها فيهما ان كل واحد من الخصيين و
الاليتين لما اشتد اتصاله بالآخر بحيث لا يمكن الانتفاع باحدهما الاخر صارتا بمنزلة
مفرد وتاء التانيث لا تقع في حشوه وقيل خصي وألي مستعملان وان كانا في خصية
والية وان كان باب افعل التثنية لا منهما ولما كان حذف النون قاعدة مستمرة اتى في بيانها
بالفعل المضارع المفيد للاستمرار بخلاف حذف تاء التانيث اذ ليس له قاعدة بل وقعت
على خلاف القياس في مادة مخصوصة فلهذا اتى في بيانه بالفعل الماضي المجهول المجموع ما
دل اي اسم دل على جملة آحاد مقصودة اي يتعلق بها القصد في ضمن ذلك الاسم بحروف مفردة
الحروف هي مادة المفرد الذي هو اسم الدال على واحد واحد من تلك الآحاد حال كون
تلك الحروف متلبسة بتغيير ما بحسب الصورة اما بزيادة او نقصان او اختلاف في الحركات
والسكنات حقيقة او حكما فالجار في قوله بحروف مفردة اما متعلق بقوله مقصودة او بقوله دل
او بهما على سبيل التنازع وقوله بتغيير ما ظرف مستقر حال من الحروف ودخل في ان بغير ما
جمع السلامة لان الواو والنون في آخر الاسم بمنزلة تمامه وكذا الالف والتاء فتغيرت
الكلمة بهذه الزيادات الى صيغة اخرى دالة على آحاد حتى تسمد المجموع واسماء
الاجناس كتمر ونخل فانها وان لم يدل عليها وضعا فقد تدل عليها استعمالا واسماء
الجموع كرهط ونفر وبعض اسماء العدد كثلاثة وعشرة وبقوله مقصودة بحروف مفردة
خرجت الآحاد الاجناس فانه اذا قصد بها نفس الجنس لم افراده وبقوله مقصودة واذا
قصد بها الافراد استعمالا فبقوله بحروف مفردة وكذلك بقوله بحروف المفردة اسماء الجموع
والعدد فنحو تمر مما هو الفارق بينه وبين واحده التاء نحو ركب مما هو اسم جمع ليس جمع

في الأصح بل الأول اسم جنس والثاني اسم جمع كالجماعة وقد علمت أنهما خارجان عن حد الجمع و
بينهما أن اسم الجنس يقع على الواحد والاثنين وضعا بخلاف اسم الجمع فإن قيل الكلم لا يقع على الكلمة
والكلمتين وهو جنس قيل ذلك بحسب الاستعمال لا أنه لو وضع مع أنه لا يبعد التزام كون الكلم اسم جمع
وإنما قال في الأصح وهو قول سيبويه لأن الأخفش قال جميع أسماء الجموع التي لها آحاد من تركيبها
كجامل وباقر والكمأة جمع تكسير كما قال الفراء وكذا أسماء الأجناس كتمر وتمرة ونخل ونخلة وإنما
اسم جنس أو جمع لا واحد له من لفظه كإبل وغنم فليس بجمع بالاتفاق ونحو فلك مما الجمع والواحد
فيه متحدان بالصورة جمع لصدق الحد عليه فإن التغير أعم من أن يكون بحسب الحقيقة
أو بحسب التقدير فلفظ فلك إذا كان مفردا فهو كقفل وإذا كان جمعا فهو كأسد وهو أن الجمع نوعان
صحيح ومكسر فالصحيح أي الجمع الصحيح تارة يكون لمذكر وتارة يكون لمؤنث فالمذكر ما لحق
آخره أي آخر مفرده واو مضموم ما قبلها في حالة الرفع أو ياء مكسور ما قبلها في حالتي النصب والجر
ونون عوض عن الحركة والتنوين على سبيل منع الخلو مفتوحة لتعادل خفة الفتح ثقل الواو
والضمة ليدل ذلك اللحوق أي اللاحق فقط أو مع الملحق قبلها على أن معه أي مع مفرده الواحد
من حيث معناه أكثر منه ولم يقل من جنسه اكتفاء بما ذكر في التثنية فإن قيل اسم التفضيل يوجب
ثبوت أصل الفعل أما أن يكون محققا أو على سبيل الفرض كما يقال فلان أفقه من الحمار
واعلم أن الجدار فإن كان آخره أي آخر مفرده ياء ملفوظة كقاضي أو مقدرة كقاض وقبلها
كسرة حذفت أي الياء مثل قاضون جمع قاض فإن أصله قاضيون نقلت ضمة الياء إلى ما قبلها
بعد سلب حركة ما قبلها طلبا للخفة وحذفت الياء لالتقاء الساكنين وعلى هذا القياس في
حالتي النصب والجر مثل قاضين فإن أصله قاضيين حذفت كسرة الياء لثقل اجتماع

الكسرتين الياءين

الكسرتين الياءين فسقطت الياء لالتقاء الساكنين وإن كان آخره أي آخر الاسم الذي أريد جمعه مقصورا
أي ألفا مقصورا حذفت الألف لالتقاء الساكنين وبقي بعد الحذف ما قبلها أي حرف كان قبل الألف على
ما كان عليه مفتوحا ولم يغير ليدل الفتح على الألف مثل مصطفون في حالة الرفع ومصطفين في حالتي النصب
والجر فإن أصلهما مصطفيون ومصطفيين قلبت الياء المتحركة ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وحذفت الألف
لالتقاء الساكنين وشرطه أي شرط اسم أريد جمعه جمع الصحيح المذكر يعني شرط صحة جمعيته إن كان
ذلك الاسم اسما أي اسما محضا غير متضمن معنى الوصفية فهو مذكر علم أي أن يكون مذكرا علما يعقل
حيث سماه لا من حيث لفظه وإنما اشترط ذلك لكون هذا الجمع أشرف الجموع لصحة بناء واحده فيه
والمذكر العلم العاقل أشرف من غيره فأعطي الأشرف للأشرف فإن فقد فيه الكل كالعين أو اثنان
كالمرأة أو واحد نحو أعوج للفرس المذكر لم يجمع هذا الجمع وأراد بالمذكر ما يكون مجردا عن التاء
ملفوظة أو مقدرة ليخرج عنه نحو طلحة فإنه لا يجمع بالواو والنون خلافا للكوفيين وابن كيسان
فإنهم أجازوا طلحون بسكون اللام وابن كيسان بفتحها ويرد خلافهم نحو ورقاء وسلمى اسمي رجلين
فإنهما يجمعان بالواو والنون اتفاقا لأن علم التأنيث هو التاء لا الألف فلا يمنع من الجمعية
بالواو والنون لأن الممدودة يقلب واوا وفي صورة علامة التأنيث والمقصورة
تحذف ويبقى الفتحة قبلها دالة عليها وشرطه أي شرط الاسم الذي أريد جمعه جمع المذكر الصحيح
إن كان صفة من الصفات غير علم كاسم الفاعل والمفعول فهو مذكر يعقل أي الشروط
فالشرط الأول كونه مذكرا يعقل كما مر والشرط الثاني أن لا يكون ذلك الاسم الكائن صفة
أفعل فعلاء أي مذكرا غير مستو فيه صيغة الصفة الكائن ذلك الاسم إياها مع المؤنث
بكون المذكر على صيغة أفعل والمؤنث على صيغة الفعلاء مثل أحمر حمراء للفرق بينه وبين

أفعل التفضيل

أفعل التفضيل كأفضلون ولم يعكس لأن معنى الصفة في أفعل التفضيل كامل للدلالة على الزيادة
والشرط الثالث بأن لا يكون ذلك الاسم فعلان فعلى أي مذكرا غير مستو في تلك الصفة مع المؤنث
بل يكون المذكر على صيغة الفعلان والمؤنث على صيغة فعلى مثل سكران سكرى فإنه لا يقال سكرانون
للفرق بينه وبين فعلان فعلانة كندمان ولم يعكس لأن فعلان فعلانة أصل في الفرق بين المذكر
والمؤنث لأن فرقه بالتاء وعدمها والشرط الرابع أن لا يكون اسم المذكور مذكرا مستويا فيه أي في
تأويل الوصف مع المؤنث مثل جريح وصبور يقال رجل جريح وصبور وامرأة جريح وصبور فلا
يجمع بالواو والنون ولا بالألف والتاء فإنه لما لم يختص بالمذكر ولا بالمؤنث
لم يحسن أن يجمع جمعا مخصوصا بأحدهما بل المناسب أن يجمع جمعا يستوي فيه جرحى وصبر
والشرط الخامس أن لا يكون اسم المذكور مذكرا متلبسا بتاء التأنيث مثل علامة كراهة اجتماع
صيغة جمع المذكر بتاء التاء التأنيث ولو حذفت التاء لزم اللبس وتحذف نونه أي نون
الجمع بالإضافة لما مر في التثنية وقد شذ نحو سنين بكسر سين جمع سنة بفتحها وأرضين بفتح الراء
وقد جاء إسكانها جمع أرض بسكونها وإنما حكم بشذوذهما لانتفاء التذكر والعقل وعدم
كونهما علما أو صفة وقد أدرج صاحب اللباب بعض هذه الأسماء تحت قاعدة كلية أخرجتها
من الشذوذ منها سنين وأمثالها وأبقى بعضها على الشذوذ ومنها أرضين وأمثالها فمن أراد
تفصيل ذلك فليرجع إليه المؤنث أي جمع المؤنث ما لحق أي جمع لحق آخره أي آخر مفرده
ألف وتاء وشرطه أي شرط جمع الصحيح المؤنث إن كان مفرده صفة وكان له أي لذلك المفرد
مذكر فإن يكون مذكره أي مذكر ذلك المفرد جمع بالواو والنون لئلا يلزم مزية الفرع على
الأصل وإن لم يكن أي المفرد مذكر جمع بالواو والنون فإن لا يكون أي شرطه صحة جمعيته أن

لا يكون مجردا عن تاء التأنيث

لا يكون مجردا عن تاء التأنيث كحائض لأنه يقال في جمع حائض حوائض فلا يقال
في جمع حائض أيضا حائضات لأنه لا لبس والا فمطلقا فإن لم يكن صفة أي وإن
لم يكن المؤنث صفة بل كان اسما جمع هذا الجمع مطلقا أي من غير اعتبار شرط مثل
طلحات وزينبات في جمع طلحة وزينب وفي شرح الرضي أن هذا الإطلاق ليس بسديد
لأن أسماء المؤنث بتاء مقدرة كنار وشمس ونحوهما من الأسماء التي تأنيثها غير حقيقي
لا يطرد فيها الجمع بالألف والتاء بل هو فيها مسموع كالسماوات والكائنات وذلك لخفاء
نحو التأنيث لأنه غير حقيقي ولا ظاهر العلامة جمع التكسير ما تغير بناء
واحده من حيث نفسه وأموره الداخلة فيه كالمشار إليه مثلا بنقص في البلاد
لتغير بناء واحده بلحوق حروف الخارجة الزائدة به والتغير المتبادر من تغير
يكون لحصول الجمع فلا ينتقض بمثل مصطفون فإن تغير الواحد فيه يلزم بعد حصول
الجمعية وأما تغير المذكور في تعريف الجمع مطلقا فهو أعم من أن يكون من حيث ذات الواحد
أو من حيث الأمور الخارجة الزائدة كما يدل عليه الإبهام المفيد للعموم فقول
بتغير ما سواء كان ذلك التغير حقيقيا كرجال وأفراس أو اعتباريا كفلك ما تقدم وجمع
القلة وهو ما يطلق على ثلاثة وعشرة وما بينهما أفعل أي جمع يكون على وزن أفعل
كأفلس جمع فلس وأفعال أي جمع يكون على وزن أفعال كأفراس جمع فرس وفعلة
الفاء مع الواو وأفعلة كأرغفة جمع رغيف وفعلة كغلمة جمع غلام والجمع الصحيح
مذكرا كان كمسلمين أو مؤنثا كمسلمات وفي شرح الرضي أن الظاهر أنهما أي جمعا السلامة
لمطلق الجمع من غير نظر إلى القلة والكثرة فيصلحان لهما وما عدا ذلك المذكور من الأوزان

وهو ما كان حذف فعله لازما نحو سقيا او شكرا او حمدا الى آخره ان يجوز فيه وجهان عمل الفعل
وعمل المصدر للنيابة وقيل عمل المصدر للمصدرية وعمله للبدلية فيجوز فيه وجهان وانما
فصل بين قسمي المصدر اعني ما لم يكن مفعولا مطلقا وما كان اياه بالجمل المعترضة لبيان
احكام عمل المصدر لان عمل المصدر في القسم الاول اكثر واظهر فلو اخرت عن القسمين
لتوهم تعلقها بالقسمين على السواء اسم الفاعل ما اشتق اي اسم اشتق عن الفعل اي حدث موضوع
على ذلك الاسم لمن قام به الفعل اي الذات التي قام بها الفعل ولو قال ما قام به الفعل لكان
اولى لان ما يجهل امره يذكر بلفظ ما ولعله قصد التغليب بمعنى الحدوث يعني ان الحدوث تجدد وجوده
له وقيامه به مقيدا باحد الازمنة الثلاثة فالمضاف لنحو في اما اشتق من فعل لمن قام به
المحدود وغيره من اسم المفعول والصفة المشبهة وغير ذلك وقوله لمن قام به يخرج عنه ما عدا
الصفة المشبهة لان الجميع بل لمن قام به وقوله بمعنى الحدوث يخرج صفة المشبهة لان وضعها على
ان تدل على معنى ثابت والظاهر ان اسم التفضيل داخل في الجميع الذي حكم عليه بانه بل لمن قام
به والحق ذلك لان المتبادر من قولنا اشتق لمن قام به ان يكون موضوعا لمن قام به ويكون
من قام تمام المعنى الموضوع له من غير زيادة ونقصان فلو ضم الى اصل الفعل معنى آخر كالزيادة
فيه ووضع الاسم له لا يصدق على هذا الاسم انه موضوع لمن قام به الفعل بل لمن قام به الفعل مع
الزيادة فقوله لمن قام به يخرج اسم التفضيل فانه موضوع لمن قام به الفعل مع الزيادة
على اصل الفعل وخالف اكثر الشارحين المصنف والسيد في اخراج اسم التفضيل الى قوله بمعنى
الحدوث كما اخرجوا الصفة المشبهة به ظنا منهم ان الاشتقاق لمن قام به يشمل اسم
التفضيل ولم يتنبهوا ان الاشتقاق منبئ معنى الوضع كما علمت فليس اسم التفضيل موضوعا

لمن قام به بل لمن قام به الفعل مع الزيادة ويحتمل ان صيغة المبالغة على هذا التقدير يخرج من التعريف ولا
يبعد ان يلتزم ذلك ويدل عليه حصره صيغة اسم الفاعل فيما حصر وجعل احكام صيغ المبالغة
مثل احكام اسم الفاعل وفي الترجمة الشريفة بما معناه ان صيغة اسم الفاعل من الثلاثي المجرد
على فاعل كضارب وقاتل وماش في الكل وكل ما اشتق من مصادر الثلاثي المجرد لمن قام به ولا
على هذه الصيغة فهو يسمى باسم فاعل بل هو صفة المشبهة او افعل التفضيل او صيغة المبالغة
كحسن واحسن ومضراب وصيغته اي صيغة اسم الفاعل من مجرد الثلاثي على زنة فاعل ومن غيره
ثلاثيا مزيدا فيه او رباعيا مجردا او مزيدا فيه على صيغة المضارع المعلوم بميم مضمومة
موضوعة في موضع حرف المضارعة سواء كان حرف المضارعة مضموما او لا وكسر ما قبل
الآخر وان لم يكن فيما قبل آخر المضارع كسرة كما في يتفاعل ويتفعل ويتفعلل نحو مدخل فيما
وضع الميم موضع حرف المضارعة المضموم ومستغفر فيما وضع الميم موضع حرف المضارعة
المفتوح ونحو متقاتل مقام مستغفر كان مثال الكسر الغير الواقع في آخر المضارع
اليه مذكورا فكيف يكون للكل من قسم الميم مثال يكون للكل فيه الكسر الفه مثال ويعمل اي اسم
الفاعل عمل فعله فان كان فعله لازما يكون هو ايضا لازما ويعمل عمل الفعل اللازم وان
كان متعديا الى مفعول واحد يكون هو ايضا متعديا الى مفعول واحد وان كان متعديا
الى اثنين كان هو ايضا كذلك كما ان فعله يتعدى الى الظرفين والحال والمصدر والمفعول له
والمفعول معه وسائر الفضلات كذلك يتعدى اسم الفاعل بشرط معنى الحال او الاستقبال اي
يعمل اسم الفاعل حال كونه متلبسا بشرط او يشترط عمله بكونه بمعنى احد الزمانين الحال او الاستقبال

ما لا ضافيا ... لان عمله بشبهه المضارع فيلزم ان لا يخالفه في الزمان
نحو زيد ضارب غلامه عمرا الان او غدا والمراد بالحال والاستقبال اعم من ان يكون محققا
او حكاية كقوله تعالى وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد فانه باسط ههنا وان كان ماضيا لكن المراد
الحال ومعناه ان يقدر المتكلم باسم الفاعل العامل بمعنى الماضي كانه موجود في ذلك الزمان او
يقدر ذلك الزمان كانه موجود الان ويشترط الاعتماد اي اعتماد اسم الفاعل على صاحبه
اي المتصف به وهو المبتدا او الموصول او الموصوف او ذو الحال ليقوى فيه جهة
من كونه مسندا الى صاحبه نحو زيد ضارب ابوه وجاء الضارب ابوه وجاء رجل ضارب ابوه وجاء
زيد راكبا فرسه او اعتماده على الهمزة الاستفهامية وما يجري من الفاظ الاستفهام او
على ما النافية وما يجري مجراه من حروف النفي كلا وان لان الاستفهام والنفي بالفعل اولى فاذا
دخلا عليه قوي فيه شبه الفعل نحو اقائم زيد واقائم الزيدان وما قائم زيد وما قائم الزيدان فان
كان اسم الفاعل المتعدي للماضي اي للزمان الماضي بالاستقلال او في ضمن الاستمرار واريد
ذكر مفعوله وجب الاضافة اي اضافة اسم الفاعل الى مفعوله بمعنى ان اضافة معنوية
لشرط اضافة اللفظية مثل زيد ضارب عمرو امس خلافا للكسائي فانه ذهب الى عدم وجوب الاضافة
لانه يعمل عنده سواء كان بمعنى الماضي او الحال او الاستقبال فيجوز ان يكون منصوبا على المفعولية
وعلى تقدير اضافة ليست اضافة معنوية لانها عنده من قبيل اضافة الصفة الى معمولها وتمسك
الكسائي بقوله تعالى وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد وقد مر الجواب عنه فان كان له اي لاسم الفاعل
معمول آخر غير ما اضيف اسم الفاعل اليه فبفعل مقدر اي فانتصابه بفعل مقدر لا باسم الفاعل

نحو زيد معطي عمرو درهما امس فدرهما منصوب بالفعل المقدر فانه لما قيل معطي عمرو قيل
ما اعطاه فقيل درهما اي اعطاه درهما فان دخلت اللام الموصولة على اسم الفاعل استوى الجميع
اي جميع الازمنة فيقول مررت بالضارب ابوه زيدا امس كما تقول مررت بالضارب ابوه زيدا
الان او غدا لانه فعل بالحقيقة في صورة الاسم عدل عن صيغة الفعل الى صيغة الاسم لكراهتهم ادخال
اللام عليه وما وضع من اسم الفاعل بتغيير صيغة الى اخرى بحيث يخرج عن حد اسم الفاعل
للمبالغة في الفعل المشتق منه كضراب وضروب ومضراب بمعنى كثير الضرب وعليم بمعنى كثير
العلم وحذر بمعنى كثير الحذر مثله اي مثل اسم الفاعل في العمل والاشتراط باشتراط الاعتماد
على تقدير ان يكون صيغ المبالغة خارجة عن حد اسم الفاعل واما اذا كانت داخلة فيه
فمعنى هذه العبارة ان صيغ اسم الفاعل اذا كانت للمبالغة مثل اسم الفاعل اذا لم
يكن للمبالغة نحو زيد ضراب ابوه عمرا الان او غدا ومررت بزيد الضراب عمرا الان او
او امس وما فيه من معنى المبالغة نائب مناب ما فات من المشابهة اللفظية والمثنى منه اي من اسم
الفاعل وما وضع منه للمبالغة وكذلك المجموع منهما مثله كما ذكر امثلة اي مثله
اذا كان مفردا في العمل والشروط لعدم تطرق خلل في صيغة المفرد من حيث ذاتها بالحاق
علامة التثنية والجمع كما تقول الزيدان ضاربان او الزيدون ضاربون عمرا الان
او غدا والزيدان الضاربان او الزيدون الضاربون عمرا الان او غدا او امس
ويجوز حذف النون اي نون المثنى والمجموع مع العمل في معموله بنصبه على المفعولية بخلاف ما اذا
كان مضافا اليه فان حذفها واجب ومع التعريف تخفيفا مفعوله للحذف اي يجوز حذفها

بحث اسم المفعول

لوجود هذين الوطنين لقصد التخفيف لطول الصلة بها كقراءة من قرأ والمقيمي الصلوة بنصب الصلوة
على المفعول بها واما على تقدير التكسير فقوله لذائقوا العذاب بالنصب فمحذوف ضعيف لان
اسم الفاعل لم يقع صلة للام والقرائن لا اعتماد عليه. اسم المفعول هو ما اشتق من فعل
حدث موضوعا لمن وقع عليه اي لذات ما من حيث وقوع الفعل عليه فمضروب موضوع لذات
ما وقع عليها الضرب واعتذار اقامة من مقام ما في اسم الفاعل فقولنا ما اشتق من فعل
شامل لجميع الامور المشتقة من المصدر وقولنا لمن وقع عليه يخرج ما عدا المحدود كاسم الفاعل
والصفة المشبهة واسم التفضيل مطلقا سواء وضع لتفضيل الفاعل او لتفضيل المفعول فان اسم التفضيل
مشتق من فعل الموصوف بزيادة على الغير في ذلك الفعل واسم المفعول موضوع لمن وقع
عليه الفعل فقط وصيغته من الثلاثي المجرد على زنة مفعول ومن غيره اي غير الثلاثي المجرد على
صيغة اسم الفاعل بفتح ما قبل آخره لخفة الفتح وكثرة المفعول كمستخرج بفتح الراء وامره اي
شأنه وحاله في العمل اي عمل النصب والاشتراط اي اشتراط عمله بأحد الزمانين والاعتماد على
صاحبه او الهمزة او ما او اللام بعمل معنى الماضي ايضا فهو يرفع ما يقوم مقام الفاعل ولو كان له
مفعول آخر يبقى على نصبه نحو زيد معطى غلامه درهما الآن او غدا او المعطى غلامه درهما الآن
او غدا او امس. الصفة المشبهة باسم الفاعل من حيث انها تثنى وتجمع وتذكر وتؤنث ما اشتق
من فعل لازم احترازا عن اسم الفاعل واسم المفعول المتعديين ليدل على من قام به على معنى
الثبوت لا بمعنى الحدوث احترازا عن نحو قائم وذاهب مما اشتق من فعل لازم لمن قام به
على معنى الحدوث فانه اسم فاعل لا صفة مشبهة واللازم اعم من ان يكون لازما ابتداء

او عند الاشتقاق كرحيم فانه مشتق من رحم بكسر العين بعد نقله الى رحم بضمها فلا يقال
رحيم الآن لكن رحم بضم الحاء اي صار الرحم طبيعة له ككريم بمعنى صار الكرم طبيعة له والمراد بكونه
بمعنى الثبوت ان يكون كذلك بحسب اصل الوضع فيخرج عنه نحو طاهر وطالق لانهما بحسب اصل الوضع للحدوث
وعرض لهما الثبوت بحسب الاستعمال وصيغتها اي صيغة صفة المشبهة مع اختلاف انواعها مخالفة
لصيغة اسم الفاعل والصيغة الفاعل الذي هو من اسم الفاعل من الثلاثي المجرد
يجيء صيغتها من صيغ على هذا الوزن قطعا على حسب السماع اي كائنة على قدره بحيث لا يتجاوزه
فالوزن منصوب على انه حال من المستكن في مخالفة او صفة المصدر محذوف اي كائنة على قدر
ما سمع وخص في تعقيبها لصيغة اسم الفاعل بالفاعل بالياء مع انها في تعقبه لصيغة اسم
المفعول ايضا لزيادة اختصاصها باسم الفاعل لكونها مشبهة به ولكون محل البحث
اياه فيما ذكر كحسن وصعب وشديد وتعمل عمل فعلها مطلقا اي من غير اشتراط زمان لكونها
بمعنى الثبوت فلا معنى لاشتراطها فيها واما اشتراط الاعتماد فمعتبر فيها الا ان الاعتماد
على الموصول لا يتاتى فيها لان اللام الداخلة عليها ليست بموصول بالاتفاق وتقسيم
مسائلها اي جعلها قسما قسما وبيان كل قسم وليس كل قسم مسئلة لانه يبين فيه حكم وبحث عنه
ان تكون الصفة متلبسة باللام او مجردة عنها وعلى كل من التقديرين معمولها اما مضاف او
متلبس باللام او مجردة عنهما اي عن اللام والاضافة فهذه الاقسام ستة حاصلة من ضرب
الاثنين في الثلثة والمعمول اي معمول صفة المشبهة في كل واحد منها اي من هذه الاقسام
الستة مرفوع تارة ومنصوب تارة ومجرور تارة اخرى فعلى هذا صارت اقسام
مسائلها ثمانية عشر قسما حاصلة من ضرب الاقسام الثلثة التي للمعمول من حيث الاعراب

في الاقسام الحاصلة من قبل فان رفع في المعمول على الفاعلية اي على انه فاعل للصفة والنصب على التشبيه
اي تشبيه معمول الصفة بالمفعول في المعمول المعرفة وعلى التمييز اي جعل معمول الصفة تمييزا في
المعمول النكرة هذا عند البصريين وقال الكوفيون بل هو على التمييز في الجميع لانهم يجوزون تعريف
المميز وقال بعض النحاة على التشبيه بالمفعولية في الجميع وقال الرضي والاولى التفصيل والجر
في المعمول على الاضافة اي اضافة صفة المشبهة اليه وتفصيلها اي تفصيل هذه الاقسام
في ضمن امثلة جزئية قولك حسن وجهه بتنوين الصفة ورفع وجهه بالفاعلية او نصبه على التشبيه
وبحذف تنوين وجر وجهه بالاضافة فهذا التركيب ثلثة اي ثلث امثلة من الامثلة المقصودة
ذكرها لتوضيح الاقسام باعتبار اختلاف معمول الصفة رفعا ونصبا وجرا وكذلك اي مثل
هذا التركيب في كونه ثلثة امثلة حسن الوجه بالوجوه الثلثة المذكورة وحسن وجه عطف على حسن الوجه
اي مع اتصافه بالوجوه المذكورة امثلة ثلثة الحسن وجهه بادخال اللام على الصفة ورفع وجهه بالفاعلية
او نصبه بالتشبيه بالمفعول او جره بالاضافة وانما غير الاسلوب بترك العاطف
اشارة الى انه شروع في قسم آخر من الصفة المشبهة لان الامثلة الى ان كانت الصفة المجردة
عن اللام وهذه الصفة ذات اللام الحسن الوجه بالوجوه الثلثة الحسن وجه الفم بهذه الوجوه
وانما قدم الصفة الكائنة باللام في التقسيم المسائل على الصفة المجردة لان مفهوم الاول وجودي
والثاني عدمي وعكس الترتيب في تفصيلها لان اقسام الصفة المجردة الستة لان قسما واحدا منها
مختلف فيه ودون ... الاقسام صحيح بخلاف اقسام ذات اللام فان قسمين منها ممتنع كما قال اثنان منها
اي من تلك الاقسام ممتنعان احدهما ان يكون الصفة باللام مضافة الى معمولها المضاف الى ضمير

الموصوف بواسطة او بغير واسطة الحسن وجهه والحسن وجه غلامه لعدم افادة الاضافة خفة لان
الخفة في الصفة المشبهة اما بحذف التنوين او النون كحسن وجهه بالاضافة او بحذف ضمير الموصوف
من فاعل الصفة او مما اضيف اليه الفاعل واستتاره في الصفة مثل الحسن الوجه والحسن وجه الغلام او
بحذفهما معا ولا خفة فيه بواحد منها وثانيهما ان تكون الصفة باللام مضافة الى معمولها المجردة
عن اللام مثل الحسن وجه او وجه غلام لان اضافة الحسن الى وجه دائر افادة التخفيف بحذف الضمير واستتاره
بالصفة لكنهم لم يجوزوه لان اضافة المعرفة الى النكرة وان كانت لفظية مفيدة للتخفيف لكنها
عكس المعهود من الاضافة واختلفوا في الصورة كانت الصفة فيها مجردة من اللام مضافة الى معمولها
المضاف الى ضمير الموصوف مثل حسن وجهه فسيبويه وجميع البصريين يجوزونها مع قبح في
الشعر والكوفيين يجوزونها بلا قبح في السعة ووجه الاستقباح انهم انما ارتكبوا الاضافة لقصد تخفيف
فيقتضي الحال ان يبلغ اقصى ما يمكن فيه ويقبح ان يقتصر على ادون التخفيفين اعني حذف التنوين ولا
لا يبلغ الى الغاية وهو حذف الضمير مع الاستغناء عنه بما استكن في الصفة والذي اجاز بلا قبح
النظر الى حصول شيء من التخفيف في الجملة وهو حذف التنوين والبواقي من حصول الاقسام الثمانية
عشر التي خرجت منها اقسام الثلثة المذكورة وهي خمسة عشر قسما ما كان فيه ضمير واحد منها
اي من تلك البواقي اتي في الصفة وهو سبعة اقسام الحسن الوجه بنصب المعمول والحسن الوجه
بجره وحسن الوجه بنصب وحسن الوجه بجره والحسن وجها وحسن وجها وحسن وجه بجره
وما فيه ضميران احدهما في المعمول مثل الحسن وجهه وحسن وجهه برفعهما ونصبهما فاقسام المجموع تسعة احسن لان

الضمير فيه بقدر الحاجة من غير زيادة ولا نقصان وما كان فيه ضميران منها احدهما في الصفة والآخر
في المعمول مثل حسن وجهه والحسن وجهه بنصبه فيهما فهو حسن لاشتماله على الضمير المحتاج اليه
غير احسن لاشتماله على ضمير زائد على قدر الحاجة وما لا ضمير فيه منها وهو اربعة اقسام الحسن الوجه
وحسن الوجه وحسن وجه والحسن وجه وحسن وجه فيهما قبيح لعدم الرابطة بالموصوف لفظا وان كان في وجه
الضمير غير ظاهر في الصفة مثل ظهوره في المعمول احتيج الى ما يعين يظهر بها وجهه وعدمه فقال ومتى
رفعت معمول الصفة بها فلا ضمير فيها اي في تلك الصفة لان معمولها حينئذ فاعل لها
فيه ضمير يلزم تعدد الفاعل فهي اي تلك الصفة حينئذ كالفعل فكما ان الفعل لا يثنى ولا يجمع
بتثنية فاعل الظاهر وجمعه كذلك تلك الصفة لا تثنى ولا تجمع بتثنية معمولها وجمعها والا اي
وان لم ترفع معمول الصفة بها بل تنصبه او تجر فيها ضمير الموصوف ليكون فاعلا لها فتؤنث
اي الصفة بتأنيث الموصوف فتقول هند حسنة وجه او حسنة وجها وتثنى اي
الصفة اذا كان الموصوف تثنية مثل الزيدان حسنا وجه وحسنان وجها وتجمع
الصفة اذا كان الموصوف جمعا مثل الزيدون حسنوا وجه وحسنون وجها واسم المفعول
والمفعول غير المتعدي مثل الصفة اي اسم الفاعل الغير المتعدي الى مفعول ثان
الغير المتعدي لفظا الى المفعول الثاني لاشتقاقه من الفعل المتعدي الى مفعول واحد فاذا بني اسم
المفعول منه تم ذلك المفعول مقام الفاعل فبقي غير متعد الى مفعول واحد مثل الصفة المشبهة

في ذلك اي فيما ذكر من الاقسام الثمانية عشر وبين انقسام الفاعل والمفعول ما لم يسم فاعله وينصبان
ويضافان اليهما يقول زيد قائم الاب ومضروب الاب برفع الاب ونصبه وجره واذا كانا متعديين
لا يجوز اضافتهما اليهما ولا نصبهما لئلا يلزم الالتباس بالمفعول فاذا قلنا مثلا زيد ضارب اباه
وزيد معطى اباه لم يعلم ان اباه في المثال الاول مفعول الضارب او فاعل له نصب تشبيها بالمفعول
وفي المثال الثاني انه مفعول ثاني لمعطى او مفعول اول اقيم مقام الفاعل نصب تشبيها بالمفعول والمفعول
الثاني محذوف وكذلك مثل الصفة المشبهة المنسوب تقول زيد تميمي مرفوعا ومنصوبا ومجرورا اسم التفضيل
ما اشتق اي اسم اشتق من فعل اي حدث لموصوف قائم به اوقع عليه الفعل والتعميم لقصد شمول
فيه اسم التفضيل اعني ما جاء للفاعل وما جاء للمفعول بزيادة على غيره من اصل ذلك الفعل والباء
في قوله بزيادة اما ظرف لغو للموصوف اي الذات متصفة بتلك الزيادة او ظرف مستقر اي لموصوف
متلبس بتلك الزيادة فقوله ما اشتق من فعل شامل لجميع المشتقات وقوله لموصوف يخرج اسماء الزمان
والمكان والالة لان المراد بالموصوف ذات مبهمة ولا ابهام في تلك الاسماء وقوله بزيادة على غيره
يخرج اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وهو اي اسم التفضيل من حيث صيغته افعل للمذكر
وفعلى للمؤنث وانما كان بحسب الاصل فيه خلاف خير وشر لكونهما في الاصل اخير واشر فخففا بالحذف
لكثرة الاستعمال وقد يستعملان على الاصل وشرطه اي شرط بناء اسم التفضيل من حدث الثلاثي
لا رباعي مجرد لا مزيد فيه ليمكن بناء افعل وفعلى منه اذ البناء من الرباعي والثلاثي المزيد فيه مع
المحافظة على تمام حروفه متعذر لان هذه الصيغة لا تسع الزيادة على ثلاثة حروف ومع اسقاط بعض
حروف

يلزم الالتباس فانه لا يعلم انه مشتق من الرباعي او الثلاثي المجرد او المزيد فيه فان هذه الحروف الثلاثة
يحتمل ان يكون تمام حروف ثلاثي مجرد او بعض حروف رباعي مجرد كلها اصول او يكون من حروف
المزيد فيه اما من اصوله او من زوائده او ممتزجا منهما فلا يتبين ما هو المشتق منه فلا يتعين
المعنى ليس بلون اي حدث ثلاثي مجرد ليس بلون ولا عيب ظاهر لان منهما اي اشتق افعل لغيره
اي لغير اسم التفضيل كاحمر واعور فلو اشتق اسم التفضيل ايضا منهما لالتبس المراد منهما
ذو حمرة وعور او زائد الحمرة او العورة وهذا التعليل انما يتم اذا لم يأت افعل الصفة مقدم
بالطبع بناؤه على افعل التفضيل وهو كذلك لانه يدل على ثبوت مطلق الصفة فهو مقدم بالطبع
على ما يدل على زيادة على الاخر في الصفة والاولى موافقة الوضع الطبع مثل زيد افضل الناس
فان افضل المشتق من ثلاثي مجرد ليس بلون ولا عيب وهو الفضل فانه قصد غيره اي غير الثلاثي المجرد
بان يجيء ان يدل على ان لاحد زيادة فيه على غيره يتوصل اليه على غير الثلاثي المجرد بان يشتق
ونحوه مثل هو اشد منه استخراجا مثال الثلاثي المزيد فيه وبياضا مثال اللون وعمى مثال العيب
وحيث قيدنا العيب بالظاهر لا يرد نحو اجهل وابلد ولكع فانه يصح على هذا التقدير
احتجاجا بنحو التفضيل فانه لا فرق في الجهل والبلادة والحمق وللكنهم حملوا ابلد ونحوه على احمق
من ابن جنقة والجواب بان المراد بالحمق ما يبدو منه اثر البلادة في الظاهر كما حكي عن ابن جنقة
من تعليق قرنات وعظام وخزف على عنقه وهو ذو لحية طويلة فسئل عن ذلك فقال الا
اعرف بها نفسي ولا اضل وتقلدت ليلة اخوه القلادة فلما اصبح قال يا اخي انت انا فمن انا فمن

حمق ابن جنقة فانه يقتضي جواز اشتقاق احمق من حمق لا يكون حينئذ الظهور فباشر وان يكون
الاشتقاق اجهل وابلد بان يكون اثار جهلة وبلادته ظاهرة على سبيل الشذوذ ولا يعول عليه لكن
عاقل والله ارحم عقلا احمق من قبل ابله حيث قال وينبغي ان يحمل من الالوان والعيوب الظاهرة
فاما الباطنة فيبنى منها افعل التفضيل كفلان ابلد من فلان واحمق وقياسه اي قياس الواقع في
اسم التفضيل ان يشتق للفاعل لا للمفعول فانه لو اشتق للكل منهما قياسا لحصل الكثير الا
فانقسم وعلى الاشهر وقد جاء للمفعول على خلاف القياس في قليل مواضع قليلة نحو
اعذر لمن هو اشد معذرة واللوم لمن هو اشد ملومة وعلى هذا القياس اشغل واشهر
واعرف ويستعمل اي اسم التفضيل على احد الثلاثة اوجه على سبيل البدل بالاضافة او بمن او باللام نحو
على سبيل الانفصال الحقيقي فلا بد من واحد منها لان وضعه للتفضيل على غيره فلا بد فيه
من ذكر الذي هو المفضل عليه وذكره مع من والاضافة ظاهر واما مع اللام فهو في حكم المذكور ظاهرا
لان اللام اما معين بتعيين المفضل عليه مذكور قبل لفظا او حكما كما اذا طلب
شخص افضل من زيد قلت عمرو الافضل اي الشخص الذي قلنا انه افضل من زيد فيما
يكون للام في افعل التفضيل الا للعهد فيجب ان يستعمل اما مضافا نحو زيد افضل الناس
او بمن نحو زيد افضل من عمرو او معرفا باللام نحو زيد الافضل فلا يجوز الجمع بين الاثنين
منها نحو زيد الافضل من عمرو الا بين يكون ذكر اللام اولى نحو اما قول الشاعر ولست بالاكثر منهم
حصى وانما العزة للكاثر فقيل من فيه ليست تفضيلية بل للتبعيض اي لست من بينهم بالاكثر حصى

ولا يجوز خلوه عن اللام لفوات الغرض نحو زيد افضل الا ان يعلم المفضل عليه نحو الله اكبر

ويجوز ان يقع مثل ان المجرور هو المضاف اليه اي اكبر من كل شيء او انه من مع مجروره اي اكبر من كل شيء فاذا

اضيف اي اسم التفضيل فله معنيان احدهما وهو الاكثر ان يقصد به الزيادة اي احدهما زيادة موصوف اسم التفضيل

المقصود به على من اضيف اليه اي على ما اضيف اسم التفضيل اليه باعتبار تحققه في ضمن بعضهم

يلزم لتفضيل الشيء على نفسه انما كان هذا الاستعمال اكثر لان وضع افعل التفضيل الشيء على غيره

فالاولى ان يكون المفضول فيه شرط في استعمال هذا المعنى ان يكون موصوفه بعضا منهم داخلا فيهم

بحسب مفهوم اللفظ وان كان خارجا عنهم بحسب الارادة لان المقصود من استعمال هذا التفضيل

تحقق ما ركب في هذا المفهوم العام مثل زيد افضل الناس اي افضل من شارك في هذا النوع

فلا يجوز بهذا المعنى قولك يوسف احسن اخوته لخروجه عنهم اي عن الاخوة فانهم اليه

والثاني ان يقصد به زيادة مطلقة اي ثابتة غير زيادة مقصوده مطلقة غير مقيدة بان

يكون على المضاف اليه وحده ويضاف اي اسم التفضيل اما لما اضيف اليه للتوضيح اي التوضيح

اسم التفضيل وتخصيصه كما يضاف سائر الصفات نحو مصارع مصر وحسن القوم جمالا

فيه فلا يشترط كونه بعض المضاف اليه فيجوز بهذا المعنى ان لا يضاف الى جماعة هو داخل

نحو قولك نبينا محمد افضل قريش اي افضل الناس من بين قريش وان يضاف الى جماعة

من غير ان يكون داخلا فيهم كقولك يوسف احسن اخوته فان يوسف لا يدخل في جملة اخوة يوسف

وان يضاف الى غير جماعة نحو فلان اعلم بغداد اي اعلم مما سواه وهو مختص ببغداد لانها منشأه

ويجوز في النوع الاول من نوعي اسم التفضيل المضاف وهو الذي يقصد به الزيادة على من اضيف اليه

الافراد اي افراد اسم التفضيل وان كان موصوفه مثنى او مجموعا وكذا التذكير وان كان موصوفه مؤنثا

نحو زيد افضل والزيدان افضل والزيدون افضل والهند افضل او الهندان او الهندات افضل

لان ما فيه من انه اسم التفضيل الذي هي فيه الافراد والتذكير كون المفضل عليه مذكورا معه والمطابقة

اي مطابقة اسم التفضيل افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتأنيثا لمن هو اي اسم التفضيل صفة له نحو

الزيدان افضلا الناس والزيدون افضلوهم والهند فضلى النساء والهندان فضليا النساء

والهندات فضليات لما بينه وبين ما فيه الالف واللام في كونه معرفة واما النوع الثاني من نوعي

اسم التفضيل المضاف وهو الذي يقصد به زيادة مطلقة والقسم المعرف باللام منه فلا بد فيهما

من المطابقة اي مطابقة اسم التفضيل لموصوفه افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتأنيثا للزوم

مطابقة الصفة لموصوفها مع عدم قيام المانع وهو احترازهم عن التفضيل لفظا ومعنى

بعدم ذكر المفضل عليه بعدها واسم التفضيل الذي استعمل بمن مفرد مذكر لا غير اي لا غير مفرد

المذكر لكراهتهم لحوق اداة التثنية والجمع والتأنيث المختصة بالاخر بما هو في حكم الوسط

باعتبار احتراز بمن التفضيل لكونها الفارقة بينه وبين باب افعل فكانه من تمام الكلمة ولا يعمل اسم

التفضيل في اسم مظهر اي رفعا بالفاعلية بقرينة الاستثناء وانما خص المظهر لانه يعمل في المضمر

بلا شرط لان العمل بالمضمر ضعيف لا يظهر اثره في اللفظ فلا يحتاج الى قوة العامل وانما قيد

لانه لا ينصب المفعول به سواء كان مظهرا او مضمرا ابدا وجه ما يوهم ذلك فاعل دال عليه الفعل

ولا تثنية ولا جمع ولا تأنيث لانها لا يدخله فلا يكون ... اسم التفضيل ... مفرد مذكرا

لانا لو ما كان يعمل اعلم من يضل عن سبيله اي اعلم من كل احد يعلم من يضل واما الظرف والحال والتمييز فيعمل فيها

فلانه يكفيها رائحة من الفعل نحو زيد احسن منك اليوم راكبا والتمييز يعمل فيه ما يخلو

عن معنى الفعل الفم نحو رطل زيتا وانما لم يعمل الرفع بالفاعلية لان هذا العمل الا حالة وانما يعمل

الفعل وهو انما يعمل عمل الفعل لانه ليس له فعل بمعناه في الزيادة ليعمل عمله ولانه لا كان فيه اول الا

فيه وهو استعماله بمن لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث بعد كونه بمن اسم الفاعل فلا يعمل

الا اذا كان اي اسم التفضيل صفة او صفا سببيا اي في اللفظ لشيء معتمد عليه بان يقع

او خبرا عنه او حالا وهو في المعنى صفة لسبب مشترك بين ذلك الشيء الذي اعتمد عليه

غيره مفضل ذلك السبب باعتبار الاول اي باعتبار تقييده بذلك الشيء الذي اعتبرا ولا على

اي على نفس ذلك السبب باعتبار غيره اي باعتبار تقييده بغيره اي غير ذلك الاول فيكون باعتبار الاول

مفضلا وباعتبار الثاني مفضلا عليه منفيا خبر بعد خبر لكان او حال عن اسم او صفة لمصدر محذوف

اي تفضيلا منفيا مثل ما رايت رجلا احسن في عينه الكحل منه في عين زيد فرجلا هو الشيء الذي

لسبب اسم التفضيل في اللفظ والكحل سبب مشترك بين عين الرجل وبين عين زيد مفضلا باعتبار

عين الرجل مفضل عليه باعتبار عين زيد وانما اشترط ان يكون في اللفظ ثابتا لشيء وفي

المعنى لسببه ليحصل له صاحب يعتمد عليه ويحصل له مظهر يتعلق بذلك الصاحب

فيلزم ... للاختلاط رتبتها عن رتبة اسم الفاعل فانه يعمل في مظهر بعده سواء كان من

متعلقات الموصوف ام لم يكن مثل ضارب عمرو وانما اشترط ان يكون ذلك السبب

مفضلا من وجه مفضلا عليه من وجه بعد اتحادهما بالذات ليخرج عنه مثل قولك ما رايت رجلا

احسن كحلا عنده كحل عين زيد فانهما مختلفان بالذات بخلاف الكحل الملحوظ المطلق المقيد

تارة بهذا وتارة بذاك فانه واحد بالذات مختلف بالاعتبار وليلا يلزم عمله في الاجنبي

في اسم التفضيل وهو التغاير بحسب الذات بين المفضل والمفضل عليه ... افراد على

المعنى التفضيلي بالنفي كما يستفاد فائدته وانما اشترط ان يكون اسم التفضيل منفيا اذ

كونه منفيا يكون بمعنى الفعل لانه اي احسن في هذا المثال بمعنى حسن وكذا افعل في المواد

الاخر بمعنى الفعل وهذه العبارة يحتمل معنيين احدهما ان يكون احسن مع النفي بمعنى حسن

لانه اذا استولى النفي على اسم التفضيل توجه النفي الى قيده الذي هو الزيادة فيفيد

انه ليس حسن كحل على رجل زائدا على حسن كحل على زيد فيبقى اصل حسن كحل على رجل

مفيدا ان الحسن كحل على زيد اما بان يكون زائدا او بان يكون مساويا وذات بالمساواة

مقام المدح فرجع المعنى الى انه حسن في عين كل احد الكحل كحسنه في عين زيد فيكون

احسن مع النفي بمعنى حسن وثانيهما ان يجعل احسن قبل تسلط النفي عليه مجردا عن

الزيادة عرفا لان نفي الزيادة لا يلائم المدح فيبقى اصل الحسن ويتوجه النفي اليه في

رجل مفيدا ان الحسن زيد اما بالمساواة او بكونه دونه والقابل يكونه دونه

المقام فرجع المعنى الى ما رايت رجلا احسن في عينه الكحل حسنه في عين زيد ما ينطبق المساواة

وان الزيادة بالطريق الاولى اقتضاه المقام ولا يبعد ان يقصد ببقي المساواة

نفى الزيادة الفهم لان الزايد على شئ ما يثبت ذلك مع زيادة وينبغي ان يقصد به ما نقر المساوات مطلقا

ولو في ضمن الزايد فان نفى الابد الفهم فيحصل مكم من جميع ذلك ان احسن كحلا على رجل دون حسن

كحل عين زيد وذلك كمال المدح فان قلت لو كان زوال الزيادة التفضيل بالنفي تقتض

على اسم التفضيل في المظهر ينبغي ان يكون على في مثل ما رايت رجلا افضل ابوه من زيد جائزا

كما جاز في المثال المذكور قلت فرق بين المثالين فان المفضل والمفضل عليه في المثال المذكور

متحدان بالذات والاصل في مثال اسم التفضيل ان يكون المفضل والمفضل عليه

بالذات في صورت الاتحاد ضعف المعنى التفضيل فاذا زال بالنفي زال بالكلية ولم يبق له

قوة ان يعود حكمه بعد الزوال بخلاف ما رايت رجلا افضل ابوه من زيد فان المفضل

والمفضل عليه فيه مختلفان بالذات فلا ضعف في معنى التفضيل فله قوة ان يعود حكمه

بعد الزوال وهو عدم جواز عمله في المظهر مع انهم لو نصبوا احسن على الجزئية والكحل

بالابتدائية فقلبوا احسن معمولا له باعتبار احسن بحيث انه اسم تفضيل وفيه

معنى الفعل وذلك المعمول قولهم منه في عين زيد باحسن ويكون الكحل ازكاه معمولا

له من هذه الحيثية فهو احسن له من هذه الحيثية فلا يجوز تخللها بينه وبين معمولاته من هذه

ولا يخرج عن هذه الجهة بان عرض له معنى الابتداء المبتدا او الجزا ذا العامل

في الحقيقة هو معنى الابتدا لا اسم التفضيل بخلاف ما اذا اعمله في الكحل فان عليه

فانه لم يبق الجهتان فان من معمولاته من حيث انه اسم التفضيل ولو قدم قوله في عين

رابعة الكلام من الفصل بين احسن ومعموله من حيث انه اسم التفضيل والكل بهذا معناه تعقيد

ولكن كذا او قيل بهذه العبارة ما رايت رجلا احسن منه الكحل في عينه هو الكحل في عين زيد لان

عن الركاكة والتعقيد الفهم مع انها ليست من قبيل العبارة المشهورة الواردة في اداء مثل

هذا المقصود والكلام فيها ولما ترك سلبا على المكحل وهو اكثر استعمالا وهو عربيا على وجه

المقصود بلا زيادة ولا نقصان اراد ان يشير الى ان التعبير عنها غير منحصر فيما ذكر بل يمكن ان

يعبر عنها بعبارة اخصر منه وعلى ترتيب غير ترتيبه ويتفضل بهذا التقريب ما انشده سيبويه

والاستشهاد به في اثباته هذه المسئلة ويطبق بعض هذه الصور عليه فقال ولكن ان تقول

ما رايت رجلا احسن في عينه الكحل من عين زيد بالتمام من على زيد مقام منه في عين زيد

وهو اخصر منه بمقدار جمر منه وكلمة في ولو رفع لفظ العين من البين واكتفى بمن زيد

كان اخصر مع ظهور المعنى المقصود على الكل تقديرا المعنى على ما كان عليه قبل هذا التغيير

اصله من كحل عين زيد والمعنى على حذف المضاف فانه لو كان كذلك لا يكون قبل التفضيل

الشئ على نفسه اذ يتعدد الكحل فان قدمت على اسم التفضيل ذكر العين التي كان الكحل

فيها مفضلا عليه قلت ما رايت كعين زيد احسن فيها الكحل كان احسن ما رايت عينا الكحل

فيها الكحل منه في عين زيد فلما ذكر عين زيد مقدما عليه استغنى عن ذكره ثانيا وتقديره ما رايت

مماثلة لعين زيد في اصل الكحل احسن فيها الكحل من كحل عين زيد او تقول معناه ما رايت

عينا كعين زيد في كونها احسن فيها الكحل منه في عين زيد ويلزم من هذا على ابلغ وجه ان للكحل في عين زيد

حسن ابلغ من عين غيره وانما جازت هذه الصورة وان لم يكن فيها مفضل ظاهر من نعت افعل لا لابتدا

لانها فرع الاولى ولان من التفضيلية مع مجرورها مقدرة فيها الفهم كما ذكرنا في شرح الاولى

منصوب على انه صفة مصدر محذوف اي قلت ما رايت كعين زيد قولا مماثلا قول الشاعر

والمماثلة لصدر البيت لكون بعدها ما هو جدها هو المماثل وذكر موصوفا اخر في المثال

وان كانت المماثلة الكاملة ذكره اذ هو في مقابلة قوله وادينا وهو مذكور لان كانه في مقام

بيان الاختصار في المثال المذكور اولا وتمام البيت مع ما يليه شعر مررت على وادي السباع

ولا ارى كوادي السباع حين يظلم واديا اقل به ركب اتوه تائبة واخوف الا ما وقى الله سارا

كان اصله لا ارى واديا اقل به ركب منهم في وادي السباع تقدم وادي السباع استغنى عن ذكره

ثانيا الركب اسم جماعة الركبان وهو مخصوص براكبي الابل والتائبة من التابوي او التابوي او التحبة

من حيا او حيي وهو المكث والتاني وساريا من السري وهو السير في الليل فقوله لا ارى اما من

رؤية البصر او من رؤية القلب فعلى الاول واديا مفعول وكوادي السباع حال منه قدم عليه

وعلى الثاني واديا مفعوله الاول وكوادي السباع مفعول الثاني وعلى التقديرين حتى يظلم

ظرف التشبيه المستفاد من الكاف ولوادي ولا ارى اما عن اجنبية او حالية واقل صفة واديا

والجار خبر متعلق باقل والضمير المجرور عايد الى واديا وركب فاعل اقل وجملة اتوه صفة الركب قوله

وتائبة تمييز عن نسبة اقل الى ركب او منصوب على المصدرية اي تائبا تائبة واخوف عطف على اقل

وهو بمعنى المفعول المسند الى ضمير واديا والمعنى وادينا اقل به ركب منهم بوادي السباع

واخوف منه وما في الا ما وقى مصدرية وساريا ان الركبان مفعول وقى والمستثنى مفرغ

اي واديا اقل واخوف

اي واديا اقل واخوف من كل وقت الا في وقت وقاية الله ساريا فقول مر منسوب الى السباع

لكن تهافيها والحال انه لا ارى في فعل اذ الهاب ما لو منصوب وعلى طلقا اربع لغات احد

بها فعول بفتح الفا وكسر العين وهي الاصل والثانية فعل باسكان العين مع فتح الفا

والثالث اسكان العين مع كسر الفا والرابعة كسر الفا اتباعا للعين ولا كثر في نحو به

الفعلين عند بني تميم ان اقصد بهما المدح والذم كسر الفا والسكان العين قال سيبويه

وكان عامة العرب اتفقوا على لغة بني تميم وشرطهما ان شرطهما نعم وبئس ان يكون الفاعل معرفا

باللام للعهد الذهني او لواحد غير معين ابتدا او يعبر عنها بذكر المخصوص بعده ويكون

في الكلام تفصيل بعد الاجمال ليكون اوقع في النفس نحو نعم الرجل زيد او يكون مضافا

الى المعرف بها اي باللام اما بغير واسطة نحو نعم صاحب الرجل زيد او بواسطة نحو نعم

شرط واديا الساريا حين احاط به الظلام واديا يكون لوقف الركب اقل

من توقفهم بوادي الساريا ويكون ذلك الوادي اخوف من وادي السباع في وقت الا وقت

وقاية الله سبحانه الركبان الساريا بالليل فيه من الافات والمخافات ولو عبر بالعبارة

الاولى لقلت ولا ارى واديا اقل به ركب اتوه من وادي السباع ولو عبرت بالعبارة الثانية

لقلت ولا ارى واديا اقل به كما الركب اتوه من وادي السباع ولما قسم المصنف الكلمة الى

اقسامها الثلثة على وجه علم من دليل الانحصار حد الكلمة كل واحد منها ولم يكتف بذلك

القدر بل حدها ما حدث الاسم بتعريفه فلما وصلت النوبة الى مباحث الفعل

سلك بتلك الطريقة وحدها بتعريفه فقال الفعل ما دل اي كلمة دلت على معنى كائن

مباحث الفعل

في نفسه اي في نفس ما دل عليه الكلمة والمراد بكون المعنى في نفس الكلمة دلالتها عليه من غير حاجة الى ضم كلمة اخرى اليها
لاستقلاله بالمفهومية ويمكن ارجاع الضمير في نفسه الى المعنى وح يكون المراد بكون المعنى في نفسه استقلاله
بالمفهومية فمرجع كون المعنى في نفسه وكونه في نفس الكلمة الى امر واحد وهو الاستقلال بالمفهومية
لكن المطابق فيما ذكرنا في وجه الحصر ارجاع الضمير الى ما دل كما لا يخفى اعلم ان الفعل مشتمل على ثلثة
معان احدها الحدث الذي هو معنى المصدر وثانيها الزمان وثالثها النسبة الى فاعل ما ولا شك
ان النسبة الى فاعل ما معنى حرفي هو آلة لملاحظة طرفيها فلا يستقل بالمفهومية فالمراد بالمعنى في نفسه
ليس تلك النسبة وكذلك وصف ذلك المعنى بالاقتران بالزمان فتعين ان يكون المراد به الحدث
فالمراد بالمعنى ليس معناه المطابقي بل اعم لكن لا يتحقق الا في ضمن التضمني فخرج بهذا القيد الحرف
لانه ليس مستقلا بالمفهومية مقترن وضعا باحد الازمنة الثلثة في الفهم عن لفظ الدال
عليه فهو صفة للمعنى فخرج به الاسم عن حد الفعل وبقولنا وضعا خرج اسماء الافعال
لان جميعها منقولة عن المصادر او غيرها كما سبق ودخل فيه الافعال المنسلخة عن الزمان نحو
عسى وكاد لاقترانه بحسب الوضع ويصدق على المضارع انه اقترن باحد الازمنة
لوجود الاحد في الاثنين ولانه مقترن بحسب كل وضع بواحد وان عرض الاشتراك ح بتعدد
تعدد الوضع ومن خواصه اي خواص الفعل دخول قد لانها انما يستعمل لتقريب الماضي
الى الحال او لتقليل الفعل او تحقيقه وشيء من ذلك لا يتحقق الا في الفعل ودخول السين
وسوف لدلالة الاول على الاستقبال القريب والثاني على الاستقبال البعيد ودخول الجوازم
لانها وضعت اما لنفي الفعل كلم ولما او لطلبه كلام الامر او للنهي عنه كلا النهي
او لتعليق الشيء بالفعل

او لتعليق الشيء بالفعل كادوات الشرط وكل من هذه المعاني لا يتصور الا في الفعل
ولحوق تاء التانيث عطف على دخول قد وانما خص لحوق تاء التانيث لانها تدل
على تانيث الفاعل ولا يلحق الا بما له فاعل والصفات استغنت عنها بالحاقها التاء
المتحركة الدالة على تانيثها وتانيث فاعلها اختص بالفعل ساكنة حال عن تاء التانيث احتراز
عن المتحركة لاختصاصها بالاسم ولحوق نحو تاء فعلت اي نحو تاء فعلت الضماير المتصلة
البارزة المتحركة المرفوعة فيدخل فيه تاء فعلت الفم وذلك لان ضمير الفاعل لا يلحق
الا بما له فاعل والفاعل انما يكون للفعل وفروعه وخص فروعه عنه بمنع احد
الضمير تحرزا عن تزدم ... في الفرع الاصل وخص البارز بالمنع لان المستكن اخف
واخفى فهو بالتعميم اليق واجدر الماضي ما دل اي فعل دل بحسب اصل الوضع
المتبادر منه الدلالة على زمان قبل زمانك اي الحاضر الذي انت فيه فقبلية ذاتية يكون
بين اجزائه فان تقدم بعض اجزاء الزمان على بعض انما يكون بحسب الذات لا بحسب الزمان
فلا يلزم ان يكون للزمان زمان فقولنا دال على زمان ... لجميع الافعال
وقولنا قبل زمانك يخرج ما عداه والمراد بالموصول الفعل فلا ينتقض منع الحد
بمثل امس وبالدلالة ما هو بحسب الوضع فلا ينتقض منعه بلم يضرب وجمعه بان ضربت
ضربت مبني على الفتح خبر مبتدا محذوف اي هو يعني الماضي مبني على الفتح لفظا نحو ضرب
او تقديرا نحو رمى اما البناء على الحركة مع ان السكون الذي هو الاصل في المبني
فلمشابهة المضارع في وقوعه موقع الاسم نحو زيد ضرب في موضع ضارب وكشرطا

فلا جرم ح

مبحث الماضي

وجزاء تقول ان ضربتني ضربتك في موضع ان تضربني اضربك واما الفتح فلكونه اخف الحركات
مع غير الضمير المرفوع المتحرك فانه يبنى على السكون معه نحو ضربت الى ضربنا كراهة اجتماع اربع
حركات متوالية فيما هو كالكلمة الواحدة لشدة اتصال الفاعل بالفعل وانما قيد الضمير
المرفوع بالمتحرك احترازا عن مثل ضربا فانه ايضا مبني على الفتح ومع غير الواو
فانه يضم معه للمجانسة لفظا كضربوا او تقديرا كرموا المضارع ما اشبه اي فعل اشبه
الاسم باحد حروف نايت اي حال كونه متلبسا باحد حروف نايت فزوائده
يعني الحروف التي جمعتها كلمة نايت وهذه المشابهة انما يكون لوقوعه اي
وقوع ذلك الفعل مشتركا بين زماني الحال والاستقبال مثل الصيغ كوقوع الاسم
مشتركا بين معاني المتعددة كالعين وتخصيصه بالحرف عطف على قوله وقوعه
اي وتلك المشابهة انما يكون لوقوع الفعل مشتركا ولتخصيصه بواحد من زماني
الحال والاستقبال بالسين فانه للاستقبال القريب او سوف فانه للاستقبال
البعيد كما ان الاسم يخصص باحد معانيه بواسطة القراين وانما عرف المضارع
بمشابهة الاسم لانه سمي مضارعا بهذا الوجه المضارعة في اللغة المشابهة
اي مشتقة من الضرع كان كلا المشبهين ارتضعا من ضرع واحد فهما اخوان
رضاعا فالهمزة من تلك الحروف الاربعة للمتكلم المفرد واحد مذكرا كان او مؤنثا مثل اضرب
والنون له اي للمتكلم المفرد اذا كان مع غيره واحدا كان ذلك الغير او اكثر نحو
نضرب وكانها ماخوذ من انا ونحن والتاء للمخاطب مطلقا واحدا كان او
او مثنى او مجموعا

او مثنى او مجموعا مذكرا او مؤنثا وللمؤنث الواحدة والمؤنثين غيبة اي حال كون المؤنث
والمؤنثين غائبات او في غيبة والياء للغائب غيرهما اي غير القسمين المذكورين وهما الواحد
المؤنث ومثناه فقوله غيرهما اي غير القسمين المذكورين بالجر على البدلية من الغائب لانه
وان لم يتعرف بالاضافة معرفة لكنه قرب بها من المعارف فهو في قوة النكرة الموصوفة
او بالنصب حالا وهو الاولى لموافقة السابق وحروف المضارعة مضمومة في الرباعي فيما
ماضيه على اربعة احرف ومفتوحة فيما سواه اي فيما سوى ما كان ماضيه على اربعة احرف
مثل يدحرج ويستخرج ونحوهما ولا يعرب من الفعل غيره اي غير المضارع
لعدم علة الاعراب فيه ولما كان هذا الكلام في قوة قولنا وانما يعرب المضارع ح ان
يتعلق به قوله اذا لم يتصل نون التاكيد ثقيلة كانت او خفيفة ولا نون جمع المؤنث
لانه اذا اتصل به احدهما يكون مبنيا لان نون التاكيد لشدة الاتصال بمنزلة
جزء الكلمة فلو دخل الاعراب قبلها يلزم دخوله في وسط الكلمة ولو دخل عليها لزم
دخوله على كلمة اخرى حقيقة ولان جمع المؤنث في المضارع يقتضي ان يكون ما قبلها
ساكنا لمشابهتها نون جمع المؤنث في الماضي فلا يقبل الاعراب واعرابه رفع و
نصب ك الاسم فيهما وجزم يختص به كالجر بالاسم فالصحيح منه وهو عند النحاة ما لم يكن
حرف الآخر حرف العلة المجرد عن ضمير بارز مرفوع متصل به للتثنية مذكرا كان او مؤنثا
مثل يضربان ... والجمع المذكر مثل يضربون وتضربون والمؤنث مثل تضربين والمخاطب

المؤنثة مثل تضربين فهذه اربع صيغ يضرب في الواحد المذكر الغايب وتضرب
موضعين في الواحد المؤنثة الغايب والواحد المذكر المخاطب واضرب في المتكلم
الواحد ونضرب في المتكلم مع الغير بالضمة في حال الرفع والفتحة في حال النصب لفظا
اي حالكون الضمة والفتحة لفظيين والسكون في حال الجزم مثلا لن يضرب ولم يضرب
والمضارع المتصل به ذلك اي الضمير البارز المرفوع وذلك في خمس مواضع بالنون حالة
الرفع وحذفها اي حذف النون في حالتي الجزم والنصب فان النصب فيه تابع للجزم كما ان
في الاسماء تابع للجر مثل يضربان وتضربان ويضربون وتضربون وتضربين ولم يضربا ولن
يضربا الى اخرها والمضارع المعتل الاخر بالواو والياء اعرابه بالضمة تقديرا في
حال الرفع لان الضمة على الواو والياء ثقيلة نقول يدعو ويرمي والفتحة لفظا حال
النصب لخفة الفتحة نحو لن يدعو ولن يرمي والحذف اي حذف الواو والياء حال الجزم لان
الجازم لما لم يجد حركة اسقط الحرف مناسب لها نحو لم يغز ولم يرم والمضارع المعتل
الاخر بالالف بالضمة والفتحة تقديرا لان الالف لا يقبل الحركة نقول يرضى ولن
يرضى والحذف اي حذف الالف في حال الجزم نقول لم يرض ويرتفع المضارع اذا تجرد
عن الناصب والجازم نحو يقوم زيد سواء كان العامل فيه هو التجرد كما هو المتبادر من
عبارته وذلك المذهب الكوفيين وسواء كان العامل فيه وقوعه موقع الاسم كما في
يضرب زيد اي ضارب او مررت برجل يضرب او رايت رجلا يضرب وانما ارتفع
لوقوعه موقع الاسم لانه اذ يكون كالاسم فاعطي السبق اعراب الاسم واقواه
وهو الرفع وذلك المذهب البصريين فاورد عليه انه يرتفع في مواضع لا يقع فيها

موقع الاسم كما في الصلة نحو الذي يضرب وفي نحو سيقوم وسوف يقوم وفي نحو كاد زيد
يقوم وفي نحو يقوم الزيدان واجيب في نحو الذي يضرب ويقوم الزيدان بانه واقع موقع الاسم
لانك تقول الذي ضارب هو على ان ضارب خبر مبتدا مقدم عليه وكذا قائم الزيدان
ويكفينا وقوعه موقع الاسم وان كان الاعراب مع تقديره كما في الاعراب مع تقديره
فعلا وفي نحو سيقوم وان سيقوم مع السين واقع موقع الاسم لا يقوم وحده والسين
صار كاحد اجزاء الكلمة والسوف في حكم السين وفي نحو كاد زيد يقوم ان الاصل في الاسم
وانما عدل عن الاصل كما في باب افعال المقاربة الشارح وينصب المضارع بان الملفوظ
ولن وقال الفراء اصل لا ابدل الالف نونا وقال الخليل اصل لا ان فقصر كما بقي الى الحسن
وقال سيبويه انه حرف براسه واذن قيل اصله اذ ان فخففت وقيل اصله اذا الظرفية فنون
عن المضاف اليه وكي وبان مقدرة بعد حتى نحو اسرت حتى ادخلها وبعد لام كي نحو
لادخلها وبعد لام الجحود وهي لام الجارة الزائدة في خبر كان للنفي نحو ما كان الله ليعذبهم لان
هذه الثلاثة حروف جارة يمتنع دخولها على الفعل الا بجعله مصدرا بتقدير ان المصدرية وبعد الفاء
نحو زرني فاكرمك وبعد الواو نحو لا تاكل السمك وتشرب اللبن وبعد او نحو لالزمنك او تعطيني
حقي فان الفاء والواو عاطفتان بعد الالف وقد امتنع عطف الاسم على الا
مجعول مفردا ليكون من عطف المفرد على المفرد المفهوم من ذلك الا ان فيكون المعنى في زرني
فاكرمك ليكن زيارة منك فاكرام مني اياك وفي لا تاكل السمك وتشرب اللبن لا يكن منك اكل السمك
وشرب اللبن معه فان الذي ينصب به المضارع مثلا اريد ان تحسن الي مثال النصب بالفتحة ومثل

ان تصوموا مثال النصب بحذف النون وكلمة ان التي تقع بعد العلم اي الذي يكون بمعنى الظن هي ان المخففة
من الثقيلة لان المخففة للتحقيق فتناسب العلم بخلاف ان الناصبة فانها للرجاء والطمع
فلا يناسبه العلم وليست ان التي تقع بعد العلم هذه اي ان الناصبة نحو علمت ان سيقوم
وان لا يقوم وان التي يقع بعد الظن ففيها الوجهان لان الظن باعتبار دلالته على رجحان الوقوع
قوي يلائم ان المخففة الدالة على التحقيق وباعتبار عدم التيقن يلائم ان المصدرية فيجوز
وقوع كليهما فيجوز في ان التي بعده الوجهان وفي مثل لن ابرح ومعناه اي معنى لن نفي المستقبل
نفيا مؤكدا لا مؤبدا والا لزم ان يكون في قوله تعالى ولن ابرح الارض حتى يأذن لي ابي
تناقض لان لن يقتضي التأبيد وحتى يأذن الانتهاء واذن انما تنصب المضارع اذا
لم يعتمد ما بعدها على ما قبلها اي لم يكن ما بعدها معمولا لما قبلها فانه اذا اعتمد ما بعدها على ما قبلها
لا تنصب لانها لضعفها لا تقدر ان تعمل فيما اعتمد على ما قبلها فصار كانها سبقها حكي وكان
عطفها على لم يعتمد اي تنصب بها المضارع اذا لم يعتمد ما بعدها على ما قبلها واذا كان الفعل المذكور
بعدها مستقبلا لكونها جوابا وجزاء وهما لا يمكنان الا في الاستقبال فان فقد احد
كونها اذن احسن اليك وكقولك لمن يحدثك اذن اظنك كاذبا او كلاهما كقولك لمن
يحدثك انا اذن اظنك كاذبا وجب الرفع مثل قولك لمن قال اسلمت اذن تدخل الجنة مثال
لا تحتمل الا الاستقبال فقولك اذن مبتدا وقولك اذن لم يعتمد ظرف للانتصاب الملحوظ
معها كما النظر اليه في قولنا اي النصب بها المضارع وقولنا اذن تدخل الجنة

ابتدائية مثلا اذن بمثال على طريقة تمثيلهم حتى اتيته الا انه لا كان انتصاب المضارع بها مشروطا
بشرطين ان يكون ما بعدها مستقبلا بمعنى الاستقبال والخير واذا وقعت اي اذن بعد الواو والفاء فالوجهان
جائزان النصب نظرا على ضعف الاعتماد بالعطف لاستقلال المعطوف لانه جملة والرفع
باعتبار الاعتماد بالعطف وان ضعف وكي للسببية تنصب المضارع مثل اسلمت كي ادخل الجنة ومعناها
السببية اي سببية ما قبلها لما بعدها كسببية الاسلام لدخول الجنة في المثال المذكور وحتى انما ينصب المضارع
بعدها بتقدير ان اذا كان المضارع مستقبلا بالنظر الى ما قبلها وان كان بالنظر الى زمان التكلم ماضيا
او حالا او مستقبلا بمعنى الى حال كونه حتى بمعنى كي للسببية او الى لانتهاء الغاية مثل اسلمت حتى ادخل
الجنة مثال لحتى بمعنى كي والاستقبال المضارع بالنظر الى ما قبله وبالنظر الى زمان التكلم ايضا وكنت
سرت حتى ادخل البلد مثال لحتى بمعنى كي او الى والاستقبال المضارع بالنظر الى ما قبله وان بالنظر الى زمان
التكلم فيحتمل اي يكون ماضيا او حالا او مستقبلا واسير حتى تغيب الشمس مثال لحتى بمعنى الى والاستقبال
ما بعدها تحقيقا فان اردت بالفعل المذكور بعدها حتى الحال يعني زمان الحال تحقيقا اي بطريق التحقيق
بان يكون في زمان التكلم بعينه ويجي مثاله او حكاية اي بطريق الحكاية كما تقول كنت سرت امس حتى
ادخل البلد فادخل في هذا الموضع حكاية الحال الماضية كانك كنت في زمان الدخول بينت في هذه العبارة
وحكيت في زمان التكلم على انك كنت مبتهج وكان ما بعد حتى في هذه العبارة مرفوعا فالمضارع
وحكيته في زمان الحكاية الجملة يكون مرفوعا اذ لا يمكن تقدير ان لانها علم الاستقبال كانت اي حتى
عند هذه الارادة حرف ابتداء لا جارة ولا عاطفة ومعنى كونه حرف الابتداء ان يبتدأ بها الكلام
لا ان يقدر بعدها مبتدا يكون الفعل خبره ليكون الجملة داخلة على الاسم كما توهم بعضهم فيرفع اي
ما بعد حتى لعدم الناصب والجازم ويجب السببية اي كون ما قبلها سببا لما بعدها ليحصل الاتصال المعنوي وان
فات الاتصال اللفظي مثل مرض فلان حتى لا يرجونه الان مثال لما اريد به الحال تحقيقا فانه قصد به الرجاء

في زمان التكلم ومن ثم ارتفع ما بعدها بين الامرين ان كون حتى عند ارادة الحال حرف ابتداء ووجوب سببية ما قبلها

لما بعدها امتنع نظرا الى الامر الاول الرفع اي رفع ما بعد حتى في قولك كان سيري حتى ادخلها

في وقت حصول كان الناقصة في هذا القول بان يجعل كان ناقصة لا تامة لانها ان كانت

ابتداء انقطع ما بعدها عن قبلها فيبقى الناقصة بلا خبر فيفسد المعنى وامتنع الرفع نظرا الى

الامر الثاني في قولك اسرت حتى تدخلها لانه يحكم ما بعدها خبرا مستأنفا مقطوعا عما قبلها

وما قبلها سبب لما بعدها وهو مشكوك فيه لوجود حرف الاستفهام فيلزم الحكم بوقوع المسبب مع الشك في

وقوع السبب وهو محال وجاز في وقت حصول كان التامة كان سيري حتى ادخلها كان بمعنى ثبت

فانا ادخل الآن ولا فائدة فيه وجاز ايهم سار حتى يدخلها بالرفع لان السير في هذا المقام محقق

انما هو في تعيين الفاعل فيجوز ان يكون المسبب متحقق الحصول فقوله ايهم عطف بتقدير

على جائز في التامة لا على كان سيري حتى ادخلها لعدم صلاحية تقييده بقوله في التامة كالمعطوف

وفي بعض النسخ هكذا وجاز في كان سيري حتى ادخلها في التامة اي جاز الرفع في هذا التركيب

وقت حصول كان التامة فعلى هذا قوله ايهم سار عطف على كان سيري ولا فاء وفيه ولام كي

بنصب المضارع بعدها بتقدير ان نحو اسلمت لادخل الجنة واني بتقدير ان بعدها لانها جارة

ولام الجحود التي ينصب بها المضارع هي لام التاكيد للنفي بعد النفي لكان لفظا مثل وما كان الله

ليعذبهم او معنى نحو لم يكن ليفعل وهي ايضا جارة ولهذا يقدر بعدها ان فان قيل اذا جار وهو ليعذبهم

يجب المصدر بان المقدرة فكيف يصح الحمل فيه على حذف مضاف من لام ان ما كان

او من الخبر ما كان لله اذا تعذيبهم او على تاويل المصدر باسم الفاعل ما كان الله معذبهم والفاء

ينصب المضارع بعدها بتقدير ان فتقدير ان بعدها لانتصاب المضارع مشروط بشرطين احدهما

السببية ما قبلها لما بعدها لان العدول عن الرفع الى النصب للتنصيص على السببية حيث

يدل تغير اللفظ على تغير المعنى فان لم يقصد السببية لا احتياج الى الدلالة عليها ولثانيهما ان يكون قبلها

اي قبل الفاء احد الاشياء الستة يعد الكلام بتقدم الامر نحو او ما في معناه من النفي المستفاد

نحو توهم يكون ما بعدها جملة معطوفة على الجملة التي قبلها الامر نحو زرني فاكرمك الى انك منكم زيارة

فاكرام مني او نهي نحو لا تشتمني فاضربك اي لا يكن منك شتم فضرب مني فيندرج فيهما الدعاء نحو اللهم

اغفر لي فافوز ولا تؤاخذني فاهلك او استفهام نحو هل عندكم ماء فاشربه اي هل يكون منكم ماء

فشرب مني او نفي نحو ما تاتينا فتحدثنا اي ليس منك اتيان فحديث لن فيندرج فيه التخفيف نحو الا

انزل علي ملك فيكون معه نذيرا لا استفهام فيه فيندرج في النفي او تمن نحو ليت لي مالا فانفق

اي ليت لي ثبوت مال فانفاق مني فيندرج فيه ما وقع على صيغة الترجي نحو لعلي ابلغ الاسباب اسباب السموات

فاطلع بالنصب في قراءة حفص او عرض نحو الا تنزل فتصيب خيرا اي الا يكون منك نزول فاصابة خير مني

ففي جملة هذه المواضع يجب السببية مقتضيها والفاء تدل عليها وما بعد الفاء في تاويل المصدر معطوف

على مصدر آخر مفهوم مما قبل الفاء واما قول الشاعر شعر سارتك منزلي لبني تميم والحق بالحجاز فاستريحا

احد الاشياء الستة محمول على ضرورة الشعر والواو التي ينصب المضارع بعدها بتقدير ان بعدها

مشروط بشرطين احدهما الجمعية اي مصاحبة ما قبلها لما بعدها والا فالواو للجمع والثاني منهما ان

ما قبلها اي قبل الواو مثل ذلك اي مثل الواقع قبل الفاء في كونه احد الاشياء الستة المذكورة في

امثلتها امثلة الفاء بعينها بابدال الفاء بالواو كما تقول مثلا زرني واكرمك اي ليجتمع الزيارة

والاكرام ولا تاكل السمك وتشرب اللبن اي لا يجتمع منك اكل السمك مع شرب اللبن وعلى

هذا القياس في اواخر ينصب المضارع بعدها بتقدير ان يشترط معنى الى ان او الا ان يشترط ان يكون

يعني الآن والمدالة على ان المقدرة بعدها لا ان الا ان التي في داخلة في مفهومها والا يلزم من تقدير

ان بعدها تكرار نحو لالزمنك او تعطيني حقي او الا ان تعطيني حقي وغيره

يقدر بها بتقدير مضاف اي لالزمنك الى وقت ان تعطيني حقي وغيره يقدر بالا لما تبادل مقدر

مجرور بالي والمعنى الى ان لالزمنك الى اعطائك حقي والعاطفة اي الحروف العاطفة

مطلقا سواء كانت من حروف العاطفة المذكورة او لا ثم واذا كانت منها فمع

انتفاء الشروط لصحة تقدير ان بعدها ينصب المضارع بها بتقدير ان اذا كان

المعطوف عليه اسما صريحا نحو اعجبني ضربك زيدا وتشتم او فتشتم او ثم تشتم فيه

الحروف التي عطف المذكورة وتقدير ان بعد الواو والفاء ليس بشروط بالشروط المذكورة

فيها فقوله والعاطفة اذا كان مرفوعا فهو معطوف على اول المعدودات الناصبة

ان اعني قوله حتى اذا كان مستقبلا او على آخرها وهو او بشرط معنى الى ان وقيل

هو مجرور معطوف على حتى في قوله وبان مقدرة بعد حتى فظهر ان هذا اولى

ابعد بحسب اللفظ لكنه اقرب بحسب المعنى لانه على تقدير الاول والثاني جعل

اعلم مما ذكر كما ذكرنا يلزم ان يذكر في التفصيل ما لم يكن في الاجمال وان خصت بلام

الحكم برولييت في الواقع مخصوصا بما سبق من جريانه في نحو الفم وبرد انها عليه انه كان

ما يصح ذكر بالمرتين مرة في الاجمال ومرة في التفصيل كما اشار ذكرنا وتحو

اظهر ان مع لام كي نحو جئتك لان تكرمني ومع لا النفي بالحق ما لام الزائدة نحو

اردت لان تقوم ومع الحروف العاطفة نحو اعجبني قيامك وان تذهب لان

اللفظ تدخل على اسم صريح نحو جئتك للاكرام او اعجبني ضرب زيد وغضبه واراد

لعدتك في ان يظهر مع ما تقلب الفعل الى اسم صريح فهو ان المصدرية

لام الجحود فلما لم تدخل على الاسم الصريح لم يظهر بعدها ان وكذا حتى لان الاكثر

فيها ان يستعمل مع كي وهي بهذا المعنى لا يدخل على اسم صريح وحمل عليها التي

يعني الى لان المعنى الاول اغلب في التي يليها المضارع والواو والفاء واو فلانها لما اقتضت

النصب بعدها للتنصيص على السببية والجمعية والاشتراك صارت كعوامل النصب

فلم يظهر الناصب بعدها وجب اي اظهار ان مع لا الداخلة على المضارع المنصوب بها

في صورة دخول لام بمعنى كي عليها اي على ان لا لاستكراه الالتباس المتوالي لام كي

ولام لا نحو جئتك لئلا يعلم واعلم ان الناصبة تعمل في غير المواضع المذكورة كثيرا

من غير عمل لضعفها نحو قولهم تسمع بالمعيدي خير من ان تراه او مع عمل مع الندرة

كقوله تعم شعر الا ايهذا اللائمي احضر الوغى في رواية النصب ولكنه قليل

في تلك المواضع ولذلك لم يذكرها وتجزم اي المضارع بلم ولما ولام الامر ولا المستعملة

يعني النهي احترازا عن المستعملة في معنى النفي وهذه الكلمات تجزم فعلا واحدا وكلم

المجازات اي وتجزم المضارع بكلم المجازات اي كلمات الشرط والجزاء التي بعضها من

وبعضها الحروف ولهذا اختار لفظ الكلم في المجزوم بها فعلان وهي كلم المجازات

ان ومهما واذما وحيثما فاذ وحيث يجزمان المضارع مع ما واين بدونها فلا وايضا

ومتى ومهما يجزمان المضارع مطلقا سواء كانا مع ما او لا وما ومن واين وانى واما

الجزم المضارع مع كيفما واذا فلم يجيء في كلامهم على وجه الاطراد اما مع كيفما

فلان معناه عموم الاحوال فاذا قلت كيفما تقرا اقرا كان معناه على اي حال وكيفية

تقرا انت انا ايضا اقرا عليها ومن المتعذر استواء قراءة قارئين في جميع الاحوال

والكيفيات واما مع اذا فلانها كلمات الشرط انما تجزم لتضمنها معنى ان التي هي موضوعة للانها
واذا انه موضوعة للامر المقطوع به ولذا بان مقدرة هو عطف على قوله بلم اي وتجزم المضارع
بان المقدرة ويجيء بيانه ان شاء الله فلم تقلب المضارع ماضيا ونفيه اي نفي المضارع ولما
توجد الجزم انما هو اقرب معنى ماضيا ولما مثلها اي مثل لم في ذلك القلب والنفي
وتختص لما بالاستغراق اي استغراق ازمنة الماضي من وقت الانتفاء الى وقت التكلم
بلما تقول ندم فلان ولما ينفعه الندم اي عقيب الندم ولا يلزم استمرار انتفاء نفع الندم
الى وقت التكلم بها واذا قلت ندم فلان ولم ينفعه الندم افاد استمرار ذلك الى
وقت التكلم بها وجاز حذف الفعل اي ويختص ايضا لما بجواز حذف الفعل المنفي
بها ان دل عليه دليل نحو شارفت المدينة ولما ادخلها وتختص ايضا بعدم دخول اداة
الشرط عليها فلا تقول ان لما يضرب ومن لما يضرب كما تقول ان لم يضرب ومن
لم يضرب وكان ذلك لكونها فاصلة قوية بين العامل ومعموله وتختص ايضا بانه يستعمل
غالبا في المتوقع اي في نفي فعل مترقب متوقع تقول لمن يتوقع ركوب الامير لما يركب
وقد يستعمل في غير المتوقع ايضا نحو ندم ولما ينفعه الندم ولام الامر هي اللام المطلوب
بها الفعل ويدخل فيها لام الدعاء نحو ليغفر لنا الله وهي مكسورة وفتحها لغة وقد تسكن
بعد الواو والفاء وثم نحو ولتات طائفة اخرى لم يصلوا فليصلوا ثم ليقضوا ولا النهي
هي لا المطلوب بها الكف والترك اي ترك الفعل ويدخل فيها لا النهي وهي لا الدعاء

هي قد لام الامر وهي التي يطلب بها ترك الفعل ويدخل فيه جميع النواهي المضارع المبني
للفاعل او المفعول مخاطبا او غائبا او متكلما وكلم المجازات المذكورة من قبيل تدخل
لسببية الفعل الاول ومسببية الفعل الثاني اي تجعل الفعل الاول سببا والثاني مسببا
وهذا شرح المصنف وكلم المجازات ما يدخل على شيئين ليجعل الاول سببا للثاني والمراد
المجازات لا يجعل الشيء سببا لشيء فالمراد بجعل الشيء سببا ان المتكلم يعتبر
بل ملزومية شيء لشيء وجعل كلم المجازات دالة عليها ولا يلزم ان يكون الفعل الاول سببا حقيقيا
للثاني ولا خارجا ولا ذهنا بل ينبغي ان يعتبر المتكلم بينهما نسبة يصح بها ان يورده في صورة
السبب والمسبب والملزوم واللازم كقولك ان تشتمني اكرمك فالشتم ليس سببا حقيقيا للاكرام
والاكرام مسبب حقيقيا له لا ذهنا ولا خارجا لكن المتكلم اعتبر تلك النسبة بينهما اظهارا للملازمة
الاخلاق يعني انه مع بمكارم الاخلاق بحيث صار الشتم الذي هو سبب الاهانة عند الناس سبب الاكرام عنده
ويسميان اي هذان الفعلان او كلمتا شرطا لانه شرط التحقق الثاني وثانيهما جزاء
حيث انه مبني على الاول ابتداء والجزاء على الفعل فان كانا اي الشرط والجزاء مضارعين
نحو ان تزرني ازرك او الاول فقط مضارعا نحو ان تزرني فقد زرتك فالجزم في المضارع واجب
لدخول الجازم وهو ان او ما تضمن معنى ان مع صلاحية المحل وان كان الثاني مضارعا فقط اي
ففيه الوجهان الجزم لتعلقه بالجازم وهو اداة الشرط والرفع لضعف التعلق لحيلولة
الماضي والفصل بغير المعمول نحو ان اتاني زيد اتيه او اتيه واذا كان الجزاء ماضيا بغير قد
لفظا تفصيلا نحو ان خرجت خرجت او معنى نحو ان خرجت لم اخرج ويحتمل ان يكون تفصيلا

لقد ابي بغير قد سواء كان قد ملفوظا نحو ان يسرق فقد سرق اخ له من قبل او معنويا
مقدرا نحو ان كان قميصه قد من قبل فصدقت اي فقد صدقت لم يجز الفاء في الجزاء لتحقق
تاثير حرف الشرط فيه بقلب معناه الى الاستقبال فاستغني فيه عن الرابط كقولك ان اكرمتني
اكرمتك وان اكرمتني لم اكرمك وان كان بقد لم يخرج عنه الماضي المحقق الذي لا يستقبل ان
يكون للشرط تاثير فيه كقولك ان اكرمتني اليوم فقد اكرمتك امس لوجوب دخول الفاء فيه وان
كان اي الجزاء مضارعا مثبتا او منفيا بلا اي حرف لا فالوجهان جائز ان كان منفيا بلا فانه مندرج فيما سبق
لكونه مضارعا مع ان لم جيث يجب فيه الفاء لعدم تاثير اداة الشرط فيه بمعنى فالوجهان الاتيان
بالفاء وتركها لان اداة الشرط لم تؤثر في تغيير معناه كما اثرت في الماضي فيكون بالفاء وان اثرت
تغيير المعنى حيث خلصته لمعنى الاستقبال فترك الفاء لوجود التاثير في الجملة وان لم يكن قويا
نحو تقولهم ان يكن منكم الف يغلبوا الفين ومن عاد فينتقم الله منه والا اي وان لم يكن الجزاء
الماضي او المضارع المذكورين فالفاء لازمة فيه لان الجزاء حينئذ اما ماض بقد لفظا
كما تقول ان اكرمتني اليوم فقد اكرمتك امس او تقديرا اي تقول ان اكرمتني اليوم
اي تقدير فقد اكرمتك وعلى كل تقدير لا تاثير لحرف الشرط في الماضي فاحتاج الى الرابط
الفاء واما جملة اسمية او امرية او نهيا او دعائية او استفهاما او مضارعا منفيا
او لا او لن او غير ذلك كالتمني والعرض وفي جميع المواضع لا تاثير لحرف الشرط في الجزاء
فاحتاج الى الفاء ويجيء اذا التي للمفاجأة مع الجملة الاسمية الواقعة جزاء موضع الفاء
لان معناها قريب من معنى الفاء لانها تشتمل على معنى حدوث امر بعد امر فيها معنى

الفاء التعقيبية لكن الفاء اكثر واشيع اشتراط اسمية الجملة الجزائية لاختصاصها بها لان
اذا الشرطية مختصة بالفعلية فاختصت هذه بالاسمية فرقا بينهما كقوله تعالى وان تصبهم سيئة بما
قدمت ايديهم اذا هم يقنطون اي فهم يقنطون وان اي كلمة ان تجزم بها المضارع حال كونها
مقدرة بعد الامر نحو زرني اكرمك اي ان تزرني اكرمك والنهي نحو لا تفعل الشر يكن
خيرا لك اي ان لم تفعل يكن خيرا لك والاستفهام نحو هل عندكم ماء اشربه لان المعنى ان يكن عندكم ماء
اشربه والتمني نحو ليت لي مالا انفقه لان المعنى ان يكن لي مالا انفقه والعرض نحو الا تنزل
تصب خيرا اي ان تنزل تصب خيرا اذا كان المضارع الواقع بعد هذه الاشياء والجمل
حال لان يكون سببا لما تقدم وقصد به السببية اي سببية ما تقدم له في تقدير ان مع ما
يوجد ما تقدم ويجعل المضارع الواقع بعد هذه الاشياء مجزوما به وانما اختص تقدير ان بعد
هذه الاشياء لانها تدل على الطلب والطلب انما يتعلق بمطلوب يترتب عليه فائدة يكون
ذلك المطلوب سببا لها وهي مسببة عنه فاذا كان في المضارع الواقع بعدها تلك الفائدة وقصد
سببية المطلوب لتلك الاشياء له فقدر ان مع ذلك الفعل ويجعل المضارع الواقع بعدها
جزاء فيجزم بها نحو اسلم تدخل الجنة فان المطلوب باسلم هو الاسلام وهو مطلوب لاجل
دخول الجنة وهو سبب لها فصار المعنى ان تسلم تدخل الجنة فقدر ان مع الفعل الماضي وزم اسلم
وجعل تدخل الجنة جزاء له فقيل ان تسلم تدخل الجنة ونحو لا تكفر تدخل الجنة اي لا تكفر تدخل
الجنة لان النهي قرينة الفعل المنفي لا المثبت ولهذا امتنع لا تكفر تدخل النار عند الجمهور
لكن الكسائي لا يمنع ذلك عنده فانه ما شاع عند الجمهور لان التقدير عنده ان تكفر تدخل
النار وهو ظاهر الفساد ولما عدم امتناعه عند الكسائي فانه يقول معناه بحسب العرف ان تكفر
تدخل النار فالوجه في هذا الموضع قرينة الشرط مثبت لا منفي والعرف قرينة قوية هنا ايضا
الشيء واما اذا لم يقصد لم يجز الجزم قطعا بل يجب الرفع اما بالصفة ان كان حاليا للوصفية
كقوله تعالى فهب لي من لدنك وليا يرثني فيمن قراء مرفوعا او بالحال كقوله تعالى ثم ذرهم
في طغيانهم يعمهون او بالاستئناف كقوله الشاعر وقال رائدهم ارسوا نزاولها فكل حتف امرئ يجري بمقدار

فصل الامر

فكل حتفنا امرا لم يجر بعقد ابر الاهلي مكذا في بعض النسخ وفي بعضها مثال الامر وكان المراد
صيغة الامر فانهم يطلقون المثال المافي وامثال المضارع ويريدون صيغتها وفي بعض
الشروح انما قال مثال الامر لان الامر كما اشتهر في هذا النوع من الافعال اشتهر في
المعنى المصدري ايضا فاراد التنبيه على المقصود وهو في الاصطلاح النحويين والاصوليين
مخصوص في الامر بالصيغة كما ذكره المصنف لزم صيغة يطلب بها الفعل ثم مثل لكل
امر غايبا كان او حاضرا او متكلما معلوما او مجهولا من الفاعل احتراز عن المجهول مطلقا
فانه يطلب الفعل من المفعول لا عن الفاعل المخاطب احتراز عن الغايب والمتكلم
بحذف حرف المضارع احتراز عن مثل فوالتقم وبذلك فلتفرحوا فيمن قرء على
صيغة الخطاب وعن مثل صه ورويدا وحكم اخره اي اخر الامر في الحقيقة عند البصريين
الوقف والبناء على السكون لانتفاء ما يقتضي اعرابه وهو حرف المضارع لان مشابهة
لاسم المقتضية للاعراب انما هي بسببه وفي الصورة حكم المجزوم اي مثل حكم المضارع
المجزوم في اسكان الصحيح وسقوط نون الاعراب وحرف العلة لانه كان يجامعه
اللام من المجزوم يعني اعطي حكمه تقول اضرب اضربا اضربوا واخش واغز وارم كما تقول
لم تضرب لم تضربا لم تضربوا ولم تخش ولم تغزو لم ترم وذهب الكوفيون الى انه معرب مجزوم
بلام مقدرة فان كان بعدها اي بعد حرف المضارع او بعد حذفه متحرك الكلي اخره واجعل
ما بقي امرا تقول في تعد عد وفي تضارب ضارب ولم يذكر المصنف هذا القسم لظهوره ولهذا
وان كان بعده حرف ساكن ولم يكن المضارع رباعيا والمراد بالرباعي هيهنا ما يكون ماضيه على
اربعة احرف من المزيد فيه وانما هو باب الافعال لا غير زدت همزة الوصل على ما بقي بعد

حذف حرف المضارع ليتوصل بها الى النطق بالساكن حال كون تلك الهمزة مضمومة ان كان
بعده اي بعد الساكن ضمة دفعا للالتباس بالمضارع المعلوم المتكلم على تقدير الفتح وتحرزا
عن الخروج من الكسرة الى الضم على تقدير الكسر ومكسورة فيما سواه اي فيما سوا ما بعد الساكن ضمة
وهو ساكن بعده كسرة او فتحة فانه لو ضم في مثل اضرب التبس بالماضي المجهول من الاضراب
ولو فتح لالتبس بالامر منه ولو ضم في اعلم لالتبس بالمضارع المجهول ولو فتح لالتبس بالماضي الرباعي
نحو اقتل مثال لما يكون بعد حرف المضارع ضمة اضرب مثال لما يكون بعده كسرة واعلم مثال
لما يكون بعده فتحة وان كان رباعيا فمفتوحة اي فالهمزة مفتوحة لانها همزة اصل ردت
لارتفاع موجب حذفها وهو اجتماع همزتين في المتكلم الواحد لا همزة وصل مقطوعة
لذلك بعينه فعل ما لم يسم فاعله اي فعل المفعول الذي لم يذكر فاعله واضافة الفاعل
اليه لادنى ملابسة او على حذف مضاف اي فاعل فعله الواقع عليه ولا يبعد ان يراد بالموصول
الفعل الذي لم يذكر فاعله ويكون اضافة الفعل اليه بيانية وهو ما حذف فاعله واقيم المفعول
مقامه ولم يذكر هذا القيد هيهنا اكتفاء بذكره فيما سبق فان كان الفعل الذي اريد حذف
فاعله واقامة المفعول مقامه ماضيا غيرت صيغته دفعا للبس بان ضم اوله وكسر ما قبل
اخره مثل ضرب ودحرج واعلم ان اخير هذا النوع من التغيير لان معناه غريب فاختير له
وزن غريب لم يوجد في الاوزان لخروج الضمة الى الكسرة ووزن فعل بالخروج من الكسرة
الى الضمة وان كان غريبا يدل على غرابة المعنى ايضا لكن الخروج من الكسرة الى الضمة اثقل
فلا ضرورة في اختياره بعد حصول المقصود باخف منه ويضم الثالث مع همزة الوصل

نحو انطلق واقتدر واستخرج لئلا يلتبس في الدرج بالامر من ذلك الباب ويضم الثاني مع التاء
مثل تعلم وتجاهل وتدحرج لئلا يلتبس بصيغة المضارع علمت وجاهلت ودحرجت نحو
اللبس هذا علة لقوله ويضم الثالث والثاني ومعتل العين اي ما يكون عينه فقط
معتلا لئلا يرد عليه مثل طوي وروي من اللفيف فانه لا يعل عينه لئلا يفضي الى اجتماع
اعلالين في بردي ويطوي قيل الاصوب ان يقال معتل العين المنقلبة عينه الفا
لئلا يرد مثل عور وصيد وانما خص معتل العين بالذكر لزيادة غموض واختلاف في البني
للمفعول من ماضيه وتبعية ذكر المعتل العين في المبني للمفعول من مضارعه وان لم يكن فيه ما ذكرنا
الافصح فيه قيل وبيع اصلها قول وبيع نقل الكسرة من العين الى ما قبلها بعد حذف حركته فصار
بيع وقول فابدل واو قول ياء لسكونها وانكسار ما قبلها فصار قيل وجاء الاشمام وفصيح
في نحو قيل وبيع وفي شرح الرضي حقيقة هذا الاشمام ان تنحو بكسرة فاء الفعل نحو الضمة فتميل
الياء الساكنة بعدها نحو الواو قليلا اذ هي تابعة لحركة ما قبلها هذا مراد النحاة والقراء
بالاشمام في هذا الموضع وقال بعضهم الاشمام هيهنا كالاشمام حالة الوقف اعني ضم
الشفتين فقط مع كسر الفاء خالصا وهذا خلاف المشهور عند الفريقين وقال بعضهم
هو ان تاتي بضمة خالصة بعدها ياء ساكنة وهذا ايضا غير مشهور عندهم والغرض من
الاشمام الايذان بان الاصل الضم في الاوايل هذه الحروف وجاء الواو ايضا على ضعف
فقيل قول وبوع بالاسكان بلا نقل وجعل الياء واوا لسكونها وانضمام ما قبلها ومثله
اي مثل باب الماضي المجهول من معتل العين من الثلاثي المجرد باب الماضي المجهول من معتل
العين من باب الافتعال والانفعال نحو اختير وانقيد في مجي اللغات الثلث فيه

اذ نترد فيه فيهما مثل قيل وبيع بلا تفاوت دون استخير واقيم اذ ليس ذلك الا مثل قيل وبيع
لسكون ما قبل حرف العلة منهما في الاصل اذ اصلهما استخير واقوم بالياء والواو والتاء
المكسورتين والقياس فيهما اذا سكن ما قبلهما ان ينقل حركتهما اليه وتقلب العين ياء
اذا كانت واوا فيقال استخير واقيم لغة واحدة وان كان اي الفعل الذي اريد حذف
فاعله واقامة المفعول مقامه مضارعا ضم اوله وهو حرف المضارع نحو يضرب ويكرم
ويكرم ويلتزم ويستخرج ويتدحرج وفتح ما قبل اخره لخفة الفتحة ونقل المضارع بالزيادة
ومعتل العين المبني للمفعول ينقلب العين فيه الفا ياء كانت او واوا نحو يقال
ويباع ويختار وينقاد ويستجار ويقام لتحركها حقيقة او حكما وانفتاح ما قبلها
المتعدي وغير المتعدي فالمتعدي من الفعل ما يتوقف فهمه على متعلق اي امر غير الفاعل
يتعلق الفعل به ويتوقف فهمه عليه فان كل فعل لا بد من فاعل وفهمه موقوف
على فهمه لكن نسبة الفعل الى الفاعل بطريق الصدور والقيام والاسناد فيقال
هذا الفعل صادر عن الفاعل وقائم به ومسند اليه فلا يقال في الاصطلاح انه
متعلق به فان التعلق نسبة الفعل الى غير الفاعل فالحاصل ان فهم الفعل ان
كان موقوفا على فهم غير الفاعل فهو المتعدي كضرب فان فهمه موقوف على تعلق
مضروب لا يمكن تعقله الا بعد تعقله بخلاف الزمان والمكان والعلة
والهيئة الفاعل والمفعول فان فهم الفعل وتعقله بدون هذه الامور ممكن
وغير المتعدي بخلافه اي بخلاف المتعدي يعني لا يتوقف فهمه على فهم امر غير الفاعل

كقعد فاية وان كان له تعلق بكل واحد من الزمان والمكان والغاية ومنه الفاعل
لكن فصيح الغفلة عن هذه المتعلقات جايز وغير المتعدي يصير متعديا اما بالهمزة نحو
اذهبت زيدا او بتضعيف العين نحو فرحت زيدا او بالف المفاعلة نحو ماشيته او
بسين الاستفعال نحو استخرجته او بحرف الجر نحو ذهبت بزيد والمتعدي يكون متعديا
الى مفعول واحد كضرب وهذا في الكلام كثير والى اثنين ثانيهما غير الاول كاعطى
والى اثنين ثانيهما عين الاول فيما صدقا عليه نحو علم والى مفاعيل ثلاثة كاعلم
وارى بمعنى اعلم وهما اصلان في هذا القسم فانهما كانا قبل ادخال الهمزة متعديين الى
المفعولين فلما ادخلت عليهما الهمزة زاد مفعول آخر يقال له المفعول الاول
واما افعال الاخر وهو انبأ ونبأ واخبر وخبر وحدث فليست اصلا في التعدية
الى ثلاثة بل تعديتها اليها انما هي بواسطة اشتمالها على معنى الاعلام وهذه الافعال
المتعدية الى ثلثة مفاعيل مفعولها الاول كمفعول باب اعطيت في جواز الاقتصار
عليه كقولك اعلمت زيدا والاستغناء عنه كقولك اعلمت عمرا منطلقا والثاني
والثالث مفعولها كمفعولي علمت في وجوب ذكر احدهما عند الاخر وجواز تركهما معا
افعال القلوب وتسمى افعال الشك واليقين ايضا وكانهم اراد وا بالشك الظن والاول
فلا شيء من هذه الافعال بمعنى الشك المقتضي تساوي الطرفين وهي ظننت وحسبت وخلت
وهذه الثلاثة للظن وزعمت وهي يكون تارة للظن وتارة للعلم ووجدت وعلمت
ورأيت وهذه الثلثة للعلم تدخل اي هذه الافعال على الجملة الاسمية لبيان

ما هي

ما هي اي تلك الجملة من حيث الاخبار بها ناشية عنه من الظن والعلم كما اذا قلت علمت
زيدا قائما فقولك علمت لبيان ان ما نشأت هذه الجملة عنه حتى فكلمت بها وأخبرت
بها عن قيام زيد انما هو العلم واذا قلت ظننت زيدا قائما فقولك ظننت لبيان
ان منشأ الاخبار بهذه الجملة هو الظن وكذلك بواقي الافعال فتنصب
اي هذه الافعال الجزئين اي جزئي الجملة الاسمية المسند والمسند اليه على انهما
مفعول لها ومن خصائصها اي جميع خصوصها وهي ما يختص بالشيء ولا يوجد في غيره
اي ومن خصائص افعال القلوب انه اذا ذكر احدهما ذكر الآخر فلا يقتصر
على احد مفعوليها وسبب ذلك مع كونهما في الاصل مبتدا او خبرا وحذف
المبتدا او الخبر غير قليل ان المفعولين معا بمنزلة اسم واحد لان
مضمونهما معا هو المفعول به في الحقيقة فلو حذفنا احدهما كان كحذف
بعض اجزاء الكلمة الواحدة ومع هذا فقد ورد ذلك مع القرينة على
قلته اما حذف المفعول الاول فكما في قوله تعالى ولا يحسبن الذين
يبخلون بما آتاهم الله من فضله هو خيرا لهم على قراءة ولا يحسبن
بالياء ~~المفتوح~~ المنقوط من تحت بنقطتين اي لا يحسبن هؤلاء
بخلهم هو خيرا لهم فحذف بخلهم الذي هو المفعول الاول واما حذف الثاني
فكما في قول الشاعر لا تخلنا على غرائك انا طالما قد وشى بنا الاعداء اي
لا تخلنا جازعين فحذف جازعين الذي هو مفعول الثاني بخلاف باب اعطيت
فانه يجوز بان

محل افعال القلوب

بخلاف اعطيت فانه يجوز فيه الاقتصار على احدهما مطلقا يقال فلان يعطي الدنانير
من غير ذكر المعطى له او يعطي الفقراء من غير ذكر المعطى وقد يحذفان معا
كقولك فلان يعطي ويكسو اذ يستفاد من مثله فائدة بدون ذكر المفعولين
مفعول باب علمت فانك لا تحذفهما نسيا منسيا في علمت وظننت لعدم الفائدة
اذ من المعلوم ان الانسان لا يخلو من علم وظن واما مع قيام القرينة فلا بأس بحذفهما
نحو من يسمع يخل اي يخل مسموعه صادقا ومنها اي ومن خصائص افعال القلوب جواز
الابطال اي الغاء عملها اذا توسطت بين مفعوليها نحو زيد ظننت قائم او تأخرت عنهما
نحو زيد قائم ظننت وانما جوز الالغاء على التقدير بين لاستقلال الجزئين العامل
لان يكونا مبتدا وخبرا ومفعولين فكلاهما قائمان على تقدير الالغاء وجعلهما
مفعولين
و ذلك يرجح ضعف عملها بالتوسط والتاخر وقد نقل الالغاء عند التقديم ايضا
نحو ظننت زيد قائم لكن الجمهور على انه لا يجوز وهذه الافعال على تقدير الغائها
بمعنى الظروف فمعنى زيد قائم ظننت زيد قائم في ظني وفي قولنا جواز الالغاء الان
جواز اعمالها ايضا على تقدير التوسط والتاخر وفي بعض الشروح ان الاعمال
اولى على تقدير التاخر وقد يقع الالغاء اذا توسطت بين الفعل ومرفوعه نحو ضرب احسبت
زيد وبين اسم الفاعل ومعموله نحو انا احسبت زيدا وبين معمولي ان نحو ان زيدا احسبت قائم
وبين سوف ومصحوبها نحو سوف احسبت يقوم زيد وبين المعطوف والمعطوف عليه نحو جاءني زيد
واحسبت عمرو ولا شك ان الالغاء في هذه الصور واجب لهذا قيد جوازه المنبئ عن جواز الاعمال

بخلاف باب اعطيت

البضم بقوله او توسطت يعني بين معموليها اذا تاخرت يعني عنهما وانما خص منه الالغاء الجاري بالذكر

مع ان مطلق الضم خصائصها التي علم ذكره وقوعه ومنها اي ومن خصائص افعال القلوب

انها تعلق وتسمية تعليقا وجوب الطال عملها لفظا دون معنا بسبب وقوعها قبل يعني الا

بلا واسطة كما يجي مثاله او بواسطة كما اذا كانت قبل المضاف الى ما فيه معنى الاستفهام نحو علمت غلام من

انت وقبل النفي الداخل على معمولها وقبل اللام الداخلة اي لام الابتداء الداخلة على معمولها

نحو علمت ازيد عندك ام عمرو مثال للتعليق بالاستفهام وترك مثال اخر بالمقايسة ومثال النفي

علمت ما زيد في الدار ومثال اللام علمت لزيد منطلق وانما تعلق قبل هذه الثلثة لان هذه الثلثة

في صدر الجملة وضعا فاقتضت بقاء صورة الجملة وهذه الافعال توجب تغيرها بنصب الجزئين

التوفيق باعتبار احدهما لفظا والاخر معنا من حيث اللفظ روعي الاستفهام والنفي ولام

الابتداء ومن حيث المعنى روعيت هذه الافعال والمثل التعليق ما جوزه في قولهم امراة معلقة

اي مفقوده الزوج يكون كالشيء المتعلق لا مع الزوج لفقدانه ولا بلا زوج لتجويزها وجوده فلا

تقدر على التزوج فالفعل المتعلق ممنوع في العمل لفظا عامل معنا وتقديرا لان معنى علمت ازيد قائم

علمت قيام زيد كما كان كذلك عند انتصاب الجزئين ومن ثم جاز عطف الجملة المنصوبة على الجملة

التعليقية نحو علمت لزيد قائم وبكرا قاعدا والفرق بين الالغاء والتعليق من وجهين احدهما ان الالغاء

جائز لا واجب والتعليق واجب والثاني ان الالغاء ابطال العمل في اللفظ والمعنى والتعليق

العمل في اللفظ لا في المعنى ومنها اي ومن خصائص افعال القلوب انه يجوز ان يكون فاعلها اي فاعل افعال

القلوب ومفعولها ضميرين متصلين لشيء واحد وانما قلنا متصلين لانه اذا كان احدهما منفصلا

لم تختص جواز اجتماعهما بفعل دون اخر نحو اياك ظلمت مثل علمتني منطلقا وعلمتك منطلقا ولا يجوز ذلك

في سائر الافعال فلا يقال ضربتني وشتمتني بل لو ضربت نفسي وشتمت نفسي وذلك لان اصل الفاعل ان يكون

ان يكون مؤثرا والمفعول به متاثرا واصل المؤثر ان يغاير المتاثر فان اتحدا معنى كره اتفاقهما

لفظا فقصد تغايرهما معنى لتغايرهما لفظا بقدر الامكان فمن ثم قالوا ضربت نفسي ولم يقولوا ضربتني

فان الفاعل والمفعول فيه ليست متغايرين بقدر الامكان لاتفاقهما من حيث كون كل واحد

منهما ضميرا متصلا بخلاف ضربت نفسي فان نفسي باضافتها الى الضمير المتكلم صار كانها غيره لغلبة

المضاف للمضاف اليه فصار الفاعل والمفعول فيه متغايرين بقدر الامكان واما افعال القلوب

فان المفعول به فيها ليس المنصوب الاول في الحقيقة بل مضمون الجملة مجازا فاتفاقهما لفظا لانهما

ليسا في الحقيقة فاعلا ومفعولا به واجري مجرى افعال القلوب فقد تبتنى وعدمتني لان التضاد

تحملا على حمل النقيض على النقيض وكذلك اجري رأى البصرية والحلمية على رأى القلبية فجوز فيهما ما جوز فيها من

كون فاعلهما ومفعولهما ضميرين متصلين لشيء واحد كقول الشاعر ولقد اراني للرماح دريئة من

يمني تارة وامامي وكقولهم اي اراني اعصر خمرا ولبعضها اي ولبعض افعال القلوب ما عدا حسبت وخلت و

زعمت معنى اخر قريب من معانيها الاول وهي اما العلم او الظن بحيث يمكن ان يتوهم انه بهذا المعنى ايضا

الى مفعولين وانما قيد بذلك لان الاحتراز والتخصيص بالبعض لان لكل واحد معنى اخر فان خلت

بمعنى صرت ذا خال وحسبت بمعنى صرت ذا حسب وزعمت بمعنى كفلت فيتعدى به اي بذلك المعنى الاخر

الى مفعول واحد لا اثنين فظننت بمعنى اتهمت من الظنة بمعنى التهمة فظننت زيدا بمعنى

زيدا اي اتهمته بكذا فتوهم والوهم نوع من العلم ومنه قوله تعالى وما هو على الغيب بظنين اي بمتهم وعلمت

بمعنى عرفت تقول علمت زيدا بمعنى عرفت شخصه وهو علم للنفس من غير حكم عليه ورأيت بمعنى ابصرت

ومعنى البصرت قريب من معنى علمت بالحاسة ومنه قوله تعالى فانظر ماذا ترى ووجدت بمعنى اصبت تقول

وجدت الضالة اي اصبتها وعلمتها بالحاسة وما كان مراده ان لها معان اخر قريب من معنى

العلم والظن لم يتعرض لعلم بمعنى صار مشقوق الشفة العليا ولوجدت بمعنى جدة ووجدت من جدة

ووجدت وجدانا بمعنى غضبت وحزنت لانه ليس بمعنى العلم والظن الافعال الناقصة

اي الليست ناقصة لانها لا تتم بمرفوعها كالافعال الغير الناقصة ما وضع اي افعال وضعت لتقرير الفاعل على

صفة اي العدة فيما وضعت له هذه الافعال هو تقرير الفاعل على صفة ولا شك ان هذه الصفة

خارجة عن ذلك التقرير الذي هو العدة الموضوع له لان ذلك التقرير نسبة بين الفاعل و

فكان طرفيها خارج عنها فخرج عن الحد الافعال الناقصة لانها موضوعة للصفة وتقرير الفاعل

على فكان الصفة والتقرير عمدة فيما وضعت له لا التقرير وحده وانما جعلنا التقرير المذكور عمدة

الموضوع له الافعال الناقصة لا تمامه لاشتمالها على معان زائدة على ذلك التقرير كالزمان

في الكل والانتقال والدوام والاستمرار في بعضها ولو جعل الموضوع له جزئيات ذلك التقرير

فيقال صار مثلا موضوع لتقرير الفاعل على صفة على وجه الانتقال اليها في الزمان الماضي وكذا كل

فعل منها فلا شك ان كل جزئي تمام الموضوع له بالنسبة الى ما هو موضوع له والصفة خارجة

فخرج الافعال التامة منها ولا يبعد ان يجعل اللام في قوله لتقرير الفاعل للغرض لا صلة

الوضع ولا شك ان الغرض من وضع الافعال الناقصة هو التقرير المذكور

لا الصفة بخلاف افعال التامة فان الغرض من وضعها مجموعهما لا التقرير وحده كما عرفت

فخرجت عن حدها فظهر بما ذكرنا ان هذا الحد لا يحتاج الى قيد زائد لاخراج الافعال

التامة منها وهي اي الافعال الناقصة كان وصار واصبح وامسى واضحى وظل وبات

واضحى وعاد وغدا وراح ومازال مابرح ومافتئ بالهمزة وقبل بالياء ومانفك ومادام

وليس ولم يذكر سيبويه منها سوى كان وصار ومادام وليس ثم قال وما كان نحوهن من

مما لا يستغني عن الخبر والظاهر انها غير محصورة وقد يتضمن كثير من الافعال التامة معنى

الناقصة كما تقول تم التسعة بهذا عشرة اي فصير عشرة تامة وكمل زيد عالما اي صار

زيد عالما كاملا وقد جاء قولهم جاء ما جاءت حاجتك ناقصة ضمير في السماء وحاجتك

الخوارج

صيرها بانها بالنسبة ما نافية وجاءت بمعنى كانت ونبه بهم لما تقدم من الخوارج ونحوها انه يكى بهو على قوله

بالجاج البراء الاستفهامية والخبر فيها جاءت بمعنى ابها وانما انثت باعتبار خبرها كما بكى

امك ومعناه اية حاجة صارت حاجتك وجاء البر قعدت ناقصة في قولهم ارهف شفرته

حتى قعدت اي صارت شفرته كانها حربة اي ربح قصير ثال الاندلسي لا يتجاوز ولا قعد الموضع

الذي استعملته العرب فيه خلافا للفراء وتدخل هذه الافعال كلها على الجملة الاسمية

المركبة من المبتدأ والخبر لاعطاء الخبر ان لا مبدأ اعطاء الخبر حكم معناها اي معناه

الافعال يعني اثر المرتب عليه مثل صار زيد غنيا فمعنى صار الانتقال وحكم معناه اي الاثر

اثر المرتب عليه كون الخبر مستقلا اليه فلما دخل على الجملة الاسمية اعني زيد غني وافاد معناها

الذي هو الانتقال اعطى الخبر وهو غني اثر ذلك الانتقال وهو كون الغني منتقلا اليه فترفع

هذه الافعال الجزء الاول لكونه فاعلا وتنصب الجزء الثاني لتشبيهه بالمفعول به في

توقف الفعل عليه مثل كان زيد قائما فكان يكون ناقصة كاهيه لثبوت خبرها لاسمها ثبوتا

ماضيا اي كائنا في زمان ماض وانما فسر دلالته على عدم سابق والانقطاع لاحق

نحو كان زيد قائما او منقطعا نحو كان زيد غنيا فافتقر يعني صار عطفا على قوله لثبوت خبرها

اي كان يكون ناقصة كائنة بمعنى صار فهو من قبيل عطف احد القسمين على الاخر لا على

ما هو قسيم له كقوله انت عن بينها فقر والمصطلى والمطي كانها قطا الحزن قد كانت

بيوضها اي صارت فراخا بيوضها فان بيوضها لم يكن فراخا بل صارت فراخا ولكن كان

خبر ان هذا البيض عطف على قوله لثبوت اي كان يكون ناقصة يكون فيها ضمير الشان

والجملة الواقعة بعدها خبر المعنى اللفظ كقولك اذا امست كان الناس يتغافلون بشامت وافر
بالغيركنت اصبح ويكون تامة عطفا على قوله يكون ناقصة اى كان يكون تامة يستغنى بالمرفوع
عن حاجة الى المنصوب بمعنى ثبت ووقع كقولهم كانت الكائنة والمقدور كائن
كقوله نعم كن نيلون ويكون ذا الكرة ومراتب وجوه او عدمها لا يختل بالمعنى الا
كقوله كيف نكلم من كان في المهد صبيا اى كيف نكلم من يوجد في المهد حال كونه صبيا فكان زائدة
للفظ اذ ليس المعنى على الحكم واما ذكر هذه القسمين ... فصحى استيفاء
الشيء لانه صار للانتقال اما من صفة الى صفة نحو صار زيد عالما واما من حقيقة الى حقيقة
نحو صار الطين خزفا ويكون التامة بمعنى الانتقال من مكان الى مكان او من ذات الى ذات
بالى نحو صار زيد الى البلد ... وصار مثل آل ورجع واستحال وتحول
واصبح قال الرحيم فارتدت بصيرا وقال الشاعر ان العداوة تستحيل مودة
من نعمى نحو ... واصبح وامسى واضحى لاقتران مضمون الجملة باوقاتها
عليها ... اصبح زيد ... وامسى زيد ... واضحى زيد ...
فالمثال الاول يدل على مضمون الجملة وهو قيام زيد بوقت الصباح وعلى هذا القياس
... الاخرتان ويكون بمعنى صار نحو اصبح او امسى او اضحى زيد غنيا اى صار
وليس المراد انه صار في الصباح او المساء او الضحى غنيا ... ويكون تامة بمعنى الدخول
في هذه الاوقات نحو اصبح زيد اذا دخل في الصباح وظل وبات لاقتران مضمون الجملة
بوقتيهما ... ظل زيد ساهرا ... جميع نهاره ...

واذا قلت بات زيد ساهرا ... ذلك في جميع ليلته ويجيء ظل ... نحو ظل زيد غنيا وبات
عمرو فقيرا اى صار وقد يجيء هذان الفعلان تامين ايضا نحو ظللت بمكان كذا وبت
... لكن لما كان ... تامة ... في غاية القلة جعل في حكم العدم ولذلك لم يذكر ظل وبات
تامين وفصلها عن الافعال الثلثة ... اصبح وامسى واضحى ... وراح ... الافعال
الاربعة ناقصة اذا كانت بمعنى صار وتامة ... قولك آض اى رجع
رجع وغدا اذا مشى في وقت الغداة وراح اذا مشى في وقت الرواح ...
بعد الزوال الى الليل ... المصنف هذه الافعال الاربع ... في مقام التفصيل
مع ذكره في مقام الاجمال ... من الملحقات ولذا لم يذكرها صاحب
المفصل وقال ... آض وعاد وغدا وراح فاسقطها من البين
اشارة الى عدم الاعتداد بها لانها من الملحقات وما زال من زال يزال لا من زال
يزول فانه تامة وما برح بمعناه من برح اى زال ومنه البارحة لليلة الماضية
وما فتئ ... وما انفك اى ما انفصل لاستمرار خبرها اى خبر تلك الافعال لفاعلها
... على ان ... يقسم على ... من المرفوعات كما ان خبرها
على حدة من المنصوبات ... فاعلها ... منذ وقت يمكن ان يقبل ...
... زيد اميرا ... لاستمرار ... قابلية ... للامارة ... ولا
... الاستمرار ... النفي ماخوذ في معاني هذه الافعال فاذا ادخلت ادوات
النفي عليها كانت ... نفي النفي ونفي النفي الاستمرار اى الثبوت واعتبار ...
والقابلية معلوم عقلا ويلزمها اى هذه الافعال الاربعة اذا اريد بها الاستمرار
الثبوت النفي بدخول ادواته عليها لفظا وهو ظاهر او تقديرا كقوله تعالى تالله
تفتؤ تذكر يوسف اى لا تفتؤ فانه لو لم يدخل ادوات النفي عليها لم يلزم نفي النفي
المستلزم للاستمرار المقصود منها وما دام للتوقيت اى لتعيين مدة ثبوت خبره

لفاعله بان جعلت تلك المدة ظرف زمان له وذلك لان لفظة ما مصدرية ... بعدها
في تاويل المصدر وتقدير الزمان قبل المصادر كثير ... قبله فلا بد هناك
من حصول كلام يفيد فائدة تامة والى هذا اشار بقوله ومن ثم اى ومن اجل انه للتوقيت
احتاج الى وجود كلام مستقل بالافادة ...
ظرف والظرف فضلة غير مستقل بالافادة مثلا اجلس ما دام زيد جالسا اى اجلس مدة دوام
جلوس زيد فما دام ... فحصل من المجموع كلام لا يفيد فائدة تامة
بخلاف الافعال المصدرة بحرف النفي فانها مع ... واخبارها كلام مستقل بالا
فادة فلا حاجة الى وجود كلام ... وليس لنفي مضمون الجملة ... في زمان الحال
مثل ليس زيد قائما ... الآن وهذا هو مذهب الجمهور وقيل لنفي مضمون الجملة
مطلق ولذلك يقيد تارة بزمان الحال كما تقول ليس زيد قائما الآن وتارة بزمان الماضي
نحو ليس خلق الله مثله وتارة بزمان المستقبل نحو قوله تعالى الا يوم ياتيهم ليس مصروفا عنهم
هو مذهب سيبويه ويجوز تقديم اخبارها اى اخبار افعال الناقصة كلها على اسمائها
اسمائها اذ ليس فيها الا تقديم المنصوب على المرفوع فيما عامله فعل ... بجواز التقديم
... عن جانب وجود ... فينبغي ان يقيد ... ما لم يعرض ما يقتضي
تقديمها عليها ... كان ... جواز
الضرورة من جانب العدم فقط فينبغي ان يقيد مثلا قولنا اذا لم يمنع مانع التقديم
وهي يجوز ان يكون ... اى الافعال الناقصة تقديمها اى تقديم
اخبارها عليها اى تلك الافعال واقعة على ثلثة اقسام يجوز تقديم اخبارها عليها وهو
كان الى راح وهي احد عشر فعلا لكونها افعالا وجواز تقديم المنصوبات على المرفوع في
الافعال لقوتها وقسم لا يجوز تقديم اخبارها عليها وهو ... هذا القسم ما في اوله كلمة
ما نافية كانت او مصدرية اما اذا كانت نافية فلامتناع تقديم ما في حيز النفي على النفي

نفي

لانه يقتضي التصدير واما اذا كانت مصدرية فلامتناع تقديم معمول المصدر على المصدر
ويخالف هذا الحكم ... لابن كيسان ... هذا الخلاف واقع ظاهرا من جانب
جانب الجمهور ... يقتضي باب الفاعل لتقديم فكانه ... منهم وذلك الخلاف من ...
لان ادوات النفي لما دخلت على الفعل الذي معناه النفي افادت الثبوت فصار بمنزلة كان
فلا يلزم تقديم ما في حيز النفي بحسب المعنى وقسم مختلف فيه كما ظهر فيه الخلاف من الجمهور مع بعضهم
مع بعض ... الافعال ههنا بحث المفتي ... الفعل ...
اى القسم المختلف فيه كلمة ليس فالمبرد والكوفيون وابن السراج والجرجاني على انه لا يجوز
مراعات للنفي اذ يمتنع تقديم معمول النفي عليه والبصريون وسيبويه والسيرافي والفارسي
على انه يجوز بناء على انه فعل وجواز تقديم المعمول الفعل عليه ... في حكم هذا
القسم ... وهذا اندفع ما ... على المصنف ان يجعل ما
في اوله ما النافية من القسم المختلف فيه لوقوع الخلاف فيها من ابن كيسان افعال المقاربة
ما وضع اى فعل وضع لدنو الخبر اى للدلالة على قرب حصوله للفاعل ... منصوب على
المصدرية بتقدير مضاف اى دنو ... بان يكون ذلك الدنو ... المتكلم ...
الجزم ... في قولك عسى زيد ان يخرج يدل على قرب حصول الخروج لزيد بسبب انه
... زيدا ... او وضع لدنو الخبر وقرب ثبوته للفاعل حصولا ...
ان دنو حصوله بان يكون اخبار المتكلم بذلك الدنو ... حصوله للفاعل
في قولك كاد زيد ان يخرج يدل على قرب حصول الخروج لزيد ... بقرب حصول او
وضع لدنو الخبر وقرب حصوله للفاعل اخذا ... في الخبر بان
يكون ذلك الدنو بسبب جزم المتكلم بشروع الفاعل بالخبر بالتحقيق ... الى ...
فطفق في قولك طفق زيد يخرج يدل على قرب حصول الخروج لزيد بسبب الجزم المتكلم
بشروعه فيه ... فالاول اى ما وضع لدنو الخبر رجاء ... قال سيبويه عسى طمع

والاشفاق فالطمع في المحبوب والاشفاق في المكروه نحو عسيت ان اموت ومعنى الاشفاق
الخوف وهو غير متصرف حيث لا يجيء منه مضارع ومجهول وامر ونهي الى غير ذلك من
الامثلة وانما لم يتصرف في عسى لتضمنه انشاء الطمع والرجاء كلعل والانشاء [illegible]
من معاني الحرف والحروف لا يتصرف فيها تقول على احد الاستعمالين عسى زيد ان يخرج وهو
ان يكون بعده اسم ثم فعل مضارع مصدر بان الاستقبالية تقوية بمعنى الشرح الذي
هو توقع وجود الفعل في الاستقبال فزيد اسم عسى وان يخرج في محل النصب بانه خبره
اي زيد الخروج بتقدير مضاف اما في جانب الاسم نحو عسى حال زيد الخروج واما في جانب
الخبر اي عسى زيد ذا الخروج لوجوب صدق الخبر على الاسم او تقدير المضاف تكلف وذلك
لان المعنى الاصلي قارب زيد ان يخرج اي الخروج ثم نقل الى انشاء الطمع فالمضارع
[illegible] المفعولية في صورة الانشاء فهو مشبه بالمفعول الذي كان
في صورة الخبر فانتصب لشبهه بالمفعول وعليه [illegible] وقال الكوفيون ان يفعل
في محل الرفع بدلا مما قبله بدل الاشتمال لان فيه اجمالا ثم تفصيلا وفي الابهام [illegible]
ثم تفسيره وقع عظيم لذلك الشيء في النفس وقال الشارح الرضي والذي ارى
ان هذا [illegible] وجه قريب وتقول على الاستعمال الآخر عسى ان يخرج زيد
بذكر مرفوع فقط وهو ما كان منصوبا في الاستعمال الاول فاستغنى عن
الخبر لاشتمال الاسم على المنسوب اليه كما استغنى في علمت ان زيدا قائم
عن المفعول الآخر فاقيم مقامهما فهو في هذا الاستعمال ناقص واما [illegible]
الاقتصار على المرفوع من غير قصد اقامته مقام المرفوع والمنصوب بمعنى قرب
خروج زيد فهي تامة وههنا احتمال آخر وهو ان يكون زيد مرفوعا بانه اسم
عسى وان يخرج خبره مقدما عليه اي زيد في ان يخرج في محل النصب بانه خبر عسى وآخر
وهو ان يجعل ذلك في باب التنازع بين عسى ويخرج في زيد فان اعمل الاول

كان زيد اسم عسى وان يخرج خبرا مقدما عليه وان عمل الثاني كان اسم عسى ما [illegible] فيه من ضمير زيد وخبره ان
يخرج زيد فهو على هذا مثل الاول [illegible] وقد يحذف ان عن الفعل المضارع في الاستعمال الاول
تشبيها بكاد وذلك ان كاد زيد يخرج لم يذكر فيه ان [illegible] عسى زيد يخرج لا يذكر فيه ان كقوله عسى الكرب
الذي امسيت فيه يكون وراءه فرج قريب كان الاصل ان يكون وراءه فحذف ان [illegible] الاستعمال [illegible]
قولك عسى ان يخرج زيد بقولك كاد زيد يخرج والثاني انه وضع لدنو الخبر وحصوله كما تقول كاد زيد
يجيء فتخبر عن دنو الخبر [illegible] على الحصول للفاعل في الحال ففاعل اسم محض كما هو الاصل وخبره
فعل مضارع ليدل على قرب حصول الخبر في الحال باعتبار احد معنييه غير ان لدلالة ان على الاستقبال
[illegible] في الحال وقد يدخل ان على خبر كاد تشبيها بعسى كقوله قد كاد من طول البلى ان
يمحي [illegible] لان كل واحد منهما [illegible] للاخر [illegible] واذا دخل النفي على كاد فهو
كادكر الافعال [illegible] في افادة النفي [illegible] على القول الاصح ماضيا كان او مستقبلا وقيل
[illegible] يكون للاثبات مطلقا ماضيا كان او مستقبلا [illegible] ما كادوا يفعلون فان المراد اثبات
الفعل [illegible] فلتخطئة الشعراء قول ذي الرمة [illegible] رسيس الهوى [illegible] يبرح
[illegible] رسيس الهوى [illegible] تخطئتهم وتغيير [illegible] لم يكد [illegible] للاثبات [illegible]
[illegible] عنه واجيب [illegible] الاول [illegible] وما كادوا يفعلون يدل على انتفاء الذبح [illegible] القرب
[illegible] قرينة تدل على ثبوت الذبح بعد انتفائه وانتفاء القرب منه
يعني انتفاء الشيء في وقت وثبوته في وقت آخر [illegible] تخطئة بعض الفصحاء ذي الرمة [illegible]
الرمة في تسليم تخطئته [illegible] الكوفة واعترض عليه ابن شبرمة [illegible]
[illegible] ابن شبرمة [illegible] ذو الرمة [illegible]
[illegible] لم يكد [illegible]
[illegible] المستقبل كالافعال [illegible] افادة النفي [illegible]

وما كادوا يفعلون وقد عرفت وجه التمسك والجواب عنه وفي الدعوى الثانية بقول ذي الرمة اذا غير النأي المحبين
لم يكد رسيس الهوى من حب مية يبرح حيث اراد [illegible] بكاد [illegible] رسيس الهوى [illegible] البراح
اي الزوال فالنفي الداخل على كاد [illegible] الداخل على سائر الافعال [illegible] لا يثبت [illegible]
ذلك ما لم يثبت دعواه الاولى وقد عرفت وجه القدح فيه [illegible] عليها والثالث وهو ما وضع لدنو
الخبر [illegible] للفاعل [illegible] شروع في الخبر طفق بمعنى اخذ في الفعل يقال طفق يطفق
[illegible] وكرب بفتح الراء بمعنى قرب يقال كربت الشمس اذا دنت للغروب وجعل بمعنى طفق واخذ
بمعنى شرع [illegible] الافعال الاربعة في الاستعمال مثل كاد [illegible] الفعل المضارع بغير ان تقول
طفق زيد [illegible] واخذ وكرب يفعل وجعل زيد يقول [illegible]
عطف على طفق [illegible] اوشك [illegible] الاستعمال [illegible]
بكاد واوشك ان يجيء زيد [illegible] اوشك زيد يجيء فعل التعجب ما وضع لانشاء
التعجب وفي بعض النسخ افعال التعجب [illegible] فعلا التعجب بصيغة التثنية فافراد الفعل بالنظر الى
ان التعريف للجنس وجمع بالنظر الى كثرة افراده [illegible] بالنظر الى [illegible] فالتعريف
للجنس المفهوم في ضمن التثنية والجمع [illegible] وضع الفعل [illegible] الكلام في قسم الافعال فلا ينتقض
الحد بمثل لله دره فارسا [illegible] لكنه ينتقض بنحو قاتله الله [illegible]
لان [illegible] التعجب [illegible] الدعاء الا ان يقال هذه الافعال ليست موضوعة للتعجب بل استعملت له [illegible]
الوضع والمراد [illegible] التعجب بحيث لا يستعمل في غيره [illegible] من مواد النقض [illegible]
في الدعاء [illegible] الفعل التعجب [illegible] صيغتان احدهما صيغة الفعل الذي تضمنه تركيب
ما افعل والاخرى صيغة الفعل الذي تضمنه تركيب افعل به [illegible] التركيبان [illegible]
فعلا التعجب غير متصرفين فلا يتغيران الى المضارع والمجهول [illegible] افعال التعجب
غير متصرفة نحو ما احسن زيدا واحسن بزيد [illegible] فعلا التعجب [illegible] افعل التفضيل

اي افعل وافعل به

[illegible] لان فعلي التعجب [illegible] افعل التفضيل وقد [illegible]
[illegible] الطعام [illegible] الكذب [illegible] الفعل الممتنع بناء التعجب [illegible] رباعيا او ثلاثيا مزيدا فيه
او ثلاثيا مجردا [illegible] لون وعيب [illegible] بتوصلنا بها
[illegible] مفعولا [illegible] ولا يتصرف فيهما [illegible] صيغتي
التعجب بتقديم [illegible] كتقديم المفعول او الجار والمجرور على
الفعل [illegible] التقديم والتأخير
[illegible] لكون عدم التصرف [illegible] صيغتي التعجب فان المقام يقتضي بيان الاحكام
الخاصة بهما فلا يقال ما زيدا احسن ولا بزيد احسن لانهما بعد النقل الى التعجب جريا مجرى الامثال
فلا يغيران كما لا يغير الامثال [illegible] عدم التصرف [illegible] التقديم يستلزم عدم التصرف بالتأخير
وبالعكس لان التقديم [illegible] يستلزم تأخير غيره وكذا تأخيره يستلزم تقديم غيره فلو اكتفى باحدهما
لكفى [illegible] ذكر [illegible] للتأكيد لا للتأسيس [illegible] ان كل واحد منهما وان لم ينفصل
عن الآخر [illegible] ينفصل عنه بالقصد [illegible] القصد لا يتصرف فيهما بالفاصل
فصل بين العامل والمعمول نحو ما احسن في الدار زيدا واكرم اليوم بزيد [illegible] مجرى
الامثال [illegible] واجاز المازني الفصل بالظرف [illegible] العرب قولهم ما احسن بالرجل
ان يصدق واجاز الاكثرون الفصل [illegible] ما احسن زيدا ومعناه انه
[illegible] وقع [illegible] التكلم [illegible]
ابتداء [illegible] ان يكون المصدر [illegible] المفعول [illegible]
وفي بعض النسخ وما ابتداء [illegible] نكرة بمعنى شيء [illegible] النكارة تناسب التعجب
[illegible] عند سيبويه وما بعدها الخبر [illegible]
وموصولة [illegible] عند الاخفش والخبر محذوف اي الذي احسن زيدا شيء عظيم
شيء عظيم وقال الفراء [illegible] استفهامية ما بعدها خبره قال الشارح الرضي وهو قوي [illegible]

لانه كان جلس بجنبه فاستفهم عنه وقد استعمل الاستفهام معنى التعجب نحو وما ادراك ما يوم الدين وما احسن
بزيد فالتعجب صيغته امر ومعناه الماضي افعل بمعنى صار وافعل كالم بمعنى [illegible] وبه اى مجروره فاعله
الفعل عند سيبويه والباء زائدة لازمة الا اذا كان المتعجب منه ان مع صلتها نحو احسن ان تقول اى بان
تقول على ما هو القياس فلا ضمير عنده سيبويه في افعل لان الفاعل الاول به اى مجروره مفعول
عند الاخفش لا احسن بمعنى صيره لا حسن عليك يكون همزة افعل للصيرورة والباء للتعدية اى
لجعل اللازم متعديا فالمعنى صيره ذا حسن او الباء زائدة على انه يكون احسن متعديا بنفسه ويحتمل
همزة احسن للتعدية كاخرج فقيل [illegible] افعل ضمير هو فاعلها اى احسن انت بزيد او زيدا اى اجعله
حسنا بمعنى صفه بالحسن وقال الفراء وتبعه الزمخشري ان احسن امر لكل احد بان يجعل زيدا حسنا وانما
يجعله لذلك بان يصفه بالحسن فكانه قيل صفه بالحسن كيف شئت فان فيه من جهات الحسن كل ما يمكن
ان يكون في شخص افعال المدح والذم معنى الافعال المشهورة عند النحاة بهذا اللقب
ما وضع لانشاء مدح او ذم [illegible]

[illegible]

بعد الى منصوب [illegible] التميز [illegible] فنعما هي اى نعم شيئا هي [illegible] موصولة بمعنى الذي [illegible]
[illegible] فنعما هي محذوف [illegible] مخصوص اى نعم الذي [illegible] الصدقات قال سيبويه [illegible]
[illegible] نعم [illegible] الفاعل لكونه بمعنى ذا اللام [illegible] مخصوصة وبعد ذلك الفاعل
المخصوص بالمدح او الذم [illegible] لانه قد يتقدم المخصوص فيقال زيد نعم الرجل
[illegible] المفتاح [illegible] المخصوص مبتدأ وما قبله اى الجملة الواقعة قبله خبره [illegible]
خبر اما خبر المبتدأ [illegible] لام تعريف العهد [illegible] مبتدأ المحذوف [illegible] نعم الرجل زيد [illegible]
هذا المثال [illegible]

[illegible]

وحبذا زيد [illegible] وحبذا هند [illegible] اعراب المخصوص حبذا كاعراب مخصوص نعم
على الوجهين [illegible] المخصوص [illegible]
مخصوص في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث نحو حبذا رجلا زيد او حبذا زيد رجلا [illegible]
[illegible]
نعم المخصوص والمخصوص [illegible]
[illegible] الفاعل لاسم المخصوص [illegible]
[illegible]

[illegible]

367

جذوع النخل اي على جذوع النخل والباء للالصاق اي لافادة لصوق امر المجرور بالباء بغيره لازمي في مررت بزيد فان الباء
فيه يفيد لصوق مرورك بزيد اي بمكان يقرب منه والاستعانة اي الاستعانة بالفاعل في صدور الفعل منه بمجرورها نحو كتبت
بالقلم والمصاحبة نحو اشتريت الفرس بسرجه اي مع سرجه فمعناه مصاحبة السرج والاشتراك مع الفرس في الاشتراء
ولا يلزم ان يكون السرج حال الاشتراء الفرس ملتصقا به فالالصاق يستلزم المصاحبة من غير عكس والمقابلة اي لافادة
وقوع مجروره في مقابلة شيء اخر نحو بعت هذا بذاك والتعدية اي جعل الفعل اللازم متعديا بتضمينه معنى التصيير
الى مفعوله فان معنى ذهبت بزيد صيرت زيدا ذاهبا ومعنى ذهبت بزيد صيرته ذاهبا والتعدية بهذا المعنى مختصة
بالباء واما التعدية بمعنى ايصال معنى الفعل الى معموله بواسطة حرف الجر فالحروف الجارة كلها فيها سواء لا
اختصاص لها بحرف من حروف والظرفية نحو جلست بالمسجد اي في المسجد وزائدة في الخبر في الاستفهام بهل لا مطلقا
نحو هل زيد بقائم فلا يقال ازيد بقائم والنفي يليس نحو ليس زيد براكب وبما نحو ما زيد براكب فهي زائدة في الخبر
في هذه الصور قياس وغير اي في غير الخبر الواقع في الاستفهام والنفي سماعي سوائم لم يكن خبرا نحو بحسبك زيد
وكفى بالله شهيدا والقى بيده اي حسبك زيد وكفى الله شهيدا والقى يده او كان خبرا ولكن لا في الاستفهام
والنفي نحو حسبك بزيد واللام للاختصاص بملكية كالمال لزيد ولا ملكية نحو الجل للفرس والتعليل اي لبيان
علة شيء نحو ضربت للتاديب او غاية نحو خرجت للتنزه وبمعنى عن مع القول نحو قلنا لزيد انه لم
يفعل الشر اي قلت عنه وزائدة نحو ردف لكم اي ردفكم وبمعنى الواو في القسم للتعجب نحو لله لا يؤخر الاجل
ورب للتقليل اي لانها للتقليل ولهذا وجب لها
صدر الكلام كما ان كم وجب لها صدر الكلام لكونها للتكثير مختصة بنكرة لعدم احتياجه الى المعرفة
موصوفة لتحقق التقليل الذي هو مدلول رب لانه اذا وصف الشيء صار اخص واقل مما لم يوصف
والتزام الاكونها موصوفة انما هو على المذهب الاصح وهذا هو مذهب ابي علي ومن وافقه وقيل لا يجب
ذلك والمختار عند المصنف الوجوب وهذا الذي ذكر من التقليل اصله ثم يستعمل في معنى التكثير كالحقيقة في التقليل

كالمجاز المحتاج الى القرينة وفعلها اي فعل رب الذي تعلق به رب فعل ماض لانها للتقليل المحقق ولا يتحقق
ذلك الا في الماضي نحو رب رجل كريم لقيته اي رب رجل كريم لم افارقه يحذف اي ذلك الفعل الماضي غالبا
اي في اكثر الاستعمالات لوجود القرائن نحو رب رجل كريم اي لقيته وقد يدخل اي رب على مضمر مبهم لا
مرجع له مميز بنكرة منصوبة على التمييز والضمير مفرد وان كان المميز مثنى او مجموعا مذكرا وان كان
المميز مؤنثا نحو ربه رجلا او رجلين او رجالا او امرأة او امرأتين او نساء خلافا للكوفيين في مطابقة الضمير
في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث فانهم يقولون ربهما رجلين ربهم رجالا ربها امرأة ربهما
امرأتين وربهن نساء وتلحقها اي رب ما الكافة اي المانعة عن العمل فيدخل بعد لحوق ما على الجمل
نحو ربما يود الذين كفروا وقد يكون ما زائدة فيدخل الاسم ويجر نحو ربما ضربة بسيف صيقل والواو مثل
شعر وبلدة ليس لها انيس الا اليعافير والا العيس وهذه الواو للعطف عند سيبويه وليس بجارة فان لم
يكن في اول الكلام فكونها للعطف ظاهر وان كان في اوله فمقدر بمعطوف عليه وعند الكوفيين انها حرف
جر لصيرورتها قائمة مقام رب لانها عاطفة فلا يقدرون لها معطوفا عليه لان
ذلك تعسف وواو القسم انما تكون عند حذف الفعل اي فعل القسم فلا يقال اقسم والله
لاستعمالها في القسم في الاكثر من اصلها اي الباء لغير السؤال فلا تستعمل الواو في السؤال فلا يقال
والله اخبرني كما يقال بالله اخبرني والواو ومختصة بالظاهر يعني الواو مختصة بالاسم الظاهر
سواء كان الاسم الظاهر اسم الله او غيره فلا يقال وك لا فعلن
والتاء مثلها اي مثل الواو في اشتراط حذف الفعل وكونها لغير السؤال مختصة باسم الله من الاسماء الظاهرة
حطاط مرتبتها عن مرتبة اصلها الذي هو الواو بتخصيصها ببعض المظهر وخص منه باسم الله
وهو اسم الله والباء اعم منهما اي من الواو والتاء في الجميع اي في جميع ما ذكر من حذف الفعل
وكونها لغير السؤال والدخول على المظهر مطلقا او على اسم الله خاصة فهي لما تكون عند حذف الفعل ويكون

عند ذكره والقسم بالاولى يكون لغير السؤال والسؤال نحو بالله لافعلن وبالله
احلف وكذا يدخل في المظهر ويدخل على المضمر نحو بالله لافعلن وبك لافعلن وفي الدخول على المظهر لا يختص باسم
خاصة نحو بالرحمن لافعلن كذا فهذه الباء اعم منهما من الواو والتاء في جميع ما ذكر من الامور كما عرفت والمراد
بالجميع جميع ما ذكر من الامور المخصصة لا الاختصاص فلا يرد انه لا يصح ان يقال الباء توجد مع الاختصاص
ويتلقى اي يجاب القسم الذي لغير السؤال باللام وان وحروف النفي ما ولا
في الموجبة اسمية نحو والله لزيد قائم وفعلية نحو والله لافعلن كذا وان يجاب بها في الاسمية نحو والله
ان زيدا لقائم وما ولا في المنفية اسمية كانت او فعلية نحو والله ما زيد بقائم ولا يقوم زيد وقد يحذف
حرف النفي لوجود القرينة كقوله تعالى تالله تفتؤ تذكر يوسف اي لا تفتؤ واما قسم السؤال فلا يتلقى الا
بما فيه معنى الطلب نحو بالله اخبرني وبالله هل قام زيد ويحذف جوابه اي جواب القسم اذا اعترض اي توسط
القسم بين اجزاء الجملة التي تدل عليه جواب القسم او تقدمه اي القسم ما يدل عليه اي على جوابه نحو زيد والله
قائم وزيد قائم والله لاستغنائه عن الجواب في هاتين الصورتين لوجود ما يدل عليه والجملة
المذكورة وان كانت جوابا للقسم بحسب المعنى لكن بحسب اللفظ لا يسمى الا الدال على الجواب
لا الجواب ولهذا لا يجب فيها علامة جواب القسم وعن للمجاوزة اي لمجاوزة شيء وبعده
عن شيء آخر وذلك اما بزواله عن الشيء الثاني ووصوله الى الثالث نحو رميت السهم عن
القوس الى الصيد او بالوصول وحده نحو اخذت عنه العلم او بالزوال نحو اديت عنه
الدين وعلى للاستعلاء اي الاستعلاء شيء على شيء نحو زيد على السطح وعليه دين وقد تكونان
اسمين وعلى السين كما يعلم ذلك والكاف للتشبيه نحو زيد كالاسد وزائدة نحو ليس كمثله شيء
اذ التقدير ليس مثله شيء على بعض الوجوه وقد تكون اي الكاف اسما في المثل نحو يضحكن عن
كالبرد المنهمي اي عن اسنان مثل البرد الذائب في لطافته ويختص اي الكاف بالظاهر اي الاسم
الظاهر

الظاهر عند الجمهور

369

الظاهر عند الجمهور فلا يقال كه استغناء عنه بمثل ونحوه وقد يدخل في ضرورة الشعر على المرفوع
نحو ما انا كانت خلافا للمبرد فانه اجاز ذلك مطلقا نظرا الى ما جاء في بعض اشعارهم
ومذ ومنذ للزمان الماضي او الحاضر فهما للابتداء في الزمان الماضي يعني اذا اريد بهما
الزمان الماضي فالمراد ان مبدأ زمان الفعل المثبت او المنفي هو ذلك الزمان الماضي
الذي اريد بهما لا جميعه كما اذا قلت سافرت من البلد منذ سنة كذا او ما رايت فلانا
منذ سنة كذا بشرط ان يكون هذه السنة ماضية لا يكون انت فيها كان معناه ان
ابتداء مسافرتي او عدم رؤيتي كان هذه السنة وامتد الى الان والظرفية عطف
على الابتداء اي وهما للظرفية محضة من غير اعتبار معنى الابتداء في الزمان الحاضر اي
الذي اعتبرته حاضرا وان كان بعضه يعني اذا اريد بهما الزمان الذي اعتبرته حاضرا فالمراد
ان جميع زمان الفعل هو ذلك الزمان الحاضر نحو ما رايته منذ شهرنا ومنذ يومنا اي جميع
زمان الفعل هو ذلك الزمان استغرار رؤيتنا هو هذا الشهر او اليوم الحاضر عندنا لانهما
لم ينقضيا بعد ولم يمتد زمان الفعل الى ما وراءهما فكيف يصح اعتبار بهما مبدأ زمان الفعل
فاعلم ان المثالان المذكوران كلاهما للظرفية ويمكن ان يجعل الاول مثالا للابتداء كما يتوهم
بحسب الظاهر لكن يتقدير مضاف اي ما رايته مذ دخول شهرنا وحاشا وخلا وعدا للا
ستثناء اي لاستثناء ما بعدها لما قبلها فاذا جررت بها ما بعدها يكون حروفا جارة و
بهذا الاعتبار ذكرت ههنا نحو جاءني القوم حاشا زيد وعدا زيد وخلا زيد واذا
نصبت تكون افعالا الحروف المشبهة بالفعل ووجه الشبه بها اما لفظا فلانقسامها
كالفعل الى الثلاثي والرباعي والخماسي ولبنائها على الفتح مثله واما معنى فلان معانيها
معاني الافعال مثل اكدت وشبهت واستدركت وتمنيت وترجيت وكان
المناسب ان يعبر عنها بالاحرف المشبهة على صيغة الجمع القلة لكونها ستة لكنهم

الحروف المشبهة بالفعل

لما عبّر عن الحروف الجارة والعاطفة بصيغة جمع الكثرة لم يستحسن تغيير الاسلوب
مع شيوع استعمال كل من صيغتي جمع القلة والكثرة في الاخرى على انها اذا لوحظت
مع حروفها الى طرف تخفيف نوناتها ولغاتها لعل يبلغ مبلغ جمع الكثرة وهي ان
وان وكان ولكن وليت ولعل افردها لكونها للانشاء بخلاف الاربعة الباقية
اي لهذه الحروف صدر الكلام وحج يتعلق امر ... او لان
الثاني قسم من اقسام الكلام اذ كل منها يدل على قسم من اقسام الكلام المؤكد والمشتمل على التشبيه
والاستدراك والتمني والترجي سوى ان المفتوحة فهي بعكسها ان تكون فيها على
حذف المضاف بان تقتضي عدم الصدارة لانها مع اسمها وخبرها في تاويل المفرد
فلا بد لها من التعلق بشيء آخر حتى يتم الكلام ولو وقعت في الصدر التبست
بان المكسورة في صورة الكتابة وانما حملنا الكلام على انتفاء عدم الصدارة لا
على عدم الاقتضاء الصدارة لان مجرد الاشتباه يكفي في ذلك وتلحق اي هذه الحروف
ما الكافة فتلغى اي تعزل هذه الحروف عن العمل لمكان ما الكافة على الافصح
اي على افصح اللغات مثل انما زيد قائم وقد تعمل على غير الافصح كما في بعض اللغات
ثم وتدخل هذه الحروف ح اي حين اذ لحقتها على الافعال لان ما الكافة اخرجتها
عن العمل فلا يلزم ان يكون مدخولها صالحا للعمل فان المكسورة لا تغير معنى الجملة
ولا تخرجها عن كونها جملة فاذا قلت ان زيدا قائم اخبرت ما اخبرت بقولك زيد قائم
مع زيادة التاكيد وان المفتوحة مع جملتها اي مع اسمها وخبرها في حكم الجملة باعتبار
ما كانت عليه قبل دخولها عليها في حكم المفرد ومن ثم اي ومن اجل الفرق المذكور
وجب الكسر في موضع الجملة اي في موضع يقتضي الجملة ووجب الفتح في موضع

المفرد اي في موضع يقتضي المفرد فكسرت ان ابتداء اي في ابتداء الكلام لكونه موضع
الجملة نحو ان زيدا قائم وكسرت ايضا بعد القول وما يشتق منه لان مقول القول لا يكون
الا جملة نحو قال زيد ان عمرا قائم وكسرت ايضا بعد الاسم الموصول لان صلته
لا تكون الا جملة نحو جاءني الذي ان اباه قائم وفتحت ان حال كونها مع
جملتها فاعلا نحو بلغني ان زيدا عالم لوجوب كون الفاعل مفردا وحال كونها مع جملتها
مفعولا نحو كرهت ان زيدا عمرا لوجوب كونه مفردا وحال كونها مع جملتها مبتدأ
نحو عندي انك فاضل لوجوب كون المبتدأ مفردا وحال كونها مع جملتها مضافا اليها
نحو اعجبني اشتهار انك عالم لوجوب كون المضاف اليه مفردا وقالوا لولا انك يفتح
الهمزة بعد لولا الامتناعية لانه اي ما بعد لولا الامتناعية مبتدأ وكون المبتدأ
مفردا واجب نحو لولا انك منطلق انطلقت وكذلك بعد لولا التحضيضية لانها
مع اسمها وخبرها بعدها معمول للفعل الواجب دخول لولا التحضيضية عليه نحو لولا
اني معاذ لك زعمت اي لولا زعمت اني معاذ لك وبعد لولا انك ضربتني ضيدت منك
وكذلك قالوا لو انك يفتح الهمزة لانه اي ما بعد لو فاعل لفعل محذوف والفاعل يجب ان يكون
مفردا نحو لو انك قائم اي لو وقع قيامك فان جاز في موضع التقدير ان تقدير المفرد
والتقدير الجملة جاز الامران الفتح والكسر ان الفتح على تقدير جعل ان مع اسمها
وخبرها مفردا والكسر على تقدير جعلها معهما جملة مثل من يكرمني فاني اكرمه مما
وقع بعد الفاء الجزائية فان كان المراد من يكرمني فانا اكرمه وجب الكسر لكونها واقع
في موضع الجملة وان كان المراد من يكرمني فجزاؤه اني اكرمه اي اكرامي ثابت له

بتقدير جز مقام جز بتقدير مبتدا

وجب الفتح لانها وقعت في موضع المفرد لانها اما مبتدأ او خبر مبتدأ ومثل قولك شعر
اذا انه عبد القفا واللهازم مما وقعت ان بعد اذا المفاجأة فيجوز فيها الكسر على انها مع
اسمها وخبرها جملة واقعة بعد اذا المفاجاة والفتح على انها معهما مبتدأ محذوف الخبر
اي اذا عبوديته للقفا واللهازم ثابتة وتمام البيت وكنت ارى زيدا كما قيل سيدا
اذا انه عبد القفا واللهازم فقوله ارى على صيغة المجهول بمعنى اظن زيدا مفعوله الثاني
وسيدا مفعوله الثالث وكما قيل معترضة ومعنى كونه عبد القفا واللهازم انه لئيم
يخدم قفاه واللهازم اي يهتم بأكل كيعطم قفاه واللهازم واللهزمتان عظمان
ناتيان في اللحيين تحت الاذنين وجمعها بالارادة ما فوق الواحد او بارادتها مع ما
يليها تغليبا وشبهه اي شبه عطف على انه اذا انه عبد القفا الخ اي مثل عبد القفا ومثل شبهه
وما وجد ذلك في كثير من النسخ فمن جملة الشبه قولهم اول ما اقول اي احمد الله فان
جعلت ما موصولة او موصوفة كان حاصل المعنى اول المقولات فتعين الكسر لان
اول المقولات اي احمد الله لا المعنى المصدري فان معنى المصدري اعني الحمد قول
حامي وليس من جنس المقولات وان جعلت ما مصدرية كان الحاصل المعنى اول
تعين الفتح لان اول الاقوال هو المعنى المصدري الذي هو معنى ان المفتوحة مع جملتها
لا ما هو من جنس المقول ولذلك اي ولاجل ان ان المكسورة لا تغير معنى الجملة كان اسمها
المنصوب في محل الرفع لانها في حكم العدم اذ فائدتها التاكيد فقط جاز العطف
على اسم ان المكسورة من جهة انه في محل الرفع سواء كانت المكسورة مكسورة لفظا
او حكما بالرفع بان تكون المفتوحة في حكم المكسورة كما اذا وقعت بعد العلم مثل
ان زيدا قائم وعمرو وعلمت ان زيدا قائم وعمرو فان في هذا المثال وان كانت مفتوحة

لفظا فهي مكسورة حكما

لفظا فهي مكسورة حكما حيث يكون مع ما فيه ما هلت بتاويل الجملة فجاز ان يرفع المعطوف على اسمها حملا
على محلها دون ان المفتوحة فانه لم يجز العطف على محل اسمها بالرفع فانها لما غيرت معنى الجملة
لا يصح فرض عدمها ويشترط في العطف على محل اسم ان المكسورة بالرفع مضي الخبر اي
ذكر خبرها قبل المعطوف لفظا مثل ان زيدا قائم وعمرو او تقديرا مثل ان زيدا وعمرو قائم
اي ان زيدا قائم وعمرو قائم لانه لو لم يمض قبله لا لفظا ولا تقديرا لزم اجتماع عاملين على
اعراب واحد مثل ان زيدا وعمرو ذاهبان فانه لا شك ان ذاهبان خبر عن كل من المعطوف و
المعطوف عليه فمن حيث انه خبر عن اسم ان يكون العامل في رفعه ان ومن حيث انه خبر المعطوف
على اسمها يكون العامل في رفعه الابتداء فلزم اجتماع العاملين اعني ان والابتداء على رفع
وهو الباطل خلافا للكوفيين فانهم لا يشترطون في صحة هذا العطف مضي الخبر فان عندهم
لا تعمل ان في الاسم والخبر مرفوع بالابتداء كما كان قبل دخول ان عليه فلا يلزم اجتماع عاملين
على اعراب واحد ولا لكونه اي لكون اسم ان مبنيا في جواز العطف على محل اسم ان قبل مضي
الخبر عند الجمهور فلا يجوز عندهم انك وزيد ذاهبان كما انه لا يجوز ان زيدا وعمرو ذاهبان
فان المحذور المذكور مشترك بينهما خلافا للمبرد والكسائي فانهما يجوزان في انك وزيد ذاهبان
العطف على محل اسم ان لانتفاء الخبر فانه لما لم يظهر عمل ان في اسمها بواسطة بنائه فكانها لم يعمل
فلا يلزم المحذور المذكور ولكن في جواز العطف على محل اسمها كذلك اي مثل ان لانه لا يغير معنى
الجملة عما كانت عليه قبل دخوله فان معناه الاستدراك وهو لا ينافي المعنى الاصلي كما انه لا ينافي
فيه التاكيد فيجوز اعتبار محل اسمها وعطف شيء عليه بالرفع مثل ان المكسورة كما تقول لم يخرج زيد
ولكن عمرو خارج وبكر ولا يجوز في سائر الحروف المشبهة بالفعل العطف على محل اسمها لعدم
بقاء المعنى الاصلي فيه فلا يعتبر محل اسمها والفم كذلك اي لاجل ان ان المكسورة لا تغير

معنى الجملة والمفتوحة تغيره ودخلت اللام التي هي للتاكيد مضمون الجملة مع المكسورة التي
هي للتحقيق لذلك التاكيد دونها اي دون المفتوحة لكونها بمعنى المفرد فلا يجتمع معها ما هو للتاكيد
لمعنى الجملة على الخبر متعلق بدخلت اي دخلت اللام مع المكسورة على الخبر اي على خبرها نحو ان
زيدا لقائم او دخلت على الاسم اي على اسمها اذا فصل بينه اي بين الاسم وبينها اي بين ان
نحو ان في الدار لزيدا او دخلت على ما وقع بينهما اي بين الاسم والخبر نحو ان زيدا لطعامك
آكل وانما خص دخول اللام بهذه الصور لان فيما عداها يلزم توالي حرفي التاكيد والابتداء
اعني ان المكسورة واللام ولم يجوزوا ذلك واختاروا تقديم ان دون اللام ترجيحا للعامل
على ما ليس بعامل وقد دخل اللام لكن على اسمها او خبرها او على ما بينهما ضعيف لانها وان
لم تغير معنى الجملة لكن لا توافق اللام مثل ان في معناه الذي هو التاكيد وقد جاء مع
ضعفه في قول ان عمرو ولكنني من حبها لعميد وتخفف ان المكسورة لثقل التشديد وكثرة
الاستعمال فيلزمها بعد التخفيف اللام ويجوز الغاؤها اي ابطال عملها وهو الغالب
لفوات بعض وجوه مشابهتها مع الفعل لفتح الاخر وكونها على ثلثة احرف كما يجوز
اعمالها على ما هو الاصل ولهذا لم يذكره صريحا واللام على كلا التقديرين لازم لها
اما في الالغاء فللفرق بين المخففة والنافية في مثل ان زيد قائم وان زيد لقائم
واما في الاعمال فلطرد الباب ولان كثيرا من الاسماء لا يظهر فيه الاعراب اللفظي
لكون اعرابه تقديرا او لكونه مبنيا وهذا خلاف مذهب سيبويه وسائر النحاة فانهم قالوا
عند الاعمال لا يلزمها اللام لحصول الفرق بالعمل ويجوز دخولها اي دخول المخففة
على فعل من افعال المبتدا اي من افعال التي تدخل على المبتدا والخبر لا غير مثل
كان وظن واخواتها لان الاصل دخولها على المبتدا والخبر فاذا فات ذلك اشترط ان لا يفوت

دخولها على ما يقتضي المبتدا والخبر رعاية للاصل بحسب الامكان كقوله تعالى وان كانت لكبيرة
وان نظنك لمن الكاذبين خلافا للكوفيين في التعميم اي تعميم دخولها والتعميم عدم تخصيصه
بدواخل المبتدا والخبر لان اصل الدخول على الفعل فانه متفق عليه فالكوفيين خالفوا
البصريين بتجويزهم دخولها على غيرها ايضا مستدلين بقول ان قتلت لمسلما وجبت عليك
عقوبة المتعمد وهو شاذ عند البصريين وتخفف المفتوحة كالمكسورة فتعمل عند التخفيف على سبيل الوجوب
في ضمير شان مقدر كما تقدم تقديره انه المفتوحة بالفعل اكثر من المكسورة
كما سبق واعمال المكسورة بعد تخفيفها في سعة الكلام واقع كقوله تعالى وان كلا لما ليوفينهم واعمال المفتوحة
بعد تخفيفها لم يقع في سعة الكلام ويلزم منه بحسب الظاهر ترجيح الاضعف على الاقوى وذلك غير جائز فقدر ضمير
الشان حتى يكون اسما للمفتوحة بعد تخفيفها والجملة المفسرة لضمير الشان خبرا لها فيكون عاملا في
المبتدا والخبر كما كانت في الاصل فهي لا تزال عاملا بخلاف المكسورة فانها قد تكون عاملا وقد لا تكون والعامل في
وان كان الاقوى من العامل في المقدر لكن لما ام العامل في المقدر يقاوم العامل في الظاهر وقت
فلا يلزم ترجيح الاضعف على الاقوى فتدخل اي ان المفتوحة على الجملة الصالحة لان تكون مفسرة
لضمير الشان مطلقا سواء كانت اسمية او فعلية واخلافعلها على المبتدا والخبر او غيره داخل وشذ اعمالها
اي اعمال المفتوحة في غيره اي غير ضمير الشان ولكنه قد حكى بعض اهل اللغة اعمالها في المظهر في السعة قولهم
اظن انك قائم واحسن الذي اهب وهذه رواية شاذة غير معروفة واما في الضرورة فجاء في المظهر فقط قال
ان عجلتم في يوم الرخاء سالتني فراقك لم ابخل وانت صديق ويلزمها اي المفتوحة المخففة مع الفعل لكونها
مقرونة مع الفعل اي المتصرف بخلاف غير المتصرف مثل ليس للانسان الا ما سعى وان عسى ان يكون قد
اقترب اجلهم السين نحو علم ان سيكون منكم مرضى او سوف كقولك ان سوف واعلم فعلم يسمعه ان سوف
ولا او قد او قد نحو ليعلم ان قد ابلغوا رسالات ربهم ويلزم هذه الامور الثلثة للفرق بين المخففة

ان المصدرية الناصبة ولا يكون لا العوض من النون المحذوفة او حرف النفي نحو افلا يرون الا يرجع
اليهم وليس لزوم حرف النفي الا ليكون كالعوض من النون المحذوفة فانه لا يحصل بمجرده الفرق بين المخففة
والمصدرية فانه يجتمع كل منهما فالفارق بينهما اما من حيث المعنى لانه ان عنى به الاستقبال فهي المخففة
والا فهي المصدرية واما من حيث اللفظ لانه ان كان الفعل المنفي منصوبا فهي المصدرية والا فهي المخففة
وكان للتشبيه اي لان الحروف حروف ... على الصحيح حملا على اخواتها ولان الاصل عدم التركيب و
مذهب الخليل انها مركبة من الكاف وان المكسورة واصل كان زيدا الاسد ان زيدا كالاسد فقدمت
الكاف ليعلم ان التشبيه من اول الامر وفتحت الهمزة لان الكاف في الاصل جارة وان حرف
حكم الجار والجار انما تدخل على المفرد فراعوا الصورة وفتحوا الهمزة وان كان المعنى على الكسر وتخفف
اي كان فتلغى عن العمل على الاستعمال الافصح لتجردها عن المشابهة لفوات فتحة الاخر كقول ان عمر
وتحرمن ترف اللون كان ثدياه حقان وان اعملها قلت كان ثدييه لكنه على الاستعمال الغير الا
فصح كما عرفت واذا لم تعملها لفظا ففيها ضمير الشان مقدر عندهم كما في ان المخففة ويجوز ان يقال غير
مقدر لعدم الضرورة لعدم الداعي اليه كما كان في ان المخففة ولكن وهي عند البصريين مفردة
وقال الكوفيون هي مركبة من لا وان المكسورة المصدرة بالكاف الزائدة واصلها لا كان
فنقلت كسرة الهمزة الى الكاف وحذفت الهمزة وكلمة لا تفيد ان ما بعدها ليس كما قبلها
بل هو مخالف له نفيا واثباتا وكلمة ان تحقق مضمون ما بعدها للاستدراك ومعنى الاستدراك
رفع توهم يتولد من الكلام المتقدم فاذا قلت جاءني زيد فكانه توهم ان عمرا ايضا جاءك
لما بينهما من الالفة فرفعت ذلك الوهم بقولك لكن عمرا لم يجئ ويتوسط اي لكن بين كلامين
متغايرين نفيا واثباتا معنى اي تغايرا معنويا والضروري هو المعنوي ولهذا اقتصر
عليه واللفظي

عليه واللفظي قد يكون نحو جاءني زيد لكن عمرا لم يجئ وقد لا يكون نحو زيد حاضر لكن
عمرا غائب وتخفف اي لكن فتلغى عن العمل الجر وجاءها عن المشابهة واشبهت العاطفة
لفظا ومعنى فاجريت مجراها بخلاف ان وان المخففتين فانه ليس لهما ما اجريتا
وفي بعض النسخ على الاكثر وكانه اشارة الى ما جاء عن يونس والاخفش انه يجوز
اعمالها قياسا على اخواتها المخففة قال الشارح الرضي ولا اعرف له شاهدا ويجوز
معها مشددة ومخففة الواو وهي اما لعطفها الجملة على الجملة واما اعتراضية
الشارح الرضي الاخير اظهر وليت للتمني اي لانشائه فيدخل على الممكن نحو ليت
قائم وعلى المستحيل نحو ليت الشباب يعود واجاز الفراء ليت زيدا قائما بنصب الجزئين
بناء على ان ليت للتمني فكانه قيل اتمنى زيدا قائما اي اتمنا كائنا على صفة القيام
منصوبان على المفعولية بمعنى تمنيت واجاز الكسائي نصب الجزء الثاني بتقدير كان
قول الشاعر يا ليت ايام الصبا رواجعا فالفراء يقول اتمنى ايام الصبا كانت رواجعا
المحقق على ان رواجعا منصوب على انه حال من الضمير المستكن في خبرها المحذوف اي ليت ايام
كائنة حال كونها راجعة ولعل للترجي اي لانشائه ولا يدخل على المستحيل ومعنى
توقع امر مرجو او مخوف كقوله تعالى لعلكم تفلحون ولعل الساعة قريب والغالب هو الاول
الجر بها اي بكلمة لعل كما جاء في اللغة العقيلية والشك السيرافي في ذالك

من يجيب الى الندا فلم يستجبه عند ذلك مجيب فقلت ادع اخرى وارفع الصوت دعوة لعل ابي المغوار
منك قريب اجيب بانه يحتمل ان يكون على سبيل الحكاية كذا قال المص في شرحه يعني انه وقع
مجرورا في موضع آخر فالشاعر حكاه على ما كان عليه او كان اشتهر ذلك الرجل بابي المغوار
ان يحكي في الاحوال الثلث بالياء ولعل مراد المص بما ذكره من الحكي التاويل ان هذا يجوز ان
يحتمل ان لا يكون من قبيل هذه اللغة الشاذة والا فلا حاجة الى التاويل بعد ما جزم
الجر بها وكم بشذوذه الحروف العاطفة العطف في اللغة الامالة ولما كانت هذه
تميل المعطوف الى المعطوف عليه سميت به وهي الواو والفاء وثم وحتى واو واما وام
ولا وبل ولكن وعد بعضهم اي المفسرة منها وعند الاكثر انها بيان ان ما بعدها عطف
بيان لما قبلها كما ذهب بعض آخر الى ان بل التي بعدها مفرد نحو جاء زيد بل عمرو وما جاء
زيد بل عمرو ليست منها لان ما بعدها بدل غلط مما قبلها وبدل الغلط بدل
فصيح واما معها فصيح مطرد في كلامهم لانها موضوعة لتدارك مثل هذا الغلط
الاول للجمع اعم من ان يكون مطلقا او مع ترتيب ومهلة والتراخي بالجمع ههنا ان لا يختص
باحد الشيئين او الاشياء كما اذا ما وليس المراد اجتماع المعطوف والمعطوف عليه
في الفعل زمانا او مكانا فقولك جاءني زيد وعمرو وبكر وعمرو ان حصل الفعل من كليهما
لا من احدهما دون الآخر فالواو للجمع مطلقا لا ترتيب فيها قوله لا ترتيب فيها

بيان لاطلاقها اي لا ترتيب بين المعطوف والمعطوف عليه بمعنى انه لا يفهم
هذا الترتيب منها وجودا وعدما والفاء للترتيب اي الجمع مع الترتيب بغير مهلة
وثم مثلها اي مثل الفاء في المطلق الترتيب مفهوم ونفي بمهلة وحتى مثلها اي مثل ثم في الترتيب
غير ان المهلة في حتى اقل منها في ثم فهي متوسطة بين الفاء التي لا مهلة وبين ثم المفيدة للمهلة
ومعطوفها اي المعطوف بحتى بحسب ما اقتضاه قطعيتها جزء قوي او ضعيف من حيث انه
قوي او ضعيف من متبوعه اي متبوع معطوفها ليفيد اي العطف بها قوة في المعطوف
او ضعفا فيه اي ليدل عليهما حتى يتميز الجزء بالقوة والضعف عن الكل فصار كانه
غيره فصلح لان يجعل غاية واشتهاء للفعل المتعلق بالكل ودل اشتهاء الفعل اليه
على شموله جميع اجزاء الكل نحو مات الناس حتى الانبياء وقدم الحاج حتى المشاة والفرق
بين ثم وحتى بعد اشتراكهما في الترتيب مع المهلة من وجهين احدهما اشتراط كون
المعطوف بحتى جزء من متبوعه ولا اشتراط ذلك في ثم وثانيهما ان المهلة المعتبرة في ثم
انما هي بحسب الخارج نحو جاءني زيد ثم عمرو وفي حتى بحسب الذهن فان المناسب بحسب
الذهن ان يتعلق الموت اولا بغير الانبياء ويتعلق بعد التعلق بهم بالانبياء
ان كان موت الانبياء بحسب الخارج في اثناء ساير الانبياء وهكذا المناسب
الذهن تقدم قدوم ركبان الحاج على رجالتهم وان كان في بعض الاوقات على
عكس ذلك ومع هذا يحصل التراخي بين قدم الحاج حتى المشاة فاعلم ان الانتهاء
في جزء الاقوى اخص والاضعف كما يفيد عموم الفعل في جميع اجزاء الشيء كذلك

بالطلاق للجزء الاخير لتقييد لا العموم كقولك سهرت البارحة حتى الصباح فانه ليفيد شمول النوم بجميع اجزاء
الليل ولذلك لا تستعمل حتى الجارة في المعنى حيثما لا تستعمل بانه العاطفة مما لا يمنع جزء الاخير فان
الاصل حتى ان يكون جارة لكثرة استعمالها فيكون العاطفة محمولة عند على الجارة فاذا كانت
محمولة عليها لم تستعمل في معنى لا يبقى الاصل على الفرعية وانما تستعمل في معناه او اظهر
كون مدخولها جزءا لان اتحاد الاجزاء في تعلق الحكم اظهر في العقل والكثرة الوجدانية
المجاور بحكم انه بعض الشيء او هو اظهر ومن خواص معطوفها كونه جزءا من معطوف
وعدم الحاجة الى ان يقال الجزء اعم من ان يكون حقيقة او حكما المشتمل تجاوز التيم كاد مع
بعض الحواشي واو واما وام كل من هذه الحروف الثلثة لاحد الامرين اي للدلالة على احد الامرين
او الامور حال كون ذلك الاحد مبهما اي غير معين عند المتكلم ولا بنوبهم ان او في مثل ولا تطع
آثما او كفورا الكل الامرين لانها تستعمل لاحد الامرين على ما هو الاصل فيهما والعموم مستفاد
من وقوع الاحد المبهم في سياق النفي او النهي لا من كلمة او وام المتصلة لازمة لهمزة الاستفهام اي
مستعملة بعدها ثم يليها اي يلي كل واحد منهما احد المستويين والمستوي الاخر يلي الهمزة اي
همزة الاستفهام بعد ثبوت احدهما اي احد المستويين عند المتكلم لطلب التعيين من المخاطب
ومن ثم اي لاجل ان ام المتصلة يليها احد المستويين والاخر الهمزة بعد ثبوت احدهما لطلب
التعيين لم يجز تركيب ارايت زيدا ام عمرا لان المستويين فيه زيد وعمرو او احدهما ان يلي
ولي ام لكن الاخر لم يلي الهمزة وهذا ما اختاره المص والمنقول عن سيبويه ان هذا جائز
حسن فصيح وما زيدا ارايت ام عمرا احسن وافصح ويكون تركيب ارايت زيدا ام عمرا
احسنا وفصيحا وان لم يكن احسن وافصح وفي الترجمة الشريفة الشريفة انه وجه في بعض

النسخ الكافية المقروة على المص وعليه خطه هكذا يليها احد المستويين والاخر الهمزة على الافصح
ومن ثم ضعف ارايت زيدا ام عمرا ولا يخفى ان الحكم بالضعف لتركيب من غير الافصح الى
الفصيح غير مناسب لان كل ما كان حسنا فصيحا لا يعد ضعيفا والحكم فكلام المص ههنا
لا يخلو من اضطراب والحق ما نقل عن سيبويه والمص ثم ان حاصل ما ذكر بعض حواشي
ام المتصلة بالتعيين اي تعيين احد الامرين لان السؤال بها عن التعيين دون نعم ولا
لا يفيدان التعيين المطلوب بخلاف او واما مع الهمزة كما اذا قلت اجاءك زيد او عمرو
او جاءك اما زيد واما عمرو فانه يصح جوابها بلا او نعم لان المقصود بالسؤال ان احد الامرين
لا على التعيين جاءك او لا وقد يجاب بتعيين كليهما لاحتمال الخطاء في اعتقاد المتكلم بوجود
احدهما فالمشار اليه بثم في الموضعين امر واحد لكن لما كان مشتملا على شرطين
وقع ام المتصلة وقع عليه باعتبار كل واحد منهما كلام اخر وجعلها ان رقع كل
موضع الشرط آخر لا يحتاج ولو اقتصر على قوله ومن ثم لم يجز في اول الكلام
وعطف قوله كان جوابها التعيين على قوله لم يجز وتعلق كل منهما على طريق
اللف والنشر لكان احسن واخصر كما لا يخفى وام المنقطعة كبل في الاضراب عن
الاول ومثل الهمزة في كونها للاستفهام والواقع قبلها اما خبر مثل قولك انها لابل
الابل ام شاة اي ان القطعة التي اراها لابل وهي جملة خبرية فلما علمت انها ليست
اعرضت عن هذا الاخبار ثم شككت في انها شاة او شيء اخر فاستفهمت عنها تقول ام
شاة اي بل ام شاة واما استفهام كما تقول ازيد عندك ام عمرو اي بل ام عمرو

تقصد الاضراب عن الاستفهام الاول الى الاستفهام الثاني وام ما قبل المعطوف عليه
لازمة مع اما اي غير مستعملة الا معها يعني اذا عطف بشيء على اخر باما يلزم ان يصدر
المعطوف عليه اولا باما ثم عطف المعطوف باما نحو جاءني اما زيد واما عمرو ولعل اول
الامران الكلام مبني على الشك جائزة مع او يعني اذا عطف شيء على شيء اخر باو تجوز
ان يصدر المعطوف عليه باما نحو جاءني اما زيد او عمرو ولكن لا يجب نحو جاءني زيد
او عمرو وذهب بعض النحاة الى ان اما ليست من الحروف العاطفة والا لم يقع قبل
المعطوف عليه والثاني يدخل عليها الواو العاطفة فلو كانت هي ايضا للعطف يلزم
ايراد عاطفتين معا ويكون احدهما لغوا والجواب عن الاول ان اما السابقة
على المعطوف عليه ليست للعطف بل للتنبيه على الشك في اول الكلام كما عرفت وعن
ان الواو الداخلة على اما الثانية لعطفها على اما الاولى واما الثانية لعطف
على ما بعد اما الاولى فلكل منهما فائدة اخرى فلا لغو ولا او بل ولكن هذه الحروف
الثلثة لاحدهما معينا اي لنسبة الحكم الى احد من الامرين المعطوف والمعطوف عليه
على التعيين فكلمة لا لنفي الحكم الثابت للمعطوف عليه عن المعطوف فالحكم
هيهنا للمعطوف عليه لا للمعطوف نحو جاءني زيد لا عمرو فحكم المجيء فيه لزيد لا لعمرو
وكلمة بل بعد الاثبات لصرف الحكم عن المعطوف عليه الى المعطوف نحو جاءني
زيد بل عمرو اي بل جاءني عمرو فحكم المجيء فيه للمعطوف لا للمعطوف عليه حتى
لا والمعطوف عليه في حكم المسكوت عنه كانه لم يحكم عليه بشيء لا بالمجيء
ولا بعدمه

ولا بعدمه والاخبار الذي وقع منه لم يكن بطريق القصد ولهذا عبر عنه بكلمة بل واما كلمة بل
بعد النفي نحو ما جاءني زيد بل عمرو ففيه خلاف فذهب بعضهم الى ان كلمة بل تقرر حكم المنفي
المعطوف عليه الى المعطوف اي بل ما جاءني عمرو والمعطوف عليه في حكم المسكوت عنه وبعضهم
الى انها تثبت الحكم المنفي عن المعطوف عليه للمعطوف والمعطوف عليه في حكم المسكوت عنه
او الحكم المنفي عنه فمعنى ما جاءني زيد بل عمرو بل جاءني عمرو وزيد اما في حكم المسكوت عنه او
المحكي المنفي عنه ولكن لازمة للنفي اي غير مستعملة بدونه فان كانت العطف المفرد على
المفرد فهي نقيضة لا فتكون للايجاب ما انتفى عن الاول فتكون لازمة لنفي الحكم عن الاول
نحو ما قام زيد لكن عمرو اي قام عمرو وان كانت في عطف الجملة على الجملة فهي نظيرة بل
مجيئها بعد النفي والاثبات فبعد النفي للاثبات وبعد الاثبات للنفي
بعدها نحو جاءني زيد لكن عمرو لم يجيء وما جاءني زيد لكن عمرو قد جاء فمع كلا التقديرين
غير مستعملة بدون النفي حروف التنبيه الا واما وها ليصدر بها الكلام حتى لا
يغفل المخاطب عن شيء مما يلقي المتكلم اليه ولهذا سميت حروف التنبيه نحو الا زيد
قائم واما زيد قائم وها زيد قائم وتدخل ها خاصة من المفردات على اسماء الاشارة حتى
لا يغفل المخاطب عن الاشارة التي لا تتعين معانيها الا بها نحو هذا وهاتا
وهذان وهاتان وهؤلاء حروف النداء يا وهي اعمها استعمالا لانها تستعمل للنداء
القريب والبعيد وايا وهيا للبعيد واي بفتح الهمزة وسكون الياء والهمزة للقريب فكانه
اراد بالقريب ما عدا البعيد فيدخل فيه المتوسط ايضا فان القريب ينقسم الى قريب متصف
باصل القرب من غير زيادة وله كلمة اي والى قريب متصف بزيادة القرب وله الهمزة

بخلاف البعيد فانه لم يذكر له مرتبتان بالمقرب بمعنى المقابل للاقرب وهو المتوسط بين كمال البعد
وكمال القرب حروف الايجاب نعم وبلى واي بكسر الهمزة وسكون الياء واجل وجير وان
بكسر الهمزة وفتح النون المشددة ومن بيان معاني تلك الحروف تبين وجه تسميتها بحروف الايجاب
نعم مقررة لما سبقها اي محققة لمضمونه استفهاما كان او خبرا مثبتا فهي في جواب اقام زيد يعني
قام زيد وفي جواب الم يقم زيد يعني لم يقم زيد وفي الجواب الم يقم زيد يعني قام فمعنى بلى في
جواب الست بربكم انت ربنا ولو قيل في موضع بلى فيهما نعم لكان كفرا فان معناه
لست ربنا وقيل يجوز استعمال نعم فيهما بجعلها تصديقا للاثبات المستفاد من انكار النفي وقد
اشتهر منها في العرف فلو قال احد بان زيدا اليس لي عليك الف درهم وقال زيد نعم يكون اقرارا
ويقوم مقام بلى لتقرير الاثبات بعد النفي وبلى مختصة بايجاب النفي يعني ينقض النفي
المتقدم ويجعله ايجابا سواء كان ذلك النفي مجردا عن الاستفهام نحو بلى في جواب من قال ما قام
زيد اي قد قام او مقرونا به فهي انما لنقض النفي الذي بعد ذلك الاستفهام كقوله تعالى
الست بربكم قالوا بلى اي بلى انت ربنا وقد جاء على سبيل الندرة للتصديق الايجابي كما
تقول في جواب اقام زيد بلى قام زيد اي اثبات بعد الاستفهام لا لكثرة غلبة استعمالها
مسبوقة بالاستفهام وذكر بعضهم انها تجيء لتصديق الخبر ايضا وذكر ابن مالك ان اي
بمعنى نعم وهذا مخالف لما ذكره المص وتكرر معها القسم اي لا تستعمل الا مع القسم
ذكر فعل القسم فلا يقال اقسمت اي وربي ولا يكون المقسم به الا الرب والله ولعمري
يقول اي والله واي وربي واي ولعمري واجل وجير بالكسر والفتح وان لتصديق للخبر
وفي بعض النسخ لتصديق الخبر كقولك اجلا وجير وان للمخبر قد اتاك زيد او لم ياتك
اي لم ياتك او لم يات وجاء ان للتصديق الدعاء ايضا نحو قول ابن زبير لمن قال
لعن الله ناقة حملتني اليك ان وراكبها اي ولعن الله تلك الناقة وراكبها وجاء
بعد الاستفهام ايضا

بعد الاستفهام ايضا نحو قول الشاعر: ليت شعري هل للمحب شفاء من جوى حبهن ان اللقاء اي نعم اللقاء
شفاء للمحب فمجيئها في هذين الموضعين خلاف ما ذكره المص من كونها لتصديق الخبر حروف
الزيادة وانما سميت هذه الحروف زوائد لانها قد تقع زائدة لا انها لا تقع الا زائدة ومعنى
كونها زوائد ان اصل المعنى بدونها لا يختل لا انها لا فائدة لها اصلا فان لها فوائد في كلام العرب
اما معنوية واما لفظية فالمعنوية تاكيد المعنى كما في من الاستغراقية والباء في خبر ما وليس
واما الفائدة اللفظية فهي تزيين اللفظ وكونه بزيادتها افصح او كون الكلمة او الكلام
بسببها مهيا لاستقامة وزن الشعر او لحسن السجع او غير ذلك ولا يجوز خلوها من الفائدتين
معا والا لعدت عبثا ولا يجوز ذلك في كلام الفصحاء لا سيما في كلام الباري تعالى ان وان مخففتين
وما ولا ومن والباء واللام فان بكسر الهمزة وسكون النون تزاد مع ما النافية كثيرا
لتاكيد النفي نحو ما ان رايت زيدا اي ما رايت زيدا وقلت اي زيادة ان مع ما المصدرية
نحو انتظر ما ان جلس القاضي اي مدة جلوسه وقلت زيادتها ايضا مع لما نحو لما ان قام
زيد قمت وان بفتح الهمزة وسكون النون تزاد مع لما كثيرا نحو فلما ان جاء البشير وتزاد
بين لو والقسم المتقدم عليه نحو والله ان لو قام زيد قمت وقلت زيادتها
مع الكاف نحو كان ظبية تعطو اي ناظر السلم على تقدير رواية ظبية بالجر وما تزاد
مع اذا نحو اذا ما تخرج اخرج بمعنى اذا تخرج اخرج وتزاد مع متى نحو متى ما تذهب
اذهب ومع اي نحو اياما تدعوا فله الاسماء الحسنى ومع اين نحو اينما تجلس اجلس
ومع ان نحو اما ترين من البشر احدا فالكون تلك المذكورات مع ما في كلها ادوات
الشرط ومع بعض الحروف الجارة نحو فبما رحمة من الله لنت لهم ومما خطاياهم اغرقوا
وعما قليل وزيد صديقي كما ان عمرا اخي وقلت زيادتها مع المضاف نحو غضبت

حرفية ما جرم وايما الاجلين قضيت وقيل ما فيها كلها نكرة والمجرور بعدها بدل منها ولا اى كلمة لا
تزاد مع الواو العاطفة بعد النفي لفظا نحو ما جاءني زيد ولا عمرو او معنى نحو غير المغضوب عليهم ولا
الضالين وبعد ان المصدرية نحو قوله تعالى ما منعك ان لا تسجد اذ امرتك اى ان تسجد وقلت
زيادة لا قبل القسم نحو لا اقسم بيوم القيامة ولا اقسم بهذا البلد والسر في زيادتها التنبيه على
جلالة المقسم به بحيث يستغنى عن هذا القسم فيبرز في صورة نفي القسم وشذت زيادتها مع
المضاف كقوله في بئر لا حور سرى وما شعر اى في بئر حور والحور الهلاك جمع حائر اى هالك
من حار اى هلك ومن والباء واللام تقدم ذكرها مشتملا على ذكر مواضع زيادتها فلا حاجة الى تكرارها
حرفا التفسير اى فهما تفسير كل مبهم من المفرد نحو جاءني زيد اى ابو عبد الله والجمل كما تقول
قطع رزقه اى مات وان وهى اى ان مختصة بما في معنى القول اى بفعل مقرر في معنى القول
تفسير المفعول في الظاهر غير منفك عنه فلا تقع بعد صريح القول ولا بعد ما ليس في معنى القول فعلى
لا تكون تفسيرية الا مفعولا لا مقدرا للفظ غير صريح القول مؤدى معناه نحو قوله تعالى ونادينا
ان يا ابراهيم فقوله تعالى ان يا ابراهيم وكذلك قولك كتبت اليه ان ائت اى كتبت اليه شيئا
هو ائت فان حرف دال على ان ائت تفسير للمفعول به المقدر للكتب وقوله تعالى ما قلت
لهم الا ما امرتني به ان اعبدوا الله تفسير للضمير في به وقرأت معنى القول وليس تفسير الماء
في قوله ما امرتني لانه مفعول الصريح القول وقد فسر بها المفعول به الظاهر كقوله واوحينا
الى امك ما يوحى ان اقذفيه تفسير لما يوحى الذي هو المفعول الظاهر لاوحينا وحروف المصدر
ما وان المفتوحة المخففة وان المفتوحة المشددة فالاولان اى ما وان المفتوحة المخففة
للفعلية اى للجملة الفعلية اى تدخلان على الجملة الفعلية فيجعلانها في تاويل المصدر
نحو قوله تعالى وضاقت عليهم الارض بما رحبت اى برحبها بضم الراء وهو السعة ونحو قولك
اعجبني ان خرجت اى خروجك اختصاص ما المصدرية بالفعلية انما هو عند سيبويه وجوز
غيره بعدها الاسمية

غيره بعدها الاسمية قال الرضي رحمه الله وهو الحق وان كان قليلا كما وقع في نهج البلاغة
بقوا في الدنيا ما الدنيا باقية وان المفتوحة المشددة للاسمية اى للجملة الاسمية خاصة
الا اذا كفت بما فيجوز بعدها الاسمية والفعلية ومع كونها للاسمية انما تعمل في
جزئيها وتجعلها في تاويل المفرد الذي هو مصدر خبرها نحو اعجبني انك قائم اى قيامك او في
معناه نحو اعجبني ان زيدا اخوك اى اخوة زيد فان تعذر تقدرت الكون نحو اعجبني
ان هذا زيدا اى كون زيد وحروف التحضيض هلا والا مشددة ولولا ولوما
لها صدر الكلام لدلالتها على احد انواع الكلام فتقدر لتدل من اول الامر على
ان الكلام من ذلك النوع ولزمها الفعل وفي بعض النسخ ولزم الفعل لفظا
نحو هلا ضربت زيدا او هلا تضرب زيدا او تقديرا نحو هلا زيدا ضربته وهلا زيدا تضرب
فمعناها اذا دخلت على الماضي التوبيخ واللوم على ترك الفعل ومعناها في المضارع
الحض على الفعل والطلب له فهي في المضارع بمعنى الامر ولا يكون التحضيض في الماضي
الذي قد فات الا انها تستعمل كثيرا في لوم المخاطب على انه ترك في الماضي شيئا
يمكن تداركه في المستقبل فكانها من حيث المعنى للتحضيض على فعل مثل ما فات حرف
التوقع والتقريب قد سميت بها لمجيئها لهما فان هذه الحروف اذا دخلت على
الماضي او المضارع فلا بد فيهما من معنى التحقيق ثم انها يضاف في بعض المواضع
الى هذا المعنى في الماضي التقريب من الحال مع التوقع اى يكون مصدره متوقعا
للمخاطب واقعا عن قريب كما تقول لمن يتوقع ركوب الامير قد ركب
اى حصل عن قريب ما كنت تتوقعه ومنه قول المؤذن قد قامت الصلاة
ففيها اذن ثلثة معان مجتمعة التحقيق والتوقع والتقريب الترقيب وقد تكون
مع التحقيق التقريب من غير توقع كما تقول قد ركب زيد لمن لم يتوقع ركوبه وهي في المضارع

الجزوم من الناصب والجازم وحرف تنفيس للتقليل اى يضاف الى التحقيق في الاغلب التقليل نحو ان
الكذوب قد يصدق وقد تستعمل للتحقيق مجردا الى معنى التقليل نحو قد نرى تقلب وجهك
في السماء ويجوز الفصل بينها وبين الفعل بالقسم نحو قد ولله احسنت وقد لعمري ...
... حروف الاستفهام الهمزة وهل لها صدر الكلام لا يتقدمها ما في خبرها لدلالتها على
احد انواع الكلام كما مر وتدخلان على الاسمية والفعلية تقول في الاسمية ازيد قائم
وفي الفعلية اقام زيد وكذلك هل تقول فيها هل زيد قائم وهل قام زيد الا ان الهمزة تدخل
على كل اسمية سواء كان الجزء فيها اسما او فعلا وهل لا تدخل على الاسمية اذا كان خبرها فعلا نحو
هل زيد قام الا على شذوذ وذلك لان اصلها ان يكون بمعنى قد كما جاءت على الاصل في قوله تعالى
هل اتى على الانسان اى قد اتى فلما كان اصلها قد وهي من لوازم الافعال ...
تذكرت عهود الحمى وحنت الى الالف المالوف وعانقته وان لم تره في خبرها ...
والهمزة اعم تصرفا اى التصرف فيها باعتبار استعمالها في مواضع لا تستعمل هل فيها اكثر
من التصرف في هل تقول ازيد ضربت بادخال الهمزة على الاسم مع وجود الفعل بخلاف
هل وتقول اتضرب زيدا وهو اخوك باستعمال الهمزة للانكار وتقول ازيد ضربت بادخالها على
زيدا ضربت لما عرفت وتقول اتضرب زيدا وهو اخوك باستعمال الهمزة للانكار
عليه على وجه الانكار ولا تقول هل تضرب زيدا لان المستفهم عنه في هذه المواضع محذوف بالحقيقة
لان اصلها ان يكون بمعنى قد ... الاستفهام فلا تحذف فعلها
بخلاف الهمزة فانها قوية فيه وتقول ازيد عندك ام عمرو وتجعل الهمزة معادلة لام المتصلة
فانه لما قصد الاستفهام عن احد الامرين لتعدد المستفهم عنه فاستعمال الهمزة التي هي اصل في
باب الاستفهام والاقوى فيه اولى ويقع هل مع ام المنقطعة لان المستفهم عنه في
صورة ام المنقطعة لم يتعدد لانها للاضراب عن السؤال الاول والسؤال الثاني
اضراب ام المفردة بالهمزة فان قولك هل زيد عندك ام عمرو في تقدير بل اعندك عمرو وتقول
اثم اذا ما وقع وافمن كان واومن كان بادخال الهمزة على ثم والفاء والواو من الحروف
العاطفة بخلاف

العاطفة بخلاف هل لكونها فرع الهمزة فلا تتصرف تصرفها حروف الشرط ان ولو واما لها صدر الكلام
لما مر فان للاستقبال وان دخل على الماضي ولو عكسه بمعنى لو للماضي وان دخل على المستقبل
وفي بعض النسخ فان للاستقبال ولو للماضي ومعناه ان ان للاستقبال سواء دخلت على المضارع
او الماضي نحو ان يكرمني اكرمك وان اكرمتني اكرمتك فمعنى المثال الثاني بعينه معنى المثال الاول
ان وقع منك اكرام في الاستقبال وقع مني اكرام لك فيه وكذلك لو للماضي على انها دخلت نحو لو ضربت ضربت
ولو تضرب اضرب بمعنى واحد اى لو وقع منك ضرب في الماضي فقد وقع مني ضربك فيه وقد يستعمل لو
كان في المستقبل نحو قوله تعالى ولامة مؤمنة خير من مشركة ولو اعجبتكم واعلم ان المشهور ان لو لانتفاء
الثاني لانتفاء الاول وهذا لازم معناه فانها موضوعة لتعليق حصول امر في الماضي بحصول امر اخر مقدر فيه
كان حصوله مقدرا في الماضي كان منتفيا فيه قطعا فيلزم لاجل انتفائه انتفاء ما علق به ايضا فاذا قلت مثلا لو
جئتني لاكرمتك فقد علقت حصول الاكرام في الماضي بحصول مجيء مقدر فيه فيلزم انتفاؤهما معا وكون
انتفاء الاكرام سببا لانتفاء المجيء في زعم المتكلم واستعمال لو بهذا المعنى هو الكثير المتعارف وقد
يستعمل على قصد لزوم الثاني للاول مع انتفاء اللازم ليستدل به على انتفاء الملزوم كقوله تعالى لو كان
فيهما آلهة الا الله لفسدتا فان لو هاهنا تدل على لزوم الفساد لتعدد الآلهة وعلى ان الفساد منتف
فيعلم من ذلك انتفاء التعدد ومن هذا الاستعمال توهم المصنف ان لو لانتفاء الاول لانتفاء الثاني وخطأ
عكس المشهور ولم يدر ان ما ذكره معنى يقصد اليه في مقام الاستدلال بانتفاء اللازم المعلوم على انتفاء
الملزوم المجهول وان المعنى المشهور بيان سببية احد انتفائين معلومين للآخر بحسب الواقع فلا يتصور هناك
استدلال ما كما اذا قلت لو جئتني لاكرمتك لم تقصد ان تعلم المخاطب انتفاء المجيء من انتفاء الاكرام كيف
وكلا الانتفائين معلوم له بل قصدت اعلامه بان انتفاء الاكرام مستند الى انتفاء المجيء ولها استعمال
ثالث وهو ان يقصد بيان استمرار شيء فيربط ذلك الشيء بابعد النقيضين عنه كقولك لو اهانني
لاكرمته لبيان استمرار وجود الاكرام فانه اذا استلزم الاهانة الاكرام فكيف لا يستلزم الاكرام

السوال ثالث

الاكرام وبرهان اي ان ولو الفعل لفظا كما في الامثلة او تقديرا نحو لو انتم وان احد من المشركين
استجارك ولو انتم تملكون اي وان استجارك احد ولو تملكون انتم فاحد وانتم مرفوعان بانهما
فاعلين لفعلين المحذوفين يفسرهما الظاهر اما احد فظاهر واما انتم فلانه كان ضميرا مستترا فلما حذف
الفعل صار منفصلا بارزا وليس تاكيدا للفاعل المحذوف الفعل لان حذف الفعل الفاعل ابعد من حذف
الفعل وحده ومن ثم اي لاجل لزوم الفعل بعدها قيل بعد لو انه المحذوف فعلها اكسر بالفتح لا ماكسر لانه
اي ان مع مجرورها فاعل للفعل المقدر بعد لو ولو انهم صالح للفاعلية وان المفتوحة للمكسورة وقيل
انطلقت بالفعل اي بصيغة الفعل موضع منطلق اي في موضع يليق ان يقع فيه منطلق لان الاصل في خبر ان
هو الافراد ليكون الفعل المذكور موضع اسم الفاعل كالعوض من الفعل المحذوف فيقال لو انك انطلقت ولا
يقال لو انك منطلق وانما قال كالعوض لان فعل المقدر لابد له من مفسر وان لكونها دالة على معنى التحقيق
والثبوت تدل على معنى ثبت المقدر بينهما فهو عوض عنه من حيث المعنى والفعل الواقع خبرا عوض عنه من
حيث اللفظ فليس شيء منهما عوضا حقيقيا عن الفعل المقدر بل كالعوض وهذا اذا كان الخبر مشتقا
يمكن اشتقاق الفعل من مصدره فان كان جامدا لا يمكن اشتقاق الفعل منه جاز وقوع ذلك الاسم الجامد
خبرا لتعذره اي تعذر وقوع الفعل في موضع الخبر نحو قوله تعالى ولو ان ما في الارض من شجرة اقلام فان الاقلام
ليس مشتقا فوقع فعله في موضع واذا تقدم القسم اول الكلام اي في اول ازمان التكلم بالكلام فبيح تركه في
لكونه ظرف زمان واحترز به عن توسط القسم بتقديم غير الشرط على الشرط متعلق بتقدم لزمه الماضي
اي لزم القسم ان يكون الشرط الواقع بعده ماضيا لفظا او معنى ليكون على وجه لا يعمل فيه ادوات
فيطابق اي الشرط الجواب حيث يبطل عمل ادوات الشرط فيه اي في الجواب وكان الجواب للقسم
فقط لفظا للقسم والشرط جميعا لانه يلزم ان يكون مجزوما وغير مجزوم وهو محال اما معنى فهو
جواب للقسم لكون اليمين عليه وللشرط ايضا لكونه مترتبا على الشرط مثل والله ان اتيتني مثال للماضي
لفظا او ان لم تاتني مثال للماضي معنى لاكرمتك وان توسط اي القسم بين اجزاء الكلام بتقدم

الشرط عليه او غيره اي تقديم غير الشرط جاز ان يعتبر القسم ويلغى الشرط وان يلغى القسم ويعتبر الشرط
ويحتمل ان يكون المعنى جاز ان يعتبر الشرط ويلغى القسم كقولك انا والله ان تاتني اتك فعلى المعنى الاول هذا
مثال التقديم غير الشرط وجواز الغاء القسم فيكون باعتبار التقديم والجواز كليهما نشرا على غير ترتيب اللف
وعلى المعنى الثاني هذا مثال التقديم غير الشرط وجواز اعتبار الشرط فيكون النشر باعتبار التقديم
على غير الترتيب اللف وباعتبار جواز اعتبار الشرط على ترتيبها وان اتيتني قوله لاتيتك والغاؤه
في هذا المثال الشرط بصيغة الماضي على خلاف المثال الاول ان رة [illegible] الشرط المضي في الشرط في صورة الغاء
القسم على تقدير توسطه كاشتراطه على تقدير التقديم فعلى المعنى الاول هذا مثال لتقديم الشرط وجواز
اعتبار القسم فهو باعتبارهما جميعا نشرا على ترتيب اللف وعلى المعنى الثاني مثال لتقديم الشرط وجواز
الغاء الشرط باعتبار الاول على ترتيب اللف وباعتبار الثاني على غير ترتيبه فمع كل من المثالين يقع من
حيث المعنى الثاني اختلاف بين اعتباريه بخلاف المعنى الاول فانه لا محل عليه وان كان رعايته كون النشر
على ترتيب اللف يقتضي تقديم مثال الثاني على الاول لكن اراد اتصال المثال [illegible] بالممثل له بقدر
الامكان على تقدير تقدم اللفظي على نشر بما [illegible] حيث مثال الامحاد وتقدير القسم كاللفظ اي كالتلفظ به
اذ مقدره كملفوظه في صدر الكلام فيلزم في الشرط الذي بعده المضي كان الجواب للقسم نحو قوله تعالى
لئن اخرجوا لا يخرجون معهم اي والله لئن اخرجوا فالشرط ماض ولا يخرجون جواب القسم فانه لو
كان جزاء الشرط لكان الجزم بحذف النون اولى به اي لا يخرجوا وكذا قوله وان اطعتموهم انكم
لمشركون اي والله ان اطعتموهم انكم لمشركون فالشرط ماض وانكم لمشركون جواب القسم فانه
فانه لو كان جزاء للشرط يلزم الاتيان بالفاء لان الجملة الاسمية اذا وقعت جزاء يجب فيها الفاء
وام اما للتفصيل اي لتفصيل ما اجمله المتكلم في الذكر نحو قولك جاءني اخوتك اما زيد فاكرمته واما
عمرو فاهنته واما بشر فاعرضت عنه او اجمله في ذهنه ويكون معلوما للمخاطب بواسطة القرائن

وقد جاءت للاستيناف من غير ان يتقدمها اجمال نحو اما الواقعة في اوائل الكتب ومتى كانت لتفصيل المجمل
وجب تكرارها وقد يكتفي بذكر قسم واحد حيث يكون المذكور ضد المذكور لدلالة احد الضدين
على الاخر كقوله تعالى فاما الذين في قلوبهم زيغ فيتبعون ما تشابه منه فان ما يقابل اما المذكور
ههنا غير المذكور لكن مقدر بعده واما الذين ليس في قلوبهم زيغ فيتبعون المحكمات ويردون المتشابهات
والحكم بان كلمة اما للشرط لزوم الفاء في جوابها وسببية الاول للثاني والزم حذف فعلها اي الذي
هو الشرط وعوض بينها اي بين اما وبين فائها الواقعة في جوابها جزء ما جزؤه جزءا ما اي جزء ما كان ما بعد
جزءا لان جزاء الفائتة جزءا سواء كان ذلك الجزء مبتدأ نحو اما زيد فمنطلق او معمولا لما وقع بعد
الفاء نحو اما يوم الجمعة فزيد منطلق مطلقا اي تعويضا مطلقا غير مقيد بحال تجويز تقديم ذلك المعمول
على الفاء وعدم تجويزه هذا مذهب سيبويه فجعل سيبويه لاما خاصية جواز التقديم لما يمتنع تقديمه
مطلق وقيل والقائل المبرد هو اي ما وقع بينها وبين فائها معمول الشرط المحذوف عملا مطلقا
اي معموليته مطلقة غير مقيدة بحال تجويز التقديم وعدمه مثل اما يوم الجمعة فزيد منطلق
فان تقديره على المذهب الاول مهما يكن من شيء فزيد منطلق في يوم الجمعة حذف فعل الشرط الذي
هو يكن من شيء واقيم اما مقامهما ووسط يوم الجمعة بين اما وفائها لئلا يلزم توالي حرفي الشرط
والجزاء فصار اما يوم الجمعة فزيد منطلق كما ترى واما على المذهب الثاني فتقديره مهما يكن
من شيء يوم الجمعة فزيد منطلق فيوم الجمعة معمول الفعل الشرط فلما حذف فعل
الشرط صار اما يوم الجمعة فزيد منطلق فهذا القائل لم يجعل لاما خاصية جواز التقديم اصلا
وقيل القائل المازني ان كان ما يتوسط بين اما وفائها جائز التقديم على الفاء مع
قطع النظر عنها كالمثال المذكور فمن قبل القسم الاول وهو ان يكون المتوسط جزء الجزاء
قدم على الفاء والا اي وان لم يكن جائز التقديم مع قطع النظر عن الفاء بل القسم الثاني
مانع اخر مثل اما يوم الجمعة فان زيدا منطلق فان ما في حيز ان لا يعمل في ما قبلها فمن قبل القسم الثاني

الثاني وهو ان يكون المتوسط معمول الشرط المحذوف وهذا القائل مذهب بين ان لا يكون وراء الفاء
مانع اخر وبين ان يكون فيجعل لاما قوة رفع حكم الامتناع من الاول دون الثاني في هذا التقدير الكلام
اذا كان ما بعد اما منصوبا واما اذا كان مرفوعا نحو اما زيد فمنطلق فتقديره على المذهب الاول
مهما يكن من شيء فزيد منطلق اقيم اما مقام مهما وحذف فعل الشرط ووسط زيد بين اما والفاء كما
ذكر فصار اما زيد فمنطلق فارتفاع زيد بالابتداء كما كان اولا وعلى المذهب الثاني مهما
يكن زيد فمنطلق اي فهو منطلق اقيم اما مقام مهما فحذف فعل الشرط فصار اما زيد فمنطلق
فزيد فاعل الفعل المحذوف واما تقديره بتقدير [illegible] الرفع بمهما يذكر زيد فهو منطلق بصيغة
الفعل الغائب المجهول مع ان يكون زيد مرفوعا بانه فاعل الفعل المحذوف وتقديره على
تقدير النصب مهما تذكر يوم الجمعة [illegible] بصيغة الفعل المخاطب المعلوم على ان
يكون يوم الجمعة منصوبا بانه مفعول به للفعل المحذوف فوجهه غير ظاهر مع انه يوهم جواز اما
زيدا فمنطلق بالنصب بتقدير تذكر على صيغة المخاطب المعلوم وجواز اما يوم الجمعة فزيد منطلق
برفع اليوم بتقدير يذكر على صيغة المجهول الغائب مع عدم جوازهما بلا خلاف واما نحو
[illegible] فاكون الواسطة بين اما وفائها منصوبة لظهور المثلة نحو [illegible]
الردع كلا الردع هو الزجر والمنع تقول لشخص فلان يبغضك فيقول كلا ردعا له اي
ليس الامر كما تقول وقد يجيء بعد الطلب لنفي اجابة الطالب كقولك لمن قال لك افعل
كذا كلا اي لا اجاب الى ذلك وقد جاء كلا بمعنى حقا والمقصود منه تحقيق مضمون الجملة
كقوله تعالى كلا ان الانسان ليطغى واذا كان بمعنى حقا جاز ان يقال انه اسم مبني لكونه لفظه
كلفظ كلا الذي هو حرف ولمناسبة معناه لمعنى كلا لانك تردع المخاطب عما يقول تحقيقا
لضده لكن النحاة حكموا بحرفيته اذا كان بمعنى حقا ايضا لما [illegible] ان المقصود منه التحقيق

مضمون الجملة كالمفعول به فلم يخرج بذلك عن الحرفية تاء التأنيث الساكنة لا المتحركة
لأنها مختصة بالاسم تلحق الفعل الماضي من أول الأمر علامة لتأنيث المسند إليه فاعلا كان
أو مفعولا ما لم يسم فاعله وإنما جعلت هذه التاء ساكنة بخلاف تاء الاسم لأن أصل الاسم
الإعراب وأصل الفعل البناء فيه من أول الأمر ليكون هذه على بناء والحقيقة تحركت تلك
على إعرابها وبنيتها لأنها كالحرف الأخير مما تلحقها فإن كان أي المسند إليه ظاهرا غير
مؤنث حقيقي فمخير أي فأنت مخير في إلحاق تاء التأنيث وعدمه أو فهو أي
إلحاق تاء التأنيث تخير فيه على الحذف والإيصال وهذه المسئلة قد تقدمت إلا أنها
ذكرت فيما تقدم من حيث إنها من أحكام المؤنث وههنا من حيث إنها من أحكام تاء
التأنيث وأما إلحاق علامة التثنية والجمعين أي جمع المذكر والمؤنث في مثل قاما
الزيدان وقاموا الزيدون وقمن النساء فضعيف لعدم احتياج هذه العلامات مثل
احتياج المسند إليه إلى علامة التأنيث لأن تاء التأنيث قد يكون معنويا أو سماعيا وعلامة
التثنية والجمع فالبا ظاهرة غاية الظهور وإذا ألحقت مع ضعفها فليست بضماير لئلا يلزم
الإضمار قبل الذكر من غير فائدة بل هي حروف أتي بها للدلالة من أول الأمر على أحوال الفاعل
كتاء التأنيث وفي شرح الرضي هذا ما قاله النحاة ولا منع من جعل هذه الحروف ضماير وإبدال
الظاهر منها والفائدة في مثل هذا الإبدال ما مر في بدل الكل من الكل أو يكون الجملة خبر المبتدأ
المنون والغرض كون الجزء منها التنوين في الأصل مصدر نونته أي أدخلته نونا فسمي به
ما به ينون أي النون تنوينا الشعار الجيد دون ... في المصدر من معنى الحدث
ولهذا المعنى سمي به المصدر حدثا وفي الاصطلاح نون ساكنة أي بذاتها فلا ينافي تحركها
الحركة العارضة مثل عاد الأولى ونون ملة نون من ولدن ولم يكن وأمثالها فأخرجها

مبحث التنوين

فأخرجها بقوله تتبع حركة الآخر أي آخر الكلمة فإن هذه أواخر تلك الكلمات لا توابع حركات
أواخرها وإنما قال تتبع حركة الآخر ولم يقل تتبع الآخر لأن المتبادر من متابعتها الآخر لحوقها به
من غير تخلل شيء وههنا الحركة متخللة بين آخر الكلمة والتنوين فإن قلت فآخر الكلمة
هي الحركة فلا حاجة إلى ذكر الحركة قلت المتبادر من الآخر الحرف الآخر ولم يقل آخر
الاسم ليشمل تنوين الترنم في الفعل لا لتأكيد الفعل فخرج نون التأكيد الخفيفة ولا
ينتقض التعريف بالنون في نحو يا رجلا انطلق فإن المراد بتبعيتها حركة الآخر تطفلها
لها في الوجود وتطفل العارض بالمعروض وليس نون انطلق تابعا لحركة لام الرجل
بهذا المعنى وهو أي التنوين للتمكن وهو ما يدل على أمكنية الكلمة أي كون الاسم لم يشبه
الفعل بالوجهين المعتبرين في منع الصرف وح لا يتصور معناه في غير المنصرف و
والتنكير وهو الفارق بين المعرفة والنكرة فهو دال على أن مدخوله غير معين نحو صه أي
اسكت سكوتا ما في وقت ما وأما صه بغير التنوين فمعنى اسكت السكوت الآن وأما التنوين
في نحو أحمد وإبراهيم فليس للتنكير بل للتمكن قال الشارح الرضي وأنا لا أرى منعا من أن يكون
تنوين أحمد للتمكن والتنكير معا فإن قول التنوين في رجل يفيد التنكير أيضا فإذا جعلته علما
تمحض للتمكن والعوض وهو ما لحق الاسم عوضا عن المضاف إليه
على آخر الكلمة كيومئذ أي يوم إذ كان كذا فاليوم مضاف إلى إذ وإذ كانت مضافة
إلى الجملة التي كانت بعدها فلما حذفت الجملة للتخفيف ألحق بها التنوين عوضا عن
الجملة لئلا يبقى الكلمة ناقصة وكذلك حينئذ وساعتئذ وعامئذ وجعلنا بعضهم فوق
بعض أي فوق بعضهم ومررت بكل قائما أي بكل واحد وأمثال ذلك والمقابلة

وهو ما يقابل نون جمع المذكر السالم كمسلمات فإن الألف فيها علامة الجمع كما أن الواو علامة في جمع المذكر
السالم ولم يوجد فيها ما يقابل النون في ذلك فزيد التنوين في آخرها ليقابلها وتوهم بعضهم أنه للتمكن
وهو خطأ لأنه إذا سمي بمسلمات مثلا امرأة ثبت فيها التنوين ولو كان للتمكن لزال
للعلتين العلمية والتأنيث وظاهر أنه ليس تنوين التنكير لوجوده فيما كان علما كعرفات ولا
تنوين العوض لعدم مساعدة المعنى ولا تنوين الترنم لوجوده في غير أواخر الأبيات وال
والمصاريع فتعين أن يكون للمقابلة لأنها معنى يناسب لحمل التنوين عليه والترنم وهو
ما لحق آخر الأبيات والمصاريع لتحسين الإنشاد ولأنه حرف يسهل به ترديد الصوت في الخيشوم
وذلك الترديد من أسباب حسن الغناء وإنما عبر بما لحق أواخر الأبيات والمصاريع
وإن كان للحروف والكلمات الواقعة في أثنائها جائزا بل واقعا كما ثبت ذلك من أصحاب
الغناء لأن محل التغني به إنما هو الآخر لئلا يختل سلك النظم بتخللها بين الكلمات الأبيات والمصاريع
ولا يخل بفهم المعاني وهو إما يلحق القافية المطلقة وهي ما كان رويها متحركا مشبعا بإشباع
حركة وإحداث الألف والواو والياء وسميت هذه الحروف حروف الإطلاق لإطلاق الصوت
بامتدادها ولحوق التنوين النون بهذه القافية إنما يكون بإبدال حروف الإطلاق بالتنوين
كما في قول أقلي اللوم عاذل والعتابن وقولي إن أصبت لقد أصابن فروى
هذا البيت بالياء وحصل بالإشباع فتحها الألف وعوض عن الألف عند التغني نون التنوين
وأما ما يلحق القافية المقيدة وهي ما كان رويها حرفا ساكنا صحيحا كان أو غير الصحيح سميت
مقيدة لتقييد الصوت بها وامتناع الامتداد لأنه ليس هناك حركة تحصل من إشباعها حرف
حرف الإطلاق ليتيسر امتداد الصوت كقوله وقاتم الأعماق خاوي المخترقن
مشتبه الأعلام لماع الخفقن فإن روي القافية في هذا البيت القاف الساكنة ولا يمكن
امتداد الصوت بها

مد الصوت بها فحركت عند التغني بالفتح أو الكسر وألحق بها النون فقيل المخترقن والخفقن ويسمى
هذا القسم من التنوين الغالي لأن الغلو هو التجاوز عن الحد وقد تجاوز السكون بلحوق
هذا التنوين عن حد الوزن ولهذا يسقط عند التقطيع وبقي القسم الأول باسم الترنم والحق
أن التنوين الترنم ليس موضوعا بإزاء معنى من المعاني بل هو موضوع لغرض الترنم لا لأن معناه
الترنم كما أن حروف التهجي موضوع لغرض التركيب لا بإزاء معنى من المعاني فعد التنوين
الترنم من أقسام الحروف التي هي من أقسام الكلمة المعتبرة فيها الوضع ... لا ...
التنوينات الأخر فيه اعتبار الوضع في بعضها أيضا تأمل ويحذف أي التنوين وجوبا من
العلم حال كونه موصوفا بابن حال كون الابن مضافا إلى علم آخر نحو جاءني زيد ابن عمرو وذلك
لكثرة الاستعمال أي استعمال الابن بين علمين أحدهما موصوف به والآخر مضاف إليه فطلب
التخفيف لفظا بحذف التنوين من موصوفه وخطا بحذف ألف ابن وكذلك قولهم هذا فلان بن
فلان لأنه كناية عن العلم ويعلم منه أنه إذا وصف بغير العلم أو كان مضافا إلى غير العلم نحو جاءني
رجل ابن زيد وزيد ابن عالم لم يحذف التنوين من اللفظ وألف ابن من الخط لقلة الاستعمال
ويعلم من قوله موصوفا أنه لا يحذف إذا لم يكن الابن صفة نحو زيد ابن عمرو على أن يكون ابن
عمرو خبرا عن زيد وحكم الابنة حكم الابن في جميع ما ذكرنا إلا في حذف الألف خطا فإنها لا تحذف حينما
كانت لئلا يلتبس ببنت في مثل هذه هند ابنة عاصم نون التأكيد قسمان خفيفة ساكنة
لأنها خفيفة مبنية والأصل في البناء السكون وشديدة مفتوحة لثقلها وخفة الفتح مع
غير الألف أي غير ألف التثنية نحو اضربان وألف الجمع أي الألف الفاصلة بين نون الجمع المؤنث
ونون المشددة نحو اضربنان فإنها تكسر معها لشبهها فيها بنون التثنية تختص أي نون التأكيد
بالفعل المستقبل الكائن في معنى الأمر نحو اضربن بالتخفيف واضربن بالتشديد والنهي

كان الابن

لا تقربن والاستفهام هل تقربن والتمني ليتك تقربن والعرض نحو الا تنزلن بنا فتصيب خيرا والقسم نحو والله لافعلن كذا بالتخفيف والتشديد في جميع هذه الامثلة وانما اختص هذه النون بهذه المذكورات الدالة على الطلب دون الماضي والحال لانه لا يؤكد الا ما يكون مطلوبا وقلت اي نون التاكيد في النفي فلا يقال زيد ما يقومن الا قليلا لخلوه عن معنى الطلب وانما جاز له بالنهي ولزمت اي نون التاكيد في مثبت القسم اي في جواب المثبت لان القسم محل التاكيد فكرهوا ان يؤكدوا الفعل بامر منفصل عنه وهو القسم من غير ان يؤكده بما يتصل به وهو النون بعد صلاحيته له وفي قوله لزمت اشارة الى ان زيادة نون التاكيد فيما عدا مثبت القسم غير لازم بل جائز وكثرت اي نون التاكيد في مثل اما تفعلن اي في شرط المؤكد حرفه بما فانه لما اكد الحرف قصد تاكيد الفعل ايضا لئلا ينتقض الفعل عن غيره وما قبلها اي ما قبل نون التاكيد خفيفة كانت او ثقيلة مع ضمير المذكرين وهو الواو مضموم ليدل على الواو المحذوف لالتقاء الساكنين لان الشرط في التقاء الساكنين على حده ان يكون من كلمة واحدة فان النون المشددة ان لم يشترط في التقاء الساكنين ماذكر ومع ضمير المخاطبة وهو الياء مكسور ليدل على الياء المحذوف لالتقاء الساكنين او لثقل الياء بعد الكسرة وقبل النون المشددة وما قبلها فيما عدا ذلك المذكور من جمع المذكرين وضمير المخاطبة وهو الواحد المذكر غائبا كان او مخاطبا والمؤنث الغائبة مفتوح طلبا للخفة وظاهر ان ما عدا ذلك المذكور لم يشمل التثنية وجمع المؤنث وحكمهما غير ما ذكرنا فقول وتقول في التثنية وجمع المؤنث اضربان واضربنان بمنزلة الاستثناء عنه فتقول في المثنى اضربان باثبات الالف لئلا يلتبس بالواحد واضربنان في جمع المؤنث بزيادة الالف بعد نون الجمع وقبل نون التاكيد لئلا يجتمع ثلث نونات متواليات ولا تدخلها اي التثنية وجمع المؤنث نون

والجمع المؤنث النون الخفيفة لئلا يلزم التقاء الساكنين على غير حده خلافا ليونس فانه يجوز التقاء الساكنين على غير حده ويجعله مغتفرا كما في الوقف ولبس بمرضي عند الاكثرين وهما اي النون الثقيلة والخفيفة في غيرهما اي غير التثنية والجمع المؤنث مع ضمير البارز اي واو جمع المذكر وياء المخاطبة كالمنفصل اي كالكلمة المنفصلة يعني انه تعامل آخر الفعل مع النون معاملته مع الكلمة المنفصلة من حذف الواو والياء اذا تحرك ما قبلهما ضما وكسرا وعدمه والغرض من هذا الكلام بيان الافعال المعتلة الآخر عند الحاق النون بها ومعنى كلامه ان النونين حكمهما مع المثنى وجمع المؤنث ما ذكر ومع غيرهما على قسمين اما مع ضمير بارز وهو شيئان جمع المذكر نحو اغزوا وارموا واخشوا والواحد المؤنث نحو اغزي وارمي واخشي واما مع ضمير مستتر وهو الواحد المذكر نحو اغزو وارم واخش فالنون مع ضمير البارز كالكلمة المنفصلة فتقول اغزن وارمن يا قوم بحذف الواو كما حذفت في نحو اغزوا القوم وارموا الغرض وكذلك اغزن وارمن يا امرأة بحذف الياء كما حذفت في اغزي الجيش وارمي الغرض وتقول واخشون بضم الواو المفتوح ما قبلها نحو اخشون كما ضمتها مع المنفصل نحو اخشوا الرجل وتكسر الياء المفتوح ما قبلها كما كسرتها مع المنفصل نحو اخشين كاخشي الرجل فان لم تكن اي ضمير البارز وهو في الواحد المذكر نحو اغزو وارم واخش فكالمتصل اي فالنون كالكلمة المتصلة ونعني بها الف التثنية فتقول اغزون وارمين واخشين برد اللامات وفتحها كما قلت اغزوا وارميا واخشيا من حيث ان الاجل انه مع غير ضمير البارز كالمتصل قيل هل ترين في هل ترى كما يقال ترين في هذا المثال الغير البارز الذي تحرك لامه بالفتح كما تفتح مع المتصل وهل ترون في هل ترون باسقاط نون الجمع والحاق نون التاكيد وضم الواو وكسرها في لم تروا القوم بهذا

مثال ما فيه ضمير بارز بضم لاجل النون وهل ترين في مثل هل ترين باثبات الياء وكسرها كما تقول لم ترى الناس هذا مثال ما فيه ضمير بارز تكسر لاجل النون واغزون عطف على اغزن على ترتيب لا على ترتيبه اي ومن ثم قيل اغزون برد الواو المحذوف كما يرد مع ضمير التثنية اغزوا واغزن في اغزوا بحذف الواو المضموم ما قبلها كما قيل اغزوا القوم واغزن بحذف الياء المكسور ما قبلها كما قيل اغزي القوم وهذه الامثلة في فعلت على ترتيب النشر تفا الواقع في كتب التصريف بعضها الى موضع الضمير البارز كالمنفصل وبعضها الى موضع غير الضمير البارز كالمتصل كما اشرنا اليه النون المخففة تحذف للساكن اي لالتقاء الساكنين هنا اي المذكور بعدها وفي بعض النسخ للساكنين اي لالتقاء الساكنين كقول الشاعر لا تهين الفقير علك ان تركع يوما والدهر قد رفعه اي لا تهينن حذفت النون لالتقاء الساكنين التي بعدها وابقيت فتحة ما قبلها لتدل عليها والا لكان الواجب ان يقال لا تهن الفقير ولم تحركها كما تحرك التنوين فرقا بينهما وانما لم تعكس حطا لمرتبة ما يدخل الفعل عن مرتبة ما يدخل الاسم لكون الاسم اصلا والفعل فرعا وتحذف ايضا المخففة في حال الوقف على ما الحقت به المخففة اذا انضم او انكسر ما قبلها كما يحذف التنوين لذلك فيرد ما حذف لاجل المخففة كما اذا وقفت الحقت المخففة باغزوا واغزي وقلت اغزن واغزن بحذف الواو والياء فاذا وقفت عليهما وجب ان يرد المحذوف وقلت اغزوا واغزي بخلاف التنوين فانه لا يرد ما حذف لاجله لان التنوين لازم في الاصل والمخففة ليست بلازمة فيجعل اللازم مزية بابقاء اثره على ما ليس بلازم وقالمخففة المفتوح ما قبلها تقلب الفا كقولك اضربن اضربا تشبيها لها بالتنوين فان التنوين اذا انفتح ما قبلها تقلب الفا واذا انضم او انكسر يحذف نحو اصبت خيرا واصابني خير واختم لي بخير اللهم اجعل خاتمة امورنا خيرا ولا تجعل ...

ولملحق بنا من نحوست ... واجعل لونات نقايضها خفيفة كانت او ثقيلة في مواقف الندامة بلا منقلبة بالف اداب عبوديتك على نهج الاستقامة وصل على من كلمة شفاعته في محو ارتام الضلالات كافية ودعى حضرة الستقام الجهال شافية وعلى آله واصحابه وعلى من زمرة احبائه فقد استراح من كلما الانتعاض لنقل هذا الشرح من السواد الى البياض العبد الفقير عبد الرحمن الى من وفقه الله سبحانه في وظايف عبوديته للاعراض عن مطالعة الاعواض والاغراض حوت عنت اللقب بغفران الله الوهاب اميد از ناظران وخوانندگان چنان است كه اگر سهوي وغلطي شده باشد از كرم خود بكذرانند اللهم اغفر لصاحبه وناظره وكاتبه آمين يا رب العالمين

وكانه لهى السراة كانه ماجاجبه معين لسواد المشكل فيه نصب الحاجبين ومعين مشكل ايضا اما الحاجبين فبدل
من الهاء في كانه وما زايدة ومعين جر الحاجبين وهذا قرعن الاشنين بواحد فيه وجهان احدهما ان الحاجبين لما
يفترقا صارا كشي واحد والثاني انه وضع الواحد موضع التثنية لما كان المعنى مفهوما وان كل ما ثبت
لاحدهما ثبت الاخر والتقدير كان حاجبيه وهذا يستدل به على ان المبدل منه ليس في حكم السقوط

محذوفة لالتقاء الساكنين والاسم بعده مجرور بالاضافة والبيت تعلق لبطان ورواه بعضهم حي السفا
على ان تقديره حي والبيت مفعول طاف وسبعة صفة لمحذوف اي اشواطا سبعة وسلعين بدا فعلا ماضيا
من السلعة وهو لغة المشي قال الشيخ وهذا غير معروف في كتب اللغة ويجوز عنده ان يكون اشتق من سلع

سل عن فلان فعلا اصلين احدهما سل والاخر عن كما قالوا اسجل او اما سجل الدو وصفاك من جعلت فداك وهو كثير
والمعنى سلعن سيد الهدى ان تال سل عن فلان وابا خلي من الاباء وكم ماطر وورد ناماء مكتزاما فاستقينا
من البئر اي حفرنا الاميناء الابر وجاز احدهما هو مفعول استقينا ومعناه استقينا الامير
اي طلبنا منه السقيا كما تقول استقيتا الهدى اي طلبنا ان يستقينا والثاني انه مفعول ايضا ولكن
معنا استقيناه من البئر كما تستقى الماء اي رفعناه منها وعلى الوجهين يحفرنا حصير الاميين النعم
نعي النعاة امير المومنين لنا يا خير من حج بيت الله واعتمرا فالشمس كاسفة ليست بطالعة تبكي
عليك نجوم الليل والقمرا حملت امرا عظيما فاصطبرت به وقمت فيه بدين الله يا عمرا

باعو بالعهد وفنك الاواقي وعلى هذا ينتصب عمرا واطلق فنشات الالف جاء البشير بغرطا كي
تخرقه فوق المنا بو عبد الله يا عمرا عبدا تشبه عبدو في عمر ثلثة اوجه احدها انه اراد عمراه على الندبة
وحذف الهاء وقد تقدم نظيره والثاني انه جعل عمر نكرة يا عمرا من العمرين كما تقول يا رجلا ابتي ولا تريد رجلا
بعينه والثالث هو جمع عمرة مثل ظلمة وظلم والمنادي محذوف تقديره يا قوم لا تخرق الفطاكي
عمرا اي ما يكتب فيه العمرة هون عليك فان الامور بكف الاله مقاديرها فليس باتيك منهيها ولا قاصر عنك مامورها
فواد ولا قاصر يروى بالرفع على انه مبتداء ومامورها مرفوع به لاعتماده اسم على حرف العطف وعلى لا
ويجوز ان يكون خبرا مقدما اي ولا مامورها قاصر عنك ويروى بالنصب وهو معطوف على قوله باتيك ولا
قاصر عنك مامورها مرفوع التقدير وليس منهيها باتيك ولا قاصرا ومامورها مرفوع بقاصر هنا ويجوز ان يكون
مامورها معطوف على منهيها وقاصر خبر ليس مقدما على اسمها ويروى بالجر وقد اجازه سيبويه والاخفش

واختلف في توجيه فقال سيبويه هو معطوف على اتيك ومامورها مرفوع به كما تقول ليس زيد بقائم ولا مقعد ابيه
والاشكال فيه وجهين احدهما ان منهيها مذكور وقد جعل خبره شيئا اي مامور المنهي ولولا ذلك
لما صح والثاني ان المنهي لا مامور له واما المنهي المامور والجواب اما الشذ فمجاز لما اضافت
الى المونث كما قالوا ما هبت بعض اصابعه وقرئ يلتقطه بعض السيارة وقال جرير شواز العصي البيني
تو فتاه كفى الايتام فقد ابي اليتيم وشواهد كثيرة ومنه قوله تعالى من جاء بالحسنة فله عشر امثالها والظاهر
عشرة امثالها لان المثل المذكور مذكر ولكن لما اضافت الى المونث انث عدده واما الثاني فجاز لان
المنهي امور والمامور بعض الامور فكانه قال ولا المامور الذي هو بعض الامور بقاصر ومثل ذلك قول
او صبت من برة قلبا حقا بالكلب خيرا والحماة شرا اي واوصت فقدر الفعل
الحسنا واتوه ان ابتعث لو غدوة فاء ان في الاصل مؤكدة بالنون الثقيلة والفعل قولك واى ياتي
اذا وعد فالامر ويحذف منه فاؤه ولامه ويبقى الهمزة وحدها وهو عين الكلمة ونظيره وقى يقي و
وعى يعي فتقول في المذكر يا زيد كما تقول ع يا زيد فاذا امرت المونث قلت اي يا هند في الياء ضمير
المونثة فاذا اكدته بالنون قلت ان تحذفت الضمير لئلا يلتقي الساكنان فبقا بقي اللفظ اي ان
وهند مبنية على الضم والتقدير عدي يا هند والمليحة يجوز فيه النصب وصفا لهند على الموضع والرفع على
اللفظ كما تقول يا زيد الظريف والظريف والحسنا نعت لهند ايضا الا انه نصب لاستقيم له الاعراب
وواى منصوب باي اي عد وعدم نات في الناس قوما يرون العذر شيمتهم
ومنهم كاذبا في القوم محتارا فامرهم وفي يعني والناس مرفوع بالابتداء ويرون خبره وقوما مفعول
الاول يرون والعذر شيمتهم مبتدا وخبر في موضع المفعول الثاني ومن في منهم من ماذا يعني اذا كذب
كذابا وكاذبا حال مؤكدة اي اكذبهم كاذبا ومحتارا نعت له ويجوز ان يجعل كاذبا صفة لمصدر محذوف
اي اكذبهم كذبا كاذبا اي ذا كذب ويجوز ان يكون فاعلا بمعنى المصدر كما قال ثم ولا خارجا من في زور
كلامي وقد تقدم تحت فكرت تبتغيه فوافقته على دمه ومصرعه السباعا الظاهر يقتضي رفع السباع لان
التقدير وافقته على دمه السباع والجملة حال واما النصب فقيل هو بدل من الهاء في وافقته اي
فوافقت السباع وهذا بعيد لان البدل اما ان يكون بدل الكل او البعض او الاشتمال ولا يصح شيء من
ذلك فيهما وقال الاخرون النصب بفعل محذوف تقديره وافقته لصادفت السباع على دمه وعطف صادفت
على وافقت لاتفاقهما في المعنى ان وجدته ووجدت السباع عليه واراد به ان يقر الوحش فقدرت والوا فذهب

فذهب نقل

فرميت غفلة عينه عن شاته فاصبت حبة قلبها وطحالها ... فوجدته قد قتله السباع وقال الفارقي اراد الخيلان طلبت قتيلا فوجدت السباع عليه وهذا الشيخ
وعض زمان يا ابن مروان لم يدع من المال الا مسحتا او مجلف يروى مسحتا بالنصب والرفع ومجلف مرفوع لا غير
قال بعض النحويين هذا من لحن الفرزدق لانه مستثنى من منصوب لم يدع الا مسحتا ومجلفا وبني الامر على زعم

لنا ابي عندنا وادهم فكل يوم وعند رزقه كل في الموضعين اسم من الاكل واللام الاولى مكسورة لانها لام الجر
ووادهم منصوب بكل الاول واما اللام الثانية مفتوحة فيها لام الاولى ساكنة والاخرى لام الابتداء والتقدير
لهذا اليوم محذوف المبتدا وجعلت اللام في خبره وهو كقوله تعالى ان هذان لساحران اي لهما ساحران وزرقه صفة اليوم
ورزقه منصوب بكل الثانية والتقدير لكل رزق هذا اليوم يا خالق الحية السوداء لي شيمة على خوانك على غيرهم فوق

الهاء اللسان الحركة وهذا الوجه اقوى من الاول النجا ايام والدبر به اذ انجلاه تنعم ما انجلا ايام
يروى بالرفع على انه فاعل النجب وهو على المجاز اي النجب صاحب ذلك الزمان والدبر جر بالاضافة
ويروى ايام والراء فنصب ايام بالنجب على الظرف والراء فاعل النجب اي النجب الراء ازمان
انجلاه ففصل بين المضاف والمضاف اليه بالفاعل ورواه ابن السكيت النجب ازمان بالنصب ويجوز ان



